

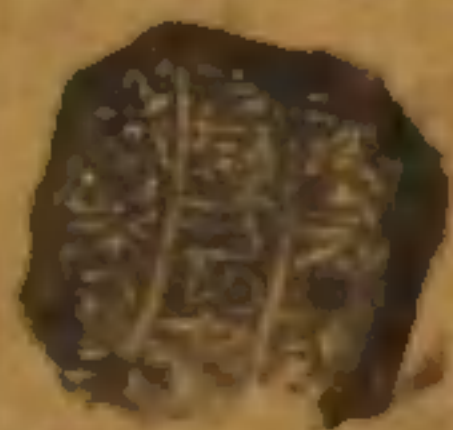




٧٥

فصل ماورد

الحکام سلطان



من تاريخ قاضي القضاة شمس الدين أبي القبار أحمد بن محمد بن أبيهم بن أبي بكر
بن مارك بن عبد الله بن شاذل بن الحسين بن مالك بن جعفر بن يحيى بن خالد
البرقي الشافعي رحمه الله تعالى عليه

قال أقضى القضاة أبو الحسن الماوردي علي بن محمد بن حبيب
الشافعي كان من جملة الفقهاء الشافعية ومن كرامهم أحد هذه الققه
القيصرية بالبصرة ثم عن الشيخ أبي حامد الأسفراييني ببغداد وكان حافظاً للمذهب
كاتب المأوي الذي لم يطالع أحد الا شهد له بالخير والعرفه التامة بالمذهب
اليه القضايا سداً كثيرة واستوطن بغداد وروى عنه الخطيب أبو بكر صاكن
تاريخ بغداد وقال كان ثقة وله غير المأوي تفسير القرآن الكريم
والعيون وأدب الدين والدنيا والأحكام السلطانية وقانون الوزراء وشي
الملك والأمناع في المذهب وهو مختصر وغير ذلك وصنف
في أصول الفقه والمذهب واستفح به الناس وقيل إنه لم يظهر
في حياته وإنما جمعها كلها في موضع فماتت وفاته قال بعض من تولى
التي في المكان الفلاني كما تصنيفي وإنما لم يظهر ما لم يظهر خالصة لله تعالى لم يصدر
فإذا ما بينت الموت ووقعت في القزع فاجعل يدي في يدك فان قبضت
وعصرتها فاعلم انه لم يقبل مني شي منها وأعد لي الكتب والفتاوى جطة ليلاً وان سقطت
يدي ولم أقبض على يدك فاعلم انها قد قبلت وأي قطفوت ما كنت ارجو من
المطامير قال ذلك الشخم فلما قارب الموت وضع يدي في يده
فبسطها ولم يقبض على يدي فقلت انها علامة القبول فاطهرت كتبه بعد
وتوفي يوم الثلاثاء شهر ربيع الأول سنة خمس وخمسين وروى ما يروى من العبد
حبيب ببغداد وعمره ست وثمانون سنة رحمه الله تعالى والمأوري نسبة إلى
شيخ المأوري هكذا قاله الحافظ بن السعدي

أمن يتبع الامام
عفا الله عنه / مدين

الاعتماد

السلطانية

تأليف الشيخ الإمام العلامة

أقضى القضاة أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب

البصري الشافعي المعروف بالمأوري

رحمه الله تعالى عليه

سنة ١٠٧٠
محمد بن سعيد بن محمد بن
علي بن عبد الله بن
الحسين بن محمد بن
علي بن محمد بن
علي بن محمد بن

منه عنده من هذا الكتاب
وثلث من المخطوطات
على يد المصنف في نفع الله بها
في هادي بمشرك
صهادي الثاني سنة ١٧٧٧

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أوضح لنا معالم الدين ومن علينا بالكتاب الميزان
وشرع لنا من الأحكام وفصل بين الحلال والحرام ما جعله
على الدنيا حكماً تقدرت به مصالح الخلق وثبتت به قواعد
الحق ووكلت إلى ولاية الأمور ما أحسن فيه التقدير وحكم
به التدبير فله الحمد على ما قدر ودنر وصلواته على رسوله الذي صعد

بامر وقام بحقه محمد النبي وآله وصحبه ولما كانت
الأحكام السلطانية بولاية الأمور أخضر وكان امراً بها بحجة
الأحكام يقطعهم عن تصفها مع تشاغلهم بالسياسة والتدبير فورد
لها كتاباً امتثلت فيه أمر من أئمتنا طاعة ليعلم مذهب
الفقهاء فيما إليه منها فيستوفيه وما عليه منها فيؤقيه
توخياً للعدل في تقيده وقضائه وتحريراً للنصفه في إعطائه وعطاء
وأنا استمد الله حسن مهنته وأرغب اليه في توفيقه وهدايته

وهو حسي من موفيق ومعين أما بعد فإنا لله جلّت
عظمته ندب للأمة زعيماً خلف به النبوة وخطبه الملة
وقوض إليه السياسة ليضد التدبير عن دين مشروع وتجمع
الكلمة على رأي متبوع وكانت الإمامة أصلاً
استقرت عليه قواعد الملة وانتضدت به مصالح الأمة
حتى استتب بها الأمور العامة وصدرت عنها الولايات
الخاصة فلزم تقديم حكمها على كل حكم سلطاني ووجب
ذكر ما اختص على كل نظير ديني لترتيب أحكام الولايات على
تتو مناسبات الأقسام متشاكل الأحكام والذي
نعمته هذا الباب من الأحكام السلطانية والولايات

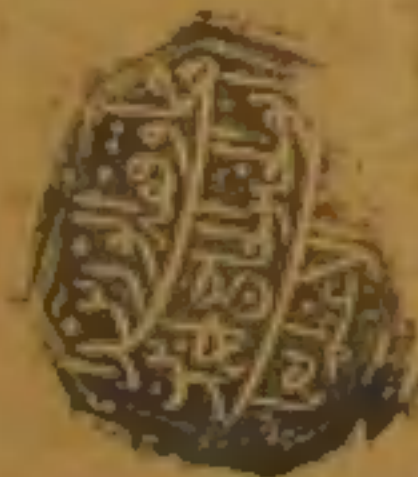
الدينية عشرون باباً

الباب الأول

في عقيدة الإمامة



٧٥



الباب الثاني

في تقليد الوزان

الباب الثالث

في تقليد الإمان على البلاد

الباب الرابع

في تقليد الإمان على الجهاد

الباب الخامس

في ولاية علي ذوي المصالح

الباب السادس

في ولاية علي إمامه الصلوات

الباب السابع

في ولاية علي الحج

الباب الثامن

في ولاية الصدقات

الباب التاسع

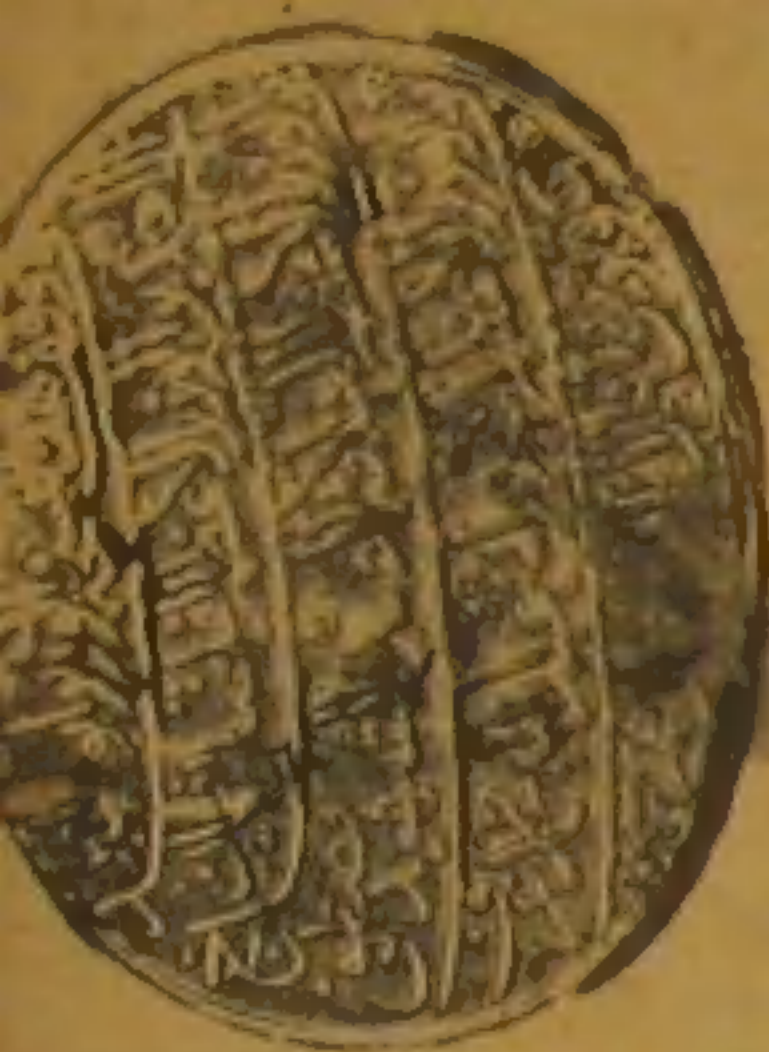
في قسم الفئ والغنيمة

الباب العاشر

في وضع الجزية والخراج

الباب الحادي عشر

فيما تختلف أحوال البلاد



في احياء الموات واستخراج المياه
الباب السلاس عشر

في الحمي والارفاق
الباب الساب عشر

في احكام الاقطاع
الباب الثامر عشر

في وضع الديوان وذكر احكامه
الباب التاسع عشر

في احكام الجسد ايم
الباب العشر

في احكام الجسد
الباب الاول

في عقد الامامه

والامامه موضوعه خلاف النبوه في حراسه الدين
وسياسه الدنيا وعقد هالمز يقوم بها في الامم

واجب بالاجماع وان شذ عنه الاثم واختلف في
وجوبها هل وجبت بالعقل او بالشرع فقالت

طائفة وجبت بالعقل لما في طباع العقلاء من التسليم لرعي
يجمعهم من النظام ويفصل بينهم في التنازع والخصام ولولا

الولا ملكا نوافوضيهم ليز وهما مضاعين وقد قال
الافوه الاودي وهو شاعر جاهلي

لا يصلح الفار فوضي لراة لهم ولا سراة اذا جهالم سادوا
وقالت طائفة اخري بل وجبت بالشرع دون

العقل لان الامام يقوم بامور شرعية قد لا يجوز في العقل ان
لا يرد التعب بها فلم يكن العقل موجبا لها وانما اوجب

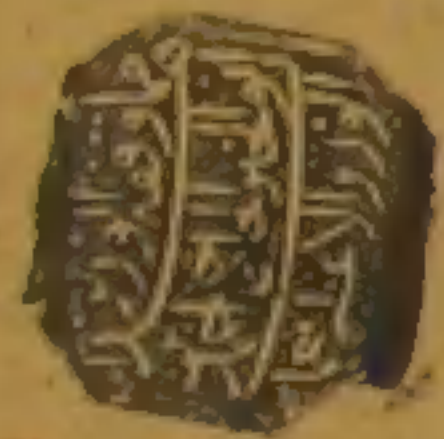
العقل ان يمنع كل احد من العقلاء نفسه عن الظالم

والتقاطع يأخذ بمقتضى العقل في الشايف والتواصل
فيتدبر بعقله لا بعقل غيره لكن الشرع جاء بتفويض الأمر
إلى وليه في الدين قال الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا
اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم ففرض علينا
طاعة أولي الأمر فينا وهم الأئمة المتأخرون علينا وروى
هشام بن عمرو عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال سيليكم من بعدي ولده فليكن
الترتيب ويليك الفاجر نجون فاسمعوا لهم واطيعوا إلى كل ما
واقوا الحق فازاحسوا فلهم ولهم وإن أسأوا فلهم وعليهم
فصل فإذا ثبت وجوب
الامامة ففرضها على الكفاية والجهاد وطلب العلم فإذا
قام بها من هو من أهلها سقط فرضها عن الكافة وإن لم يقم بها
أحد خرج من الناس فبقاها أطرها ما أهل الاختيار حتى

يختاروا إماماً للامة والشاي أهل الامامة حتى يتصحب
أطهر الامامة وليس علم من عدا هذين الفريقين من الامامة في
تأخير الامامة خرج ولا مات فاذتميز هذا الفريقان من
الامة في فرض الامامة وجب أن يعتبر كل فريق منهما
بالشروط المعبر فيها فأمّا أهل الاختيار
فالشروط المعبر فيها ثلاث أحدها العدالة
الجامعة لشروطها والشاي العلم الذي يوصل به إلى
معرفة من يستحق الامامة على الشروط المعبر فيها والثالث
الرأي والاختلاف الموديان الاختيار من هو الامامة اصله وتبدل
المصالح اقوم وأعرف وليس لمن كان في بلد الامام على
غيره من أهل البلاد فضل منية يتقدم بها عليه وإنما
صار من يختص ببلد الامام متولياً بحقد الامامة عرفاً لا شرعاً
لسبق علمهم بموته ولأن من يصلح للخلافة في الغالب موجودون

في هذه **فصل** وأما أهل الإمامة فالشروط
المعتبرة فيهم سبعة أحدها العدالة على شروطها
الجامعة والثاني العلم الموثق بالاجتهاد في النوازل
والأحكام والثالث سلامة الجواهر من التبع
والبصر واللسان لتصح معهم مباشرة ما يدرك بهاه
والرابع سلامة الأعضاء من نقص يمنع استيفاء
الحركة وسرعة النهوض والخامس صحة الرأي الفصحى
إلى سياسة الرعية وتبدير المصالح والسادس الشجاعة
والجند الموديتان للإحاطة بالبيضة وجهاد العدو
والسابع النسب وهو أن يكون من قرين لورود
النسب فيه وانعقاد الإجماع عليه ولا اعتبار بغيره
شأنه في جميع الناس لأن ما يكره الله عنه أجمع يوم
التقيفه على أنصاره في دفعهم عن الخلاف لما يبيعوا سعد ابن

عباد عليها بقول النبي صلى الله عليه وسلم الآية من قرين
فأقلعوا عن التقرب بها ورجعوا عن المشاركة فيها حين قالوا من
أمر ومنكم أمير تسليم الرواية وتصديق الخبر ورضوا بقوله
نحن الأمراء وأنتم الوزراء وقال النبي صلى الله عليه وسلم
قد موافقنا ولا تقدموها وليس مع هذا النص المسلم شبهة
لنازع فيه ولا قول لمخالف له



فصل والإمامة تنعقد من جهتين
أحدهما باختيار أهل العقد والكل والثاني
بعهد الإمام من قبل فأمّا انعقادها باختيار أهل
الكل والعقد فقد اختلف العلماء في عدد من تنعقد به الإمامة
منهم على مذاهب شتى يقال **طائفة** لا
تنعقد إلا بجمهور أهل العقد والكل من كل بلد ليكون الرضى به
عاماً والتسليم لإمامته إجماعاً وهذا مذهب مدفوع ببيعهم

أي بكر رضي الله عنه على الخلاف باختیار من حضرها ولم ينتظرها قدر
 غايب عنها وكذلك — بويج في الشوري ولم ينتظر
 في البيعة قدم من غايب عنها وقالت — طائفة أخرى
 أقل من تعتقده الإمامة منهم خمسة يجمعون على عقدتها أو يعقدونها
 أحدهم رضي الله عنه استدلالاً بما مر من أحدهم — ما أن
 بيعة أي بكر انعقدت بخمسة اجتمعوا عليها ثم تابعهم الناس فيها
 وهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأبو عبيدة بن الجراح وأسيد
 بن جبير وشير بن سعد وسالم مولى أبي حذيفة والشامي
 أن عمر جعل الشوري في ستة يعقد لأحدهم رضي الله عنه وهذا
 قول الأثر الفقهاء والمتكلمين من أهل البصرة وقال —
 آخر من علماء الكوفة تعتقد بثلاثة منهم يتولاهم أحدهم رضي الله عنه
 ليكونوا جاك وشاهدين كما يصح عقد النكاح بولي وشاهدين
 وقالت — طائفة أخرى تعتقد بواحد لأن العباس قال

علي عليها السلام أم ديدك أبا يعلى فيقول الناس نعم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يبيع ابن أخيه فلا يختلف عليك أثنان ولأنه
 حليم وحلم الواحد نافذ **فصل** فاذا اجتمع
 أهل العقد والجل للاختيار تصفو أحوال أهل الإمامة الموجودين
 شروطها فقدموا للبيعة منهم أكثرهم فضلاً وأكملهم شروطاً من يسرع
 الناس للطاعة ولا يتوقفون عن بيعته فاذا تعين لهم من بين
 الجماعة من أخذ أهم الاجتهاد إلى اختياره عرضوها عليه فإجابته
 إليها ببيعهم عليها وانعقدت له الإمامة ببيعهم ولزم كافة
 الأمة الدخول في بيعته والانعقاد لطاعته وإزاحة من
 الإمامة ولم يجب إليها لم يحبر عليها لأنها عقد مرضاه واختيار
 لا يدخله إكراه ولا إجبار وعقد عنه إلى من سواه من
 مستحقيها فبويج عليها فلو تها في شروط الإمامة أثنان
 قدم لها اختياراً استهما وإن لم تكن زيان السن مع كمال البلوغ



شرطاً فان يبيع أصغرهما سناً جاز ولو كان أحدهما علم والآخر
اشجع رأي في الاختيار ما يوجب علم الوقت فان هتت الجملة
إلى فضل الشجاعة ادعى لا انتشار الثغور وظهور البغاة من الاجتماع
أجراً وان كنت الحاجة إلى فضل العلم ادعى لسكون الدهاء
وظهور أهل البدع من العلم أجراً فان وقف الاختيار
على واحد من اثنين تزارعها فقد قال بعض الفقهاء يكون ذلك
قدحا يمنعها منها ويعدل إلى غيرها والذي عليه جمهور الفقهاء
والعلماء أن التارزع فيها لا يكون قدحاً مانعاً وليس طلب الإمام
مكروهاً قد تزارع فيها أهل الشورى فارد عنها طالب
ولم يمنع منها رغب واختلف الفقهاء فيما يقطع به تنازعهما
مع تده في احوالهما تقالت طائفة يقرع بينهما ويقدم
من قرع منها وقال آخرون بل يكون أهل الاختيار
بالحيار في بيعهما شأوا من غير قرعة فلو تعذر لأهل الاختيار

واحد هو أفضل الجماعة فباعوه على الإمامه وحدث بعد من هو
أفضل منه انعقدت امامة الأول ولم يجر العزل عنه إلى من هو
أفضل ولو ابتدوا ببيعة المفضول مع وجود الأفضل نظر
فان كان ذلك لعذر دعي إليه من كون الأفضل غائياً أو مريضاً
أو كون المفضول أطوع في الناس وأقرب إلى القلوب انعقدت
بيعة المفضول وصحت امامته وان بيع غير عذر
قد اختلف في انعقاد بيعته وصحة امامته فذهب
طائفة منهم لما حط إلى أن بيعته لا تنعقد لأن الاجتهاد إذا
دعي إلى أولي الأمر لم يجر العزل عنه إلى ما ليس بأولي الاجتهاد
في الأحكام الشرعية وقال الأكثر من الفقهاء
والمتكلمين لجواز امامته وصحة بيعته ولا يكون وجود الأفضل
مانعاً من امامة المفضول إذا لم يكن مقصراً عن شروط الإمامة
لجوز في ولاية القضاء وتقليد المفضول مع وجود الأفضل لأن زيادة

الأفضل مبالغة في الاختيار وليست معتبرة في شروط الاستحسان
فلو تفرد في الوقت بشروط الإمامة واحد لم يشرك فيها غيره تعينت
فيه الإمامة ولم يجز أن يعدل بها عنه واختلف أهل
العلم في ثبوت إمامته وانعقاد ولايته بغير عقد ولا
اختيار فذهب بعض فقهاء العراق إلى ثبوت إمامته
وانعقاد ولايته وعمل الأئمة على طاعته وإن لم يعقدوها
الاختيار لأن مقصود الاختيار تمييز المولى وقد تميز هذا بصفته
وذهب جمهور الفقهاء والتكلمين إلى أن الإمامة لا
تتعد إلا بالرضى والاختيار ولكن يلزم أهل الاختيار عقد الإمامة
له فإن توثقوا الثبوت أن الإمامة عقد لا يتم إلا بعقد ولا قضاء
إذا لم يكن من يصلح له إلا واحد لم يصير قاضيا حتى يولي فركب
بعض من قال بذلك المذهب هذا الباب وقال يصير قاضيا
إذا تفرد بصفته يصير المتفرد بصفته إماما وقال

بعضهم لا يصير المتفرد قاضيا وإن صار المنفرد إماما وقد
بينما لأن القضاء نيابة خاصة يجوز صرفه عنه مع بقائه على صفته
فلم تنعقد ولايته إلا بتقليد مستنيب له والإمامة من الحقوق
العامة المشتركة بين حوائجهم سبحانه وحقوق الأديين لا يجوز
صرف من استقرت فيه إذا كان على صفته فلم يقتصر على تقليد
مستحقها مع تميزه إلى عقد مستنيب له **فصل**
وإذا انعقدت الخلافة للأمامين في بلدين لم تنعقد إمامتهما
لأنه لا يجوز أن يكون للأئمة إمامان في وقت واحد وإن شذ
قوم فحوزوه واختلف الفقهاء في الإمام منهما
فقالوا طائفة هو الذي عقدت له الإمامة في
البلد الذي مات فيه من تقدمه لأنهم يعقدونها آخر وبالقيام
بما أحق وعليه في الأئمة في المصار كلها أن يفوضوا عقدها إليهم
ويسلموها لمن يبيعونه لئلا يتشر الأمر باختلاف الآراء وتباين

الاهواء وقال **ل**أخرون بل على كل واحد منهما أن يدفع
الامامة عن نفسه ويسلمها الى صاحبه طلبا للسلامة وحما للقتل
ليختار اهل العقد غيرها وقال **ل**أخرون بل يقرع بينهما
دفعاً للتنازع وقطعاً للتخاصم فايهما قرع كان الامام الحق
والصحيح في ذلك وما عليه الفقهاء المحققون أن الامامة لا يسبقها
بيعة بها وعقد الا لو بين في نكاح للراه اذا زوجها بالاشين
كان النكاح لا يسبقها عقداً فان تغير السابق منها استقرت له
الامامة وعلى المسبوق تسليم الامر اليه والدخول في بيعته
وان عقدت الامامة لها في حال واحد لم يسبقها احدهما
فسد العقدان واستوفى العقد لاجلها او غيرها وان عقدت
بيعة احدهما وشكل المتقدم منهما وقف امرها على الشك فان
تنازعاها وادعى كل واحد منهما انه الاسبق لم يسمع دعواه ولم
يخلف عليها صاحبه لانه لا يختص بالحق فيها وانما هو حق للمسلمين جميعاً

فلا يظلم لمينه فيه ولا لتكوله عنه وهذا الوقطع التنازع فيها
وسلمها احدهما الى الآخر لم تستقر امامته الا بينه تشهد بتقدمه
ولو اقر له بالتقدم خرج منها المقر ولم تستقر للآخر لانه مقر في حق
المسلمين فان شهد له المقر بتقدمه فيها مع شاهد آخر سمعت
شهادته ان ذكر اشتباه الامر عليه عند التنازع ولم تسمع منه ان
لم يذكر الاشتباه لما في القولين من التكاذب **ل**

فصل واذا دام الاشتباه فيها بعد الكشف
ولم يتم بينه لاجلها بالتقدم لم يقرع بينهما لأمر احدهما
ان الامامة عقد والقرعة لا مدخل لها في العقود والشاى ان
الامامة لا يجوز الاشتراك فيها والقرعة لا مدخل لها فيما لا يصح
الاشتراك فيه كالمناج وتدخل فيما يصح الاشتراك فيه كالأموال
ويكون دوام هذا الاشتباه مبطلا لعقدي الامامة فيها ويستأنف
اهل الاختيار عقدها لاجلها فلو ارادوا العدول بها الى غيرها

فقد قيل بحوانه الخروج منها وقيل لا يجوز لأن البيعة لها قد صرقت
الامامة عن عراها ولأن الاشتباه لا يمنع من ثبوتها في أحدهما
فصل وأما انعقاد الامامة بعهد من قبله
فهو ما انعقد الإجماع على حوانه ووقع الاتفاق على صحة أمره
عمل المسلمون بها ولم يتناكروها أحداً **فصل** في ما إذا كان لابد من
رضي الله عنه عهد بها إلى عمر فثبت المسلمون امامته بعده
والشأن في أن عمر عهد بها إلى أهل الشورى فقبلت الجماعة
دخولهم فيها وهم أعيان العصر اعتقاد الصحبة العهد بها وخرج باقي
الصحابة منها وقال علي للعباس عليها السلام حين عاتبه على
الدخول في الشورى كان امرؤ أعظم من أمور الإسلام لم أر لنفسه
الخروج منه فصار العهد بها إجماعاً في انعقاد الامامة فإذا أراد
الامام أن يعهد بها فليعه أن يحتد رأيه في الحق بها والأقوم بشرطها
فإذا اعتزل الاجتهاد في واحد نظره فيه فإن لم يكن ولداً ولا ابناً

أن يفرد بعقد البيعة له وتفويض العهد إليه وإن لم يستشر فيه أحدًا
من أهل الاختيار لكن اختلفوا هل يكون ظهور الرضى منهم
شرطاً في انعقاد بيعته أم لا **فذهب** بعض علماء البصرى
أن رضى أهل الاختيار ببيعته شرط في لزومها للامة لأنها حرة
يتعلق بهم فلم يلزمهم إلا برضى أهل الاختيار منهم والصحبة أن بيعته
منعقدة فإن الرضى بها غير معتبر لأن بيعته عمر لم توقف على رضى
الصحابة ولأن الامام اجتمع بها فدل على اختيارها فيها أمضى وقوله
فيها انفذ وإن ولي العهد ولداً أو ابناً فقد اختلف في حوان
تفرد بعقد البيعة له على ثلاثة مذاهب **أحدها**
لا يجوز أن يفرد بعقد لها لولد ولا والد حتى يشاور فيها أهل الاختيار
فيروا أهلها فيصح منه حينئذ عقد البيعة له لأن ذلك منه
تركه بحري بحري الشهادة وتقليد على الأمة بحري الحكم وهو لا يجوز
أن يشهد لولد ولا والد ولا يحكم لواحد منهما للتميم العائده عليه بما

باجل من الميل اليه والمذهب الثالث ان يجوز ان يفرد بعقد
لولد ولو ولد لأمه امين للأمة نافذ الامر لهم وعليهم فغلب حكم
النصب على حكم النسب ولم يجعل للتميم طريقا امامته ولا
سبل المعارضة وصار فيها عهد بها الى غير ولد ولا ولد
وهل يكون فيها رضى اهل الاختيار بعد صحة العهد معتبرا في لزومه
للشبه أم لا على ما قدمناه من الوجهين والمذهب الثالث
انه يجوز ان يفرد بعقد البيعة لوالده ولا يجوز ان يفرد بها لولده لا
الطبع بعث على ما يله الولد الاثر مما يبعث على ما يله الوالد ولذلك
كان ما يقتنيه في الغلب مدخرا لولده دون والد فاما
عقد الاخيه ومن قاربه من عصبته ومنا سبيه فله عهد للبعد
الاجانب في جوار تفرد بها **فصل** فاذا
عهد الامام بالخلافه الى من يرضى العهد اليه على الشروط المختبره فيه
كان العهد موقوفا على قبول المولى واختلف في زمان قبوله

ف قيل هو بعد موت المولى في الوقت الذي يرضى فيه نظر المولى
وقيل وهو الاصح انه ما بين عهد المولى وموته لتثقل عنه
الامامه الى المولى مستقر بالقبول المتقدم وليس للامام المولى
عزل من عهد اليه ما لم تتغير حاله وان جازله عزل من استنابه من
سائر خلفائه لانه مستخلف لم في حق نفسه فجازله عزله مستخلف
لولى عهد في حق المسلمين فلم يكن له عزله كالمسلم لاهل الاختيار عزل
من يبيعون اذا لم تتغير حاله فلو عهد الامام بعد عزل الاول
الى ثاني كان عهدا ثانيا بطلا والاوّل على بيعته فان خلع الاول
نفسه لم تصح بيعه الثاني حتى يتبدل واذا استعفى ولى العهد لم
يسطل عهد بالاستعفاء حتى يعفى للزومه من عهد المولى والمولى
ثم نظروا في وجدين جازا استعفاء واعفاء وخرج من العهد
باجتماعهما على الاستعفاء والاعفاء وان لم يجد غيرهما لم يجز استعفاء
ولا اعفاء وكان العهد على الزومه في حق المولى والمولى وتعتبر

شروط الامامه في المولى من وقت العهد اليه فان كان صغيرا أو
فاثقا وقت العهد وبالغا عدلا عند موت المولى لم يصح خلافته
حتى يستأنف اهل الاختيار بيعة واذا عهد الى غيب هو محمول
الحجيم لم يصح عهد وان كان معلوم الحيث صح وهذا موقوف على
قدومه فان مات المتخلف وولي العهد على غيبته استقدمت
اهل الاختيار فان بعثت غيبته واستضر المسلمون بتأخير النظر
في امورهم استتاب اهل الاختيار نايبا عنه يبايعونه بالنيايه
دور الخلافة فاذا قدم الخليفة الغائب انزل المتخلف نائب
وهذا من نظر قبل قدوم الخليفة ماضيا وبعد قدومه مردودا
ولو اراد ولي العهد قبل موت الخليفة ان يرث ما اليه من ولاية العهد الى غيره
لم يجز لان الخلافة لا تستقر له الا بعد موت المتخلف وهكذا
لو قال قد جعلته ولي عهدي اذا افضت الخلافة الي لم يجز لانه
في الحال ليس بخليفة فلم يصح عهد بالخلافة واذا اطلع الخليفة نفسه

استقلت الخلافة الى ولي عهدي وقام خلعه مقام موته ولو عهد الخليفة
الى اثنين لم تقدم احدهما على الآخر جاز واختار اهل الاختيار احدهما
بعد موته اهل الشورى فان عزم جعلها في شبهه على ابن اسحق عن
الزهري عن ابن عباس قال وجدت عمر رضي الله عنه ذات يوم
مكروبا فقال ما ادرى ما اصنع في هذا الامر اقوم فيه او اقعده
فقلت هل لك في علي فقال انه لاهل اهل ولكنه رجل
فيه دعاية والى لا راء لو تولي امركم لجهلتم على طريقه من الحق تعرفونها
قال قلت فابن انت عمر عثمان قال لو فعلت
لجئتني ابي معيط على قباب الناس ثم لتباليه العرب
حتى تضرب عنقه والله لو فعلت لفعل ولو فعل لفعلا وقال
قلت فطلحة قال انه لاهل هو ما كان الله ليوليته امر
امه محمد بن علي الله عليه وسلم معا يعلم من هو قال قلت
فالزبير قال انه لبطل لكن هو يسئل عن الصاع والمذ بالبيع

بالسوق أَفْذَاكَ يَ أَيُّهَا الْمُسْلِمِينَ فَقُلْتُ سَعْدُ بْنُ أَبِي
وَقَالَ لَيْسَ هُنَاكَ إِنَّهُ صَاحِبُ مَقْبَرَةٍ يُقَاتِلُ
عَنْهُ فَأَمَّا وَالِىُّ أَمْرِ فَلَا قَالَ قُلْتُ فَعَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ عَوْفٍ
قَالَ نَعَمْ الرَّجُلُ كَثُرَتْ لَكِنَّهُ ضَعِيفٌ إِنَّهُ وَاللَّهِ مَا يَصِلُ
لِهَذَا الْأَمْرِ بَابُ عَاسِرٍ إِلَّا الْقَوِيُّ فِي غَيْرِ غَنَفٍ اللَّيْزُ فِي غَيْرِ ضَعْفٍ
وَالْمَسْكُ فِي غَيْرِ نَجَلٍ وَالْجَوَادُ فِي غَيْرِ اسْرَافٍ قَالَ
ابْنُ الْحَكَمِ فَلَمَّا جَرَّحَ أَبُو لَوْلُوهَ لِعَمْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَيَّسَهُ الطَّبُّ مِنْ نَفْسِهِ
وَقَالُوا لَهُ أَعِدْ جُلُهَا شُورَى فِي سِتِّهِ وَقَالَ هَذَا الْأَمْرُ لِي عَلَى
وَبَارِزِ الْأَيْمِ الزَّيْبُ وَالِىُّ عِثَارُ وَبَارِزِ الْأَيْمِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَالِىُّ طَلْحَةُ وَبَارِزِ الْأَيْمِ سَعْدُ
بْنُ الْوَقَاصِ فَلَمَّا خَلَاوُا لِلشُّورَى بَعْدَ مَوْتِ عَمْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ
عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ عَوْفٍ اجْعَلُوا أَمْرَكُمْ إِلَى ثَلَاثَةٍ مِنْكُمْ فَقَالَ
الزَّيْبُ جَعَلْتُ أَمْرِي إِلَى عَلِيٍّ وَقَالَ طَلْحَةُ جَعَلْتُ أَمْرِي إِلَى
عِثَارٍ وَقَالَ سَعْدُ جَعَلْتُ أَمْرِي إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَصَارَتْ

الشُّورَى بَعْدَ السِّتَةِ فِي هَوَاةِ الثَّلَاثَةِ وَخَرَجَ مِنْهَا أَوَّلُكَ الثَّلَاثَةُ
قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ عَوْفٍ أَمْرُ هَذَا الْأَمْرِ وَجَعَلَهُ إِلَيْهِ وَاللَّهُ
شَهِيدٌ عَلَيْهِ لِيُحَرِّصَ عَلَى صَلَاحِ الْأُمَّةِ فَلَمْ يُجِبْهُ أَحَدٌ فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ
أَجْعَلُونَهُ إِلَيَّ وَأَخْرِجْ مِنْهَا نَفْسِي وَاللَّهُ عَلَى شَهِيدٍ أَنِّي لَا أُلْجِمُ
نَحْمًا فَقَالَ نَعَمْ فَقَالَ قَدْ فَعَلْتُ فَصَارَتْ الشُّورَى بَعْدَ
السِّتَةِ ثُمَّ بَعْدَ الثَّلَاثَةِ فِي اثْنَيْنِ عَلَى وَعِثَارٍ ثُمَّ بَعْدَ الرَّحْمَنِ
يَسْتَعْلِمُ النَّاسُ مَا عِنْدَهُمْ فَلَمَّا أَجَبَتْهُ اللَّيْلُ اسْتَدْعَى الْمُسَوْرِينَ مِنْهُمْ
فَأَشْرَكَ مَعَهُ ثُمَّ حَضَرَ فَخَذَّ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا الْعَوْدَ إِتْمَامًا يَأْبِى
لِيَعْلَنَ بِكِتَابِ اللَّهِ وَسِتِّهِ نَبِيَّهُ وَلِيُنْزِلَ بِأَيْمِ الْغَيْرِ لِيَسْمَعَ
وَلِيُطِيعَ ثُمَّ بَايَعَ عِثَارُ ابْنَ عَفَّارٍ فَكَانَتْ الشُّورَى
إِلَى دَخْلِ أَهْلِ الْإِمَامَةِ فِيهَا وَانْعَقَدَ الْأَجَاعُ عَلَيْهَا أَصْلًا فِي انْعِقَادِ
الْإِمَامَةِ بِالْعَهْدِ وَفِي انْعِقَادِ الْبَيْعِ لِعَدِيدِ تَعْرِيفِهِ الْإِمَامَةَ لِأَجْلِ
بِاخْتِيَارِ أَهْلِ الْعَقْدِ وَاللَّيْلِ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يُجْعَلَ شُورَى

في اثنين أو أكثر إذا كانوا عددًا محصورًا ويستفاد بها أن لا يجعل الإمام
بعدهم في غيرهم فإذا تعينت بالأختيار في أحدهم جاز من أفضت
الإمامة إليه أن يعهد بها إلى غيرهم وليس لأهل الاختيار إذا جعلها
الإمام شورى في عدد أن يختاروا أحدهم في حيوة المستخلف
العامد إلا أن ياذن لهم في تقديم الاختيار في حيوته لأنه بالإمامة
أحق فلم يجز أن يشارك فيها فإن خافوا انتشار الأمر بعد موته
استأذنه واختاروا إن أذن لهم فإن صار إلحاح إياهم نظر
فإن زال عنه أمر وعزب عنه رأيه فهو كحالهم بعد الموت في
جواز الاختيار وإن كان على تميين وصحة رأيه لم يكن لهم الاختيار
الاعتراف به حتى يبرأ من عمر رضي الله عنه لما دخل
منزله مجروحًا سمع هذه فقال ما شأن الناس فقبل
يريدون الدخول عليك فاذن لهم فقالوا يا أمير المؤمنين استخلف
علينا عمر بن عفان فقال كيف حب المال واجنه فخرجوا

من عنده ثم سمع لهم هذه فقال ما شأن الناس قالوا يريدون
الدخول عليك فاذن لهم فقالوا استخلف علينا علي بن أبي
طالب قال إذا أجلكم على طريقه هي الحق قال
عبد الله بن عمر فأنكبت عليه عند ذلك وقلت يا أمير المؤمنين
وما يمنعك منه قال يا بني اتجملًا حيا وميتًا وبحوز
للخليفة أن ينصر على أهل الاختيار كما يجوز له النص على أهل العهد
ولا يصح إلا اختيار من نصر عليه كما لا يصح إلا تقليد من عهد إليه
لأننا من حقوق خلافة **فصل** ولو عهد
الخليفة إلى اثنين أو أكثر ورثب الخليفة فيهم فقال الخليفة
بعني فلان فامات فلخليفة بعد موته فلان فامات
فالخليفة من بعد موته فلان جازوك أنت الخلافة منتقلة إلى الثالث
علي ما رثبها قد استخلف رسول الله صلى الله عليه وسلم علي
جيش موته زيد بن حارثة وقال إن أصيب فجعفر بن أبي طالب

فَارْصِيْبُ فَعْبُدَاللهِ ابْنُ رَوَاحَةَ فَاِنْ اُصِيْبَ فَلْيَرْصُ الْمُسْلِمُوْنَ رِجْلًا
تَقْدُمُ زَيْدٌ فَيُقْتَلُ فَاِذَا رَايَهُ جَعْفَرٌ فَمَقْدَمٌ فَيُقْتَلُ فَاِذَا رَايَهُ
ابْنُ رَوَاحَةَ فَمَقْدَمٌ فَيُقْتَلُ فَاِذَا رَايَهُ الْمُسْلِمُوْنَ بَعْدَهُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ
وَإِذَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَلِكَ فِي الْأَمَانِ جَازِئُهُ
فِي الْخِلَافَةِ فَاِنْ قِيلَ هَذَا عَقْدٌ وَلَا يَهْدِي عَلَى صِفَةٍ
وَشَرْطٍ وَالْوَلَايَةُ لَا يَقِفُ عَقْدُهَا عَلَى الشَّرْطِ وَالْجَفَاتِ
قِيلَ هَذَا مِنْ الصَّالِحِ الْعَامَةِ الَّتِي يَتَّبِعُ حُكْمُهَا عَنْ
أَحْكَامِ الْعُقُودِ الْخَاصَةِ قَدْ عَمِيَ ذَلِكَ فِي الدُّوَلَيْنِ مِنْ لَدُنْ
يُنْكِرُ عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْعَصْرِ هَذَا سُلَيْمُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ
عَمِدُ الْغُرَّةِ ابْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ثُمَّ بَعْدَهُ ابْنُ زَيْدٍ ابْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ وَلَيْسَ لِي بَيْنَ
سُلَيْمَانَ حُجَّةٌ فَأَوْرَأْتُ مِنْ عَصَرِهِ مِنْ عُلَمَاءِ التَّابِعِينَ مَنْ لَمْ يَخُذْهُ فِي اللَّهِ
لَوْمَةً لَا يَمُوتُ هُوَ الْحُجَّةُ وَقَدْ شَبَّهَا الرَّشِيدُ فِي ثَلَاثَةِ مِائَةٍ
فِي الْأَمِيرِ ثُمَّ فِي الْمَمُونِ ثُمَّ فِي الْمُؤْتَمَرِ عَنْ مَشُورَةٍ مِنْ عَصَرِهِ مِنْ

عُلَمَاءِ الْعَصْرِ فَإِذَا عَمِدَ الْخَلِيفَةُ إِلَى ثَلَاثَةٍ رَتَّبَ الْخِلَافَةَ فِيهِمْ وَمَاتَ
وَالثَّلَاثَةُ أَحْيَاءُ كَانَتْ الْخِلَافَةُ بَعْدَ مَوْتِهِ لِلأَوَّلِ وَلَوْ مَاتَ
الأَوَّلُ فِي حَيَوِ الْخَلِيفَةِ كَانَتْ الْخِلَافَةُ بَعْدَ مَوْتِهِ لِلثَّانِي وَلَوْ
مَاتَ الأَوَّلُ وَالثَّانِي فِي حَيَوِ الْخَلِيفَةِ فَالْخِلَافَةُ بَعْدَهُ لِلثَّالِثِ
لَأَنَّهُ قَدْ اسْتَقَرَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ بِالْعَهْدِ إِلَيْهِ حُكْمُ الْخِلَافَةِ بَعْدَهُ
فَلَوْ مَاتَ الْخَلِيفَةُ وَالثَّلَاثَةُ مِنْ أَوْلِيَاءِ عَهْدِهِ أَحْيَاءُ
وَأُفْضِلَتْ الْخِلَافَةُ إِلَى الأَوَّلِ مِنْهُمْ فَأَرَادَ أَنْ يُعْهَدَ بِهَا إِلَى غَيْرِ الثَّلَاثِ
مَنْ يَخْتَارُ لَهَا مِنْ الْفُقَهَاءِ مَنْ مَنَعَهُ مِنْ ذَلِكَ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ
الترتيب الآتِي يُسْتَقَرُّ عَنْهَا مُسْتَحَقُّهَا طَوْعًا قَدْ عَمِدَ
السَّفَاحُ إِلَى الْمَنْصُورِ وَجَعَلَ الْعَهْدَ بَعْدَهُ لِعِيسَى ابْنِ مَوْسَى فَأَرَادَ الْمَنْصُورُ
تَقْدِيمَ الْمَهْدِيِّ عِيسَى فَاسْتَنْزَلَهُ عَنْ الْعَهْدِ عَفْوًا لِحَقِّهِ فِيهِ
وَفَقْدَ هَاءِ الْوَقْتِ عَلَى تَوْفِيرِ وَتَكَثُّرِ لِمَرْوَالِهِ فَجَعَلَ فِي صَرْفِهِ
عَنْ وِلَايَةِ الْعَهْدِ قَسْرًا حَتَّى اسْتَنْزَلَ وَأَسْتَطْبَعَ وَالظَّاهِرُ

من مذهب الشافعي وما عليه جمهور الفقهاء أنه يجوز أن أفضت
الخلافه اليه من أولياء العهد أن يعهد بها إلى من شاء ويصرفها عن
مرتبامعه ويكون هذا الترتيب مقصودا على من يستحق الخلاف منهم
بعد موت المستخلف فإذا أفضت إلى أحدهم على مقتضى الترتيب
صار أملك بها بطل في العهد بها إلى من شاء لأنه قد صار بافضا الخلاف
إليه عام الولايه نافذ الأمر فله حقه فيها أقوى وعده بها أقوى
وخالف هذا ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم من ترتيب
أمر أبي بكر على جابر مؤتة لأنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في ليم
تتقل أمورهم إلى غيره وهذا يكون بعد انتقال الأمر بموته إلى غيره فافكر
حكم العهدين فانت استطابه المنصور نفس عيسى بن موسى فانتما
اراد به تألف أهلهم لأنه كان في صدر الدولة والعهد قريب
والله في بينهم منتشر وفي كاشهم نفوذ فوضه ففعله سياسة
وان كان في الحكم ما يغاير في هذا لومات الأول من أولياء العهد

الثلاثة بعد افضاء الخلاف اليه ولم يعهد إلى غيرهما كان الثاني هو الخليفة
بعده بالعهد الأول وقدم بها على الثالث اعتبارا بحكم الترتيب فيه
ولومات هذا الثاني قبل عهد صار الثالث هو الخليفة بعده
لأن صحة عهد العاهد يقتضي ثبوت حكمه في الملائه ما لم يتجدد بعده
عهد يخالفه فيصير العهد في الأول من الملائه جتما وفي الثاني والثالث
موقوفاً لأنه لا يجوز أن يعاد عن الأول فافكر ويجوز أن يعاد على
هذا المذهب عن الثاني والثالث فوقف فلومات
الأول من الملائه بعد افضاء الخلاف اليه من غير أن يعهد إلى أحد فإراد
أهل الاختيار أن يختاروا للخلافه غير الثاني لم يجز وكذلك
لومات الثاني بعد افضاء الخلاف اليه لم يجز أن يختاروا لها غير
الثالث وان جاز أن يعهد بها الثاني إلى غير الثالث لأن العهد نص
لا يستعمل الاختيار إلا مع عدمه ولكن ان قال الخليفة العاهد قد
عهدت إلى فلان فانات بعد افضاء الخلاف اليه فالخليفة بعين

فلا تم تصح خلافة الثاني ولم يتعقد عهده بها لأنه لم يعهد اليه في الحال
وانما جعله ولي عهد بعد افضاء الخلافة الى الاول وقديموت قبل
افضائها اليه فلا يكون عهد الثاني بها مشرعا فلذلك لم يطرح جاز
للاول بعد افضاء الخلافة اليه ان يعهد بها الى غيره وانما
من غير عهد جاز لاهل الاختيار اختيار غيره **فصل**
واذا استقرت الخلافة لم تقلدها اما بعهد أو اختيار لزم
كافة الأمة ان يعرفوا افضاء الخلافة الى مستحقها بصفاته ولا يلزم
ان يعرف منهم بعينه واسمه الا اهل الاختيار الذين تقوم بهم
الجمعة وبيعهم تتعقد الخلافة وقال سليمان ابراهيم
واجب على الناس كلهم معرفة الامام بعينه واسمه كما يجب
عليهم معرفة الله ومعرفة رسوله والذي عليه الجمهور ان معرفة
الامام تلزم كافة دون التفصيل وليس على كل أحد
ان يعرفه بعينه واسمه الا عند النوازل

تجوز اليه كما ان معرفة القضاة
الذين تنفذهم الاحكام والفقهاء الذين يفتون في الاملا والاحكام
تلزم العامة على الجملة دون التفصيل الا عند النوازل المحجوبة اليهم
ولولزم كل احد من الأمة ان يعرف الامام بعينه واسمه لزم
الجمعة اليه وما جاز الخلف للاباء عنه ولا نفي لاختلاف طائفة
ولصار من العرف خارجا وبالفساد عايذا واذا الزمت معرفته
على التفصيل الذي ذكرناه فعلى كافة الأمة تفويض الامور العامة
اليه من غير اقيان عليه ولا معارضة له ليقوم بما ذكر
اليه من وجوب المصالح وتدبير الاعمال وتسمي خليفة لأنه خلف
رسول الله صلى الله عليه وسلم في امته فيجوز ان يقال يا خليفة رسول
الله وعلى الاطلاق فيقال الخليفة واختلفوا هل
يجوز ان يقال يا خليفة الله فيجوز بعضهم لقيامه بحقوقه في خلقه
ولقوله تعالى وهو الذي جعلكم خلائف الارض ورفع بعضكم فوق

بعض درجات وانتفع جمهور العلماء من جواز ذلك ونسبوا قائله
الى الجوز وقالوا انما يختلف من يموت او يعيب والله تعالى لا يعيب
ولا يموت وقد قيل لا يرضى الله عنه يا خليفة الله فقال لست
بخليفة الله ولكني خليفة رسول الله والذي يلزم من امور
الامة عشر اشياء احدها حفظ الدين على اصوله
المستقر وما اجمع عليه سلف الامة فان تخلف مبتدع فيه اوزاع ذو
شبهة عنه اوضح له الحق ويترك له الثواب واخذ بما يلزم من الحقوق
والحدود ليكون الدين محروسا من ظلم والامة ممنوعة من ذلك
والثاني في تنفيذ الاحكام بين المتساجرين وقطع الخصام
بين المتنازعين حتى تعم النصف فلا يتعدى ظالم ولا يضعف
مظلوم والثالث حماية البيضة والذئب عن
الحريم ليتصرف الناس في المعاش ويتشروا في الاسفار امنين من
تغير ونفيس اموال والرابع اقامة الحدود لنصار مجاور

الله سبحانه عن الانتهاك وتحفظ حقوق عباده من انلاف واستهلا
والخامس تحصيل الثغور بالعهود المانعة والقوى الدافعة
حتى لا نظفر الاعداء بغرر يتهددون بها مجرما او يسفلون فيها مسلم او
لمجاهدين ما والثاني ادس جهاد من عائد الاسلام بعد
الدعوى حتى يسلم او يدخل في الذمة ليقام بحج الله تعالى في اهلها
على الدين كله والثالث ابع جباية الفى والصدقات
على اوجبة الشرع نصا واجتهادا من غير حرج ولا عسف
والرابع امن تقدير العطاء وما يستحق في بيت المال
من غير ررف ولا تقصير ودفعه في وقت لا تقديم فيه ولا تاخير
والثاني اسع استكفا الامناء وتقليد النجباء فيما
يقوضه اليهم من الاعمال ويكبله اليهم من الاموال لتتوزل الاعمال
بالكفاه مضبوطة والاموال بالامناء محفوظة والعشرون
ان يباشر بنفسه مشاركه الامور وتصنع الاحوال لينتظر سياسة

الأمه وجراسه الله ولا يعول على التفويض تشاغلًا بملكه أو
عباده فقد يجوز الأمير ويعز الناصح وقد قال الله تبارك
وتعالى يا داود أنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق
ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله ولم يقصر الله سبحانه على التقوى
دور المباشرة ولا عذره في اتباع الهوى حتى وصفه بالضلالة
وهذا وإن كان مستحقا عليه بحكم الدين ومنصب الخلاف فهو من حقوق
النبياسه لكل مسترعى قال النبي صلى الله عليه وسلم كلكم
راع وكلكم مسئول عن رعيتهم ولقد أصاب الشاعر
فيما وصف به النعيم المذموم حيث يقول

فقلوا أمركم الله بذيكم رجب الذراع بأمر

الحبيب مضطلعا

لا مترفا إن رجا العيش ساعده ولا اذا عجز

مكروه به خشعا

ما زال يحلب دزالدهر أشرطه يكون متبعًا

طورًا ومُتبعًا

حتى استمر على شزير مررتة مستحلم الراي

لا تحما ولا ضرعا

وقال محمد بن يزيد إذا دللنا موز وكنا وزير

من كان حارس دنياه من أن لا ينال وكل

الناس نواام

فكيف ترق عيننا من قضيفه همار من أمره

جل وإبرام

فصل فاذا قام الامام بأدركنا من حقوق الأمه

فقد أدنى حق الله فيهم وعليهم ووجب له عليهم حقان

الطاعة والنصرة ما لم تتغير حاله والذي يتغير

حاله فيخرج به من الامامه شيان أحدهما جرح في عدالة

وَأَشَى أَنِّي تَقْصُرُ فِي بَدَنِهِ فَأَمَّا الْجَرَحُ فِي عَدَالَتِهِ
فَهُوَ الْفُسُوقُ وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ أَحَدُهُمَا مَا تَابَعَ فِيهِ الشَّهَادَةُ
وَالثَّانِي مَا تَعَلَّقَ فِيهِ بِشِبْهِهِ فَأَمَّا الْأَوَّلُ فَتَعَلَّقَ
بِأَفْعَالِ الْجَوَارِحِ وَهُوَ أَرْكَابُهُ الْمَخْطُورَاتُ وَإِقْدَامُهُ عَلَى الْمَنَازِلِ
يَحْكُمُ لِلشَّهِيدِ وَانْقِيَادُ الْهَوِيِّ هَذَا فُسُوقٌ يَمْنَعُ مِنَ انْعِقَادِ الْإِمَامَةِ
وَمِنْ اسْتِدْلَامِهَا فَادِّطْرَأَعْلَى مِنْ انْعِقَادِ إِمَامَتِهِ خَرَجَ بِهِ مِنْهَا
فَلَوْ عَادَ إِلَى الْعَدَالَةِ لَمْ يُعَدَّ إِلَى الْإِمَامَةِ إِلَّا بِعَقْلِ يُتَبَدَّلُ وَقَالَ
بَعْضُ الْمُتَكَلِّمِينَ يَعُودُ إِلَى الْإِمَامَةِ بَعْدُ إِلَى الْعَدَالَةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُسْتَأْنَفَ لَهُ
عَقْدٌ وَلَا يَبْعَثُ لِعُومٍ وَلَا يَتَّبِعُهُ وَلَا يَأْتِي الْمُسْتَقْبَلُ فِي اسْتِنَافِ بَيْعَتِهِ
وَأَمَّا الثَّانِي مِنْهَا فَتَعَلَّقَ بِالْإِعْتِقَادِ الْمَتَأَوَّلِ بِشِبْهِهِ تَعَرَّضَ
فِي تَأْوِيلِهَا خِلَافَ الْحَقِّ فَقَدْ اختلف العلماء فيها فذهب
فَرِيقٌ مِنْهُمْ إِلَى أَنَّهُ يَمْنَعُ مِنَ انْعِقَادِ الْإِمَامَةِ وَمِنْ اسْتِدْلَامِهَا وَخَرَجَ بِهَا
مِنْهَا لِأَنَّهُ لَمَّا اسْتَوَى حُكْمُ الْكَافِرِ بِتَأْوِيلٍ وَغَيْرِ تَأْوِيلٍ وَجَبَ

أَنْ يَسْتَوِيَ حُكْمُ الْفَاسِقِ بِتَأْوِيلٍ وَغَيْرِ تَأْوِيلٍ وَقَالَ
كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَهُمْ عُلَمَاءُ الْبَصَرِ لَا يَمْنَعُ مِنَ انْعِقَادِ الْإِمَامَةِ وَلَا يَخْرُجُ بِهِ
مِنْهَا إِلَّا يَمْنَعُ مِنْ وَلَا يَمْنَعُ الْقَضَا وَجَوَازُ الشَّهَادَةِ فَأَمَّا مَا طَرَأَ عَلَيْهِ
بَدَنِهِ مِنْ تَقْصُرٍ فَيَنْقَسِمُ ثَلَاثَةً أَقْسَامٍ أَحَدُهَا انْقِصَارُ الْجَوَارِحِ
وَالثَّانِي انْقِصَارُ الْأَعْضَاءِ وَالثَّلَاثُ تَقْصُرُ الْقُرْبُ
فَأَمَّا انْقِصَارُ الْجَوَارِحِ فَيَنْقَسِمُ ثَلَاثَةً أَقْسَامٍ قِسْمٌ يَمْنَعُ مِنَ الْإِمَامَةِ
وَقِسْمٌ لَا يَمْنَعُ مِنْهَا وَقِسْمٌ يَخْتَلِفُ فِيهِ فَأَمَّا
الْقِسْمُ الْمَانِعُ مِنْهَا فَشَيْئَانِ أَحَدُهُمَا زَوَالُ الْعَقْلِ وَالثَّانِي
ذَهَابُ الْبَصَرِ فَأَمَّا زَوَالُ الْعَقْلِ فَضَرَبَانِ أَحَدُهُمَا
مَا كَانَ عَارِضًا مَرَجًا زَوَالَهُ لَا غَمَاءَ فِيهِ لَا يَمْنَعُ مِنَ انْعِقَادِ الْإِمَامَةِ
وَلَا يَخْرُجُ بِهِ مِنْهَا لِأَنَّهُ مَرَضٌ قَلِيلٌ اللَّبِثُ سَرِيعُ الزَّوَالِ قَدْ أُعْجِيَ عَلَى
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَرَضِهِ وَالضَّرْبُ الثَّانِي
مَا كَانَ زَمَانًا لَا يَرُوحِي زَوَالَهُ كَالْجُنُونِ وَالْجَبَلِ فَهَذَا عَلَى ضَرْبَيْنِ أَحَدُهُمَا

أن يكون طبقاً دائماً لا يتخلله افاقة فهذا يمنع من انعقاد الإمامة ^{منها} واستدائها
فاذا طرأ بطلت به الإمامة بعد تحققه والقطع به والضرب
الثاني أن يتخلله افاقة يعود فيها إلى حال السلامة فيظرفيه فإن
كان زمان الجبل أكثر من زمان افاقة فهو المستديم يمنع من عقد
الإمامة واستدائها ويخرج بدوثة منها وإن كان زمان افاقة
أكثر من زمان الجبل منع من عقد الإمامة واختلف في منع من
استدائها قيل يمنع من استدائها كما يمنع من ابتدائها فاذا طرأ
بطلت به الإمامة لأن في إنشاء زمانه اخلافاً بالنظر المستحق فيه
وقيل لا يمنع من استدائها الإمامة وإن منع من عقدها في
الابتداء لأنه يراعى في ابتداء عقدها سلامة كماله وفي الخروج
منها نقص كماله وأما اذهاب البصر فممنوع من عقد الإمامة
ومن استدائها فاذا طرأ بطلت به الإمامة لأنه كما بطل ولاية
القضاء ومنع من جواز الشهادة فأولى أن يمنع من صحة الإمامة

فأما عشا العين وهو أن لا يصير عند دخول الليل فلا يمنع من الإمامة
في عقد ولا استدائه لأنه مرض في زمانه لا يبرئ زواله
وأما ضعف البصر فإن كان يعرف به الأشخاص إذا رآهم لم
يمنع من الإمامة وإن كان يدرك الأشخاص ولا يعرفهم فما منع من الإمامة
عقداً واستدائه وأما القسم الثاني من الحوائث الثلاثة لا يؤثر
فقد هان في الإمامة فشيء أن أحدهما القسم في الأنف
الذي لا يدرك به ثم الروايح والثاني في فقد الذوق الذي لا
يُفرق به بين الطعوم فلا يؤثر هذان في عقد الإمامة لأنها يؤثران في
الذكاة ولا يؤثران في الرأي والعمل وأما القسم الثالث
من الحوائث المختلف فيها فشيء أن الصمم والخرس فيمنعان
من ابتداء عقد الإمامة لأن كمال الأوصاف بوجودها مفقود
واختلف في الخروج بها من الإمامة فقالت
طائفة يخرج بها منها كما يخرج بذهاب البصر لثبوتها في التدبير والعمل

وقال — أخرج من الإمام لقيام الأثر مقامها
فلم يخرج منها إلا بنقص كمال وقال — أخرج من الإمام
يخرج الكتاب لم يخرج بها من الإمام وإن كان لا يحسنها خرج منها
لأن الكتاب مفهومه للأثر موهومه والأول من المذهب
أصح فأمّا التمه في اللسان وثقل السمع مع ادراك
الصوت إذا علا فلا يخرج بها من الإمام إذا حدثا واختلفا
في ابتداء عقدها معها فقبل يمنع ذلك من ابتداء عقدها
لأنها تنقص يخرج بها من حال الحال وقبل لا يمنع
نبي الله سبحانه موسى لم تمنعه عقده لسانه من النبوة فأولى أن لا
تمنع من الإمام **فصل** وأما فقد الأعضاء
فينقسم أربعة أقسام أحدها ما لا يمنع من صحة الإمام
في عقده ولا استدائه وهو ما لا يؤثر فقد في رأي ولا عمل ولا نطق
ولا يشتر بالانظر وذلك مثل قطع الذر والأنثيين فلا يمنع

من عقد الإمام ولا من استدائها بعد العقد لأن فقد هذين العضوين
مؤثر في التماسل دون الرأي والحركة فحري بحري الختة وقد وصف
الله سبحانه يحيى ابن زكريا بذلك وأثنى عليه فقال — وسيداً حوراً
ونبيّاً من الصالحين وفي الحضور قولان أحدهما أنه العتير الذي
لاماله فلا يقدر على إتيان النساء قاله بن مسعود وابن عباس
والشأن أي أنه لم يلزم ذكره يغشى به النساء وإن كانوا
قاله سعيد بن المسيّب فلما لم يمنع ذلك من النبوة فأولى أن لا يمنع
الإمامه **وكذلك** قطع الأذنين لأنها لا تؤثر في
رأي ولا عمل ولها شير خفي يكثر أن يشتر فلا يظهر والقسم
الثاني ما يمنع من عقد الإمام ومن استدائها وهو ما يمنع
من العمل كذهاب اليد أو من النطق كذهاب الرّجلين فلا
تصح معه الإمامة في عقد ولا استدائه لعجزهما يلزم من حقوق
الإمامة في عمل أو نطق والقسم الثالث ما يمنع

من عقد الإمامة واختلف في منع من استدامتها وهو ما ذهب
بعض العمل أو فقد به بعض النصوص كقوله أطي الدين أولادنا
أطي الرجلين فلا يصح معه عقد الإمامة لعجز عن كمال التصرف
فإن طرأ بعد عقد الإمامة ففي خروجه منها مذهبان للفقهاء
أظهرهما قد خرج بذلك من الإمامة لأنه عجز عن منع من استدامتها
فمنع من استدامتها والمذهب الثاني أنه لا يخرج به من الإمامة
وإن منع من عقدها لأن المعتبر في عقدها كمال السلامة وفي الخروج
منها كمال التقصير والقسم الرابع ما لا يمنع من استدامتها
الإمامة واختلف في منع من انعقادها ابتداء وهو ما شأنه وقبح
ولم يؤثر في عمل ولا نهضه كجذع الأنف وسئل أطي العيين فلا يخرج
به من الإمامة بعد عقدها لعدم تأثيره في شيء من حقوقها وفي منع من ابتداء
عقدها مذهبان للفقهاء أحدهما أنه لا يمنع من عقدها وسر
خلك الشروط المعتبرة فيها لعدم تأثيره في حقوقها والمذهب

الثاني أنه يمنع من عقد الإمامة وتكون السلامة منه شرطاً معتبراً
في عقدها لتسلم ولاية الملة من شيء يعاب ونقص يرد راقباً به
الهيبة وفي قلتها نفور عن الطاعة وما أدعي لهذا فهو نقص في حق
الإمامة **فصل** وأما نقص التصرف
فمبان حجر وقهر فأمّا الحجر فهو أن يستولي عليه من
أعوانه من يستبد بتنفيذ الأمور من غير نظارة بعصيه ولا محاميه
بمشاقته فلا يمنع ذلك من إمامته ولا يقدح في صحته ولايته لكن
يُنظر في أفعال من استولي على أمورهم فإن كانت جارية على
أحكام الدين ومقتضى العدل جازاً قرآن عليها تنقيحاً لها وإمضاء
لأحكامها لا يوقف من الأمور الدينية ما يعود بفساد على الأمة
وإن كانت أفعالها خارجة عن حكم الدين ومقتضى العدل
لم يجز قرآن عليها ولزمه أن يستنصر بمن يقضيه ويريل تغلبته
وأمّا القصر فهو أن يصير ما سوره في يد غيره قاهر لا يقدر على

المخلص منه فيمنع ذلك من عقد الإمامة له لعجز عن النظر في أمور المسلمين
وسواء كان العدو مشركاً أو مسلماً باغياً وللائمة فسحة في اختيار
من عداه من ذوي القدر وإن أسير بعد أن عقدت له الإمامة
فعلى كفة الأمة استنقاؤه لما أوجبه الإمامة من نصرة وهو على
إمامته ما كان مرجو الخلاص ما مولى الفكاك إما بقتال أو
فداء فإن وقع الأيأس منه لم يخل حال من أسير من أن يكونوا مشركين
أو بغاة مسلمين فإنه في أسير المشركين خرج من الإمامة بالأيأس
من خلاصه واستأنف أهل الاختيار بيعة غيره على الإمامة
فإن عجز بالأمم في حال أسره نظر في عهده فإن كان
بعد الأيأس من خلاصه كان عهده باطلاً لأنه بعد خروج وجه من الإمامة
فلم يصح منه عهد وإن عجز قبل الأيأس من خلاصه في وقت
هو فيه مرجو الخلاص صح عهده لبقاء الإمامة واستقرت الإمامة
ولي عهد بالأيأس من خلاصه لزوال الإمامة فلو خلاص

من أسره بعد عهده نظر في خلاصه فإن كان بعد الأيأس منه لم يعد
إلى إمامته لخروجه منها بالأيأس واستقرت في ولي عهد وإن
خلاص قبل الأيأس منه فهو على إمامته ويكون العهد في ولي العهد ثانياً
وإن لم يصير اماماً وإن كان ما سواهم بغاة المسلمين فإن
كان مرجو الخلاص فهو على إمامته وإن لم يرج خلاصه لم يخل حال
البغاة من أحد أمرين إما أن يكونوا قد نصبوا لأنفسهم اماماً أو لم
ينصبوا فإن كان فوضي لإمام لهم فالإمام المأسور في أيديهم على
إمامته لأن بيعته لهم لازمة وطاعة عليهم واجبة وصار
معهم كسير مع أهل العدل إذا صارت تحت الحجر وعلى أهل الاختيار
أن يستنبيوا عنه ناظرين خلفه أن لم يقدر على الاستنابة وإن قدر
عليها كان اختيار من يستنبيه منهم فإن خلع المأسور
نفسه أو مات لم يصير المستناب إماماً لأنها نياية عن موجود فزالت
بفقده وخالف ولي العهد لأنها ولاية بعد فقده لا تنعقد

بوجوده فافترقا وان كان اهل البغي قد نصبوا لانفسهم اماما
دخلوا في بيعته واتقوا الطاعة فالامام الماسور في ايديهم خارج
من الامامة بالاياس من خلاصه لانهم قد انحازوا وبادروا بفرد حكمها
عن الجماعة وخرجوا بها عن الطاعة فلم يبق لاهل العدل بهم نصيب
ولا ماسور معهم قدرك وعلي اهل الاختيار في دار العدل ان يعقدوا
الامامة لمن ارتضوه لها فان خلا الماسور لم يعد الى الامامة بخرجه
منها **فصل** واذا قد تقدم ما وصفنا من
احكام الامامة وعموم نظرها في مصلح الملة وتدير الامم فاذا
استقر عقد هلال الامام انقسم ما صدر عنه من واجبات خلفائه اربعة
اقسام فالقسم الاول من تكون ولايته عامته في
الاعمال العامة وهم الوزراء لانهم مستنبطون في جميع النظر من غير
تخصيص والقسم الثاني اني من تكون ولايته عامته في اعمال
خاصة وهم امراء الاقاليم والبلدان لان النظر فيها خصوصية

27
الاعمال عام في جميع الامور والقسم الثالث من تكون
ولايته خاصة في الاعمال العامة كفا في القضاء وتقييد الجور
وجامى الثغور ومستوفي الخراج وجابي الصدقات لان كل
واحد منهم مقصور على نظر خاص في جميع الاعمال والقسم
الرابع من تكون ولايته خاصة في اعمال خاصة كفا في
بلد او اقليم او مستوفي خراج او جابي صدقاته او جامي ثغره
او تقييد جنده لان كل واحد منهم خاص بالنظر بخصوص العمل
ولكن كل واحد من هؤلاء الولاة شروط تعقد بها ولايته ويصح
معها نظره ونحن نذكرها في ابوابها ومواضعها بمشيئة الله وتوفيقه
الباب الثاني

في تقليد الوزراء

والوزان على خزين وزان تفويض ووزان تنفيذ فاما
وزان التفويض فهو ان يستوزر الامام من يفوض اليه تدبير الامور بآية

وامضايها على اجتهاد وليس يختص جواز هذه الوزان قال
الله تبارك وتعالى حكيمه عن نبيه موسى عليه السلام واجعل لي
وزيرا من اهلي هر وز اخي اشد به اذري واشركه في امري فاذا جاز
ذلك في النبوة كان في الامامه اجوز ولان ما وكل الى الامام من تدبير
الامة لا يقدر على مباشر جميعه الا بالاستنابه ونيابة الوزير
المشارك له في التدبير اصح في تنفيذ الامور من تفرد به ليستظهر
به على نفسه من الزلفاء فيكون بعد من الزلل وانع من الخلل
ويقترب في تقليد هذه الوزان شروط الامامه الا النسب
وجله لانه مضمي الاراء منفرد الاجتهاد فاقتضى ان يكون عا صفا
المجتهدين ومحتاج فيها الى شرط زائد على شروط الامامه وهو ان
يكون من اهل الكفايه فيما وكل اليه من امور الخراج والمجرب خبر بها
ومعرفة لتفصيلها فانه مباشر لها تارة ومستنيب فيها اخرى
ولا يصلح الاستنابه الكفايه الا ان يكون منهم كما لا يقدر على المباشر

اذا قصر عنهم وعلى هذا الشرط مدار الوزان وبه تنظم السياسة
حكي ان المأمور كذب في اختيار وزير اتي التمس
لاموري رجلا جامع الخصال اخرج ذاعفه في طليقه واستقامه
في طريقه قد هذبته الاداب واحلته التجارب ان اتمز على
الاسرار قام بها وان قلدها مات الامور من خفيها يسكنه الحكم
وينطقه العلم تكفيه اللحظة وتغنيه اللحظة له صوله الامراء
واناه الحكماء وتواضع العلماء وفهم الفقهاء ان احسن اليه
شكر وان اشلي بالاساءه صبر لا يبيع نصيب يومه بحزن
عنه يسترق قلوب الرجال بخلايه لسانه وحسن بيانه
وقد جمع بعض الشعراء هذه الاداب فاجزها ووصف
بعض وزراء الدوله العباسيه بها فقال

بديته وفكرته سوا اذا اشتبهت على الناس الامور
واجزم ما يكون الدهر يوما اذا اعني المشاور والمشير

وصدر فيه لهم التسامح اذا ضاقت من الهم الصدور
وهذه الاوصاف ان كنت في الزعيم المديرو قلا ما تحمل فالصلاح
بنظر عام وما ينظر اياه وتديره تام وان اخلقت فالصلاح بحسبها
تحمل والتدبير على قدرها معتل وليس لمدير هذا من الشروط الذي
المحمدة فهو من شروط السياسة الممازجة لشروط الذين لا تتعلق بها من
مصالح الامة واستقامه الملة فاذا اتممت شروط هذه الوزان
فمن افضلها فصحة التقليد فيها مقبرة بلفظ الخليفة المستور لانها
ولا يه تفقر الى عقد والعقد لا تصح الا بالقول الصحيح فان وقع
له بالنظر او اذله فيه لم يتم التقليد حكما وان اضاءه الولاة عرفا حتى
تعقد له الوزان بلفظ يشتمل على شرطين احدهما عموم النظر
والشاي النيابة فان اقتصر به على عموم النظر وز النيابة كان
بولاية العهد اختص فلم تعقد به الوزان وان اقتصر به على النيابة عنه
فقد اتم ما استنابه فيه من عموم وخصوص او تفويض وتنفيذ فلم

تتعقد به الوزان واذا جمع بينهما انعقدت وتمت فالجمع بينهما ينزل
من وجهين احدهما وهو باحكام العقود اختار ان يقول قد قلنا
ما الى نيابة عني فتعقد به الوزان لانه قد جمع له بين عموم النظر
والاستنابه فان قال — ثبت عني فيما الى احتمال ان تعقد
به الوزان لانه قد جمع له في هذا اللفظ الوجهين بين عموم النظر والاستنابه
واحتمل ان لا تعقد به الوزان لانه اذن يحتاج ان يتقدمه عقد
والاذن في احكام العقود لا تصح به العقود للزوا قال —
قد استنبطت فيما الى انعقدت به الوزان لانه عدل غير مجرد الاذن
الى الفاظ العقود ولو قال — انظر فيما الى لم تعقد به
الوزان لاحتماله ان ينظر في تصفحه او تنفيذ او في القيام به والعقد
لا ينبرم بلفظ محتمل حتى يصله بما ينبغي عنه الاحتمال وليس يراعى
فيما يشره الخلفاء وملوك الامم من العقود العامة بما يراعى في الخاف
من عقود العامة من الشروط الموكدة لا من احوالها ان من

عادتهم الاكفاء يسير القول غير كثير فصار ذلك فيهم عرفاً مخصوصاً
وربما استقلوا الكلام فاقصروا على الاشارة غير انه ليس يتعلق بها
في الشرع حكم لنا طبق سليم فلذلك خرجت بالشرع من عرفهم
والشاي انهم لقله ما يباشرونه من العقود يجعل شواهد
الحال في تأويلهم لها موجباً لجلل الفطيم المحتمل على الغرض المقصود
احتمال الجوز فها وجهه والوجه الثاني وهو يعرف
صاحب المنصب أشبه ان يقول قد استوزرتك تعويلاً على
نيابتك فتعقد به هذه الزارة لانه قد جمع بين عموم النظر فيما اليه
بقوله استوزرتك لان نظر الزارة عام وبين النيابة بقوله تعويلاً
على نيابتك فخرجت عن وزارة التنفيذ الى وزارة التفويض
فلو قال قد فوضت اليك وزارة اتمل ان تعقد
به هذه الزارة لان ذكر التفويض فيما يخرجها عن وزارة التنفيذ ومحل
ان لا تنفذ لان التفويض من احكام هذه الزارة فاقصر الى عقد يتقيد

والأول من الاحتمالين أشبه بالقواب فعلى هذا لو قال
قد فوضنا اليك الوزارة صح لان ولاية الامور يكون عن انفسهم بلفظ
الجمع ويعطون عن اضافته الشئ اليهم فيرسلونه فيقوم قوله قد فوضنا
اليك مقام قوله فوضت وقوله الوزارة مقام قوله وزارتي وهذا
أنتم قول عقدت به وزارة التفويض وأوجز ولو كني
غير الملوك عن انفسهم بلفظ الجمع وترك الاضافه لما تعلق به حكم
التفويض والاضافه مخرجه عن العرف المعهود فأتى اذا قال
قد قلدتك وزارتي أو قال قد قلدناك الوزارة لم يصح هذا
القول من وزراء التفويض حتى يثبت به باستخوابه التفويض لا والله
تعالى ذكره يقول فيما جاهد عن نبيه موسى واجعله وزيراً
أهلي هو وزير أخى أشد دبه أرى واشركه في امرى فلم يقتصر على مجرد الوزارة
حتى قرنها بشد أرى واشركه في امرى ولاز اسم الوزارة مختلف في
اشتقاقه على ثلاثة أوجه أحدها أنه مأخوذ من الوزير وهو



المجأ ومنه قول الله تعالى كلا لا وزر رأي لا مجأ فسمي بذلك
لأن الملك مجأ إلى رايه ومعونته والثاني أنه مأخوذ من الوزر
وهو الثقل لأنه يحمل عن الملك أثقاله والثالث أنه
مأخوذ من الأزر وهو الظهر لأن الملك يقوى بوزيره كقوة البدن
بالظهر ولحي هذه المعاني كان مشتقا فليس في واحد منها ما يوجب
الاستبداد بالأمر **فصل** فإذا تقر ما نتفق
به ورأى القويض فالنظر فيها وإن كان على العموم معتبرا بشرط
يقع الفرق بينهما بين الإمام والوزير أحدهما مختص بالوزير
وهو مطالعة الإمام بأمره من تدبير وإنفاذ من ولايته وتقليد لئلا
يصير بالاستبداد كالإمام والثاني مختص بالإمام وهو أن
يتصفح أفعال الوزير وتديره للأمر ليقر منها ما وافق الصواب
ويستدرك ما خالفه لأن تدبير الأئمة إليهم موكول وعلى اجتراحه
مجرب ويجوز لهذا الوزير أن يحكم بنفسه وأن يقلد الأحكام كما

يجوز ذلك للأمام لأن شروط الحكم فيه معتبره ويجوز أن ينظر
في المظالم ويستنيب فيها لأن شروط المظالم فيه معتبره ويجوز أن
يتولى الجهاد بنفسه وأن يقلد من يتولاه لأن شروط الحرب فيه
معتبره ويجوز أن يباشر تنفيذ الأمور التي دبرها وأن يستنيب في تنفيذها
لأن شروط الرأي والتدبير فيه معتبره وكل ما صح من الأمام صح
من هذا الوزير الثلاثة أشياء أحدها ولاية العهد فالإمام
للإمام أن يعهد إلى من يرى وليس ذلك للوزير والثاني
أن للإمام أن يستعفي الأئمة من الإمامه وليس ذلك للوزير والثالث
أن للإمام أن يعزل من قلده الوزير وليس للوزير أن يعزل من قلده الإمام
ومما سوي هذه الثلاثة فحكم القويض إليه يقتضي جواز فعله له وحده
نفوذه منه فإن عارضه الإمام في رد ما أمضاه فإن كان في حكم تنفيذ
وجهه أو في مال وضع في حقه لم يحضر نقص ما نفذ باجتهاد من حكم ولا
استرجاع ما فرق برأيه من مال وإن كان في تقليد والي أو

تجديد جدير جرب جاز للامام معارضته فيه بعزل المولى
والعدول بالجيش الى حيث يرى وتدير الجرب بما هو اولى لآل
للإمام ان يستدرك ذلك من افعال نفسه فله ان يولي ان يستدركها من
أفعال غيره فلو قلنا الإمام والياء على عمل وقلد الوزير غيره على
ذلك العمل نظرا في سبقها بالتقليد فان كان الإمام ^{سابق}
تقليدا من الوزير فتقليده أثبت ولا يلزم له من قلده الوزير وان كان
تقليدا الوزير استقر فان علم الإمام بما تقدم من تقليد الوزير كان في تقليد
الإمام لغيره عزلا للأول واستيناف تقليد الثاني فصح الثاني دون
الأول وان لم يعلم الإمام بما تقدم من تقليد الوزير فتقليد الوزير
أثبت ونصح وليه الأول دون الثاني لأن تقليد الثاني مع الجهل بتقليد
الأول لا يكون عزلا له ويكون عزلا لو علم بتقليده وقال
بعض أصحاب الشافعي رحمه الله لا ينعزل الأول مع علم الإمام بحاله
اذا قلده غيره حتى يعزله قولا فيصير بالقول معزولا لا بتقليد غيره

هذا ان كان النظر فيما يصح فيه الاشتراك مع تقليدها وكذا
مستكرين في النظر وان كان لا يصح فيه الاشتراك كان
تقليدها موقوفا على عزل أحدهما واقرا الآخر فان تولى ذلك
الإمام جاز ان يعزل أيها شاء ويقرر الآخر وان تولاه الوزير جاز ان
يعزل من أخضر بتقليده ولم يجز ان يعزل من قلده الإمام
فصل وأما وزان التقييد فمخلفا
وشروطها أقل لأن النظر فيها مقصور على رأي الإمام وتديره وهذا
الوزير وسيط بينه وبين الرعايا والولاية يودع عنه ما أمر وينفذ
ما ذكر ويضي ما حكم ويخبر بتقليد الولاية وتجهيز الجوارح والعلم ويعز
عليه ما ورد من مهمم وتجدد من شرطه لم يعلم فيه بما يؤمر به فيعتبر
في تنفيذ الأمور وليس بوال عليها ولا متقلدا لها فان شورك
في الرأي كان باسم الوزير أخضر وان لم يشرك فيه كان باسم الواسطه
والسفارة أشبه وليس تقتصر هذه الوزارة الى تقليد وانما رأي فيها

بجرد الأذن ومطلق الاسم ولا يعتد برأي الموهل لها بحرية
ولا العلم لأنه ليس له أن يفرد بولايه ولا تقليد فيعتبر فيه بحرية
ولا يجوز له أن يحكم فيعتبر فيه العلم وإنما هو مقصور النظر على أمر
أن يوقفي إلى الخليفة وأن يودعي عنه فإني فيه سبعة
أوصاف أحدها الأمانة حتى لا يجوز فيما أوتمن عليه
ولا يغش فيما قد استنصح فيه والثاني صدق اللجه
حتى يوثق بغير فيما يوديه ويعمل بما قوله فيما ينهيه

والثالث قلة الطمع حتى لا يرتش في ميل ولا تختلج
في ساهل والرابع أن يسلم ما بينه وبين الناس من
عداوة وشحناء فالعداوة تصد عن التناصف وتمنع من التعاطف
والخامس أن يكون ذكورا لما يوديه إلى الخليفة وعند لأنه
شاهد له وعليه والسادس الذكاء والفطنة حتى لا تدلس
عليه الأمور فتشتبه ولا تموت عليه فتلتبس فلا يجمع مع اشتباهها

عزم ولا يتم مع التباسها جزم وقد أفصح بهذا الوصف وزير الملك
محمد ابن يزيد إذ في شعره حيث يقول

أصابه معنى الرزوخ كلامه فاز أخطأ المعنى قدال فوات
إذا غاب قلب المرء خفت لفظه فيقطة للعالمين سيات
والسابع أن لا يلزم من أهل الأهواء فيخرج الهوى من الحق ولا
الباطل ويتدلس عليه المحر بالباطل فاز الهوى خادع للألباب
وصارف عن الصواب ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم
حبك التي تعمي ويصمم وقال الشاعر

أنا إذا ما لثت دواعي الهوى وانصت السامع للقايل
واصطرع القوم بالبابهم نقضت بحكم عادلي فاصل
لا تجعل الباطل حقا ولا تبطد دور الحق بالباطل
نخاف أن تسفه أعلامنا فتخل الدهر مع الخامل
فإن هذا الوزن يشارك في الرأي احتاج إلى وصف تام وهو المحكم

والقبضه التي يديرها الرأي وصواب التدبير فانه في التجارح
بعواقب الأمور وان لم يُشارك في الرأي لم يحتج اليه الأمر
وان كان سينتهي اليه بمرور الزمان وكثير الممارسه ولا يجوز
أن يقوم بذلك امرأه وان كان خبرها مقبولاً لما يتضمنه من معنى الولايات
المصروفة عن النساء لقول النبي صلى الله عليه وسلم ما
أفلم قوم أسندوا أمهم إلى امرأه ولأن فيها من طلب الرأي وثبات
الغرم ما تضعف عنه النساء ومن أبرز في مباشر الأمور
ما هو عليهن محذور ويجب أن يكون هذا الوزير من أهل
الذمة وان لم يجز أن يكون وزير التفويض منهم ويكون الفرق
بين هاتين الوزارتين بحسب الفرق بينهما في النظرين وذلك
من أربعة أوجه أحدها أن يجوز لوزير التفويض مباشرة
الحكم والنظر في النظام وليس ذلك لوزير الشفيع والثاني
أن يجوز لوزير التفويض أن يستبد بتقليد الولاه وليس ذلك



لوزير الشفيع والثالث أنه يجوز لوزير التفويض أن
ينفذ بتسيير الجيوش وتدير الحرب وليس ذلك لوزير الشفيع
والرابع أنه يجوز لوزير التفويض أن يتصرف في
أموال بيت المال بقض ما يستحقه ودفع ما يجب فيه وليس ذلك
لوزير الشفيع وليس فيما عدا هذه الأربع ما يمنع أهل الذمة
منه الا أن يستطيعوا فيمنعوا من الاستطاله ولهذا الفرق
الأربعة بين النظرين اقترافاً في الأربع من شروط الوزارتين أحدها
أن الحرية معتبره في وزارة التفويض وغير معتبره في وزارة الشفيع
والثاني أن الاسلام معتبر في وزارة التفويض وغير معتبر
في وزارة في وزارة الشفيع والثالث أن العلم بالأحكام
الشرعية معتبر في وزارة التفويض وغير معتبر في وزارة الشفيع
والرابع أن المعرفة بأمور الحرب والمخارج معتبر في وزارة
التفويض وليس معتبر في وزارة الشفيع فاقترافاً في شروط التقليد

من أربعة أوجه كما اختلفا في حقوق النظر من أربعة أوجه وأستويا
فيما عداها من حقوق وشروط **فصل** ويجوز للخليفة
أن يقلد وزيره في تنفيذ على اجتماع وانفراد ولا يجوز أن يقلد وزيره
تفويض على اجتماع لعموم ولا يمتها كما لا يجوز تقليد أمانير لأنها إنما
تعارض في العقد والجل والتقليد والعزل وقد قال
الله سبحانه لو كان فيها الله إلا الله لفسدنا فان قلد وزيره
تفويض لم يخل حال تقليده لها من ثلاثة أقسام أحدها
أن يفوض لكل واحد منها عموم النظر فلا يصح لما قدمناه من دليل
وتعليل وينظر في تقليدها فان كان في وقت واحد بطل
تقليدها معا وان سبوا أحدها الآخر صح تقليد السابق وبطل تقليد
المسبوق والفريقين فساد التقليد والعزل از فساد
التقليد يمنع من تفويض ما تقدم من نظره والعزل لا يمنع من تفويض
ما تقدم من نظره والقسم الثاني أن يشترك بينهما في

النظر على اجتماعهما فيه ولا يجعل لكل واحد منها أن يفرض به هذا
وتكون الوزان فيها لا في واحد منها ولها تنفيذ ما اتفق رأيهما عليه
وليس لها تنفيذ ما اختلفا فيه ويكون موقفا على رأي الخليفة وخارجا
من نظره هذين الوزين وتكون هذه الوزان تقصر عن وزان التفويض
المطلق من وجهين أحدهما اجتماعهما على تنفيذ ما اتفقا عليه
والثاني زوال نظرها عما اختلفا فيه فان اتفقا
بعد الاختلاف نظر فان كان رأي اجتماعهما على صوابه بعد
اختلافها فيه دخل في نظرها وصح تنفيذه منها لأن تقدم الاختلاف
لا يمنع من جواز الاتفاق وان كان من تابعه أحدهما لثباته
مع بقاها على الرأي المختلف فهو على خروجه من نظرها لأنه لا يصح
من الوزير تنفيذ ما لا يراه صوابا والقسم الثالث
أن لا يشترك بينهما في النظر ويفرض لكل واحد منهما بالسير فيه للآخر نظر
وهذا يكون على وجهين إما أن يخص كل واحد منهما بعمل يكون

فيه عام النظر خاتم العمل مثل أن يرد إلى أحدهما وزانه بلاد المشرق
والآخر وزانه بلاد المغرب وإن أن يخر كل واحد منهما
بنظر يكون فيه عام العمل خاتم النظر مثل أن يستوزر أحدهما على الآخر
والآخر على الخارج فيصح التقليد على كلا الوجهين غير أنها لا يكونان وزير
تفويض ويكونان والذين على عملين مختلفين لأن وزانه التفويض مأمور
وتفدأمر الوزير بما في كل عمل وكل نظير ويكون تقليد كل واحد منهما
مقصودا على ما حضر به وليس له معارضة الآخر في نظره أو عمله
وليجوز للخليفة أن يقر وزيرين وزير تفويض ووزير تنفيذ
فيكون وزير التفويض مطلق التصرف ووزير التنفيذ مقصورا على تنفيذ
ما صدرت به أوامر الخليفة ولا يجوز لوزير التنفيذ أن يولي المعزول
ولا يعزل المولى ويجوز لوزير التفويض أن يولي المعزول ويعزل
المولى ولا يعزل من يولي الخليفة وليس لوزير التنفيذ أن توقع عن
نفسه ولا عن الخليفة الأوامر ويجوز لوزير التفويض أن توقع عن

نفسه إلى عماله وعمال الخليفة ويلزمهم قبول ذلك وتوقعاته
ولا يجوز أن توقع عن الخليفة الأوامر في عموم أو خصوص وإذا عزل
الخليفة وزير التنفيذ لم يعزل به أحد من الأوامر وإذا عزل وزير
التفويض اعزل به عمال التقليد ولم يعزل به عمال التفويض
لأن عماله التنفيذ يباين وعماله التفويض ولاية ويجوز لوزير التفويض
أن يستخلف نائبا عنه ولا يجوز لوزير التنفيذ أن يستخلف من يوب
عنه لأن الاستخلاف تقليد يصح من وزير التفويض ولم يصح من وزير
التنفيذ وإذا نهي الخليفة وزير التفويض عن الاستخلاف لم يكن له
أن يستخلف وإذا أذن لوزير التنفيذ في الاستخلاف جاز له أن
يستخلف لأن كل واحد من الوزيرين يتعرف عن أمر الخليفة ونهيه
وإن اختلف حكمهما مع إطلاق التقليد وإذا فوض الخليفة تدبير الأقاليم
إلى ولايتها وكل النظر فيها إلى المستولين عليها الذي عليه أهل زمانها
جاز للملك كل إقليم أن يستوزر وإن حكم وزيره معه حكم وزير الخليفة

مع الخليفة في اعتبار الوزراء وأحكام النظرين والله اعلم

الباب الثالث

في تقليد الإمام على البلاد

وإذا قلنا الخليفة أميراً على إقليم أو بلد كانت إمارته على ضربين
عامة وخاصة فأما العامة فعلى ضربين إيماناً استكفاً بعقد
عن اختيار وإيماناً استيلاءً بعقد عن اضطرار فأما إيمان
الاستكفاء التي تعقد عن اختيار فتشتمل على عمل محدود ونظر محدود
والتقليد فيها أن يفوض الخليفة إليه إيماناً ببلد أو إقليم ولاية على جميع
أهله ونظر في المعهود من سائر أعماله فيصير عام النظر فيما كان محدوداً من
عمل ومعهوداً من نظر فيشتل نظر فيه على سبعة أمور
أحدها النظر في تدبير الجيش وترتيبهم في النواحي ونقل
أرزاقهم إلا أن يكون الخليفة قد رهاق قذرها عليهم والثاني
النظر في الأحكام وتقليد القضاة والأحكام والثالث

جباية الخراج وقبض الصدقات وتقليد العال فيها وتفريق ما
يسمى منها والسابع حماية الحريم والذين غر البيعة
ومراعاة الذين من تغير أو تبديل والخامس إقامة الحدود
في حق الله سبحانه وحقوق الأديين والسادس إمامة
في الجمع والجماعات حتى يقوم بها أو يستخلف عليها والسابع
تسيير الحجج من علمه ومن يسله من غير أهله حتى يتوجهوا منه بخير
عليه فإن كان هذا الإقليم تغر امتاخاً للحدود اقترن بها ثامن
وهو جهاد من يليه من الأعداء وقسم غنائمهم في المقاتلة وأخذ خيماها
لأهل الخمر ويعتبر في هذه الإمان الشروط المعتبرة
في وزان التفويض لأن الفرق بينها خصوص الوهية في الإمان
وعومها في الوزان وليس بين عموم الأولي وخصوصها فرق في الشرط
المعتبر فيها ثم ينظر في عقد هذه الإمان فإن كان
الخليفة قد تولاها كان لوزير التفويض عليه في المراعاة والتصفح ولم يزل

عزله ولا نقله من اقليم الى اقليم وان كان الوزير قد تفرّد بتقليده
فهو على ضربين أحدهما أن يقلده عن الخليفة فلا يجوز له عزله
ولا نقله من اقليم الى اقليم الا عن اذن الخليفة وأمره ولو عزل الوزير
لم يعزل هذا الأمير والضرب الثاني أن يقلده عن نفسه فهو
نايب عنه فيجوز له أن يتفرّد بعزله والاستبدال به بحسب ما يرد
به الاجتهاد اليه من النظر في الأولي والأصلح ولو أطاع الوزير
بتقليد هذا الأمير فلم يضرع فيه بانه عن الخليفة ولا عن نفسه كان التقليد
عن نفسه وله أن يتفرّد بعزله ومتى عزل الوزير اعزل هذا
الأمير الا أن تضرع الخليفة على امارته فيكون ذلك تجديدا ولا فيه واستيناف
تنفيذ غير أنه لا يحتاج في الحفاظ العقد الى ما يحتاج اليه ابتداء العقد
الشروط وكفى أن يقول الخليفة قد أقررتك على لايتك وبحسب حاج
في ابتداء العقد أن يقول قد قلدتك ناحية كذا امان على أهلها ونظرا
في جميع ما يتعلق بها على تفصيل لا يدخله إجمال ولا يتناول احتمال

واذا قلنا الخليفة هذه الامان لم يكن فيها عزل الوزير عن تصفيتها
ومراعاتها واذا قلنا الوزير لم يكن فيها عزل هذا الأمير عن امارته
لأنه اذا اجتمع عموم التقليد وخصوصه في الولايات السلطانية
كان عموم التقليد محولا في العرف على مراعاة الأخير وتصفية وكان
خصوص التقليد محولا على مباحث العرف وتنفيذ ويجوز لهذا
الأمير أن يستوزر لنفسه وزير تنفيذ بأمر الخليفة وغير أمره ولا يجوز
أن يستوزر وزير تفويض الا عن اذن الخليفة وأمره لأن وزير التنفيذ
معيّن ووزير التفويض مستبد واذا أراد هذا الأمير أن يزيل في
أزواجه حيشه بغير سبب لم يحل لأبيه من استهلاك مال في غير حق فان
زادهم جلد وثب سبب يقتضيه نظر في السبب فان كان
ما يوجب زواله فلا تستقر به الزيادة على التأييد كزيادة لغلاد سعيد
وحدوث حدث أو نكته في حبيب جاز للأمير أن يدفع هذه الزيادة
من بيت مال المسلمين ولا يلزمه استعمار الخليفة فيها لأنها من حقوق السيادة



المؤكد له إلى اجتماعه وإن كان سبب الزيادة يقتضي استقراراً على
التأييد كالزيادة لم يربأ أبوها وقاموا بالنصر حتى انجلت وقفها
على استيثار الخليفة ولم يكن له التفرّد بأعضائها ويجوز أن يرزق
من بلع من أولاد الجيش ويفرض لهم العطاء من غير أمر ولا يجوز
أن يفرض بجيش مستديراً الأباية وإذا فضل من مال الخراج فاضل
عزاً رزاق جيشه حمله إلى الخليفة ليضعه في بيت المال العام معداً
للمصالح العامة وإذا فضل من مال الصدقات فاضل عزاً أهل
علمه لم يلزمه حمله إلى الخليفة وصرفه في أقرب أهل الصدقات
من علمه وإذا نقص مال الخراج عزاً رزاق جيشه طالب الخليفة بتمامه
من بيت المال ولو نقص مال الصدقات عزاً أهل علمه لم يكن له مطالبة
الخليفة بتمامه لأن رزاق الجيش مقدّر بالكفاية وحقوق أهل الصدقات
معتبرة بالوجود وإذا كان تقليد الأمير من قبل الخليفة لم يغزل
بموت الخليفة وإن كان من قبل الوزير انزعاز بموت الوزير لأن

تقليد الخليفة نيابة عن المسلمين وتقليد الوزير نيابة عن نفسه
وينزعزل الوزير بموت الخليفة وإن لم يغزل به الأمير لأن
الوزير نيابة عن الخليفة والإيمان نيابة عن المسلمين فهذا أحد
من سمي بالإمان العامة وهي إمان الاستدقاء المعقود عن اختيار
وغيره فقدم أمام القسم الآخر منها حكم الإيمان الخاصة لا شراً
في عقد الاختيار ثم تذكر القسم الثاني في إمان الاستدلاء
المعقود عن اضطرار لينتج حكم الاضطرار على حكم الاختيار فيعلم الفرق
ما بينهما من شروط وحقوق **فصل** وأما
الإمان الخاصة فهو أن يكون الأمير مقصوداً الأمر على تدبير الحيث
وسياسة الرعية وحماية اليضد والذيت عن الحريم فليس له أن
يتعرض للقضاء والأحكام ولا لجباية الخراج والصدقات فأنما
إقامته المحرود فما اقتصر منها إلى اجتماع لا خلاف الفقهاء فيه أو اقتصر
إقامته بينه لتناكر المتداعين فيه فليس له التعرض لإقامته لأنها من

الأحكام الخارجة عن خصوص الأمان وإن لم يقتصر إلى اجتنب ولا بينه أو
اقتصر إليها فنقد فيه اجتنب أحكام أو قامت به أئيمه عنده فلا يحلوا
أن يكون من حقوق الله سبحانه أو من حقوق الأديين فإن كان
من حقوق الأديين كحد القذف والقصاص في نفس أو طرف كان ذلك
معتبراً بحال الطالب فإن عدل عنه إلى الحاكم كان أحق باستيفائه
لأنه لدخوله في جملة الحقوق التي تدب الحاكم إلى استيفائها فإن عدل
الطالب لاستيفاء الحد أو القصاص إلى هذا الأمير كان الأمير أحق
باستيفائه لأنه ليس بحاكم وإنما هو معونه على استيفاء حق وصاحب
المعونة هو الأمير دون الحاكم وإن كان هذا الحد من حقوق الله تعالى
المحصنة كحد الزنا جلدًا أو رجماً فالأمير أحق باستيفائه من الحاكم لدخوله
في قوانين السياسة وموجبات الحايمة والذب عن الملة ولأن تتبع
المصالح إلى الأمر المندوبين للبحث عنها دون أحكام المنصتين لفصل
التنازع بين الخصوم فدخل في حقوق الأمان ولم يخرج منها إلا بنصر

وخرج من حقوق القضاء فلم يدخل فيها إلا بنصر وأما النظر
في المظالم فإن كان فيما نقض فيه الأحكام وأما القضاء
والحكام جازله النظر في استيفائه معونه للمحقق المبطل وانزع
الحق من المعروف الماثل لأنه موكول إلى المنع من الظالم والتغالب
ومندوب إلى الأخذ بالتعاطف والتناصف وإن كانت
المظالم فيما يستأنف فيها الأحكام ويستأنف فيها القضاء منع منه هذا
الأمير لأنه من الأحكام التي لم يتضمنها عقد إمارته وردهم إلى حاكم
بلد فإن نفذ حكمه لأحد منهم بحق قام باستيفائه من ضعف عنه الحاكم
فإن لم يكن في بلد حاكم عدل بها إلى أقرب الحاكم من بلدان
لم يحققها في المسير مشقة فإن لحقت لم تكلفها ذلك واستأمر
الخليفة فيما تنازعا ونفذ حكمه فيه وأما تسيير الحجج من
علمه فداخل في إمارته لأنه من جملة المعاونة التي تدب لها وأما
إمامة الصلوات في الجمع والأعياد فقد قيل إن القضاء

بها آخر وهو مذهب الشافعي رحمه الله أشبه وقيل
إن الأمر بها آخر وهو مذهب أي حنيفة أشبه فازدحت
ولاية هذا الأمير تغزى له أن يتدبى جهاد أهل الأباد بالخليفة
وكان عليه دفعهم وجرهم أن هجموا عليه بغير إذنه لأن دفعهم من حقوق
الحاكم ومقتضى الذب عن الحرم ويعتبر بر في ولاية هذه الأمان
الشروط المعبر في وزارة التنفيذ وزيادة شرط عليها هما
السلام والمحرمية لما تضمنها من الولاية على أمور دينية لا تتضح مع
الكفر والبرق ولا يعتبر فيها العلم والفقه فإذن فزيادة فضل
فصارت شروط الإيمان العامة معتبر بشروط وزارة البصر
لا شتر كما في عموم النظر وإن اقترب في خصوص العمل وشروط
الإيمان الخاصة تقصر عن شروط الأمان العامة بشرط واحد وهو
العلم لأن لمن عمت إمارته أن يحكم وليس ذلك لمن خست إمارته وليس
على واحد من هذين الأميرين مطالعة الخليفة بما مضى به في علمها على مقتضى

إمارتها إذا كان معهود الأمان وجه الاختيار نظاما بالطاعة فإن
حدث حادث غير معهود وقفاه على مطالعته وعملاته
بأمره فإن خالفها من اقتناع الحق أو وقفاه قاما بما يدفع
حتى يرد عليها إذا كان الخليفة فيما يعلز به لأن رأي الخليفة في إشرافه على
عموم الأمور أمضي في الحوادث النازلة **فصل**
وأما إمان الاستيلاء التي تعقد عن اضطرار فهو أن يستولي الأمير بالقوة
على بلاد يملك الخليفة إمارتها ويؤخر إليه تدبيرها وسياستها
فيكون الأمير باستيلائه مستبدا بالسياسة والتدبير والخليفة بأذنه
منفذ الأحكام الدين لتخرج عن الفساد إلى الصحة ومن الخطر إلى الإباحة
وهذا وإن خرج عن عرف القليل المطلق في شروطه وأحكامه ففيه
من حفظ القوانين الشرعية وحراسه الأحكام الدينية ما لا يجوز
أن يترك مختلا مدخلا ولا فاسدا معلولا فجاز فيه مع الاستيلاء
والاضطرار ما امتنع في تقليد الاستكفاء والاختيار لوقوع الفرق



بين شروط الملكة والعجز والتبني بحفظ تقليد المستولي
من قوانين الشرع سبعة يشترك في الزامها الخليفة المولي والامير
المستولي ووجوبها في جنبه المستولي أغلظ أحدها
حفظ منصب الامة في خلافة النبوة وتدير أمور الله ليكون
ما أوجبه الشرع من اقامتها محفوظا وما تفرع عنها من الحقوق
محروسا والثاني ان ظهور الطاعة الدينية التي تزول
معها حكم العناد فيه وينبغي بها ما تم المباينة له والثالث
اجتماع الكلمة على الالفه والتشاور ليكون المسلمون يد اعلیٰ من سواهم
والرابع ان تكون عقود الولايات الدينية جارية
والاحكام والقضايا فيها نافذة لا تبطل بفساد عقودها ولا
تسقط باختلال عقودها والخامس ان يكون استيفاء
الاموال الشرعية بحق يرأى منه مؤديها ويستبيح اخذها ومعطيا
والسادس ان تكون الحدود مستوفاه بحق وقائمة على

مستحق فان جنب المؤمن حمي الامن حقوق الله وحقوقه
والسابع ان يكون الامير من حفظه الدين وازرع غر محارم
الله سبحانه يأمر بحقه ان اضيع ويدعو الى طاعته ان عصي فله سبع
قواعد من قوانين الشرع التي تحفظ بها حقوق الامامه واحكام الامة
فلاجلها وجب تقليد المستولي فان كانت فيه شروط الاختيار
كان تقليده حتما استدعا للطاعة ودفعا لمشاqqة ومخالفة
وصار بالإذله نافذ التصرف في حقوق الله واحكام الامة
وجري على من استوزره واستنابه احكام من استوزره الخليفة
واستنابه وجاز ان يستوزر وزير تفويض ووزير تنفيذ
وان لم تكل في المستول شروط الاختيار جاز اظهار تقليده
استدعا للطاعة وحما لمخالفة ومعاندته وكان نفوذ تصرفه
في الحقوق والاحكام موقوفا على ان يستتيب له الخليفة فيها من قد كانت
فيه شروطها ليكون ذلك الشروط فيمن اضيف الى نيابته جبرانا

لما أعوز من شروطها في نفسه فيصير التقليد للمستولي والتفويض للمستأنس
وجازم مثل هذا وإن شذ عن الأصول لأمر واحد مما أن الفروع
تسقط ما أعوز من شروط الملكة والثالث أي أن ما خيف انتزاع
من المصالح العامة تخفف شروطه عن شروط المصالح الخاصة فإذا
إمارة الاستيلاء كان الفرق بينها وبين إمامة الاستكفاء من أربعة أوجه
أحدها أن إمامة الاستيلاء متعين في المستولي وإمامة
الاستكفاء مقصورة على اختيار المستكفي والثالث أي أن إمامة
الاستيلاء مشتملة على البلاد التي غلب عليها المستولي وإمامة الاستكفاء
مقصورة على البلاد التي تضمنها عهد المستكفي والثالث
أن إمامة الاستيلاء تشتمل على معهود النظر وناديه وإمامة الاستكفاء
مقصورة على معهود النظر وناديه والرابع أن وزارة
التفويض تصح في إمامة الاستيلاء ولا تصح في إمامة الاستكفاء لوقوع
الفرق بين المستولي ووزيره في النظر لأن نظر الوزير مقصور على المعهود

والمستولي أن ينظر في النادر والمعهود وإمامة الاستكفاء مقصورة
على النظر المعهود فلم تصح معها وزارة تشتمل على مثله في النظر المعهود

باب الاستنباه جال الوزير والمستور الرابع

في تقليد الإمام على الجهاد
والإمامة على الجهاد مختصة بقتال المشركين وهي على ضربين
أحدهما أن تكون مقصورة على سياسة الجيوش وتدير الحرب
فتعتبر فيها شروط الإمام الخاصة والضرب الثاني أي
أن يفوض إليه الأمير فيها جميع أحكامها من قسم الغنائم وعقد الصلح
فتعتبر فيها شروط الإمام العامة وهي أكثر الولايات الخاصة
أحكاما وأوقافها فصولا وأقسامًا وحكمها إذا خست داخل في
أحكامها إذا عمت فاقترنا عليه إيجازًا والثاني الذي يتعلق
بها من الأحكام إذا عمت ينقسم ستة أقسام فلقسم الأول

في تسيير الجيش وعليه في التسيير بهم سبعة حقوق أحدها الرقة
بهم في السير الذي يقدر عليه أضعفهم ويحفظ بقوه أخواهم ولا يجد
السير فيهلك الضعيف ويستخرج جلد القوي وقد قال
النبي صلى الله عليه وسلم إن هذا الدين منير فأولوا فيه رفقاً فإن المنيب
لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى وشر السير الحفقه روى عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه قال الضعيف أمير الرقة يريد أن من
ضعفت دوابه كان على القوم أن يسيروا بسيره والثاني
أن يتفقد خيلهم التي يجاهدون عليها وظهورهم التي يتطونها فلا يدخل
في خيل الجهاد فحماكيرا ولا ضرباً صغيراً ولا حلاً كبيراً ولا عجزاً
رازيهاً يلاً لأنها لا تنفي ودياراً ضعفاً وهنا ويتفقد ظهور
الأمشاط والركوب فيخرج منها ما لا يقدر على السير وينزع من جلد
رياءه على طاقتها قال الله تبارك وتعالى وأعدوا لهم
ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

أربطوا الخيل فإن ظهورها لكم عز وبطونها لكم كثر والثالث
أن يراعى من معه من المقاتلة وهم صنفان مسترزقة ومتطوعة
فإن المسترزقة فهم أصحاب الديوان من أهل الغنى والجهادية
لهم العطاء من بيت المال من الغنى والجاهد وأما
المطوعة فهم الخارجون عن الديوان مثل البوادي والأعراب وسكان
القرى والأحصار الذين خرجوا في النفر الذي ندب الله سبحانه إليه
بقوله اتقوا وخفوا وثقلاً وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله
وفي قوله خفوا وثقلاً أربعة تأويلات أحدها شباباً
وشيخوفاً قاله الحسن وعلمه والثاني أغنياً وفقراً قاله
أبو صالح والثالث ركبانا ومشاة قاله أبو عمرو
والرابع ذوي عيال وغير عيال قاله الفراء وهو لا يعطون
من الصدقات ذوي الغنى من سهم سبيل الله المذكور في آية الصدقات
ولا يجوز أن يعطوا من الغنى لأن حقهم في الصدقات ولا يعطى أهل الغنى

من المسترزقة في الديوان من مال الصدقات لأزحمهم في الفي وكل
واحد من الفريقين مال لا يجوز أن يشارك غيره فيه وجوز أبو حنيفة
صرف كل واحد من المالين إلى كل واحد من الفريقين بحسب الحاجة
وقد ميز الله سبحانه بين الفريقين فلم يجرأ الجمع بينهما فرقوا السبع
أن يعرف على الفريقين العرفا ويتقرب عليهم التقيا يعرف
من عرفائهم وتبائهم أحوالهم ويقرّبون عليهم إذا دعواهم قد فعل
رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك في معازيمه وقال الله تبارك
وتعالى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله اتقاكم
وفيها ثلاثة تاويلات أحدها أن الشعوب النسب الأبعد
والقبائل النسب الأقرب قاله مجاهد والثاني أن
الشعوب عرب قحطار والقبائل عرب عدنان والثالث
أن الشعوب بطون العجم والقبائل بطون العرب والخامس
أن يجعل لكل طائفة شعارا يتدعون به ليصيروا به متميزين وبالاجتماع

فيه متظاهرين روي عن ابن عمر عن أبيهم أن النبي صلى الله عليه وسلم
جعل شعار المهاجرين ماي عبد الرحمن وشعار الأنصار أن يخرج منهم
ماي عبد الله وشعار الأوس ماي عبيد الله وسمي خيله خيل الله
والسنادس أن يتصفح الجيش ومن فيه فيخرج منهم من كان
فيه تحذيل للمجاهدين وأرجاف للمسلمين أو عين عليهم للمشركين
قد ردد رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الله ابن الأسود في بعض
غزواته لتذليله المسلمين وقال تبارك وتعالى وقائلو
حتى لا يكون قسمة ويكون الدين كله لله أي لا يقتل بعضهم بعضا
والسابع أن لا يميل من ناسبه أو وافق رأيه ومذهبه
على من يائنه في النسب أو خالفه في رأي ومذهب فيظهر من اجتناب
المباينة ما يفرق بين الكلمة الجامعة تشاغلا بالتقاطع والاختلاف
قد أغضى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المنافقين وهم أضداد في
الدين وأجرى عليهم ظم الظاهر حتى قوت المشوكة وكثر بهم العدد

وتكلمت بهم العدة وكلهم فيما أضمرت قلوبهم من النفاق إلى اعلام الغيوب
المواجد بضماير القلوب وقال الله سبحانه ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب
رجلكم وفيه تاويلان أحدهما أن المراد بالريح الدولة قاله أبو عبيدة
والثاني أن المراد بها القوة فصرح بالريح بها مثلاً لقوتها
فصل والقسم الثاني من أحكام هذه الأمان
في تدبير الحرب والمشركون في دار الحرب صنفان صنف
منهم بلغتهم دعوة الاسلام فامتنعوا منها وقتلوا عليها فأمير الجيش
فيهم في قتالهم من أمرين يفعل منهما ما علم أنه أصل للمسلمين وانكاف المشركين
من بيئاتهم ليلاً ونهاراً بالقتل والخرق وبين أن يندرجهم الحرب ويصانهم
في القتال والصنف الثاني من لم تبلغهم دعوة الاسلام
وقل أن يكونوا اليوم لما قد أظهر الله سبحانه من دعوة نبيه صلى الله عليه وسلم
إلا أن يكون قوم من وراءهم يقاوندنا من الترك والروم في مبادي المشرق
وأقاصي المغرب لانعرفهم فيجزم عليهم الأقدام على قتالهم غرة وبياتاً

بالقتل والخرق وأن يبدأهم بالقتال قبل إظهار دعوى الاسلام وإعلامهم
من معجزات النبوة وظهور الحجّة ما يقودهم إلى اجابته فإن أقاموا
على الكفر بعد ظهورها لهم جازتهم وصاروا فيه من بلغته الدعوة قال
الله تبارك وتعالى ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة
وجادلهم بالتي هي أحسن يعني ادع إلى دين ربك بالحكمة وفيها تاويلان
أحدهما بالنبوة والثاني بالقرآن قاله الكلبي وفي الموعظة
الحسنة تاويلان أحدهما القرآن في ليز من القول قاله الكلبي
والثاني ما فيه من الأمر والنهي وجادلهم بالتي هي أحسن أن يبين
لهم الحق ويوضح لهم الحجّة فإن بدأ بقتالهم قبل دعائهم إلى الاسلام وانذارهم
بحجّة وقتلهم غرة وبياتاً ضمن ديات أنفسهم وكنت على الأصح
من مذهب الشافعي رحمه الله كديات المسلمين وقيل بل تكون
كديات الكفار على اختلافها باختلاف معتقداتهم وقال أبو
حنيفة لا دية على قتالهم ونفوسهم هدر وإذا تقابلت الصفوف في

الحرب جازلن قاتل من المسلمين أن يعلم ما يشتهر به في الصفوف يتميز
به من جميع الجيش وأن يركب الأبلق وأن كانت خيول الناس دها أو شقرا
ومنع أبو حنيفة من الأعلام وركوب الأبلق وليس لمنعه
ذلك وجه روى عبد الله ابن عوف عن عمر بن الخطاب أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال يوم بدر تسوموا فإن الملايكة قد تسوت
ويجوز أن يجيب إلى البراء إذا دعى إليه دعى إلى ابن خلف رسول
الله صلى الله عليه وسلم إلى البراء يوم أحد فبرز إليه فقتله وأول
جريح شهد هار رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر برز فيها
من مشركي قريش عتبة ابن ربيعة وابنه الوليد وأخوه شيبه ودعوا
البراء فبرز إليهم من الأنصار عود ومعوذ ابنا عفران وعبد الله بن رواحة
فقالوا يا أبا البراء اهاونا من قريش فأنعمكم فبرز إليهم ثلاثة من بني هاشم
عليهم السلام برزوا إلى الوليد فقتله وبرز عن رضى الله
عنه إلى عتبة فقتله وبرز عبيد بن الحنف بن الخطاب إلى شيبه فقتله

ضربته أثبت كل واحد منها صليحة بها ومات شيبه لوقته
وأجمل عبيد رضى الله عليه حياته بالقفر فقال فيه كعب بن

يعين جودي ولا تخلي بدو عك حقا ولا تنزري
علي سيد هدا هلكه كريم المشاهد والعنصر
عبيد أسي ولا تنجيه لعرف عرانا ولا منك
وقد كان يحي غلاء القتال حاميه الجيش بالمبت

ثم نذرت هداينة عتبة لو حشي نذورا أن يقتل جرحه رضي
الله عنه بآيها يوم أحد فلما قتله بقرت بطنه ولا كت كبد وأنشأ

نحز جرينا كم يوم بدر والحرب بعد الحرب ذات سر

ما كان عز عتبة لي نصير ولا أخى وعمه وبكر

شفيت نفسي وقضيت نذرك شفيت وحشي غليد صدرك

سكن وحشي عاتري حتى تقم أعظمي في قبري

فهذا ما أقر عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرب أهله من بني هاشم

وَبِني المطلب في البارز يوم بدر مع ضيقهم واشفاقهم عليهم
وبارزاً بنفسه صلى الله عليه وسلم يوم أحد وأذن لعلي
عليه السلام في حرب اتخذوا الخطب أصعب واشفاقاً على علي أكثر
إذ بارز عمر وأبو بكر ولما دعي إلى البراز أول يوم فلم يجبه أحد ثم دعي إلى
البراز في اليوم الثاني فلم يجبه أحد ثم دعي إلى البراز في اليوم الثالث
وقال حين رأى الاجحام عنه والحد مننه يا محمد أستمزعون أن
قتلكم في الجنة أحياء عند ربهم يرزقون وقتلنا في النار نضع ثياباً
فيا ليلى أحكم أيقدم علي كرامة مزيه أو يقدم عدواً إلى النار وأنشأ يقول
ولقد تحجت من الدنيا لجمعهم هل من مبادر
ووقف أذبح الشبح موقف القهر المناجيد
إن كذلك لم أزل متسرعاً نحو الهزاهد
إن الشجاعة في الفتى والجود من خير الغرائد
فقام علي بن أبي طالب عليه السلام فاستأذن النبي صلى الله عليه وسلم

في مبارزته فأذن له وقال — أخرج يا علي في حفظ الله وعبادته فخرج
وهو يقول —

أبشراً أنا لم نجيب صوتك في الهزاه غير عاجز
ذو نية وبصيرة يرجو الفداء بحياة فايد
إني لأرجو أن أقيم عليك نايحة الجنائز
من طعنه بخلايهم ذكرها عند الهزاهز
فتجاوزت وتارت عجايبه احتقها من الأبصار ثم أجلت عنها علي
عليه السلام بمسح سيفه بثوب عمرو وهو قتل حكاة محمد بن الحنفية
في مغازيه فذلك هذا الحديثان على جوار الأجابه إلى البراز
مع التفرير بالنفس فأما إذا أراد المقاتل من المسلمين أن يدعوا إلى
البراز مبتدئاً فقد منع أبو حنيفة منه لأن الدعاء إلى البراز والابتداء بالنظر
بغري وجوه الشافعي رحمه الله عليه لأنه أظهر وقوعه في دين الله سبحانه
ونصره رسول الله قذذب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المشركين

عليه وتخير له مع استطاعته لنفسه من أقدم عليه وبدأ به حياكي
محمد بن اسحق بن رسول الله صلى الله عليه وسلم ظاهر يوم اجد من دونه
واخذ سيفاً من وقال من يأخذ هذا السيف بحقه فقام اليه
عمر بن الخطاب وقال انا اخذه فأعرض عنه ثم من ثانياً وقال
من يأخذ بحقه فقام الزبير وقال انا اخذه فأعرض عنه صلى الله عليه وسلم
فوجدوا في انفسهما ثم عرضة ثالثة وقال من يأخذ هذا السيف
بحقه فقام ابو جانه بن مالك ابن خزيمة فقال وما حقه
يا رسول الله قال ان يضرب في العدو حتى ينجي فائده منه واعم
بعضا به حر اذا اعم بها علم الناس انه سيقا تل ويلا ومشي الى الحز
وهو يقول

انا الذي اخذته في رقة اذ قيل من يأخذ بحقه
قلته بعد له وصدقه للقادر الرجز بخلقته
المدرك القابض فضل رقة من كان في معونه وشرقة

وجعل يتختر في مشيته من الصغار فقال النبي صلى الله عليه وسلم انها
لمشيته يبعثها الله تعالى الا في هذا الموطن ودخل في الحرب مبتدئاً
بالقتال فابلى واكبر وهو يقول

ان الذي عاهدني خيلي ونجى بالسيف من الفيل
ان لا اقوم الدهر في الكبول اضرب بسيف الله والرسول
الكلوب مؤخر الصف واذا جازت المبارزة بما استشهدنا
به من طاب البتدي بها والمحجب اليها كان لتكثير المبارزة منها شرط
احدهما ان يكون ذا جلد وشجاعه يعلم من نفسه انه لن يعجز
مقاومه عداؤه فان كان بخلافه فممنوع والشا في ان لا يكون زعيماً
يؤثر قتله فيهم فان فقد الزعيم المدبر ففقدت الهزيمة ورسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم اقدم على البراز ثقة بنصر الله سبحانه وانجاز وعده وليس
ذلك الغيرة ويجوز لاميير الجيش اذا حضر على الجهاد ان يعرض للشهاد
من الراغبين فيها من يعلم ان قتله في المعركة يؤثر اعدامه من اشد الاثر

المسلمين على القتال حمية له وإستأخذيل المشركين بالجرأه عليهم في
نصره الدين حتى محمد بن أسحق أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج
من العريش يوم بدر يحرض الناس على الجهاد ونزل كل امرئ ما اصاب
وقال والذي نفسي بيده لا يقاتلهم اليوم رجل فيقتل صابرا محتسبا
مقبلا غير مدبر الا أدخله الله الجنة فقال غير ان غمام من بني
سلمة وفي يده ثمرات ياكلهن حتى ينج ما بقي بينه وبين ان يدخل الجنة
الا ان يقتلني هؤلاء القوم ثم قذف الثمرات من يده وأخذ سيفه
فقاتل القوم حتى قتل رحمه الله وهو يقول

ركض إلى الله بغير زاد إلا التقى وعمل الجهاد

والصبر في الله على الجهاد وكل زاد عرضة النقاد

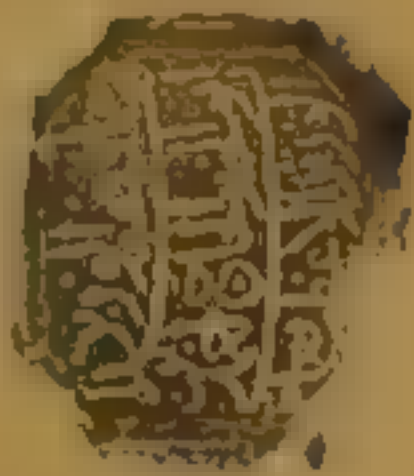
غير التقى والبر والرشاد

وبجوز المسلم ان يقتل من ظفر به من مقاتله المشركين محارب وغير محارب
وأخلف في قتل شوخهم ودهابهم من سكان الصوامع والديار

فأجحد القولين فيهم أنهم لا يقتلون الا ان يقاتلوا لانهم مواد عور
كالذراير والشياي يقتلون وان لم يقاتلوا لانهم ربما أشاروا
برأي هو انك في المسلمين من القتال قد قتل زيد بن الصنف في
حرب هوازن وهو يوم خيبر وقد جاوز ما به سنة من عمره ورسول
الله صلى الله عليه وسلم راه فلم يشكر قتله وكان يقول حين قتل
أمرتهم أمي بمنعرج اللوي فلم يستبينوا الرشد الا ضحي الغد
فلما عصوني كنت منهم وقد أري غوايتهم واتى غيرهم
ولا يجوز قتل النساء ولا الولدان في حرب ولا غيرهما لم يقاتلوا
لنبي النبي صلى الله عليه وسلم عن قتلهم ونهي عليه السلام عن قتل العسفا
والوصفا والعسفا هم الأجرأ والوصفا المالك فان قاتل
النساء والولدان قتلوا مقبلين ولم يقتلوا مدبرين وإذا اتى سوا
في الحرب بنسائهم وأولادهم عدا لقتلهم وتوفي قتل النساء والأطفال
فان لم يصلح لقتلهم الا بقتل النساء والأطفال جاز ولو تيسر ما بأسك

المسلمين ولم يصل لاقبلهم الا بقتل الأسري لم يجر قتلهم فان افضى الالف
 عنهم الى الا حاطه بالمسلمين توصلوا الى الخلاص منهم كيف امكنهم وحرزوا
 ان بعدوا قتل مسلم في ايديهم فان قتله ضمنه قاتله بالدين والكفان
 عرف انه مسلم وضمن الكفان وجدها ان لم يعرفه وجوز عقرب خيلهم
 تحتم اذ اقاتلوا عليها ومنع بعض الفقهاء من عقربها وقد عقد
 حنظلة ابن الراهب فرس الى سفيان ابن حرب يوم اجدوا ^{سعد}
 عليه ليقتله فراه ابن شعوب فدر الى حنظلة وهو يقول
 لا حين صاحبي ونفسي بطعنه مثل شعاع الشمس
 ثم طعن حنظلة فقتله واستنقذ ابا سفيان منه فخلص ابا سفيان وهو يقول
 وما زال مري مزح الكلب منهم لان غلوه حتى دنت لغروب
 اقاتلهم كما وادعوا بغالب وادفعهم عن بركن صليب
 ولو شئت تحت حصار طرء ولم اعمل النعال لابن شعوب
 فبلغ ذلك ابن شعوب فقال في حياه خير لم يشكره

لولا دفاعي يا بن حرب ومشهدى لا لقيت يوم المعفر غير مجيب
 ولولا يدري المهر بالمعفر قرت ضباع علي اوصاله وكييب
 فاما اذا اراد المسلم ان يعقر فرس نفسه فقد روي ان جعفر بن الزبير
 رضي الله عنه اقيم يوم موته بفرس له شقرا حين التزم القتال ثم ترك
 عنها وعقرها وقاتل القوم حتى قتل وكان اول رجل من المسلمين
 عقر فرسه لانه قوت امر الله باعدادها في جهاد عدوه حيث يقول
 سبحانه واعذوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو
 الله وعدوكم وجعفر رضي الله عنه انما عقر فرسه بعد ان احيط به
 فيجوز ان يكون عقره لهايلا يتقوا بها المشركون على المسلمين فصار عقرها
 مباحا كعقر خيلهم والآن جعفر رضي الله عنه احفظ لدينه من ان يفعل
 ما يمنعه منه الشرع ولما عاد جيشه من موته تلقاهم رسول الله صلى الله عليه
 وسلم والمسلمون معه فجعل الناس يحثون على الجيش الثراب ويقولون
 يا قرار لم فرتم في سبيل الله فيقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ليسوا



بالفرار ولكنهم أكثر ان شاء الله **فصل** والقسم
الثالث من احكام هذه الامار ما يلزم امير الجيوش في سياستهم والذي
يلزمه فيهم عشرة اشياء **أحدها** حراستهم من غرر يظفروا العدو
منهم وذلك ان يتبع المكامر فيحفظها عليهم ويحيط سوادهم بحرس
يامنوز به على انفسهم ورجالهم ليسكنوا في وقت الدعة فيأمنوا ما وراهم
في وقت الحمايم والثاني ان يختار لهم موضع نزولهم لحاربهم عدوهم
وذلك بان يكون اوطا الارض مكانا واكثرها ما وعرى واجرسها
اكتنا واطرافا ليكون اعوز لهم على المنازلة واقتوى لهم على المرباط
والثالث اعداد ما يحتاج اليه من زاد وعلوفه يقر
عليهم في اوقات الحمايم حتى تسكن نفوسهم الى ما قد يستغنون عن طلبها
ليكونوا على الحرب اوفر وعلى منازلة العدو اقدر والسابع
ان يعرف اخبار عدوه حتى يتقف عليها ويتصفح احوالهم حتى يخبرها
فيلزم منهم ويلتزم الغرة في الهجوم عليهم والآخر امر ترتيب

الجيوش في مصاف الحرب والتعويل في كل جهة على من يراه كفوا لها
ويتفقد الصفوف من خلفها ويراعى كل جهة بميل العدو عليها بمدد
يكون عون لها والثاني ان يتقوى نفوسهم بما يشعرهم من الظفر
ويحيل لهم من اسباب الضر ليقول العدو في اعينهم فيكونوا عليه اجري
وبالجره عليه اقوى وبالجره يتسهل لهم الظفر ويحيل لهم ذلك قال
الله تبارك وتعالى اذ يريكهم الله في منامك قليلا ولو ارادهم كثيرا
لفشلتم ولتنازعتم في الامر والثالث ابع ان يعد اهل الصبر والبلاء
منهم بثواب الله ان كانوا من اهل الآخرة والجره والنقل من الغيبة
كانوا من اهل الدنيا قال الله تبارك وتعالى ومن يرد ثواب الدنيا
نؤته منها ومن يرد ثواب الآخرة نؤته منها وثواب الغيبة
وثواب الآخرة الجنة جمع الله سبحانه في ترغيبه بين الامرين ليكون
ارغب للفرقين والثامن ان يشاور ذوي الرأي فيما اعضل
ويرجع الى اهل الحرم فيما اشكل ليا من الخطا ويسلم من الزلل فيكون

من الظفر أقرب قال الله سبحانه لبيته عليه السلام وشاورهم في الأمر
فاذا عرفت فتوكل على الله فاختلَفَ أهل التأويل في أمر المشاورة
مما أمده الله سبحانه من التوفيق وأمانه من التأييد على أربعة أوجه
أحدها أنه أمر بمشاورة رتبهم في المحرم ليستقر له الرأي الصحيح
فيه فيعمل عليه وهذا قول المحسن وقال مائشاور قوم قط الهدى والضلال
أمورهم والثاني أنه أمر بمشاورة رتبهم تأليفًا لهم وتطمينًا لنفوسهم
وهذا قول قتادة والثالث أنه أمر بمشاورة رتبهم لما علم
فيها من الفضل وعاد بها من النفع وهذا قول الضحاك والرابع
أنه أمر بمشاورة رتبهم ليستز به المسلمون ويتبعه فيها المؤمنون وإن كان
عن مشورتهم غنيًا وهذا قول سفيان والثاني أن
يأخذ جيشه بأوجبه الله سبحانه من حقوقه وأمر به من حدوده حتى لا
يكون منهم تجاوز في دين ولا يخيف في حرمه فإن من جاهد عن الدين كان
أحق الناس بالزام أحكامه والفصل بين خلافة وجرأه وقد روي

عن ابن عباس عن ابن عثمان رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه قال إنه واجبوشكم عن الفساد فإنه ما أفسد جيش قط إلا قدف
الله سبحانه في قلوبهم الرعب وإنه واجبوشكم عن الغلول فإنه ما غل
جيش قط إلا قدف الله في قلوبهم الرعب وإنه واجبوشكم عن الزنا
فإن زني جيش قط إلا سلب الله عليهم الموتان وقال أبو الدرداء
أيها الناس عمل صالح قبل الغزو فإنا نقاتلون بأعمالكم وأعمالكم
أن لا يمشي أحد من جيشه أن يشاغل بجارية أو زراعه يعرقه الأهتمام
بها عن نصابه العزق وصدق الحجاج روي عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن قال إن نعتت مرغمة ومرجعة ولم أبعث تاجرًا ولا
زارعًا وإن شرد هذه الأمة التجار والزراعون الأمن شح على دينه
وعن زكري بن أبي أساة الله سبحانه فقال لا يغزون معي
رجل بئى بناء لم يملكه ولا رجل تزوج امرأة لم يدخلها ولا رجل زرعه زرعًا
لم يحصد **فصل** والقسم الرابع من أحكام هذه

الإيمان ما يلزم المجاهدين معه من الحقوق للجهاد وهو ضمان أجد
ما يلزمهم في حق الله سبحانه والثبات ما يلزمهم في حق الأمير عليهم
فأما اللازم لهم في حق الله سبحانه فأربعة أشياء أحدها
مصابرة العدو عند اللقاء الجحيم وإن لا ينهزم عنه من مثليه فادور
فقد كان الله تعالى فرض في أول الإسلام على كل مسلم أن يقاتل عشرة
من المشركين فقال يا أيها النبي حرض المؤمنين على القتال
إن يكن منكم عشرة من صابرون يغلِبُوا مائتين وإن يكن منكم مائة يغلِبُوا ألفاً
ثم خفف الله سبحانه عنهم عند قوع الإسلام بكثرة أهلها فأوجب
على كل مسلم لا في العدو وإن يقاتل رجلين منهم فقال تعالى الآن
خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفاً فإن تكن منكم مائة صابرة يغلبوا
مائتين وإن تكن منكم ألف يغلبوا ألفين بإذن الله والله مع الصابرين
وجردم على كل مسلم أن ينهزم من مثليه إلا على جليلي أمسا
أن يخوف لقتال فيؤلى لا سراحه أو ليديه ويعود إلى قتالهم وناسا

أن يتخير إليه أخرى مجتمع معها على قتالهم لقوله تعالى ومن يؤلم يومئذ
الاستحقاق لقتال أو يتخير إلى فيه فقد باعضب من الله وسواقر
الفيه التي يتخير إليها أو بعدت قد قال عمر ابن الخطاب رضي الله
لقد القادسية حين انهزموا إليه أنا فيه كل مسلم ويجبوز إذا
زادوا على مثليه ولم يجدوا إلى المصابرة سبيلاً أن يؤلى عنهم غير مخوف
لقتال ولا يتخير إلى فيه هذا مذهب الشافعي رضي الله عنه وخلف
أصحابه فيمن عجز عن مقاومته مثليه واشرف على القتل أن يشترك
جواز انهزامة فقالت طائفة منهم لا يجوز أن يؤلى عنهم منهزماً وإن
قتل للنصر فيه وقالت طائفة أخرى يجوز أن يؤلى نائياً أن يفر
لقتال أو يتخير إلى فيه فيسلم من القتل وماتم الخلاف فانه ان عجز
عن المصابرة فليس يعجز عن هذه اليه وقال أبو حنيفة لا اعتبار
بهذا التفصيل والنصر فيه منسوخ وعليه أن يقاتل ما أمكنه وينهزم إذا
عجز وخاف القتل والثبات أي أن يقصد بقتاله نصر دين الله سبحانه

وإبطال ما خالفه من الأديان ليظهر على الدين كله ولو كره المشركون
فيكون هذا الاعتقاد جازيا في الثواب الله سبحانه ومطيعا له في أوامره
ونصر دينه ومستنصرا به على عذقه ليستسهل ما لا يفي فيكون الأثر ثباتا
وأبلغ نكاية ولا يقصد بهما الاستفاد المغنم فيصير من المتكسبين لا
من المجاهدين فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما جمع أسرى بدر
وكانوا أربعة وأربعين رجلا بعد أن قتل في المعركة من أشرف قريش مثلهم
شاور أصحابه فيهم فقال عمر يا رسول الله اقتل أعداء الله أيهم الكفر
ورؤوس الضلالة فانهم لذبوك وأخرجوك وقال أبو بكر
يا رسول الله هم عشيرتك وأصلك تجاوز عنهم يستنقذهم الله بك من النار
فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة قبل الأسرى يوم فز قيل
القول ما قال عمر وفز قيل القول ما قال أبو بكر ثم خرج رسول
الله صلى الله عليه وسلم إلى أصحابه وقال ما قولكم في هذين الرجلين
إن مثلهما مثل أخيه كنوا من قبلهما قال نوح ريب لا نذكر علي الأثر
لهما

من الكافرين خيارا وقال موسى ربنا اطمس على أموالهم واشدد على
قلوبهم وقال عيسى ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم
فإنك انت العزيز الحكيم وقال إبراهيم من تبعني فأنه يني
ومن عصاني فأنك غفور رحيم إن الله سبحانه يشدد قلوب رجال فيه
حتى تكون أشد من الحجار ويلين قلوب رجال حتى تكون ألين من
اللين وان منكم عليه فلا يتقلب احد منهم الا بقضاء أو ضرب
عنق وفاني كل أسير بأربعة ألف درهم وكان في الأسرى العباس
ابن عبد المطلب أسره أبو اليسر وكان العباس رضي الله عنه رجلا جسيما
وأبو اليسر رجلا مجتمعا فقال النبي صلى الله عليه وسلم لأبي اليسر
أسرت العباس يا أبا اليسر فقال يا رسول الله لقد أعانني عليه رجل
ما رأيته قط هيئته كذا وكذا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لقد أعانك عليه ملك كريم وقال للعباس رضي الله عنه أفد
نفسك وابني أخيك عفيلا في طالب ونوفلا في الحجر

وحليفك عنه بن عمر وقال يا رسول الله اني كنت مسلما ولكن الله
استكرهوني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الله اعلم باسلامك
فان يكن ما قلت فالله سبحانه يحريك فقد العاثر نفسه بما به اوقيه
وقد اكل واحد من ابناء اخيه وحليفه بأربعين اوقيه ونزل في العاثر
قوله تعالى يا ايها النبي قل لمن في ايديكم من الاسارى ان يعلم الله في قلوبكم خيرا
يؤتكم خيرا مما اخذ منكم ويغفر لكم والله غفور رحيم فلما اخذ رسول الله صلى الله
عليه وسلم الفداء من اسرى بدر لفقراء المهاجرين وحاجتهم عاتب الله سبحانه
رسوله علي ما فعل فقال عز من قائل ما كان لني ان تكون له اسرى حتى
يخرج في الارض يعني بالقتل تردون عرض الدنيا يعني الفداء والله يريد
الاخرة يعني العمل بما يوجب ثواب الاخرة والله عزير رحيم يعني عزيزا
فيما كان من نصركم حكما فيما اراد لكم لولا كتاب من الله سبق
لمسلم فيما اخذتم عذاب عظيم يعني من مال الفداء المأخوذ من الاسرى
وفيه ثلاثة تاويلات احدها لولا كتاب من الله سبق في

اهل بدر ان لا يعذبهم بالنار لمسلم فيما اخذتم من فداء اسرى بدر عذاب عظيم
وهذا قول مجاهد والثاني لولا كتاب من الله سبق في انه سجل
الغنائم لمسلم في تعجيلها من اهل بدر عذاب عظيم وهذا قول ابن عباس
والثالث لولا كتاب من الله سبق ان لا يؤخذ احد بعيل اناه
علي جماله لمسلم فيما اخذتموه عذاب عظيم وهذا قول ابن ابي عمير
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد نزول هذه الآية
لو عذبنا الله في هذه الآية يا عمر ما نجي غيرك والثالث
من حقوق الله سبحانه ان يودي الامانة فيما حازه من الغنائم ولا يأخذ منها
شيئا حتى يقسم بين جميع الغانمين من شهد الواقعة وكانوا على العداوة
لان لكل منهم فيها حق قال الله سبحانه وما كان لني ان يغفل
ومن يغفل يات بما غل يوم القيامة وفيه ثلاثة تاويلات
احدها وما كان لني ان يغفل احبائه ويخونهم في غنائمهم وهذا
قول ابن عباس والثاني ما كان لني ان يغفل احبائه ويخونهم

في الغنائم وهذا قول الحسن وقاد والثالث وما كان
لنبي أن يكتفأ أصحابه فيما بعثه الله تعالى به إليهم لرهبة منهم ولا لرغبة فيهم
وهذا قول محمد بن أسحق والثالث رابع من حقوق الله تعالى
أن لا يميل من المشركين ذاقري ولا يحايي في نصر دين الله ذامونه فاحر
الله سبحانه أوجب ونصحه دينه الزم قال الله سبحانه
يا أيها الذين آمنوا لا تأخذوا عدوي وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة وقد
كفروا بما جاءكم من الحق الآية تزلزل في جانب بن أبي بلتعنة وقد
كتب كتابا إلى أهل مكة حين هم رسول الله صلى الله عليه وسلم بغزوهم
يعلمهم فيه جال ميسر إليهم وانفذ مع سائر مولاة بني عبد المطلب
فاطلع الله سبحانه نبيه عليه فأنفذ علي بن أبي طالب والنزير العوام
في أثره حتى أخذاه من قرز راسها فدعي طابا وقال ما جعلك على
ما صنعت فقال والله يا رسول الله اني لمؤمن بالله ورسوله ما كفر
ولا بدلت ولكني امر ليس لي في القوم أصل ولا عشيرة وكان لي بين

أظهرهم أهل وولد فطالعتهم بذلك فغف عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم
وأنت ما يلزم في حق الأمير عليهم فأربعة أشياء أجدها
التزام طاعته والدخول في طاعته لأن ولايته عليهم انعقدت وطاعة
بالولاية وجبت قال الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا أطيعوا
الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم وفي أولي الأمر قولنا أجدها
أنهم الأمر وهذا قول جابر بن عبد الله عنه وأي هيرة والثالث
أنهم العلماء وهذا قول جابر بن عبد الله والحسن وعطاء وروي
أبو صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من أطاعني فقد أطاع الله سبحانه ومن أطاع أميري فقد أطاعني ومن
عصاني فقد عصى الله سبحانه ومن عصي أميري فقد عصاني والثالث
أن يفوضوا الأمر إلى أبيهم ويكلموه إلى تدينهم حتى لا تختلف أراؤهم
فختلف كلمتهم ويقتروا جمعهم قال الله تعالى ولورثوه
الرسول والي أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم فجعل

تفويض الأمر إلى وليه سببا إلى حصول العلم وعداد الأمر فإن ظهر لهم ضوابط
خفي عليه يتنوع له وأشار وأعلم به ولذلك نذب إلى المشاور
ليرجع بها إلى القواب والثالث أن يشارعوا إلى امتثال
أمره والوقوف عند نهيه وزجره لأنها من لوازم طاعته فإن توقفوا
عما أمرهم به أو أقدموا على ما نهاهم عنه ورأى تأديبهم على مخالفة بحسب
أحوالهم ولا يغفلون فينفردوا قال الله تعالى ذكره لنبيه صلى الله عليه
وسلم فبارحهم من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لا نفذوا
حولا وروى سعيد بن المسيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
خير دينكم اليسر وأربع أن لا يزار عوف في الغيايم إذا قسمها
فيهم ويرضوا منه بعدل نفسه عليهم فقد سقى الله سبحانه فيها من
الشرف والشرف وماثل بين القوي والضعيف روي
عمر بن شبيب عن أبيه عن جده أن الناس استعوا رسول الله صلى الله عليه
وسلم يوم خيبر يقولون اقسم علينا فينا حتى الجؤ إلى شجرة فاختطف

58
عنه ردأوه فقال ردوا علي ردأي أيها الناس والله لو كان لكم
عدد شجرة تهامة نعمًا قسمتة عليكم وما ألفتوني بخيلا ولا جانا ولا كرويا
ثم أخذوا من سنام بعير فرفعها وقال أيها الناس والله مالي
من فيكم ولا هذه ألوه إلا المحسن والمحسن مردود فيكم فأدوا الخط
والمخطط فإن الغلول يكون على أهل عار أو نار أو شاة أو يوم القيمة
فجاء رجل من الأنصار بكبة من خيوط شعر فقال يا رسول الله أخذت
هذه الكبة أعمل بها رذعة بعير لي قد جبر فقال أما نصبي منها
فلك فقال أما إذا بلغت هذا فلا حاجة لي فيها ثم طرهما بين
يديه **فصل** والقسم الخامس من أحكام
منه الأمان بصابر الأمير قتال العدو وما صبروا وإن تطاولت
به المدة ولا يؤتى عنهم وفيه قوة قال الله تبارك وتعالى يا أيها
الذين آمنوا أصبروا وصابروا وربطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون وفيه
ثلاثة تأويلات أحدها أصبروا على طاعة الله وصابروا أعداء

الله وربطوا في سبيل الله وهذا قول المحسن والثاني أصبر وأل
دينكم وصابروا الوعد الذي وعدتكم وربطوا عذقي وعذركم وهذا قول
مهرزنجوب والثالث **أصبروا على الجهاد وصابروا العدو**
ورابطوا بلا زينة الثغر وهذا قول زيد بن أسلم وإذا كانت
مصابرة القتال من حقوق الجهاد فهي لا زينة حتى ينظر بخصلة من
أربع خصال **أحدها أن يسلموا فيصير لهم بالسلام ما لنا**
وعليهم ما علينا ويقرروا على ما ملكتهم من بلاد وأموال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله
إلا الله فإذا قالوها عصوا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وتصير
بلادهم إذا أسلموا دارا سلام يحري عليها حكم الإسلام ولو أسلم
في معركة الحرب منهم طائفة فإن أموالهم قلت أو كثرت أجرها
باسلامهم وأجر زوايا سلامهم ما ملكتهم في دار الحرب من أرض ومال
فإن ظهر على دار الحرب لم يغنم من أسلم وقال أبو خيفة يغنم

لا يفتل من أرض ودار ولا يغنم ما ينقل من مال ومتاع وهو خلا
السنة قد أسلم في حصار بني قريظة ثعلبه وأسيك ابن أشعة
اليهوديان فاجزأ سلامهما أموالهما ويحسون إسلامهم
الصغار من أولادهم ولحل عملهم من لهم وقال أبو خيفة إذا
أسلم الكافر في دار الإسلام لم يكن إسلاما للصغار ولله ولو أسلم في
دار الحرب كان إسلاما للصغار ولله ولا يكون إسلاما للرجال فتكون
زوجته وأهل بيته ولو دخل مسلم دار الحرب فاشترى منها
أرضا أو متاعا لم يملك عليه إذا ظهر المسلمون عليها وكان مشتريا بها
بها وقال أبو خيفة يكون ما ملكتهم من الأرض فيا والحضلة
الثاني **أن ينظر الله سبحانه بهم مع تقامهم على شرهم**
فيسيخروا بهم ويغنم أموالهم ويقتل من لم يحصل في الأسر ويكون
في الأسرى مخيرا في استعمال الأصلح من أربعة أمور أحدها
أن يقتلهم صبرا بضرب العنق والثاني أن يسترقهم ويحري

عليهم أحكام الرق من بيع أو عتق والثالث أن يفادي بهم على
مال أو أسرى والرابع أن يمتز عليهم أو يعفو عنهم
قال الله تعالى فإذا القيتم الذين كفروا وضرب الرقاب وفيه
وهما أحدهما ما أنه ضرب رقابهم صبرا بعد القدر عليهم
والثاني قتالهم بالسلاح واليد حتى يفضي إلى ضرب رقابهم
في المعركة ثم قال حتى إذا انختمت هم فشدوا الوثاق يعني بالاحتكاك
الطعن وبشد الوثاق الأسر فامسا متابعدا واما فدا وفي الميزان
أحدها أنه العفو والاطلاق كما من رسول الله صلى الله عليه
وسلم على ثمانية من أثاب بعد أسره والثاني أنه العتق بعد
الرق وهذا قول مقاتل وأما الفداء ففيه ما هنا قولان
أحدهما أنه مفاداة على مال يؤخذ أو أسير يطلق أو فدي
أسرى يدر على مال وفادي في بعض المواضع رجلان جليلين
والثاني أنه البيع وهو قول مقاتل في تضع الحرب أوزارها

فيه ناويلان أحدهما أوزار الكفر بالإيمان والثاني
انقلاب الحرب وهو السلاح وفي المقصود بهذا السلاح الموضوع
وهما أحدهما سلاح المسلمين بالنصر والثاني سلاح
المشركين بالهزيمة ولهذا الأحكام الأربعة شرع يذكر مع
قسمه الغنيمة من بعد والحصله الثاني أنه أن يذلولوا
مالة على المسالمة والموادعة فيجوز أن يقبله منهم ويؤادعهم عليه وهو
على ضربين أحدهما أن يذلولوا وقتهم ولا يجعلوا خراجا مستقرا
فهذا المال غنيمة لأنه مأخوذ بإجاف خيل وركب فيقسم
الغانيمز ويكون ذلك أمانا لهم في الانكسار عن قتالهم في هذا الجهاد
ولا يمنع من جهادهم فيما بعد والضرب الثاني أن يذلولوا في
كل عام فيكون هذا خراجا مستقرا يكون الأمان به مستقرا والمأخوذ
منهم في العام الأول غنيمة يُقسم بين الغانيمز وما يؤخذ في الأعوام
المستقبله فيقسم في أهل الفي ولا يجوز أن يعاد جهادهم ما

كَأَنَّهُمْ عَلَى بَذْلِ الْمَالِ لَا يَسْتَقِرُّ الْمَوَادِعُ عَلَيْهِمْ وَإِذَا دَخَلَ
أَحَدُهُمْ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ كَانَ لَهُ بِعَقْدِ الْمَوَادِعِ الْأَمَانُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَالِهِ
فَإِنْ مَنَعُوا الْمَالَ زَالَتِ الْمَوَادِعُ وَانْقَطَعَ الْأَمَانُ وَلَزِمَ عِبَادُهُمْ
كَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ وَقَالَ أَبُو حَنِيْفَةَ لَا يَكُونُ مِنْهُمْ مَنْ مَالَ
الْجَزِيَّةِ وَالصَّلَاحِ نَقْضًا لِأَمَانِهِمْ لِأَنَّهُ حَقٌّ عَلَيْهِمْ فَلَا يَنْقُضُ الْعَهْدُ بِنَعْمِهِمْ
كَأَنَّهُمْ قَاتِلُونَ فَإِذَا جُمِلَ أَهْلُ الْحَرْبِ هَدِيَّةً ابْتَدَوْهَا لَمْ
يَصِرْ لَهُمْ بِالْهَدِيَّةِ عَهْدٌ وَجَازَ جُرْهُمُ بَعْدَهَا لِأَنَّ الْعَهْدَ مَا كَانَ عَرَقْدِينَ
وَالْخَصْلَةُ الْـ رَابِعَةُ أَنْ يَسْلُوا الْأَمَانَ وَالْمَوَادِعَ
فَيَجُوزُ إِذَا انْعَذَرُوا الظُّفُوفَ وَأَخَذَ الْمَالُ مِنْهُمْ أَنْ يَهَادِنَهُمْ عَلَى الْمَسَالِمِ
فِي مَدَّةٍ مُقَدَّرَةٍ يَعْقِدُ الْهَدَنَةَ عَلَيْهَا إِذَا كَانَ الْأَمَامُ قَدْ أَذَلَّ فِي الْهَدَنَةِ
أَوْ فُوضَ الْأَمْرُ إِلَيْهِ قَدْ هَادَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قُرَيْشًا
عَامَ الْخَيْبَةِ عَشْرَ سِنِينَ وَيَقْتَصِرُ فِي مَدَّةِ الْهَدَنَةِ عَلَى أَقْلٍ مَا يَكُونُ وَلَا
يَجَاوِزُ بِأَكْثَرِهَا عَشْرَ سِنِينَ فَإِذَا هَادَنَهُمُ الْكُفْرُ مِنْهَا بَطَلَتْ الْهَدَنَةُ فَيَأْزَدُ

عَلَيْهَا وَلَهُمُ الْأَمَانُ فِيهَا إِلَى انْقِصَاءِ الْمَدَّةِ لَا يُجَاهِدُونَ فِيهَا مَا أَقَامُوا عَلَى
الْعَهْدِ فَإِنْ نَقَضُوا صَارُوا حُرًّا يُجَاهِدُونَ مِنْ غَيْرِ إِذَارٍ قَدْ نَقَضَتْ
قُرَيْشٌ صَلَاحَ الْخَيْبَةِ فَسَارَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ
الْفَتْحِ فَجَارَ بِأَخِي قَتِيْلَةَ صَلَاحًا عِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَغَنَوْا عِنْدَ
أَبِي حَنِيْفَةَ وَلَا يَجُوزُ إِذَا انْقَضَى عَهْدُهُمْ أَنْ يَقْتُلَ مَنْ فِي أَيْدِيهِمْ
مِنْ رَهَائِنِهِمْ قَدْ نَقَضَ الرُّومُ عَهْدَهُمْ زَمَنَ مُعَوِيَّةَ وَفِي يَدِهِ رَهَائِنُ فَاسْتَعِ
الْمُسْلِمُونَ جَمِيعًا مِنْ قَتْلِهِمْ وَخَلَّوْا سَبِيلَهُمْ وَقَالُوا وَقَدْ بَغَدِرَ خَيْرٌ مِنْ غَدَرِ
بَغْدِرٍ وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا الْأَمَانَةُ إِلَى مَنْ
أَيْتَمَنَكَ وَلَا تَخْشَ مِنْ خَائِنِكَ وَإِذَا لَمْ يَجَزْ قَتْلُ الرُّهَائِنِ لَمْ يَحِبْ
الْإِطْلَاقُ مَا لَمْ يَجَارِبُوا فَازْطَرُّوا وَاجِبُ الْإِطْلَاقِ رَهَائِنُهُمْ ثُمَّ يُنْظَرُ
فَإِنْ كَانَ نَوَارِجًا لَا وَجِبَ ابْلَاغُهُمْ مَا مِنْهُمْ وَإِنْ كَانَ نَوَادِرَ رِجَالٍ وَنِسَاءً
وَأَطْفَالًا وَجِبَ إِصْلَاحُ أَيْلِهِمْ لِأَنَّهُمْ أَتْبَاعُ لَا يَنْفِرُونَ بِأَنْفُسِهِمْ
وَيَجُوزُ أَنْ يَشْتَرَطَ لَهُمْ فِي عَقْدِ الْهَدَنَةِ رَدُّ مَنْ اسْلَمَ مِنْ رَجَالِهِمْ فَإِذَا اسْلَمَ

أحدهم رد عليهم ان كانوا مؤمنين بعبادته ولم يرتد عنهم ان لم يؤمنوا عليه
ولا يشترط رد من اسلم من نسايتهم لانهن ذوات فروج مجزئة فان شرط
ردهن لم يجز ان يرذنوا ودفع الي ائروا جهن مؤثر هن اذا اهلين واذا
لم تدفع الي عقد الهدنة ضرر لم يجز ان ينادنهم ويجوز ان يوادعهم اربعة
اشهر فادونها ولا يزيد عليها لقول الله تعالى فيسبحوا في الاكر
اربعة اشهر فامت الامان الخاص فيصح ان يذله كل مسلم
من رجل وامراه وخير وعبد لقول النبي صلى الله عليه وسلم
المسلمون تنكح اعداءهم وهم يد على من سواهم ويسعى بذمتهم ادناهم
يعني عبيدهم وقال ابو حنيفة لا يصح امان العبد الا ان يذور
ما ذوناله في القتال **فصل** والقسم الساد
من احكام هذه الامارة السيرة في تراب العدو وقتاله يجوز له
الحبس في حصار العدو ان يضرب عليهم العرادات والمخيمات
قد نصب رسول الله صلى الله عليه وسلم على اهل الطائف مخيمًا

يجوز ان يهدم عليهم منازلهم ويضع عليهم البسات والتخزين واذا
راى في قطع شجرهم وتحليم صلاحا يستضعفهم به ليظفر بهم عنوة او
يدخلوا في السلم لم يفعل ولا يفعل ان لم يرفيه صلاحا فقد قطع
رسول الله صلى الله عليه وسلم ذروم اهل الطائف فدان سببا
لإسلامهم وامر في حرب بني النضير بقطع نوع من النخل يقال
له الاصفر تروى نواه من وراء الحيا و كانت الظلة منها
أحب اليهم من الوصف فقطع بهم وجر نواله ولما قطع غلهم
قال سال اليهودي في ذلك

السناور ثنا الكتاب الحكيم علي عهدي موسى فلم تصدق
وانتم رجال شاه عجايف سهيل تهامة والاحيف
تروز الرعاية مجد الكم لدى كل دهر لم يحف
فياها الشاهدوز انتوا عن الظلم والمنطق الموكف
لعل الليالي وضوء الدهور تزيل من العاد المنصف

بصل النصارى وأطرافها وعقر الخيل ولم يخطف

فأجاب حسان بن ثابت

هم أوتوا الكتاب فضيعوه فهم عمي عن التوراه بوز

كفرتم بالقرآن وقد اتاكم بتصديق النبي قال النذير

فهان على سراه بن لوي حرقوا بالبوير مستطير

فما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك بهم جل في صدره ^{لمسلم}

وقالوا يا رسول الله هل لنا فيما قطعنا من أحر وهل علينا فيما تركنا من

وزير فأمر الله سبحانه ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على

أصولها فبأذن الله ولم يرد على الفاسقين وفي الذين هم أربعة أقول

أجدها أنها الخلة من أي الأصناف كانت وهذا قول

مقاتل والشئ أي أنها كرام الخيل وهذا قول سفيان

والثالث أنها القسيلة لأنها ألين من الخلة

والرابع أنها جميع الأشجار ليسها بالحيوه ويجوز أن

يغور عليهم المياه ويقطعها عنهم وإن كان فيهم نساء وأطفال لأنهم

أقوى أسباب ضعفهم والظفر بهم عنوة أو صلحا وإذا استسقى منهم

عطشان كان الأمير بخيرا ليس فيه أو منعه كان بخيرا ليس قتله أو تركه

ومن قبل منهم وراه عن الأبيصار ولم يلزم تكفينه قد أمر رسول

الله صلى الله عليه وسلم بقتلي بدر فالتواني القليب ولا يجوز

أن يحرق بالنار منهم حيا ولا ميتا روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال

لا يعذب عباد الله بعذاب الله وقد أخرج أبو بكر رضي الله عنه

قوما من أهل الردة ولعل ذلك كان منه وأجبر لم يبلغه وتر

قتل من شهداء المسلمين زمل في ثيابه التي قتل فيها ودفن بها ولم

يُصَلَّ ولم يصل عليه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في شهداء

أجدر بملوهم بملوهم فأنهم يبعثون يوم القيمة وأود أجهم تشجب

دما اللون لون الدم والريح ريح المسك وإنما فعل ذلك تكريها لهم

وأجيا لهم الحيوة في ذلك عليهم قال الله سبحانه ولا تحسبن

الذين قتلوا في سبيل الله أموالهم أحياء عند ربهم يرزقون وفيه تاييد
 أحدها أنهم أحياء في الجنة بعد البعث في القيامة وليسوا في
 الدنيا بأحياء والشاي وهو قول الأكثرين أنهم بعد القتل
 في الدنيا أحياء استعمالاً لظاهر النص فقاينهم وبين من لم يوصف
 بالحيوة ولا يمنع الجيش في دار الحرب من أكل طعامهم وعلوفه دوابهم
 غير محتسب به عليهم ولا يتعدوا القوت والعلوفة إلى ما سواها
 من ملبوس أو مروب فإن دعيت الضرورة إلى ذلك كان بالبسوة
 أو ركوبه أو استعماله مسترجعاً منهم في المعن من كان ياقياً ومحتسباً
 به عليهم من سهمهم من كان مستهلكاً ولا يجوز لأحد منهم أن يطأ
 جارية من الشي إلا أن يطأها بسهمه فيطأها بعد الاستبراء فإن وطئها
 قبل القسه عتق وزم عليه ما زاد في نفسها ووجب عليه مهر
 مثلها يضاف إلى الغنم فإن أحبلها لم يرب ولدها وصارت أم
 ولده إن ملكها وإن وطئ من لم تدخل في الشي جلاز وطئها زناً

ولم يلقه ولدها ان علقه وإذا عقدت هذه الأمان على غزاه
 واحد لم يكن لأحد من أهلها أن يغزو غيرها سواء غنم فيها أو لم يغم وأذا عقد
 عموماً عاماً بعد عام لزمه معاودة الغزو في كل وقت يقدر على الغزو
 فيه ولا يقر عنه مع ارتفاع الموانع الأقدر الاستراحه وأقل
 ما يجزيه أن لا يعطل عاماً من جهاد ولهذا الخبر إذا قوضت
 إليه الأمان على المجاهدين أن ينظر في أحكامهم ويقم الحدود عليهم
 وسواء من ارتزق منهم أو تطوع ولا ينظر في أحكام غيرهم ما كان
 سائر إلى غيره فإذا استقر في الثغر الذي تقلد جاز أن ينظر في أحكام
 جميع أهله من مقاتلة ورعيته وإن كانت إمارته خاصة

الباب الثاني في حكم الخصوم

في الولايه على حرب المصالح
 وما عدا جهاد المشركين من القتال ينقسم ثلاثة أقسام قتال

أهل الردة وقال أهل البغي وقال الحارثي فأما
القسم الأول في قتال أهل الردة فهو أن يرتد قوم حكم بإسلامهم أما
بأن ولدوا على فطره الإسلام أو أسلموا عن كفر قبله الفريقيين في
حكم الردة سواء فاد الردوا عن الإسلام إلى أي دين انتقلوا إليه مما يجوز
أن يقرأ أهل عليه كاليهودية والنصرانية ولا يجوز أن يقرأ أهل عليه
كالزندقة والوثنية لم يحز أن يقرأ من ارتد إليه لأن القرار بالجحيم واجب
التمام أحكامه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من بدل
دينه فاقتلوه وإذا كانوا ممن وجب قتلهم ما ارتدوا عنه من
الجحيم لا غير من الأديان لم يحل قتلهم من أحد من أحدها
أن يكونوا في دار الإسلام اشتداد أو أفراد المبحر وابدأ بمنزلة
المسلمين فلا حاجة بنا إلى قتالهم لدخولهم تحت القدر وبكشف عن
سبب ردتهم فإن ذكرنا شبهة في الدين أو صحت لهم بالتحج والادلة
حتى سين لهم الحق وأخذوا بالتوبة مما دخلوا فيه من الباطل فازتابوا

قبلت توبتهم من كل ردة وعادوا فيها إلى حكم الإسلام وكانوا
وقال مالك رحمه الله لا قبل توبته من ارتد إلى ما يستسري به من
الزندقة إلا أن يبتغي بها من نفسه وأقبل توبته غير المرتدين
وعليهم بعد التوبة قضاء ما تركوه من الصلاة والصيام في زمان الردة
لا عتافهم بجوبه قبل الردة وقال أبو حنيفة لا قضاء عليهم
لكن أسلم عن كفر ومن كان من المرتدين قد خرج في الإسلام قبل الردة
لم يسلح حجة بها ولم يلزمه قضاء بعد التوبة وقال أبو حنيفة
قد بطلت بالردة ولزمه القضاء بعد التوبة ومن أقام على ردة
ولم يثبت وجب قتله رجلا كان أو امرأة وقال أبو حنيفة
لا تقتل المرأة بالردة وقد قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالردة
امرأة كانت تسمى أم رومان ولا يجوز إقرار المرتد على ردة بغيره
ولا عهد ولا توكيل له ذبيحة ولا ينكح لهم امرأة واختلف
الفتهاء في قتلهم هل يعجل قتلهم في الحال أو يؤجلونه ثلاثا تأتيا فيهم

على قولين أحدهما يجعل قتلهم في الحال لئلا يؤخر الله تعالى حرق
والثاني ينظر في ثلاثة أيام لعلم أن يستدركه بالتوبة قد
أنظر على كرم الله وجهه المستورد العجلي بالردة ثلاثاً ثم قتله بعدها
ويقتل صبراً بالسيف وقال ابن سريج من أصحاب
الشافعي رحمه الله يضرب بالخشب حتى يموت لأنه أبطأ قتلاً من
السيف الوحي فربما استدرك به التوبة وإذا قتل لم يغسل
ولم يصل عليه وورى مقبوراً ولا يدفن في مقابر المسلمين لخروجه بالردة
عنهم ولا في مقابر المشركين لما تقدم له من جرمة الإسلام والمباينة لهم
ويكون ماله ثانياً في بيت مال المسلمين مصروفاً في أهل الفيل لا يرثه عنه
مناسب من مسلم ولا كافر وقال أبو حنيفة يورث عنه ما
التسبه قبل الردة ويكون ما التسبه بعد الردة قياً وقال أبو
يوسف يورث عنه ما التسبه قبل الردة وبعدها وإذا ألحق
المرتد بدار الحرب كان ماله في دار الإسلام موقوفاً عليه فإن عاد إلى الإ

أعيد ماله إليه وإن هلك على الردة صار قياً وقال أبو
حنيفة أحلم بموته إذا صار إلى دار الحرب وأقسم ماله بين ورثته فإن
عاد إلى الإسلام استرجعت ما بقي في أيديهم من ماله ولم أغرمهم ما
استهلكوه فهذا حكم المرتدين إذا لم يخاروا بدار الردة أو أشد من ذلك
المسلمين والحكم الثاني أن يخاروا إلى دار يفرقون
بها عن المسلمين حتى يصيروا فيها مستعزين فيجب قتالهم على الردة بعد منازعة
على الإسلام وإيضاح دلائله وتجري على قتالهم بعد الإنذار والإعذار
حكم قتال أهل الحرب في قتلهم غرة وبياتاً ومصاتهم في الحرب
جهازاً وقاتلهم ثقيلين ومذبرين ومن أسروهم جاز قتلهم صبراً إن لم
يتب ولم يخاروا فسرق عند الشافعي رحمه الله عليه وإذا أظهر عليهم
لم تسب ذرائعهم وسواهم ولد منهم في دار الإسلام أو بعد الردة
وقيل إن مولا منهم بعد الردة جاز سبيته وقال أبو
حنيفة يجوز سبي مزارئهم نسائهم إذا ألحقهم بدار الحرب وإذا

غُنِمَتْ أَمْوَالُهُمْ لَمْ تُقَسِّمْ فِي الْغَانِيزِ وَكَانَ مَالٌ مَنْ قَتَلَ مِنْهُمْ فَيَا وَمَالُ
الْأَحْيَاءِ مَوْقُوفًا إِنْ اسْلَوْا رَدَّ عَلَيْهِمْ وَإِنْ مَلَكَوْا عَلَى رَدِّهِمْ صَارَ فَيَا وَمَا
أَشْكَلَ عَلَيْنَا أَرْبَابُهُ مِنَ الْأَمْوَالِ الْمُخُونَةِ صَارَ فَيَا إِذَا وَقَعَ الْإِيْمَانُ مِنْ مَعْرِفَتِهِمْ
وَمَا اسْتَهْلَكَهُ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهِمْ فِي تَأْيِيدِ الْحَرْبِ لَمْ يُخْزَنْ إِذَا اسْلَوْا وَمَا
اسْتَهْلَكُوا مِنْ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ فِي غَيْرِ تَأْيِيدِ الْحَرْبِ مَضُورٌ عَلَيْهِمْ وَاخْتَلَفَ فِي
ضَمَانِ مَا اسْتَهْلَكُوا فِي تَأْيِيدِ الْحَرْبِ عَلَى قَوْلَيْنِ أَحَدُهُمَا يَضْمُونَهُ كَمَا
مَعَصِيَتُهُمْ بِالرَّقَةِ لَا تَسْقُطُ عَنْهُمْ غَرَمُ الْأَمْوَالِ الْمُخُونَةِ وَالشَّيْءُ
لَا ضَمَانَ عَلَيْهِمْ فَيَا اسْتَهْلَكُوا مِنْ دِمِّهِمْ وَمَالٍ قَدْ أَصَابَ أَهْلُ
الرَّقَةِ عَلَى عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَفُوسًا وَأَمْوَالًا عَرَفَ مُسْتَهْلَكًا فَقَالَ
عُمَرُ بْنُ الْوَلَدِ قَتَلْنَا وَلَا يَدِي قَتَلَهُمْ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يَدِي
قَتَلْنَا وَلَا يَدِي قَتَلَهُمْ فَجَرَتْ بِذَلِكَ سِيرَتُهُ وَسِيرَةُ مَنْ بَعْدَهُ قَدْ اسْلَمَ
طَلِيحَةُ بَعْدَ أَنْ تَبَاوَدَ هَذَا قَدْ قَتَلَ وَسَيِّ قَاتِلُهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَعْدَ اسْلَامِهِ
وَلَمْ يَأْخُذْ بِهِمْ وَلَا مَالٍ وَوَقَدْ أَبُو شَيْخٍ بَنُو عَبْدِ الْعَزِيزِيِّ وَهَذَا مِنْ أَهْلِ

الرَّقَةِ عَلَى عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ يَقْسِمُ الصَّدَقَاتِ فَقَالَ
أَعْطِنِي فَإِنِّي ذُو حَاجَةٍ فَقَالَ مَنْ أَنْتَ فَقَالَ أَنِّي عَبْدُ اللَّهِ فَقَالَ
أَيُّ عَبْدِ اللَّهِ السَّيِّدِ الَّذِي تَقُولُ ۝

رَوَيْتُ رَجُلًا مِنْ كِنَانَةِ خَالِدٍ وَإِنْ لَأَرْجُو بَعْدَهَا أَنْ أُعْمَرَ
ثُمَّ جَعَلَ يَطْلُوهُ بِالرَّقَةِ فِي يَدَيْهِ حَتَّى وَلَّى رَجُلًا إِلَى قَوْمِهِ وَهُوَ يَقُولُ ۝
ضَرَبَ عَلَيْنَا أَبُو جَفْصٍ بَنِيْلَهُ وَكُلَّ مَخْطِطٍ يَوْمَالَهُ وَرَقٌ
مَا زَالَ يَضْرِبُنِي حَتَّى خَذِيتُ لَهُ وَجَالَ مِنْ دُونَ بَعْضِ النَّبِيِّ لَشَقُّ
لَا رَهْبَتُ ابْنِ جَفْصٍ وَشُرْطَتُهُ وَالشَّيْخُ يَفْرَعُ أَجْيَانًا مَخْرُجًا

فَلَمْ يَعْزُزْ لَهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَا سَوَى التَّغْيِيرِ لَا شَتَا طَاهٍ بَعْدَ الْإِسْلَامِ
وَلَمْ يَرِ الْرَّقَةَ حَتَّى يَفَارِقَ بِهِ دَارَ الْإِسْلَامِ وَدَارَ الْحَرْبِ
فَأَتَى مَا يَفَارِقُ بِهِ دَارَ الْحَرْبِ فَمِنْ أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ أَجْدَاهَا
أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَهَادُوا عَلَى الْمَوَادِعَةِ فِي دَارِهِمْ وَجُوزَ أَنْ يَهَادُوا أَهْلَ الْحَرْبِ
وَالشَّيْءُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَصَاحِبُوا عَلَى مَالٍ يُقَرُّونَ بِهِ عَلَى رَدِّهِمْ وَجُوزَ

أَنْ يُصَالِحَ أَهْلَ الْحَرْبِ وَالثَّالِثُ — أَنَّهُ لَا جُورَ اسْتِزْقَاتِهِمْ وَلَا
سَبِيٍّ نَسَائِهِمْ وَيُجْزَأُ اسْتِزْقَاتُهُمْ وَيُسَبِّحُ أَهْلَ الْحَرْبِ وَالرَّابِعُ
أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ الْغَانِمُونَ أَمْوَالَهُمْ وَيَمْلِكُ مَا غَنِمُوا أَمْوَالُ دَارِ الْحَرْبِ
وَقَالَ — أَبُو حَنِيفَةَ قَدْ صَارَتْ دَارُهُمْ بِالرَّذَى دَارَ خَيْرٍ يَسْبُورُ
فِيهَا وَيَغْنَمُونَ وَتَكُونُ أَرْضُهُمْ قِيًّا وَهُمْ عِنْدَ كَعْبَةَ الْأَوْثَانِ مِنَ الْعَرَبِ
وَأَمَّا مَا يَفَارِقُهُ دَارُ الْأَسْلَامِ مِنْ أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ أَحَدُهَا
وَجُوبُ قِتَالِهِمْ مُقْبِلِينَ وَمُدْبِرِينَ الْمَشْرُوكِينَ وَالشَّائِي أَبَا بَكْرٍ
دِمَائِهِمْ أَسْرَى وَمُسْتَعِيزٍ وَالثَّالِثُ — تَصِيرُ أَمْوَالُهُمْ فِي الْكَافَّةِ
الْمُسْلِمِينَ وَالرَّابِعُ — بَطْلَانُ مَنْ كَفَّ عَنْهُمْ الْعَدُوَّ وَانْقَفَوْا
عَلَى الرَّذَى وَقَالَ — أَبُو حَنِيفَةَ تَبْطُلُ مَنَاجِحُهُمْ بِارْتِدَادِ أَحَدِ الزُّوْجِ
وَلَا تَبْطُلُ بِارْتِدَادِهَا مَعًا وَمِنْ أَدْعِيَتِهِ — عَلَيْهِ الرَّذَى
فَأَنْتَرَهَا كَذَلِكَ قَوْلُهُ مَقْبُولٌ لَا يَغْنَمُ مِنْهُ وَلَوْ قَامَتْ — عَلَيْهِ الْبَيْتَةُ
بِالرَّذَى لَمْ يَصِرْ مُسْلِمًا بِالْإِنْكَارِ حَتَّى يَتَلَفَّظَ بِالشَّهَادَتَيْنِ وَإِذَا اسْتَسْعَى

قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الرَّذَى إِلَى الْإِمَامِ الْعَادِلِ خُجُودَ الْهَاهُنَا نَوَابِجُ مَرْدِيَّتِهِ
يَجْرِي عَلَيْهِمْ حَلْمُ أَهْلِ الرَّذَى وَلَوْ اسْتَسْعَى وَإِنْ أَدْبَاهَا مَعَ الْأَعْرَافِ
بُوجُوبِهَا نَوَابِجُ نَفَاهِ الْمُسْلِمِينَ يُقَاتِلُونَ عَلَى الْمَنْعِ مِنْهَا وَقَالَ — أَبُو
حَنِيفَةَ لَا يُقَاتِلُونَ وَقَدْ قَاتَلَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا نَعَى الرَّذَى مَعَ
تَسْلِيمِهِمْ بِالْأَسْلَامِ حَتَّى قَالُوا وَاللَّهِ مَا كَفَرْنَا بِعَدَائِمَنَا وَلَكِنْ شَجْنَا عَلَى
أَمْوَالِنَا فَقَالَ — عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى مَا تَقَاتَلْتُمْ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ — أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
فَإِذَا قَالُوا هَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالَهُمْ الْأَجْحَقُهَا فَقَالَ — أَبُو بَكْرٍ
هَذَا مِنْ جِهَتِهَا أَرَأَيْتَ — لَوْ سَأَلُوا تَرَكْتُ الصَّلَاةَ أَرَأَيْتَ
لَوْ سَأَلُوا تَرَكْتُ الصِّيَامَ أَرَأَيْتَ — لَوْ سَأَلُوا تَرَكْتُ الْحَجَّ فَإِذَا لَاقَيْتُ
عَرُوفَ بْنِ عُرْيَةَ الْأَسْلَامِ لَا أُخْلَتْ — وَاللَّهِ لَوْ مَنَعُونِي عُنَاقًا أَوْ
عَقْلًا مَا أَعْطَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِقَاتِلَتِهِمْ عَلَيْهِ فَقَالَ —
عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَشَرَعَ اللَّهُ صَدْرِي لِلَّذِي شَرَعَ لَهُ صَدْرِي يَكْرِى رَضِيَ اللَّهُ

وقد أبا عن سلامهم قولهم — زعيمهم جارية ابن سراقه في شعره
الأفاحيينا قبلنا في الفجر لعلنا ياناقريب وماندري
أطعن رسول الله ما هزينا فيا عجباً ما بال ملك أبي بكر
فان الذي سالوكم فنعتم لكتم أو أوحى إليهم من الثمر
سمنعهم ما هزينا بقيقه كرام على العز في ساعة العسر
في قتال — أهل البغي

واذا بغت — طائفة من المسلمين وخالفوا رأي الجماعة وانفردوا ببدع
ابتدعوه فان لم يخرجوا به عن المظاهر بطاعة الإمام ولا تجيزوا بدعاً راعتوا
فيها وكانوا أفراداً منفردين تنالهم القدرة وتمتد اليهم البدع وكانوا لم يحار
وأجريت عليهم أحكام أهل العدل فيما يجب لهم وعليهم من الحقوق
والجود قد عرّضوا من الخوارج لعل في المطالب عليه السلام
بخالفه رايه وقال له أجد هم وهو يخط على منبر لا يحكم إلا الله فقال
علي رضي الله عنه كلمة حتى أريد بها باطل لكم علينا ثلاث

لا نتعلم ساجد الله أن تذروا فيها اسم الله ولا نبدؤكم بقتال ولا نتعلم
التي مادامت أيديكم معنا فان نظاهر وأبا اعتقادهم وهم على أخلاطهم
بأهل العدل أوضح لهم الإمام فساد ما اعتقدوه وبطلان ما ابتدعوه
ليرجعوا عنه إلى اعتقاد الحق وموافقة الجماعة وجاز للإمام أن يعز
منهم من تظاهر بالعدا أداً بازجراً ولم تجاوز إلى قتل ولا جحد زوي
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال — لا يحل دم امرئ مسلم
الآباء حتى ثلاث كفر بعد إيمان أو زنا بعد إحصان أو قتل
نفس بغير نفس فان اعتزلت — هذه الفئة الباغية أهل
العدل في دار وتجزئت فيها عن مخالطة الجماعة فان لم تستع من حق
ولم تخرج عن طاعة لم يحاربوا ما أقاموا على الطاعة ونادى الحقوق قد
اعتزلت طائفة من الخوارج علينا عليه السلام بالنزوان فولي عليهم
عاملاً أقاموا على طاعته زماناً وهو لهم موادع إلى أن قتلوه فانفذ اليهم
سلموا إلى القاتل فأبوا وقالوا كلنا قتله قال — فاستسلموا إذا

أقيم منكم وسار إليهم فقتلوا منهم فاستعنت هذه الطائفة الباغية
 من طاعة الإمام ومنعوا ما عليهم من الحقوق وتفرّدوا باجتماع الأموال
 وتنفيذ الأحكام فان فعلوا ذلك ولم ينصبوا أنفسهم إماماً ولا
 قدّموا عليهم زعيماً كان ما اجتبوا من الأموال غصباً لا يترأ منه ذمّة
 وما نفذوا من الأحكام مردوداً لا يثبت به حق وان فعلوا
 ذلك وقد نصبوا أنفسهم إماماً اجتبوا بقولهم الأموال وتقدروا بأمر
 الأحكام لم يعترض على أحكامهم بالرد ولا على ما اجتبوا بالمطالبة وجوزوا
 في الخلق على سواء لينزعوا عن المباينة ويفيوا إلى الطاعة قال
 الله تبارك وتعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فان
 بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي إلى أمر الله فان فأت
 فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا ان الله يحب المقسطين وفي
 قوله سبحانه فان بغت إحداهما على الأخرى وجهاز أحدهما
 بغت بالبغي في القتال والثاني بغت بالعدول عن الصلح

وقوله سبحانه فقاتلوا التي تبغي يعني بالسيف ردّ عما عن البغي وجراً
 عن المخالفة وفي قوله سبحانه حتى تفي إلى أمر الله وجهاز أحدها
 حتى ترجع إلى الصلح الذي أمر الله به وهو قول سعيد بن جبير والثاني
 إلى كتاب الله وسنة رسوله فيألفهم وعليهم وهو قول قتادة
 فان فأت أي رجعت عن البغي فأصلحوا بينهما بالعدل
 فيه وجهاز أحدها بالحق والثاني أي كتاب الله فاذا
 قلد الإمام أميراً على قتال المستعين من البغاة قدّم قبل القتال
 إنذارهم وإعذارهم ثم قاتلهم اذا أصرّوا على البغي كفاحاً ولا يهجم عليهم
 غرّة وبياتاً ويخالف قتالهم قتال المشركين والمتردين من
 ثانيه أوجه أحدها ان يقصد بالقتال ردّ عنهم ولا يعذبهم
 قتلهم ويجوز ان يعد قتل المشركين والمتردين والثاني ان يقاتلهم
 مقللين ويكف عنهم مدبرين ويجوز قتال أهل الحرب والرد مقللين
 ومدبرين والثالث ان لا يجهز على جرح منهم وان جاز لا

علي حربي المشركين والمتردين أم علي عليه السلام مناديه أن ينادي
 يوم الجمل أن لا تسب مدبر ولا يذف علي حريح والسابع
 أن لا تقتل أسراهم وأن قتل أسرى المشركين والمتردين وتعتبر برأوا
 من في الأسر منهم فمن أمنت رجعه إلى المال أطلق ومن لم يؤمن
 منه الرجعة حبس إلى أجل الحرب ثم يطلق ولم يجز أن يجسر بعدها
 أطلق الحجاج أسير أمراء أصحاب قطري بن الفخاه لمرقه كانت
 بينها فقال له قطري عذري قال عذرا لله الحجاج فقال
 ههنا غل يد أطلقها واسترق رقبه معنقها وأنشأ يقول

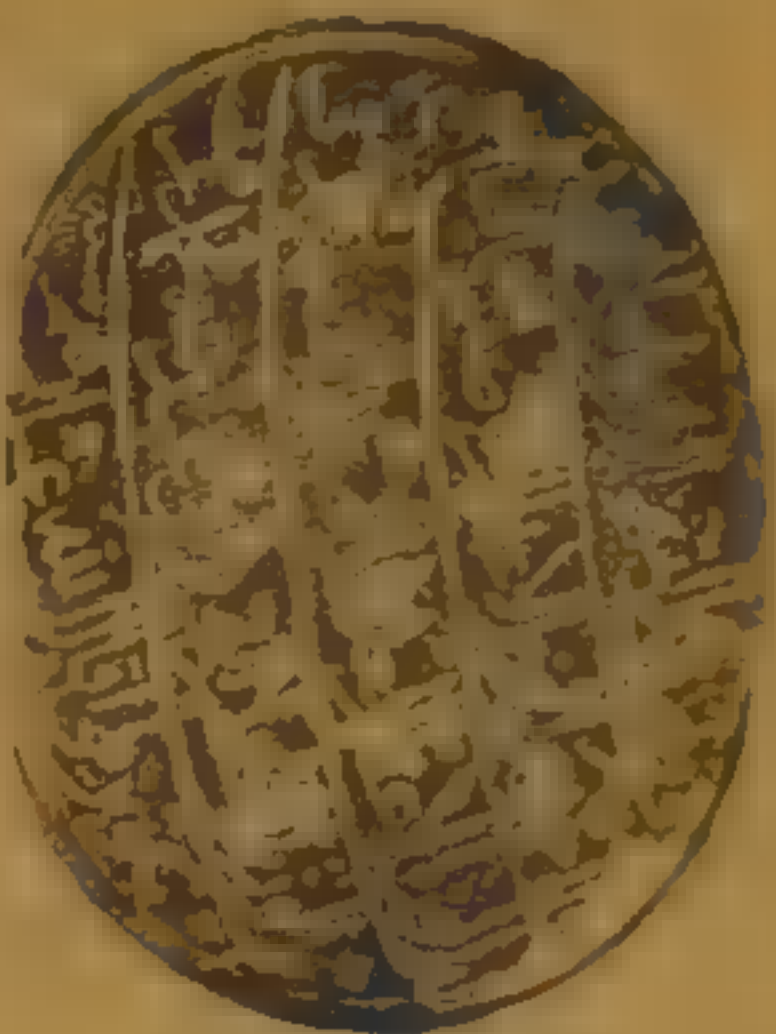
أقاتل الحجاج عن سلطانك بيد تقربنا ثامولاثة
 إذا الأخوال دنا والذبي شهدت باقم فعله عذراثة
 ماذا أقول إذا برز رزاه في الصب واجتله فعلا
 أقول حار علي لا أني إذا لأجر من جارت عليه ولاته
 وتحت الأقدام أنصبا غرسك التي فخطت خلاثة

والخامس أن لا تغنم أموالهم ولا تسبي ذرارهم روي عن
 النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال منع دار الإسلام ما فيها
 وأباح دار الشرك ما فيها والسادس أن لا يستعين
 على قتالهم بمشرك معاو ولا ذمي وإن جاز أن يستعين بهم على قتال
 أهل الحرب والردة والسابع أن لا يهادنهم إلى مده ولا
 يوادعهم على مال فازهادنهم إلى مده لم يلزم فازعفت عن
 قتالهم انتظروهم القوة عليهم فازوادعهم على مال بطلت المواعدة
 ونظر في المال فاز كان من فيهم أو من صدقاتهم لم يرد
 عليهم وصرف الصدقات في أهلها والفقير في مستحقه وإن
 كان من خالص أموالهم لم يجز أن يملكوه عليهم ويجب
 ردّه إليهم لأنهم بدلوه على ما قد منعوا والشا من أن لا
 ينصب عليهم العرادات ولا يحرق عليهم المساكن ولا يقطع عليهم
 الخيل والأشجار لأنهم إذا أسلم تسع ما فيها وإن نغي أهلها فإن أجاها

بأهل العدل وخافوا منهم الإصطلام جاز أن يدفعوا عن أنفسهم ما استطاعوا
من اعتقاد قتلهم ونصب العرادات عليهم فإن المسلم إذا أريدت
نفسه جاز له الدفع عنها بقتل من أرادها إذا كان يدفع بغير القتل
ولا يجوز أن يستمتع بدوابهم ولا سلاحهم ولا يستعان به في قتالهم ورفع
اليده في وقت القتال وبعده وقال أبو حنيفة يجوز أن
يستعان على قتالهم بدوابهم وسلاحهم ما كانت الحرب قائمة وقد
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل مال امرئ مسلم
الأبطين نفير منه وإذا أخلت الحرب ومع أهل
العدل لهم أموال ردت إليهم وما تلف منها في غير قتال فهو مضمون
على متلفه وما تلف عليهم في ثاير الحرب من نفير ومال
فهو صدق وما تلف على أهل العدل في غير ثاير الحرب من
نفير ومال فهو مضمون عليهم وما تلف في ثاير الحرب في
وجوب ضمانه قوله راحده ما يكون هذا الا يضمن

والشأن أن يكون مضمونا عليهم لأن العصية لا تبطل حقا ولا تشقط
عرضا فتضمن النفوس بالقود في العمد وبالدين في الخطاء ويغسل
قتلى أهل البغي ويصلي عليهم ومنع أبو حنيفة من الصلاة عليهم عقوبة
لهم وليس على ميت في الدنيا عقوبة وقد قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم فرض على أمتي غسل موتاهما والصلاة عليهما فأنى قتلى
أهل العدل في معركة الحرب ففي غسلهم والصلاة عليهم قولنا راحدها
لا يغسلون ولا يصلي عليهم تكريما لهم وتشريفا كالشهداء في قتال المشركين
والشأن أن يغسلون ويصلي عليهم وإن قتلوا بغيا قد صلى المسلمون
على عمر وعمر بن عبد الله بن أبي ربيعة رضي الله عنهم وإن قتلوا ظلما وبغيا ولا يرث
بائع قتل عادلا ولا عادلا قتل باغيا لقول النبي صلى الله عليه وسلم
القاتل لا يرث وقال أبو حنيفة أوزرث العادل من الباغي
لأنه محق ولا أوزرث الباغي من العادل لأنه مبطل وقال
أبو يوسف أوزرث كل واحد منهما من صاحبه لأنه متساو في قتله

وإذا ما رجا أهل الذمة بعشرا أهل البغي عشر أموالهم ثم قدر
عليهم عشر وأول مجزئهم المأخوذ منهم بخلاف المأخوذ من الزوات
لأنهم مروا بهم مجازين والزهة مأخوذ من المقيم المدهين وإذا أتى أهل
البغي قبل القدر عليهم حردا فقامتها عليهم بعد القدر عليهم
وهمار في قتال من استع من المجازين وقطاع
وإذا اجتمعت طائفة من أهل الفساد على شرب السلاح وقطع الطرق
وأخذ الأموال وقتل النفوس ومنع السابلية فهم المجاوزون
الذ قال الله تعالى فيهم إنما جزا الذين يجاوزون الله ورسوله
ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم
من خلاف أو ينفوا من الأرض وأختلف الفقهاء في حكم
هذه الآية على ثلاثة مذاهب أحدها أن الإمام أو من
استنابه الإمام على قتالهم من الولاء بالخيار فيهم من أن يقتل ولا يصلب
ومن أن يقتل ولا يصلب ومن أن تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف



٧٢
ومن أن ينفهم من الأرض وهذا قول سعيد بن المسيب ومجاهد
وعطاء وأبراهيم النخعي والمذهب الثاني أن مركز منهم ذا
رأي وتدير قتله ولم يعقب عنه ومن كان ذا بطش وقوة قطع يده ورجله
من خلاف ومن لم يكن ذا رأي وبطش عزرة وحبسته وهذا قول
مالك بن أنس رحمه الله وطائفة من فقهاء المدينة فجعلوا مرتبة صفاتهم
لأباحتهم من أفعالهم والمذهب الثالث أنها مرتبة بأخلاف
أفعالهم لأباحتهم صفاتهم فمن قتل وأخذ المال قبل وصلب ومن
قتل ولم يأخذ المال قبل وصلب ومن أخذ المال ولم يقتل قطعت
يده ورجله من خلاف ومن حشروهم ولم يقتل ولم يأخذ المال
عزروه ولم يقتل ولم يقطع وهذا قول ابن عباس والحسن وقادة
رضي الله عنهم والسدي وهو مذهب الشافعي رضي الله عنه وقال
أبو حنيفة إن قتلوا وأخذوا المال فالإمام بالخيار بين قتلهم ثم
صلبهم وبين قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ثم قتلهم ومنهم من يمتنع

وَمَكْتَرًا فَجَلَّهُ لِحُكْمِهِمْ وَأَمَّا قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ أَوْ يَنْقُومُ مِنَ الْأَرْضِ
فَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ فِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقَاوِيلَ أَحَدُهَا
أَنَّهُ ابْعَادُهُمْ مِنْ بِلَادِ الْأَسْلَامِ إِلَى بِلَادِ الشِّرْكِ وَهَذَا قَوْلُ مَلِكِ بْنِ
أَنْسَرٍ وَالْحَسَنِ وَقَتَادَةَ وَالزُّهْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ أَنَّهُ
إِخْرَاجُهُمْ مِنْ مَدِينَةِ الْإِسْلَامِ وَهَذَا قَوْلُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْغَزِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَسَعِيدِ
بَرْجِيرٍ وَالثَّالثُ أَنَّهُ أَجْبَسُ وَهَذَا قَوْلُ أَبِي خَنِيفَةَ وَمَالٍ
وَالرَّابِعُ هُوَ أَنَّهُ يُطْلَبُ الْإِقَامَةُ بِأَرْضِهِمْ فَيُعَذَّرُ وَهَذَا
قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَالثَّانِي فِي رِوَايَاتِهِ أَنَّهَا قَوْلُهُ تَعَالَى
الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَمِنْ أَهْلِ التَّأْوِيلِ سِتَّةُ أَقَاوِيلَ
أَحَدُهَا أَنَّهُ وَارِدٌ فِي الْحَجَّازِ مِنَ الْمُفْسِدِينَ مِنْ أَهْلِ الْكُفْرِ إِذَا تَابُوا
مِنْ شُرُكِهِمْ بِالْإِسْلَامِ فَأَمَّا الْمَسْلُومُونَ فَلَا تَسْقُطُ التَّوْبَةُ عَنْهُمْ حَتَّى أَوْلَا حَقًّا
وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَالْحَسَنِ وَمُجَاهِدٍ وَقَتَادَةَ وَالشَّافِعِيِّ
أَنَّهُ وَارِدٌ فِي الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْحَجَّازِ إِذَا تَابُوا بِأَمَارِ الْأَمَامِ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِمْ

فَأَمَّا الثَّانِي بِغَيْرِ أَمَارٍ فَلَا تَوْبَةَ تَوْبَتُهُ فِي سِتْوَةِ حُدُودٍ وَخَيْرٌ
وَهَذَا قَوْلُ عَلِيِّ بْنِ الْحَالِبِ رَحِمَهُ اللَّهُ وَجَمْعُهُ وَالشَّافِعِيُّ وَالثَّانِي
أَنَّهُ وَارِدٌ فِي تَابِ الْمُسْلِمِينَ بَعْدَ الْحُجُوقِ بِدَارِ الْحَرْبِ ثُمَّ عَادَ قَبْلَ الْقُدْرَةِ
عَلَيْهِمْ وَهَذَا قَوْلُ عُمَرَ بْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَالرَّابِعُ
أَنَّهُ وَارِدٌ فِي مَنْ كَانَ فِي دَارِ الْأَسْلَامِ فِي مَنَعَةٍ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِمْ
سَقَطَتْ عَقُوبَتُهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي مَنَعَةٍ لَمْ تَسْقُطْ وَهَذَا قَوْلُ أَبِي
عُمَرَ وَرَبِيعَةَ وَالْحَكِيمِ بْنِ عَقْبَةَ وَالْخُثَمِيِّ أَمْرًا أَنْ تَوْبَتَهُ قَبْلَ الْقُدْرَةِ
عَلَيْهِمْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي مَنَعَةٍ تَضَعُ عَنْهُ حُدُودَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَلَا تَسْقُطُ عَنْهُ
حُقُوقُ الْأَدَمِيِّينَ وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَالشَّافِعِيُّ
أَنْ تَوْبَتَهُ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِمْ تَضَعُ عَنْهُ جَمِيعَ الْحُدُودِ وَالْحُقُوقِ إِلَّا الْإِسَاءَةَ
وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ فَهَذَا حِلْمُ الْأَيِّمِ وَاتِّخَافُ أَهْلِ التَّأْوِيلِ فِيهَا
ثُمَّ يَقُولُ فِي الْحَجَّازِ إِنَّهُمْ إِذَا كَانُوا عَلَى أَسْنَانِهِمْ قُتِلُوا
كَقَتْلِ أَهْلِ الْبَغْيِ فِي عَامِ أَوَّلِهِمْ وَيُخَالَفُهُ مِنْ خِصْمِهِ أَوْ جُزْءِهِ



أحدهما أنه يجوز قتالهم من قبلين ومديرين لاستيفاء الحقوق
منهم ولا يجوز ابتاع من ولي من أهل البغي والثالث أني أنه يجوز أن
يعد في الحرب قتل من قتل منهم ولا يجوز أن يعد قتل أهل البغي
والثالث أنهم يؤخذون بما استملكوا من ديم ومال في
الحرب وغيرها بخلاف أهل البغي والرابع أنه يجوز
حبس من أسر منهم لاستبرأء حاله وإن لم يحبس أحد من أهل البغي
والخمس أن ما أجبوا من خراج وأخذوا من صدقات
فهو لا يؤخذ غصبا ونهبا لا يسقط عن أهل الخراج والصدقات حقا
ويكون غرمه عليهم مستحقا وإذا كان المولى على قتالهم
مقصورا للولاية على حربهم فليس له بعد القدر أن يقيم عليهم حدا ولا أن
يستوفي منهم حقا ولزم عليهم إلى الإمام ليأمر بأقامه الجود عليهم واستيفاء
الحقوق منهم وإن كانت ولاية عامة على قتالهم واستيفاء
الجود والحقوق منهم فلا بد أن يكون من أهل العلم والعدالة لينفذ حكمه

فيما يقيم من حد ويستوفيه من حق وإذا كان كذلك كشف عن أحوالهم
من أحد وجهين أما بأقرارهم طوعا من غير ضرب ولا إكراه
وأما بقيام البينة العادلة على ما انكر فإذا علم من أحد هذين الوجهين
ما فعله كل واحد منهم من جريمه نظر في من قتل منهم قتل وأخذ
المال قتلته وصلبه بعد القتل وقال مالك يصلبه حيا
ثم يقطع بالرمح حتى يموت وهذا القتل محكوم لا يجوز العفو عنه فإن
عفى عنه ولي الدم كان عفو لغوا ويصلبه ثلاثة أيام لا يتجاوزها
ثم يحط به بعدها ومن قتل منهم ولم يأخذ المال قتلته ولم يصلبه
وغسله وصلبه عليه وقال مالك يصلب عليه غير من حكم بقتله
ومن أخذ منهم المال ولم يقتل قطعت يده ورجله من خلاف
فكان قطع يده الأيمن لسرقة وقطع رجله اليسرى لمجاهرتة ومن
جرح منهم ولم يقتل ولم يأخذ المال اقتصر منه بالخراج إن كان في مثله
قصاص وفي إختام القصاص في الخراج وجهان أحدهما

محتوم لا يجوز العفو عنه كالقتل والوجه الثاني هو الخيار مستحقة
يجب بمطالبته ويسقط بعونه وان كان الجراح مالاقتضا
فيه وجبت دية للمجروح ان طالب بها وتسقط ان عفي عنها
ومن كان منهم مسيا ومكر المباشرة قتل ولا جرحا ولا اخذ
مال غمزا دبا وزجرا وجاز حبسه لان الحبس احد التعزيرين ولا
يجاوز به ذلك الى قتل ولا قطع وجوز ابو حنيفة ذلك فيه
الحاقا بحكم المباشرة معه فان تاب وامن جرائمهم بعد القدر
عليهم سقطت عنهم المائتة دون المظالم واخذوا بما وجب عليهم
الجور والحق فان تاب واقبل القدر عليهم سقطت
عنهم مع المائتة حدة الله سبحانه ولم تسقط عنهم حقوق الدينين
من كان منهم قد قتل فالحياة الى الولي في الاقتصار منه او العفو
عنه ويسقط بالتوبة ان حرام قتله ومن كان منهم قد اخذ المال
سقط عنه القطع ولم يسقط عنه الغرم الا بالعفو وتجرى

على المجازين وقطاع الطريق في الامصار حكم قطاعه في الصحاري والاسفار
وهم وان لم يكونوا بالجرأة في الامصار غلظ جرما لم يكونوا اخف حكام
وقال ابو حنيفة يخفون بهذا الحكم في الصحاري حيث لا يدرك
القوت فاما في الامصار او خارجها بحيث يدرك القوت فلا يجري
عليهم حكم الجرائم في الامصار واذا ادعوا التوبة قبل القدر عليهم
فان لم تقبل من بالدعوى امارات تدل على التوبة لم يقبل
منهم دعواهم لها في سقوط حدة وجوب وان اقرت
بدعواهم امارات تدل على التوبة ففي قبولها منهم بغير بينة وجماع
يحمل من احدهم ان يقبل ليكون ذلك شبهة سقط بها الحد
والثاني لا يقبل التيمية عادله تشهد لهم بالتوبة قبل القدر
لانها حودة قد وجبت والشبهة ما اقرت بالفعل لا ما اقرت عنه
الباب السادس
في ولاية القضاء



ولا يجوز أن يقلد القضا الأمر تكملت فيه شروطه التي يصح معها
تقليده وينفذ بها حكمه وهي سبعة فالشرط الأول
منها أن يكون رجلاً وهذا شرط يجمع صفتين البلوغ والذكورية
فأما البلوغ فلا أن غير البالغ لا يجري عليه قلم ولا يتعلق بقوله
على نفسه حكم فكان أولى أن لا يتعلق به على غيره حكم وأما المرأة
فلتقتصر النساء على رتب الولايات وان تعلق بقولهن أحكام وقال
أبو حنيفة لجوز أن تقضي المرأة فيما تصح فيه شهادتها ولا يصح أن تقضي
فيما لا تصح فيه شهادتها وشذ ابن جرير الطبري فجوز قضائها في
جميع الأحكام ولا اعتبار بقول يرويه الإجماع مع قول
الله تبارك وتعالى الرجال قوامون على النساء بأفضل الله بعضهم
على بعض في العقل والراي فلم يجوز أن يقضي على الرجال والشرط
الثاني العقل وهو مجمع على اعتباره وليس يكتفي فيه بالعمل الذي
يتعلق به التكليف من علم بالمذكرات الضرورية حتى يكون صحيح التمييز

جيد الفطنة بعيداً من السهو والغفلة حتى يتوصل بذكائه الى وضوح
ما أشكل وفصل ما اعتزل والشرط الثالث الحرية
لأن نقص العبد عن ولايته نفسه يمنع من انعقاد ولايته على غيره ولأن
الرق لما منع من قبول الشهادة كان أولى أن يمنع من نفوذ الحكم وانعقاد
الولاية وكذلك الحكم فيمن لم تملك حرمة من المدين والمكاتب
ومن رقب بعضه ولا يمنعه الرق أن يقضي كما لا يمنعه الرق أن يروي
لعدم الولاية في القضي والرواية وبجوز له إذا اعتق أن يقضي وإن كان
عليه ولأن النسب غير معتبر في ولايته الحكم والشرط الرابع
الإسلام لكونه شرطاً في جواز الشهادة مع قول الله تبارك وتعالى
ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً فلا يجوز أن يقلد الكافر القضا
على المسلمين ولا على الكفار وقال أبو حنيفة لجوز تقليد القضا
بين أهل دينه وهذا وإن كان في عرف الولاية تقليد جاز فهو تقليد
زعامة ورياسة وليس بتقليد حكم وقضاء وإنما يلزمهم حكمه لا لرايهم

له لا لزومه لهم ولا يقبل الامام حكمه فيما حكم به واذا استخوان من تحاكم اليه
لم يحجر واعليه وان حكم الاسلام عليهم انفذ والشرط الخ
العدالة وهي معتبره في كل ولاية والعبد الله ان يكون صادق اللهجة
ظاهر الامانة عفيفا عن المحارم متوقفا للمائم بعيدا عن الريب
مأمونا في الرعي والغضب مستعملا لمروءة مثله في دينه ودنياه
فاذا تكاملت فيه هي العدالة التي تجوز بها شهادته وتصح معها ولاية
وان الخدم منها وصف منعه من الشهادة والولاية فلم يسمع له
قول ولم ينفذ له حكم والشرط الثاني ادا من السلامة في السمع
والبصر ليصح بها اثبات الحقوق وتفرق بها بين الطالب والمطلوب
ويميز الحق من المنكر ليميز له الحق من الباطل ويعرف الحق من الباطل
فان كان ضيرا كانت ولايته باطلة وجوزها مالك رحمه الله كما
جوز شهادته وان كان اصم فعلى الاختلاف المذكور في الامامة
فان سلامة الاعضاء غير معتبر فيه وان كانت معتبرة في

الامامة فيجوز ان يقضي وان كان متعذرا زمانه وان كانت السلامة من الاقا
اهيب لذوي الولايات والشرط الثاني ان يكون عالما
بأحكام الشريعة وعلمه بها يشتمل على علم باصولها وارتياد فروعها
وأصول الأحكام في الشرع أربعة أحدها علمه بما
الله سبحانه على الوجه الذي يصح به معرفته ما تضمنته من الأحكام ناسخا
ومنسوخا وحكما ومتشابهة وعموما ومخصوصا ومجلا ومفصلا
والثاني اني علمه بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابتة
من اقواله وافعاله بطرق مجيها في التواتر والاجاد والصح والفساد
وما كان على سبب اطلاق الثالث علمه بآقا
السلف فيما جمعا عليه واختلفوا فيه ليسع الاجماع ويحتمل رايه
في الاختلاف والثاني اني علمه بالقياس الموجب لرد
الفروع المسكوت عنها الى الاصول بطرقها والجمع عليها حتى يجد
طريقا الى العلم بأحكام التوازي ويميز الحق من الباطل فاذا اجماع

على هذه الأصول الأربعة في أحكام الشريعة صار من أهل الاجتهاد
في الدين وجاهله أن يقضي ويقضي وجاز أن يستفتي ويستفتي
وأن أخذ بها أو شي منها خرج أن يكون من أهل الاجتهاد في الدين
ولم يجز أن يقضي ولا أن يقضي فإن قلنا القضاة يعلم بصواب أو خطأ
كان تقليده باطلا وحكمة وإن اتوا بالصواب مرددا وتوجه المخرج عليه
فيما قضى وعلى من قلده الحكم والقضاء وجوز أبو حنيفة تقليد
القضاة من ليس من أهل الاجتهاد ليستفتي في أحكامه وقضاياه
والتي عليه جمهور الفقهاء أن ولاية باطله وأحكامه مردودة لأن
تقليده في فروع الشرع ضرورة فلم تحقق إلا في ملزم المجرور ملزم
وقد احتج به رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذ حين بعثه إلى
اليمن واليا وقال لهم تعلم فقال كتاب الله سبحانه قال
فإن لم تجدوا قال بسنة رسول الله قال فإن لم تجدوا قال
أجتهد رأيي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحمد لله الذي وفق

المجتهد

رسول رسول الله لما يرضي سؤالات أولاده من لا يقبل خبر الواحد
فغير جاز لانه تارك لأصل قد اجتمعت عليه الصحابة رضي الله عنهم
وأكثر أحكام الشرع عنه مأخوذة صار بمنزلة من لا يقبل بحجة الاجتهاد
الذي لا يجوز ولاية له رد النقرة وأما انقضاء القياس
فضرر بان ضرر منهم نفوق واستعواظا ظاهر الشر وأخذوا بما قبل
سلفهم فيما لم يرد فيه نقر وأطروحا الاجتهاد وعدلوا عن الفكر والاستنباط
فلا يجوز تقليدهم القضاة لقصورهم عن طرق الأحكام وضرر
منهم نفوق القياس واجتهدوا في الأحكام تعلقا بغيري الكلام ومفهوم
المخاطب كاهل الظاهر فقد اختلف أصحاب الشافعي رضي الله
عنه في جواز تقليدهم القضاة على وجهين أحدهما لا يجوز للمعني المذكور
والثاني يجوز لأنهم يعتبر وزواضع المعاني وإن عدلوا عن حفي
القياس فادابته ما وصفنا من الشروط المعبر في
ولاية القضاة فلا يجوز أن يولي إلا بعد العلم باجتماع صفاته إما

بتقدم معرفته واما باختبار ومسله قد قلد رسول الله صلى
الله عليه وسلم علينا قضا اليمن واخبره لعله به ولكن وضاة تنبيها
على وجه القضا فقال اذا حضر الخصمان بين يديك فلا تقصر
لا حرجا حتى تسمع كلام الآخر فقال علي رضي الله عنه فما اشكلت
علي قضيه بعدها وبعت معاذا الي ناحيه من اليمن فاخبره
الله عليه وسلم **فصل** يجوز لمن اعتقد مذهب
الشافعي ان يقلد القضا من معتقد مذهب أي خيفه لان علي القضا
ان يجتهد رأيه في قضايه ولا يلزم ان يقلد في النوازل والاحكام
من اعترى المذهب وان كان شافعيًا يلزمه في احكامه المصير الي
اقاويل الشافعي في يوديه اجتهاده اليها فان اذاه الاجتهاد الي الخ
بقول أي خيفه عمل عليه واخذ به وقد منع بعض الفقهاء من
اعترى المذهب ان يحكم بغيره فمنع الشافعي ان يحكم بقول أي خيفه
ومنع الخفي ان يحكم بمذهب الشافعي اذا اذاه اجتهاده اليه لما يوجب

اليه من التمس بالممايله في القضايا والاحكام واذا حكم بمذهب لا يتعداه
كان انفي للتمس وأرضي للخصوم وهذا وان كانت السياسة تقتضيه
فاحكام الشرع لا توجه لان التقليد فيها محظور والاجتهاد فيها مستحب
واذا نفي ذلك قضاؤه يحكم وتجدد مثله من بعد اعادة الاجتهاد فيه
وقضى بما ادعى اجتهاده اليه وان خالف ما تقدم من حكمه فان عمر رضي الله عنه
قضى في الشركه بالشريك في عام وبترك الشريك في غيره فقيل له
ما هذا حملت في العام الماضي فقال تلك علي ما قضينا وهذه علي ما
قضينا فلو شرط المولى وهو خفي أو شافعي علي من ولاية القضا
ان لا يحكم الا بمذهب الشافعي أو أي خيفه فهذا علي ضربين أحدهما
ان يشترط ذلك عمومًا في جميع الاحكام فهذا شرط باطل سواء كان موافقًا
لمذهب المولى أو مخالفًا له فأمّا صحة الولاية فان لم يجعله
شرطًا فيها صححت مخرج الأمر أو مخرج النبي وقال قد قلدك القضا
بالحكم بمذهب الشافعي رضي الله عنه المولى ولا يحكم بمذهب الا

حينئذ على وجه النهي كتب الولايه صحيحه والشرط فاسداً سواء اقتصر امره
أو نسي وجوز أن يحكم بما أذاه اجتهاده اليه سواء وافق شرطه أو خالفه
ويكون اشتراط المولى لذلك قدحاً فيه إن علم أنه اشتراط ما لا يجوز ولا يجوز
قدحاً إن جهل لكن لا يصح مع الجهل به أن يكون مولى ولا والياً وإن
أخرج ذلك مخرج الشرط في عقد الولايه فقال قد قلنا القضا
على أن لا يحكم فيه إلا بذهب الشافعي رحمه الله أو يقول أي حقيقه
كانت الولايه باطله لأنه عقد لها على شرط فاسد وقال
أهل العراق تصح الولايه ويبطل الشرط والضرب الشاى
أن يكون الشرط خاصاً في حكم بعينه فلا يخلو الشرط أن يكون أمراً أو نهيًا
فإن كان أمراً فقال أقدم العبد بالخمر ومن المسلم بالكافر
واقترن في القتل بغير الجريد كان أمره بهذا الشرط فاسداً ثم إن جعله
شرطاً في عقد الولايه فسدت وإن لم يجعله شرطاً فيها صحت وحكم
في ذلك بما يؤدبه اجتهاده اليه وإن كان نهيًا فهو على ضربين

أحدهما أن ينهيه عن الحكم في قتل المسلم بالكافر والخمر بالعبد ولا
يفضي فيه بوجوب قود ولا باسقاطه فهذا جائز لأنه اقتصر بولايته
على ما عداه فنصار ذلك خارجاً عن نظره والضرب الشاى
أن لا ينهيه عن الحكم وينهيه عن القضاء في القضا صر فقد اختلف أصحابنا
في هذا الذي هل يوجب صرفه عن النظر فيه على وجهين أحدهما
أنه يكون صرفاً عن الحكم فيه وخارجاً عن بولايته فلا يحكم فيه بأشياء قود
ولا باسقاطه والشاى أنه لا يقتضي الصرف عنه ويجري على
حكم الأمر به فيبطل حكم الأمر وشبّه صحة النظر إن لم يجعله شرطاً في
التقليد ويحكم فيه بما يؤدبه اجتهاده اليه **فصل**
ولايه القضاء تنعقد بما تنعقد به الولايات من انعقادها مع المحضور
باللفظ متشابهة ومع الغيبه برأسه أو كتابه للزائد مع المكاتبه
أن يقتصر بها من شواهد الحال ما يدل عليها عند المولى وأهل عمله
والألفاظ التي تنعقد بها الولايه ضربان صريح وكايفه فالصريح

أربعة ألفاظ قد وليتك وقلدتك واستخلفتك واستنبكتك
فإذا أتت بأحد هذه الألفاظ انعقدت الولاية بالقضاء وغيرها
من الولايات وليس يحتاج معها إلى قرينة أخرى إلا أن يكون تأكيداً لا شرطاً
وأما الـ **كناية** فقد ذكر بعض أصحابنا أنها سبعة ألفاظ
قد ائتمت عليك وعولت عليك ورددت إليك وجعلت
إليك وفوضت إليك ووكلت إليك وأسندت إليك
فهذه الألفاظ لما تضمنته من الاحتمال تضعف في الولايات عن حكم
الصريح حتى يقتصر بها في عقد الولاية ما يتفهم منها الاحتمال فتصير بما
يقتضيهما في حكم الصريح مثل قوله فانظر فيما وكلته إليك أو احكم
فيما ائتمنت فيه عليك فتصير الولاية بهذه القرينة مع ما تقدم من
الكناية منعقدة ثم تأمها موقوف على قبول المولى فان كان
التقليد مشافهة فقبوله على الفور لفظاً وإن كان مراسلة أو مكتوبة
جاز أن يكون على التراخي ويصح قبوله بالقول مع التراخي

وأختلف في صحة القبول بالشروع في النظر فحسب بعضهم
وجعله لا ينطق وأباه آخرون حتى يكون نطقاً لأن الشروع
في النظر فرع لعقد الولاية فلم ينعقد به قبولها ويكفي تمام الولاية
مع ما ذكرنا من لفظ التقليد معتبراً بأمر نعم شروط أحدها
معرفة المولى للمولاة أنه على الصفه التي يجوز أن يؤلى معها فان لم يعلم أنه على
الصفه التي يجوز معها تلك الولاية لم يصح تقليده فلو عرفها بعد التقليد
استأنفها ولم يجوز أن يعول على ما تقدمها والشرط الثاني
معرفة المولى بما عليه المولى من استحقاق تلك الولاية بصفاته التي يصيرها
مستحقاً لها وأنه قد قلدها وصار مستحقاً للإستتابه فيها إلا أن هذا
شرط معتبر في قبول المولى وجواز نظره وليس بشرط في عقد تقليده
وولايته بخلاف الشرط المتقدم وليس راعياً في هذه المعرفة
المشاهدة بالنظر وإنما راعى انتشارها بشايع الخبر والشرط
الثالث **ذكر ما تضمنه التقليد من ولاية القضاء وإمامان**

البلاد أوجابها الخراج لأن هذه شروط معتبرة في كل تقليد فاقترت
إلى تسميته ما تضمنت ليعلم على أي نظر عقدت فان جهل فسد
والشرط الثاني رابع ذكر تقليد البلد الذي عقدت الولاية عليه
ليعرف به العمل الذي يستحق النظر فيه ولا تصح الولاية مع الجهل به
فاذا انعقد التقليد تمت الولاية بما ذكرنا من الشروط احتاج في لزوم
النظر إلى شرط زائد على شروط العقد وهو إشاعة تقليد المولى في أهل
علمه ليدعوا الطاعة وينقادوا إلى حكمه وهو شرط في لزوم الطاعة
وليس بشرط في نفوذ الحكم فاذا صح عقد ولزومها ذكرنا صح
فيها نظر المولى والمولى لو كان له لأنها معاً استنباه ولا يلزم المقام
عليها من جهة المولى ولا من جهة المولى وهذا للمولى عزله عنها متى شاء
وللمولى اعزاله نفسه عنها إذا شاء غير أن الأولي بالمولى لا يعزله
الآخر وأما اعتبار المولى الآخر في هذه الولاية من
حقوق المسلمين وإذا اعزله أو اعتزل وجب إظهار العزل

٨٢
كما وجب إظهار التقليد حتى لا يقدم على إبطال حكم ولا يعتز بالترافع
إليه خصم فان حكم بعد عزله وقد عرف عزله لم ينفذ حكمه وان حكم
غير عالم بعزله كان في نفوذ حكمه وجهان كاختلافها في عقود التوكيل
فصل ولا تخلوا ولاية القاضي من عموم أو
خصوص فان كانت ولاية عامة مطلقا تصرف في
جميع ما تضمنته فتنظر مشتمل على عشرة أحكام أحدها
فصل المداينات وقطع الشجر والمحرمات إماما صالحا من
تراخيص تراعى فيه الجواز أو إجمارا يحكم بإتبع معتبر فيه الوجوب
والثاني في استيفاء الحقوق من المملوك بها وإصلاحها إلى محققها
بعد ثبوت استحقاقها من أحد وجهي إقرار أو بينة واختلف
في جواز حكمه فيها بعلمه فحوز ملك والشافعي رضي الله عنهما في إصح
قوليه ومنع منه في القول الثاني وقال أبو حنيفة يجوز
أن يحكم بعلمه فيما علمه في ولايته ولا يحكم بعلمه قبلها والثالث

ثبوت الولايه على من كان ممنوع التفرغ بحوز أو صغير والحجر
على من يرى الحجر عليه لفسه أو فليس حفظاً للأموال على مستحقها
وتصح الأحكام العتود فيها والسابع النظر في الوفا
بخط أصولها وتتميز فروجها وقبض غلتها وصرها في سبلها فان كان
عليها مستحق النظر فيها راعاه وان لم يكن تولاه لانه لا يتعين الحضور
فيها ان عمت وجوز ان يفتي في العموم وان خصت والخاص
تفيد الوصايا على شروط الوصي فيما أباحه الشرع ولم يحظره فان كانت
لمعينين كان تنفيذها بالاقبال وان كانت في موضوعين كان
تنفيذها ان يتعين مستحقوها بالاجتهاد ويملكون بالاقبال فان كان
فيها وصي راعاه وان لم يكن تولاه والسابع تزويج اليتامى
بالأكفاء اذا عجز الأولياء ودعوى النكاح ولم يجعله أبو حنيفة
من حقوق ولايته لتجوز تفرد الأم بعقد النكاح والسابع
اقامة الحدود على مستحقها فان كان من حقوق الله سبحانه تفرد

باستيفائه من غير طلب اذا ثبت باقرار أو بينه وان كان
من حقوق الدمين كان موقفاً على طلب مستحقه وقال أبو
حنيفة لا يستوفيهام معاً إلا بحضرة مطالب والثاني النظر
في مصاح علمه من الكف عن التعدي في الطرقات والأفنية وإخراج
ماله يستحق من الأجنحة والأبنية ولما ان يفرد بالنظر فيها وان لم
يحضر خصم وقال أبو حنيفة لا يجوز له النظر فيها إلا بحضور
خصم مستعد وهو من حقوق الله سبحانه التي يستوفي فيها المستعد
والمستعد إلى الله فان تفرد الولايه بها أخر والثالث
تصفح شهوده وأمنائه واختبار النايين عنه من خلفائه في إقرارهم
والتقويل عليهم مع ظهور السلامه والاستقامه وصرهم والاستبداد
بهم مع ظهور الجور والخيانة ومن ضعف منهم عما يباين به
كان مؤليه بين خيارين يأتي أصلهما إما أن يستبدك من أقوى
منه وإما أن يضم إليه من يكون اجتماعهما عليه أنفذ وأحق

والعاشرة التسوية في الحكم بين القوي والضعيف والعدل
في القضاء بين المشروف والمشروف ولا يتبع هواه في تقصير بحج
أو ميله لمبطل قال الله تبارك وتعالى يا داود أنا جعلناك
خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل
الله ان الذين يضلون عن سبيل الله لم غدايب شديد بما نسوا يوم
الحساب وقد استوفى من رايه الخطاب رضي الله عنه في عمده
الى ابي موسى الاشعري شروط القضاء وبين احكام التقليد فقال
فيه اما بعد فان القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة
فانهم اذا ادلى اليك فانه لا ينفع تكلم بحق لا فاذله واهرين
الناس في وجهك وعراك ومجلسك حتى لا يطمع شريف في حقك
ولا يتأسر ضعيف من عدلك البيته على من ادرك واليهين على من
انكر والصلح جائز بين المسلمين الا خلا اجل جراما او حرم جلالا
ولا ينفعك قضاء قضيت به بالامس فراجعت فيه اليوم عقلت وهذا

فيه لرشدك ان ترجع الى الحق قال الحق قديم ومراجعة الحق خير
من التماحي في الباطل الفهم الفهم فيما يلج في صدرك مما ليس في
كتاب الله ولا سنة رسوله ثم اعرف الاشياء والأمثال
وقر الأمور ونظايرها واجعل لمن اذع حق غاييا أو بينة امدائي
اليه فان احضر بينته اخذت له بحقه والا استخالت القضية عليه
فان ذلك انفي للشك واجلي للعي المسلمون عدوك بعضهم
على بعض الا مجلودا في جد او مجربا عليه شهادة زور او ظنينا في ولا
او نسب فان الله عفى عن الأيمان ورد بالبينات واياك
والخلق والعجم والتنافق بالخصوم فان استقرار الحق في موطن الحق
يعظم الله به الاجر ويحسن به الذكر والسلام فان قيل
ففي هذا العهد ظلك وجهير احدها خلوة من لفظ التقليد الذي
تعتقد به الولاية والشاي اعتبار في الشهود عداله الظاهر
والمعتبر فيهم عداله الباطن بعد الكشف والمسلمة قيل

أما قوله من لفظ التقليد فعنه جوابان أحدهما أن التقليد
تقدمه لفظاً وجعل العهد مقصوراً على الوصايا والأحكام والثاني
أن اللفظ العهد يتضمن معنى التقليد مثل قوله فافهم إذا دلي اليد
وقوله من أخريته أخذت له بحقه والآية استجالت القضية
عليه فصار محوي هذه الأوامر مع شواهد الحلال متعيناً عن لفظ
التقليد وأما اعتباره في الشهود عداله الظاهر فعنه جوابان
أحدهما أنه يجوز أن يكون ممن يرى ذلك فذكره إخباراً عن
اعتقاده فيه لا أمر به والثاني أي أنهم بعد الكشف والمسألة
عدولاً ما لم يظهر جرح المجلود في جرحه وليس هذا القول
وإن عمت ولايته جباية المزاج لأن مصرفه موقوف على رأي غيره
من ولاه الجيوش فأمثال أموال الصدقات فإن اختصت
بناظر حجت من عموم ولايته وإن لم يتدب لها ناظر فقد
تدخل في عموم ولايته فيقبضها من أهلها ويصرفها في مستحقها لأنها

التي

حقوق الله سبحانه فمراسمها وقيل لا تدخل في ولايته ويكون ممنوعاً
من التعرض لها لأنها من حقوق الأموال التي تحمل على اجتهاد الآية
وكذلك القول في إقامه الجمع والأعياد فأمّا أن
كانت ولايته خاصة فهي منعقدة على خصوصها ومقصود النظر على ما
تضمنته من قلة القضاة في بعض ما قدمناه من الأحكام أو في الحكم بأقرار
دور البنية أو الديون ودور المناجح أو في مقدار نصاب فيصح
هذا التقليد ولا يجوز للمولا أن يتعداه لأنها استنابة فحقت عمومها
وخصوصاً لو كاله **فصل** ويجوز أن
يكون القاضي عام النظر خاص العمل فيستقل النظر في جميع الأحكام في
أحد جانبي البلد أو في مجله منه فتقد جميع أحكامه في الجانب الذي
قلده والمجمله التي عينت له وينظر فيه بين ساكنيه والطارئين إليه
لأن الطارئ إليه كالساكن فيه إلا أن يقتصر به على النظر بين ساكنيه دون
الطارئين إليه فلا يتعداهم ولو قل جميع البلد يعلم في أحد

جانبه أو في محله منه أو في دار من دونه جازله الحكم في كل موضع منه
لأنه لا يملك الحجر عليه في مواضع جلوسه مع عموم ولايته فإن خرج
ذلك مخرج الشرط في عقد الولاية أبطأ وكان مردود الحكم في ذلك
الموضع وغيره ولو قلد الحكم من مردد إليه في دار أو في مسجد
صح ولم يجز أن يحكم في غير دار ولا في غير مسجد لأنه جعل ولاية مقصورة
عليه من رد إلى دار أو مسجد وهم لا يتعينون إلا بالورد إليها فلذلك
صار حكمه فيها شرطاً قال أبو عبد الله الزبير بن العزم الأثر
عندنا بالبصرة بركة من الأهر تستقصور على مسجد جامع قاضياً يسمونه
قاضى المسجد يحكم في مائة درهم وعشرين ديناراً فأدونها ويفرض التقات
ولا يتعدى موضعه ولا ما قدر له **فصل**
وإذا قلد قاضياً على بلد لم يخل حال تقليدها من ثلاثة أقسام
أحدها أن يرد إلى أحد مواضع منه وإلى الآخر غيره فصح وتقتصر
كل واحد منهما على النظر في موضعه والقسم الثاني أن يرد

إلى أحدها نوع من الأحكام وإلى الآخر غيره كرده المداينات إلى أحدها
والمناجح إلى الآخر فجوز ويقتصر كل واحد منهما على النظر في ذلك الحكم
الحاضر في البلد كله والقسم الثالث أن يرد إلى كل
واحد منهما جميع الأحكام جميع البلاد فقد اختلف أصحابنا
في جوانب فنعته منه طائفة منهم لما يفيض إليه أمرها من الشا
في تجاذب الخصوم إليها وتبطل ولايتهما إذا اجتمعت وتصح ولاية
الأول منها إذا افرقت وأجازته طائفة أخرى
وهم الأكثرون لأنها استنبأه كالكاهن ويكون القول عند تجاذب
الخصوم قول الطالب دون المطلوب فإن تساوى اعتبر
أقرب الحاكم إليها فإن استوى افتقد قيل يقرع بينهما قيل
يتمعان من الحاكم حتى يتفقا على أحدهما **فصل**
ولجوز أن تكون ولاية القاضي مقصورة على جلوسه معينة بين خصمين
فلا يجوز أن يتعدى النظر بينهما إلى غيرها من الخصوم وتكون ولاية على النظر بينهما

باقية ما كان الشاكر بينهما باقيا فان زالت ولايته أو تجددت
بينهما مشاجرة أخرى لم ينظر بينهما إلا بإذن مستجد فلو لم
يعتبر الخصوم وجعل النظر مقصورا على الأيام فقال قد قلدك
النظر بين الخصوم في يوم السبت وحده جاز نظره فيه بين الخصوم في
جميع الدعاوى وتزول ولايته بغروب الشمس منه ولو قال
قد قلدك النظر في كل يوم سبت جاز أيضا وكان مقصورا النظر
فيه فاذا خرج يوم السبت لم تزل ولايته لبقائها على
أمثالها من الأيام وإن كان ممنوعا من النظر فيما عداه ولو قال
ولم يسم أحدا من الخصوم من نظر يوم السبت بين الخصوم فهو خليفة لم يحز
للجمل بالمولد وأنه قد يجوز أن ينظر فيه من ليس من أهل الاجتهاد ولو
قال من نظره من أهل الاجتهاد فهو خليفة لم يحز أيضا
للجمل وأنه يسير بين المجتهدين موكدا إلى رأي غيره من الخصوم ولو
قال من نظره من مدرسي أصحاب الشافعي رضي الله عنه



أو مفتي أصحاب أي حنفية لم يحز وكذلك لو سمي عددا
فقال من نظره من فلان وفلان أو فلان فهو خليفة لم يحز
سواء قل العدد أو كثرة لأن المولى منهم محمول لكن إن قال
قد رددت النظر فيه إلى فلان وفلان وفلان جاز سواء قل
العدد أو كثرت لأن جميعهم موكدا فاذا نظره فيه أحدهم تعين وزال
نظر الباقيين لأنه لم يحزمهم على النظر وإنما أفرد به أحدهم فان جمعهم
على النظر فيه لم يحز أن كثرة عددهم وفي جواب إن قلوا وعماز
هو اختلاف أصحابنا في الجمع بين قاضيين **فصل**
فأما طلب القضاء وخطبه الولايه عليه فإن كان من غير
أهل الاجتهاد فيه كان تعرضه لطلبه محظورا وصار بالطلب محروجا
وإن كان من أهل علي الصفة التي يجوز معها نظره فله في طلبه
ثلاثة أحوال أحدها أن يكون القاضي غير مستحقه أما
لنقص علمه وأما لظهور حوجه فيخطب القضاء نكالا لا يستحقه

ليكون في حق القضاء الحق فهذا ما تضمنه من ربح منكم ينظروا
فان كان القرضه ازاله غير المستحق كان جازا وان كان
الشرها اختصاصه بالنظر فيه مباحا والمجال الثاني انه ان يكون
القضاء في مستحقه ومن هو اهله ويريد ان يعزله عنه لعداوة بينهما واما
ليجوز بالقضاء الى نفسه نفعا فهذا الطلب محظور وهو هذا الطلب
محرم والمجال الثالث انه ان لا يكون في القضاء ناطر وهو حال
من وال عليه في اعياله في طلبه فان كان لما حقه الى رزق
القضاء وجازبه المستحق في بيت المال كان عليه مباحا وان كان
في رغبته لا قامه الحق وخوفه ان يتعرض له غير مستحق كان طلبه مستحبا
وان قصد بطلبه المنزلة والمباهاة فقد اختلف في كراهيه
ذلك له مع الاتفاق على احواله فله طائفة من المباهاة في الدنيا
مكروه قال الله تبارك وتعالى تلك الدار الاخرى نجعلها للذين
لا يريدون علوا في الارض ولا فسادا والعاقبة للمتقين وذهب

طلب

طائفة اخرى الى ان طلبه لذلك غير مكروه لان طلب المثل
ما ايسر ليس مكروه قد رغب نبي الله صلوات الله عليه يوسف الى
فرعون في الولاية والخلافه فقال اجعلني على خزائن الارض
اني حفيظ عليم فطلب الولاية ووصف نفسه باستحقاقه
من قوله اني حفيظ عليم وفيه تاويلان احدها حفيظ لما
استودعني عليم بما وليتني وهذا قول عبد الرحمن ابن زيد
والثاني معناه حفيظ للحساب عليم بالاسس وهذا
قول اسحق ابن سفيان وخرج هذا القول عن هذا التركيب
لنفسه والمدح لها لانه كان سبب دعاه اليه واختلف
لاجل ذلك في جواز الولاية من قبل الظالمين فذهب قوم الى
جوازها اذا عمل بالحق فيما تولى لان يوسف عليه السلام تولى من قبل
فرعون ليكون عدله دافعا لحواره وذهب آخرون طائفة اخرى
الى خطرها والمنع من التعرض لها لما فيها من تولى الظالمين والمعونه لهم

وتركتهم بالتقليد وتنفيذ أمرهم وأجبا بواغز ولايه يوسف من قبل
 فرعون بجوابه أجدها أن فرعون يوسف عليه السلام كان صالحا
 واما الطاغى فرعون موسى عليه السلام والثى اى انه نظري املاكم
 دون أعماله وأما بذل المال على طلب القضاء في المخطو
 لأنه رشوة محرمه يصير أبا ذك والقابل لها مجروح روي ثابت
 عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم لعن الراشي والمرتشي فالراشي باذل
 الرشوة والمرتشي قابله والراشي المتوسط بينهما **فصل**
 وليس لمقلد القضاء يقبل هدية من خصم ولا من أحد من أهل عمله وإن
 لم يكن له خصم لأنه قد يستعديهم فيما يليه روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
 أنه قال هدايا الأمراء غلوك فان قبلها وعجل المكافاة عليها
 مملوك وان لم يعجل المكافاة عليها كان بيت المال اجتر بها ان تعذر ردها
 على المهدى لأنه أولي بها منه وليس للقاضي تاخير الخصوم اذا تنازعوا
 اليه الا من عذر ولله ان يحجب الا في اوقات الاستراحة

وليس له ان يحكم لأحد من والديه ولا وله لأجل التهم ويحكم عليها
 لا ارتفاعها وكذلك لا يشهد لهم ويشهد عليهم ويشهد
 لعدوه ولا يشهد عليه ويحكم لعدوه ويحكم عليه لأزاسباب
 الحكم ظاهرة وأسباب الشهادة خافية فاستفت التمه عنه في الحكم
 وتوجهت اليه في الشهادة واذا مات القاضي الغرل
 خلفاء ولومات الامام لم تغزل قضائه ولو
 اتفق أهل بلد قد خلا من قاضي على ان قلدها عليهم قاضيا فان كان
 امام الوقت موجودا بطل التقليد وان كان منقودا صح
 التقليد ونفذت احكامه عليهم فان تجدد بعد نظره امام لم

يستدم النظر الا بعد ادنيه ولم ينقض ما تقدم من حكمه **السادس**
الباب في ولاية المظالم
 ونظر المظالم هو قود المتظالمين الى الشايف بالرهبة وزجر المتنازع

عن التاجيد بالهيبه فذكر من شروط الناظر فيها أن يكون حليلاً القدر
نافذاً الأمر عظيم الهيبه ظاهر العفه قليل الطمع كثير الورع
لأنه يحتاج في نظره إلى سطره النجاه وتثبت القضاء فاجتاج
إلى الجمع بين صفتي الفريقين وأن يكون كلاله القدر نافذاً الأمر في المختار
فان كان من يملك الأمور العامة كالخلفاء أو من فوض الخلفاء
النظر إليه في الأمور العامة كالوزراء والأمرء لم يحتج للنظر فيها إلى
تقليد وتقليد إذا اجتمعت فيه الشروط المتقدمه وهذا إنما يصح من
جوز أن يختار لولاية العهد أو لوزان التقويض أو لإيمان الأقاليم
إذا كان نظره في المظالم عاماً فان اقتصر مدبره على تنفيذ ما عجز عنه
القضاء عن تنفيذه وامضاء ما قصر يد عن امضائه جاز أن يكون
دور هذه الرتبة في القدي والخطير بما أن لا يأخذ في الحق لومه لايم ولا
يستسهل الطمع إلى رشوه قد نظرت رسول الله صلى الله عليه وسلم
نظر المظالم في الشرب الذي يباعه الزبير ابن العوام رضي الله عنه وحل

لو كان من يملك الأمور العامة كالخلفاء أو من فوض الخلفاء النظر إليه في الأمور العامة كالوزراء والأمرء لم يحتج للنظر فيها إلى تقليد وتقليد إذا اجتمعت فيه الشروط المتقدمه وهذا إنما يصح من جوز أن يختار لولاية العهد أو لوزان التقويض أو لإيمان الأقاليم إذا كان نظره في المظالم عاماً فان اقتصر مدبره على تنفيذ ما عجز عنه القضاء عن تنفيذه وامضاء ما قصر يد عن امضائه جاز أن يكون دور هذه الرتبة في القدي والخطير بما أن لا يأخذ في الحق لومه لايم ولا يستسهل الطمع إلى رشوه قد نظرت رسول الله صلى الله عليه وسلم نظر المظالم في الشرب الذي يباعه الزبير ابن العوام رضي الله عنه وحل

من الأنصار فحضر بنفسه وقال للزبير استقأ أنت يا زبير ثم
الأنصاري فقال الأنصاري أنه لا ينبغي عليك يا رسول الله
فغضب من قوله وقال يا زبير ارجع علي بطنه حتى يبلغ الماء العينين
وانما قال صلى الله عليه وسلم ارجع علي بطنه أدا بالجرأة عليه
واختلف في أمره بإجراء الماء إلى العينين هل كان حقاً يتنه لها
حجم أو كان مباحاً فأمرو به رجلاً علي جواين ولم يتدب للمظالم
من الخلفاء الأربعة أحد لأنهم في الصدر الأول مع ظهور الدين عليهم
بين من يقوده التناصف إلى الحق أو يجره الوعظ عن الظلم وانما
كانت المنازعات تجري بينهم في أمور مشتببه بوضوحها بحكم
القضاء فان تجاوز من جفاة أعدائهم مجوز تنه الوعظ إن تدبر
وقاله العف ان تحسن فاقصر خلفاً السلف على فصل الشاكر
بينهم بالحكم والقضاء تعييناً للحق في جهة لا تقيا دهم إلى الترامه
واجتاج علي عليه السلام حين تأخرت أيامه واحتلط الناس فيها

وتجوزوا إلى فصل صرامه في السياسة وزياده تيقظ في الوصول إلى
غوامض الأحكام فذكر أول من سلك هذه الطريقه واستقل بها
ولم يخرج فيها إلى نظر المظالم المحض لا استغنايه عنه وقضى في الفارصه
والقاصه والواقصه بالديه اثلاثا وقال في المنبريه
صار منها تسعا وقضى في ولد تنازعته أمر اتان بما أتى إلى فصل
القضاء ثم أنتشر الأمر بعده حتى تجاهر الناس بالظلم والغالب
ولم تكفهم زواجر العظم عن التمايع والتجاذب فاجتأوا في رديع
المتغلبين وانصاف المتظلمين إلى نظر المظالم الذي يخرج فيه قوة
السلطنه بنصفه القضاء فذكر أول من أفرد للظلمات
يوما يتصفح فيه قصر المتظلمين من غير مباشره للنظر عبد الملك ابن
مروان فذكر اذا وقف منها على شكل أو احتاج فيها إلى حكم منفذ
رآه إلى قاضيه أي اديس الأودي فنقد فيه أحكامه لربه القاضين
من عبد الملك في علمه بالحجاب ووقوفه على السبب فذكر أبو أدر

هو المباشرة وعبد الملك هو الأمر ثم زاد في ظلم الولاه وجور العتاه ما
لم يكفهم إلا أقوى الميدي وأنقذا الأوامر فكان عمر ابن عبد العزيز رحمه الله
أول من ندب نفسه للنظر في المظالم وردها ورأى الشان
العادله وأعادها وردها مظالم بني أمية على أهلها حتى قيل
له وقد شدد عليهم فيها وأغلظ إناخاف عليك من ردها الغوا
فقال كل يوم اتقيه وأخافه دون يوم القيامه لا وقته
ثم جلس لها من خلفاء بني العباس جماعه فكان أول
من جلس لها المهدي ثم الهادي ثم الرشيد ثم المأمون
وأخبر من جلس لها منهم المهدي حتى عادت الأملاك إلى
مستحقها وقد كان ملوك الفرس يرون ذلك من
قواعد الملك وقوانين العدل التي لا نعم الصلاح الأبرار عاتيه ولا
يتم التناصف إلا بمشارته وكانت قريش في
الجاهليه حين كثرت فيهم الزعماء وانتشرت فيهم الرياسات وشا

من التغالب والتجاذب ما لم يكفهم عنه سلطان قاهر عتدا
حلفا على رد المظالم وانصاف المظلوم من الظالم وكان سيدهما
جده الزبير ابن عبد ران رجلا من اليمن من بني زيد قدم مكة معتمدا
ببضاعه فاشترها منه رجل من بني سهم قيل انه العاصم بن وائل
فلوى الرجل حقه فساله ماله او مساعه فامتنع عليه فقام على الحجر
واشد باعلي صوتا

يا قضيي المظلوم بضاعته بيطن مكة ناي الدار والنفر
واشتيت محرم لم تقض حرمته بين المقام وبين الحجر والحجر
اقام من بني سهم بدقتهم ام ذاهب في ضلالا ما كثر
وان قيس ابن ربه السلمي باع منا علي بن ابي رافع فلو اه وهدب
بحقه فاستجار رجل من بني نجج فلم يحج فقال قيس
يا قضيي كيف هذا في الحرم وحرمه البيت واخلاق الحرم
اظم لا يمنع مني من ظلم

فاجابه العباس ابن مرداس

ازن جازك لم تتفعل ذمته وقد شربت بكابر الذل انقاسا
فأت البيوت وكن من اهل الصدا لا تلقوا ذمتهم فحشا ولا باسا
ولم كن يقينا البيت معتصما تلقوا بن حريب وتلقوا المرقبا سا
قري قريش وجلا في ذوابها بالمجد والحرم ما عاشا وما ساسا
ساق الحج وهذا ناسر تلح والمجد نور ذلت اغسا واسدا سا
فقام العباس وابوسفیان حين ذاعليه ماله واجتمعت قريش
وتحالفتم فجالفوا في دار عبد الله ابن جدها عن عمار المظالم بكه وازلا
يظلم احد الامنعوه واخذوا المظلوم بحقه وكان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يومئذ معهم قبل النبوه وهو ابن خمسين سنه فخذوا
حلف الفضول في دار عبد الله بن جدها عن فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ذاك الحال لقد شهدت في دار عبد الله بن جدها
حلف الفضول ما لو دعيت اليه لاجيت وما احييت اني

به جبر النعم واتي تقضته وما يزيد في الاسلام الا شدة فقال
بعض قريش في هذا الجلف ٥

تم ابن مرة ان سادة هاشم وزهرو الخمر في ارباب جلعان
مجانين على النبي ما غرّب ورفا في قريش من الانثان

وهذا وان كان فعلا جاهليا دغتهم اليه السياسة فقد جازحه
رسول الله صلى الله عليه وسلم له وما قاله فيما اذا امر حكما شرعيا
وفعلا نبويا **فصل** واذا انظر في المظالم
من اسدب لها جعل لنظر يوما معروفا يقصد فيه المتظلمون
ويراجعه فيه المتنازعون ليكون ما سواه من الايام لما هو مولوا اليه
من السياسة والتدبير الا ان يكون من غائب المظالم المنفرد بها فيكون
مندوبا للنظر في جميع الايام ولين سهل الحجاب تراه الاحجاب
يستكمل مجلس نظر بحضور خمسة اصناف لا يستغنى
عنهم ولا يستكمل نظر الا بهم اجمعهم الجماعة والاعوان الخدب

القوي وتقويم الجري والصنف الثاني في القضاء والحكم
لاستعلام ما ثبت عندهم من الحقوق ومعرفة ما يجري في مجالسهم
المخوم والصنف الثالث الفقهاء الذين جمع اليهم فيما
اشكل ويسألهم عما اشبهه واعضل والصنف الرابع
الكاتب ليثبتوا ما يجري بين الخصوم وما توجه لهم او عليهم من الحقوق
والصنف الخامس امر الشهود ليشهدهم على ما اوجبه من حق
وامضاء من حكم فاذا استكمل مجلس المظالم من ذكرنا من
الاصناف الخمسة شرع حينئذ في نظر وان الذي يختص
بنظر المظالم يشتمل على عشرة اقسام فالقسم الاول
النظر في تعدي الولاة على الرعية واخذهم بالعسف في السير فهذا من لوازم
النظر في المظالم التي لا يقف على علامه متظلم فيكون ليسير الولاة متفحشا
وعن احوالهم مكشفا ليقومهم ان انصفوا ويكتم ان عسفوا ويستبدلهم
ان لم ينصفوا حتى ان عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه خطب على

الناس في اول خلافة وكانت من اول خطبه فقال **اوصيكم**
بتقوي الله فانه لا يقبل غيرها ولا يرجع الا اهلها وقد هن قوم من الولاة
منعوا الحق حتى اشترى منهم شرا وبذلوا الباطل حتى اقتدي منهم اقتدا
والله لو لا سنة من الحق اميتت احييتها وسنة من الباطل احييت
فامتها ما باليت ان اعير قواقا واجدا اصلحوا اخركم تصح لكم دنياكم
ان امر اليسيرة وينز آدم الاب ميت لمعز له في الموت
والقسم الثاني **اني جوار الثال** فيما يخونونه من الاموال
فيرجع فيه الى القوانين العادلة في دواوين الائمة فيجل الناس عليها ويأخذ
الثال بها وينظر فيما استرادوه فان دفعوه الى بيت المال امرور
وان اخذوه لانفسهم استرجع لا يابهم قد جئكم من المبتدعي رضي الله
انه جلس يوما للمظالم فرغت اليه قصص في الكسور فسأل عنها
فقال له سليمان ابن وهب كان عمر ابن الخطاب رضي الله عنه
يسقط الخراج على اهل السواد وما فتح من نواحي المشرق والمغرب ورقا

وعينا وكانت الدراهم والدنانير مضمومة على وزن كسري وقصر
وكان اهل البلدان يؤدون ما في ايديهم من الاموال عمدا ولا ينظرون
في فضل بعض الاوزان على بعض ثم فسد الناس فصار رباب الخراج
يؤدون الطبرية التي هي اربعة دوايق ويمسكوا بالواقي التي وزنها وزن
المتقال فلما ولي زياد العراق طالب باءا والواقي والزمهم الكسور
وجاز فيه عمال بني امية الى ان ولي عبد الملك بن مروان فنظير الوز
وقدر وزن الدراهم على نصف وخمس المتقال وترك المتقال على
حاله ثم ان الحجاج بن يوسف أعاد المطالبة بالكسور حتى استقطها عمر
ابن عبد العزيز رحمه الله عليه وأعادها من بعده الى امام المنصور رضي الله عنه
الى ان خرب السواد فزال المنصور الخراج عن الخنطم والشعير
ورقا وصير مقاسمة وهما اكثر ملايات السواد وبقي اليسير
من الجيوب والنخل والشجر على رسم الخراج وهذا يلزمه الآن الكسور
والمون فقال المبتدعي رضي الله عنه معاذ الله ان الزم الناس ظلمات تقدم

العمل به أو تأخر أسقطوه عن الناس فقال — بن محمد بن
 أسقط أمير المؤمنين هذا أذهب من أموال السلطان في السنة اثني
 عشر ألف ألف درهم فقال — المهدي علي أن أقرحاً أو أزل
 ظملاً وإن أجهف بيت المال والقسم الثالث — كتاب
 الدواوين لأنهم أمنا المسلمين على يوت أموالهم فيما يستوفونه وقوته
 منه فيصالح أحوال ما وكل إليهم فإن عدلوا بحق من دخل أو خرج إلى
 زياده أو نقصان أعاده إلى قوانينه وقابل على تجاوزه حكي
 أن المنصور رضي الله عنه بلغه عن جماعة من كتاب دواوينهم زوروا
 فيه وعيروا فأمر بإحضارهم وتقديم بتأديتهم فقال — جلدتكم
 وهو نصير —

أطاب الله عمرك في صلاح وعز يا أمير المؤمنين
 بعنوك استجير فان لم يزل فانك عصمة للعالمينا
 ونحو الكاتبوز وقد أسأنا فعبنا للكرام الكاتيبنا

فأمر بتخليتهم ووصل الفتي وأحسن إليهم لأنه ظهرت منه الإجابة
 وتلوت فيه القابة وهذه الأقسام الثلاثة لا يحتاج والى المظالم في
 تصحيحها إلى المتظلم والقسم الرابع — تظلم المسترزقة من نقص
 أرزاقهم أو تأخيرها عنهم وإحجاف النظار بهم فيرجع إلى ديوانه في ضرب
 العطاء فيجربهم عليه وينظر فيما نقصوا أو منعوا من قبل فإن أخذ
 ولادة أمورهم استرجعهم لم وإن لم يأخذوه قضاهم من بيت المال —
 كتب — بعض ولادة الجناد إلى المأمون رضي الله عنه أن الخد
 شغبوا وذهبوا فكتب إليهم لو عدلت لم يشغبوا ولو قويت لم ينهبوا
 وعزل عنهم وأدرك عليهم أرزاقهم والقسم الخامس — أمر رذال الغصو
 وهي ضربان أحدهما غصوب سلطانية قد تغلب عليها ولا
 للجور ولا ملاك المقبوضة عن أربابها إما الرغبة فيها وإما
 لتعدي على أهلها فهذا ان علم به والى المظالم عند تصحيح الأمور أمر به قبل
 التظلم إليه وإن لم يعلم به فهو موقوف على تظلم أربابه ويجوز أن

يرجع فيه عند تظلمهم الى ديوان السلطنة فاذا وجد فيه ذكر قبضها عن مالها
عمل عليه وأمر بردها اليه ولم ينجح فيه الى تينه تشديده وكان ما وجد في
الديوان كافيا كالذي حكي أن عمر ابن عبد العزيز رضي الله عنه خرج ذات
يوم الى الصلوة فصادفه رجل ورد من اليمن متظلمًا فقال
تدعوني خير ان مظلوميًا بياكم فقد أتاك بعيد الدار يظلم
فقال وما ظلامتك قال غصبي الوليد بن عبد الملك
ضيعة فقال يا من احم ايتني بدقير الصوا في فوجد فيه اصفى عبد
الله الوليد بن عبد الملك ضيعة فلان فقال اخبرها من الدقير
وليكتبت رد ضيعة وليطلق له ضعف نفقته والضرب
الشاي من الغصوب ما تغلب عليها ذوو الأيدي القوية
وتصرفوا فيه تعرف الملال بالقهر والغلبة فهذا موقوف على تظلم
أربابه ولا ينتزع من غصابه إلا بأحد أربعة أمور إما باعتراض
القاصب وإقراره وإما بعلمه والى المظالم في معرفته فيجوز له أن

٩٧
يعلم عليه بعلمه وإما ايئنه تشدد على القاصب بغصبه أو تشدد
للمغصوب منه بملكه وإما تظاهر الأخبار التي يتقي عنها
التواطي ولا تخلج فيها الشكوك لأنه لما جاز للشهود أن يشهدوا في
الأملاك بتظاهر الأخبار كان حكم ولاية المظالم بذلك الحق
والقسم الستادس مشاركة الوقوف وهي ضربان عامة
وخاصة فأما العامة فيدأ بتصفيتها وان لم يكن فيها مظلم فحريها
على سبلها ومضيها على شروط واقبها اذا عرفها من أحد ثلاثة أوجه
أما من دواوين الحكام المذوين لحراسه الأحكام وإما
دواوين السلطنة على المجرى فيها من معاملته أو ثبت لها من ذكر وتسميه
وأما من كتب فيها قديم يقع في النفس مجتهدا وان لم تشهد الشهود
بأنه ليس بتعين الخصم فيها فله أن يحكم فيها أو سعه منه في الوقوف الخاصة
وأما الوقوف الخاصة فان نظره فيها موقوف على تظلم أهلها
عند التنازع فيها لوقوفها على خصوم متعينين فيعمل عند التنازع فيها على ما

به الحق عند الحاكم ولا يجوز أن يرجع فيها إلى ديوان السلطنة ولا إلى ما
ثبت من ذكرها في الكتب القديمة إذا لم يشهد بها شهود معدون
والقسم الثاني تتبع ما وقف من أحكام القضاء لضعفهم
عن انفاذهم وعجزهم عن المحلوم عليه بتعزُّن من قوته يد أو لعلو قدره وعظم
خطره فيدون ناظر المظالم أقوى يدًا وأنفذاً من تنفيذ الحكم على ما يوجب عليه
بالتراجع عما في يده أو بان أمه الخروج مما في ذمته والقسمة الثانية
النظر فيما عجز عنه الناظر وإن في الحسبة العامة لمجاهرة بمكر ضعف
عزيمته والتعدي في طريق عجز عن سعة والتخلف في حوله يقدم على
ردعه فيأخذهم بحق الله تعالى في جميعه ويأمرهم بحلهم على واجبه
والقسم الثالث أسع مراعاة العبادات الظاهرة كالجمع
والأعياد وأعيان الحج والجهاد من تقصير فيها أو إخلال بشروطها فإن جئوا
الله تعالى أولي أن تستوفى وفروضه أحق أن تؤدى والقسمة
الرابعة اشترط النظر في المتشاجرين والحكم بين المتناكرين ولا

يخرج في النظر بينهم عن موجب الحق ومقتضاه ولا يسوغ أن يحكم بينهم بما
لا يحكم به القضاء والحكم وربما اشتبه حكم المظالم على الناظر فيها
فتجوزوا في أحكامها وخروا عن الحد الذي لا يسوغ فيها والقسمة
بين نظر المظالم ونظر القضاء من عشر أوجه أحدها أن
لنظر المظالم من فضل الهيبة وقوة اليد ما ليس للقضاء بلفظ الخصوم عن
التجاذب ومنع الظلم من الثغالب والتجاذب والثاني
أن نظر المظالم يخرج من ضيق الوجوب إلى سعة الجواز فيلزم الناظر فيها
أفسح مجالاً وأوسع مقالاً والثالث أنه يستعمل من
فضل الأروهاب وكشف الأسباب بالأثار الدالة وشواهد
الأحوال اللائحة ما يضيئ على الحكم فيصل به إلى ظهور الحق ومعرفة
البطل من الحق والرابع أنه يقابل من ظهر ظلمه بالنادر
ويأخذ من بان عدوانه بالتقويم والتهديب والخامس
أن له من الرأي في رد الخصوم عند اشتباه أموره واستنباط حقايقها

ليتم في الكشف عن أسبابهم وأحوالهم ما ليس للحاكم إذا سألهم أحد الخصمين
فصل الحكم ولا يسوغ أن يؤخره الحاكم ويسوغ أن يؤخره والي المظالم
والشسادس أن له رد الخصوم إذا اعضوا إلى واسطة الأمن
ليفصلوا التنازع بينهم صلحا عن تنازع وليس للقاضي ذلك إلا عن رضى
الخصمين بالرد والشادس أنه ينبغي في ملازمة الخصمين إذا
وضعت أمارات التجايد وياذن في الزام الكماله فيما يسوغ فيه التكفل
لنقاد الخصوم إلى التناصف ويعملوا عن التجايد والنداب
والشامن أنه له أن يسمع من شهادات المستورين ما يخرج عن
عرف القضاء في شهادة المعتلين والشادس أنه يسوغ
له اختلاف الشهود عند ارتياحهم إذا بذلوا أيمانهم طوعا ويستكره من
عدهم أن يروا عنه الشك ويتقي عنه الارتياح وليس ذلك
للمحكم والعشرون أنه يجوز أن يتقدم باستدعاء الشهود
ويسألهم عما عندهم في تنازع الخصوم وعادة القضاء تكليف المدعي

إحضار بينته ولا يسعونها إلا بعد مسئلة هذه عشرة أوجه
يقع بها الفرق بين نظر المظالم ونظر القضاء في التنازع والتنازع دها
فيما عداها متساويان وسنوضح من بعض ما يبين به اطلاق ما بينهما
من هذه الفرق **فصل** وإذا كان ذلك
لم يخل حال الدعوي عند الترافع فيها إلى والي المظالم من ثلاثة أحوال
أما أن تقرن بها ما يقويها أو تقرن بها ما يضعفها أو تكون من الأمور
فإن تقرن بها ما يقويها لم يخل ما تقرن بها من القوة من شدة
أحوال أن تقرن بها قوة الدعوي على تدريج فأول أحوالها
أن ينظر معها كتاب فيه شهود معدون حضور فالذي يحضره ينظر
المظالم في مثل هذه الدعوي شيئا زاحيا أن يتقدم الناظر
فيها باستدعاء الشهود للشهادة والشاين أن ينادى على الجاحدين
حاله أو شواهد أحواله فإذا حضر الشهود فإن كان الناظر
في المظالم من محل قدوة الخليفة أو وزير القويين أو أمير الأقليم

راعي من احوال المتنازعين ما تقتضيه السياسة في مباشرة للنظرينها
ان جل قدرها اورد ذلك الي قاضيها بمشهد منه ان كانا متوسطين
او على بعد منه ان كانا ظالمين حكى ان المأمون رضي الله عنه كان يكر
للمظالم في يوم الأحد فنهض ذات يوم من مجلس نظره فتلقته امرأة في
ثياب رثة فقالت

يا خير متصب يهدي له الرشيد يا اماما به قد اشرق البلد
تشكوا اليك عقيد الملك ارملة عدا عليها فايقوي به أحد
فأبتر منها ضياءا بعد منعها لما تفرق عنها الأهل والأولاد
فأطرق المأمون يسيرا ثم رفع راسه وقال
من ذور ما قلت عيل الصبر والجلد وأخرج القلب هذا الجز
والحمد

هذا اوان صلاه الظهر فأنصرف في واجرى الخصم في اليوم
الذي أعيد

المجلس السبت ان يقض الجلوس لنا انصفك منه

والا المجلس الأحد

فأنصرفت وحضرت في يوم الأحد اول الناس فقال لها
المأمون رضي الله عنه من خصك قالت القائم على راسك العباس
ابن امير المؤمنين فقال المأمون لقاضيها يحيى بن ألكم وقيل
بل قال لوزير أحمد بن أبي خالد اجلسها معه وانظر بينهما فاجلسها معه
ونظر بينهما بحضرة المأمون فجعل كلامها يعلو فجزها بعض حجاب
فقال له المأمون دعها فان الحق أنطقها والباطل أخرسه
وامر برخصها عليها ففعل المأمون في النظرينها بمشهد ولم
يباشر بنفسه ما اقتضته السياسة من تجهيز أحدهما
أنه حكم بما توجه لولده وما كان عليه وهو لا يجوز أن يحكم لولده وان
جاز أن يحكم عليه والشأن ان الخصم امرأة يحل المأمون عن مجاورتها
وأبنته من جلاله القدر بالمكان الذي لا يقدم عليه على الزام الحق فرد النظر

بشهادة الـ من كاهن محاوره المراه في استيفاء الدعوي واستيضاح الحجج
وباشرا المأمور رضي الله عنه تنفيذاً لحكم والزمه الحق الحال
الثاني في قوة الدعوي ان يقترب بها كتاب فيه من
الشهود المعدلين من هو غائب فالذي يختص بنظر المظالم في مثل هذه
الدعوي أربعة أشياء أحدها ارباب المدعي عليه بما تجل
من اقراره بقوة الحسبه ما يغني عن سماع اليسته والشا في
التقدم باحضار الشهود اذا عرف مكانهم ولم يدخل الضرر الشا في
عليهم والثالث التقدم بلا زعم المدعي عليه تلا ما وجد
رأيه في الزيادة عليها بحسب الحال من قوة الاماره ودلائل الصحة
والرابع ان ينظر في الدعوي فان كانت مالا في
الذمة كلفه اقامة كفيلا وان كانت عيناً قابله كالعقار عرج
عليه فيها حجر الارتفاع به حكم يده ورداً استغلا لها الى امير الشهود بحفظه
على مستحقه منها فان تجاوزت المده ووقع اليأس من

حضور الشهود جاز لو ان المظالم ان يسأل المدعي عليه عن دخول يده مع
تجديده اربابه فان ما كارهه الله عليه في مثل هذه الحال سؤال
المدعي عليه عن سبب دخول يده وان لم يره الشافي وابو حنيفة
وللناظر في المظالم استعمال الجايز ولا يلزمه الاقتصار على
الواجب فان اجاب بما يقطع التنازع أمضاه والا
فصل بينهما بموجب الشرع ومقتضاه والحال الثالث
في قوة الدعوي ان يكون في الكتاب المقترب بها شهود حضور لكنهم غير
معدلين عند الحاكم فالذي يختص بولاية المظالم ان يقدم الناظر فيها باحدا
وسبب احوالهم فانه يجزم على احوال ثلاث اما ان يكونوا من ذوي
الهيئات واهل الضيانات فالثقة بشهادتهم أقوى واما
ان يكونوا بعد الكشف عن احوالهم ارضا فلا يعول عليهم لكن يقوى
ارهاب الخصم بهم واما ان يكونوا اوساطا فيجوز له ان يستظهر
باجلادتهم ان راي قتل الشهادت وبعدها ثم هو في سماع شهادته

الضيقين من ثلاثة أمور إما أن سمعنا بنفسه فيحكم بها وإما
أن يردها إلى القاضي ليؤدبها القاضي إليه ويكون الحكم بما موقفا عليه
لأن القاضي لا يجوز أن يحكم إلا بشهادة من ثبتت عنده عدالة ٥
وإما أن يردها إلى سماعها إلى الشهود المعذنين فإن رد إليهم نقل شهادتهم
إليه لم يلزمهم استكشاف أحوالهم وإن رد إليهم الشهادة عنده بالصح
شهادتهم لزوم الكشف عما يقتضي قبول شهادتهم ليشهدوا بها بعد العلم
بصحتها ليكون تنفيذ الحكم بحسبها وإجمال الرابع في قوة
الدعوى أن يكون في الكتاب المقترن بها شهود موثقون معذورون والكتاب
موثق بصحته فالذي يختص بنظر المظالم فيها ثلاثة أشياء أحدها
إرهاق المدعى عليه بما يضطره إلى الصدق والاعتراض بالحق ٥
والثاني سؤاله عن دخول يده لجواز أن يكون جوابه ما يتضح
الحق ويعرف به الحق والثالث أن يكشف عن
الحال من جهة الملك ومن جهة التنازع فيه ليتوصل بهم إلى وضوح

الحق ومعرفة الحق فإن لم يصل إليه بواحد من هذه الثلاثة ردها إلى
وساطة محتسب مطاع له بها معرفة وماتت زعامة خبره ليدركها بطول
المدى ولا شر الرد إلى الصادق أو الناصح فإن اتفق الأمر بينهما إلى
أحدهما والاثبت الحكم بينهما على ما يوجهه حكم القضاء وإجمال
الخامسة في قوة الدعوى أن يكون مع المدعي خطأ المدعى عليه
بما تضمنته الدعوى فنظر المظالم فيه يقتضي سؤال المدعي عليه عن الخطأ
وإن يقال هذا خطأ فإن اعترف بصحته صار مقرا
والزم حكم اقراره وإن لم يعترف بصحته فمن ولاة المظالم
من حكم عليه بخطبه إذا اعترف به وإن لم يعترف بصحته وجعل ذلك
من شواهد الحقوق اعتبارا بالعرف والشيء الذي عليه محققوهم
وما يراه جميع الفقهاء وفيهم أنه لا يجوز للتناظر منهم أن يحكم بمجرد الخطأ حتى
يعترف بصحة ما فيه لأن نظر المظالم لا يبيح من الأحكام ما يحظر الشرع
ونظر المظالم فيه أن يرجع إلى ما يذكر في خطبه فإن قال كفته

ليقرضني وما أقرضني أو ليدفع إلي ما بعته وما دفع هذا ما قد ينفعه الله
أحياناً ونظر المظالم في مثله أن يستعمل فيه من الأرباح بحسب ما
يشهد به الحال وتقوي به الأمان ثم يرد إلى الوساطة إن أفضت إلى
الصلح والآن ثبت القاضي الحكم بينهما بالتخالف وإن انحر
الخط من ولاية المظالم من غير الخط بخطوطه التي كتبها ويكلفه من كثرة الكتاب
ما يمنع من التصريح فيها ثم يجمع بين الخطين فإذا تشابهما حكم به عليه وهذا
قول من جعل اعترافه بالخط موجباً للحكم به والتسليم عليه
المحققون منهم أنهم لا ينعزلون ذلك للحكم عليه ولكن لا رها به وتكون
الشبهة برفع انكار الخط أضعف منها برفع اعترافه به فترفع الشبهة
إذ لا منافاة ويعود الأرباح على المدعي ثم يرد إلى الوساطة فإن
أفضت إلى الصلح والآن ثبت القاضي بينهما بالأيمان والخيال
السادس في قوة الدعوى إظهار الحساب بما تضمنت
الدعوى وهذا يكون في المعاملات ولا يخلو إجمال الحساب من أحوال

إنما أن يكون حساب المدعي أو المدعي عليه فإن كان حساب
المدعي فالشبهة فيه أضعف ونظر المظالم في مثله أن يراعي نظم الحساب
فإن كان محتملاً يظهر فيه الأدغال كان مطرماً وهو بضعف الدعوى
أشبه بقوةها وإن كان نظمه متسقاً ونقله صحيحاً فالثقة به أقوى
فيقتضي من الأرباح بحسب شواهد ثم يرد إلى الوساطة ثم إلى الحكم
الآن وإن كان الحساب للمدعي عليه كانت الدعوى
به أقوى ولا خلاف لو أن يكون منسوباً إلى خطه أو خطه عليه
فإن كان منسوباً إلى خطه فلناظر المظالم أن يسأل عنه المدعي عليه
أهو خطك فإن اعترف به قيل أعلم ما هو فإن أقر به قبحه قيل
أعلم بصفته فإن أقر بصفته صار بطلان الدلالة مقراً بمضمون الحساب
فيؤخذ بما فيه وإن اعترف بأنه خطه وأنه يعلم بما فيه ولم يعترف
بصفته فمن حكم بالخط من ولاية المظالم لم يحكم عليه بموجب حسابه وإن
لم يعترف بصفته وجعل الثقة بهذا أقوى من الثقة بالخط المرسل لأن

الحساب لا يثبت فيه قبض ما يقبض وقد كتب الخطوط المرسله يقبض
ما لم يقبض والى الذي عليه المحققون منهم وهو قول الفقهاء انه
لا يحكم عليه بالحساب الذي لم يعترف بصحة ما فيه لكن يقتضي من فضل الأدلة
به أكثر مما اقتضاه الخط المرسل لما تقدم ذكره من الفرق بينهما في العرف
ثم رد ان بعد الوساطه ثم الى بيت القضاء وان كان الخط
منسوبا الى كاتبه سأل عنه المدعي عليه قبل سؤال كاتبه فان اعترف
بما فيه أخذه وان لم يعترف سأل عنه كاتبه وارهب فان ذكره
ضعفت الشبهة وبصحة صار شاهدا به على المدعي عليه فيحكم عليه بشهادته
ان كان عدلا ويقضي بالشاهد واليمين اما مذهبا واما سياسة فتقضيها
شواهد الحال فان لشواهد الحال في المظالم تأثيرا في اختلاف الأحكام
ولعل طالع منها في الإرهاب جدا يتجاوز تمييز أحوال الأقوال يقتضي
شواهدا **فصل** واما ان يقتصر بالدعوى
ما يضعها فلما اقترن هاتان الضعفت ستة أحوال تنافي أحوال

القوة فينقل الإرهاب من جنبه المدعي عليه الى جنبه المدعي فالحال
الأول أن تقابل الدعوى بكتاب شهود حضور معدل
يشهدون بما يوجب بطلان الدعوى وذلك من أربعة أوجه أحدها
أن يشهدوا عليه ببيع ما ادعاه والثاني أن يشهدوا على اقراءه بما
لاحق له فيما ادعاه والثالث أن يشهدوا على اقراءه
التي ذكر ان انتقال الملك عنه أن لاحق له فيما ادعاه والرابع
أن يشهدوا المدعي عليه بانه مالك لما ادعاه عليه فتبطل دعواه بهذا
الشهادة ويقضي نظروا الى المظالم تاديبه بحسب حاله فان ذكر
أن الشهادة عليه بالبيع كان على سبيل الرهن فهذا قد فعله الناس أحيانا
فينظر في كتاب الابتياح فان ذكر فيه أنه غير رهن ولا الجا ضعفت
شبهة هذه الدعوى وان لم يذكر ذلك فيه قوت به شبهة الدعوى
وكان الإرهاب في المختار يقتضي شواهدا لئلا يرجع الى الكشف
بالمجاورين والخطاء فان كان ما يوجب العدول عن ظاهر الكتاب عمل

عليه وان لم يتبين كان امضا الحكم بما شهد به شهود الابتناء احق فان
سأل اطلاق المدعي عليه بان ابتياعه كان حقا ولم يكن عيبا
الرهن والجلاء فقد اختلف الفقهاء في اطلاقه فذهب
ابو حنيفة وضايفه من اصحاب الشافعي الى جواز اطلاقه لاحتمال
ما ادعاه وامكانه وامتنع اخرون من اصحاب الشافعي عنه
الله عليه من اطلاقه لان متقدم اقراره مخالف لما اخرج دعواه
ولو الى المظالم ان يعتمد من القولين على ما تقتضيه شواهد الجالين وهكذا
لو كانت الدعوى دينا في الذمة فاطهر المدعي عليه كتاب برائه
قبل التبرع ولم يقبض كان اطلاق المدعي عليه على ما تقدم ذكره
والحال الثاني ان يكون شهود الكاين المقابل للدعوى
عدولا غيبا فهذا على ضربين احدهما ان يتقن ان كان اعترافا بالاسباب
كقوله لا حق له في هذه الضيعة لاني ابتعتها منه ودفعته ثمنها اليه
وهذا باب عمدة في ما لا يشاهد عليه فيصير المدعي عليه مدعيا بكتاب

قد غاب شهوده فيكون على ما مضى وله زيادة يد وتصرف فتكون الامانة
اقوى وشاهد الجالب اظهر فان لم يثبت بها الملك فيرهبها بمقتضى
ما تقتضيه شواهد احوالها وبما مضى اضرار الشهود ان امكن ويضرب
لحضورهم اطلاقا يرد هاهنا الى الوساطة فان افضت الى الضلع عن ترك
استقر بها الحكم وعدل عن سماع الشهاد اذ احضرت وان لم
ينبذ روم ما بينهما صلحا امع في الكشف من جيرانها وجيران
الملك وكان الى المظالم رايه في زمان الكشف في خصله من ثلاث
منها ما يوديه اجتهاده اليه بحسب الامارات وشواهد الاحوال
انما ان ترا ائراج الضيعة من يد المدعي عليه وسلمها الى المدعي
ان تقوم البينة عليه بالبيع وانما ان يسلمها الى امين تكون في
يده ويحفظ استغلا لها على مسجعه وانما ان يقرها في يد
المدعي عليه ويحجر عليه فيها وينصب امينا يحفظ استغلا لها وتكون
جالها على ما رآه والى المظالم في خصله من هذه الثلاث ما كان راجيا

بعد أمر من من ظهور الحق بالكشف أو حضور الشهود للأداء فان وقع
الأيان منهم ثبت الحكم بينهما فلو سأل المدعي عليه أحدا فالدعي
أخذه له وكان ذلك بئنا للحكم بينهما والضرب الثاني
أن يتضمن إنكاره اعترافا بالسبب ويقول هذه الضيعة لي لا حق فيها
لهذا المدعي وتكون شهادة الكاب على المدعي على أحد وجهين إما
على إقراره بأن الحق له فيها وإما على إقراره بأنها ملك للمدعي عليه
فالضيعة مقرر في يد المدعي عليه لا يجوز انتزاعها منه فأمّا الجور عليه
فيها ويحفظ استقلالها من الكشف والوساطة فتعتبر شواهد أحوا
واجتهاد والى المظالم فيما يراه بينهما إلى أن يثبت الحكم بينهما والمالك
الثالث أنه أن تكون شهود الكاب المقابل لهذه الدعوى حوزا
غير معقلين فإدعى والى المظالم فيهم ما قدمناه في جنبه المدعي من أحوا
الثلاث ويراعى حال إنكاره هل تضمن اعترافا بالسبب أم لا فعلى
والى المظالم في ذلك ما قدمناه تعويلا على اجتهاد رأيهم في شواهد الأحوال

والمالك الرابع أنه أن تكون شهود الكاب موثقي معقلين فليس يتعلق
به حكم إلا في الأدهاب المجرد الذي يقتضي فصل الكشف ثم يعمل في ثبت
الحكم على ما تضمنه الانكار من الاعتراف بالسبب أم لا والمالك
الخامس أنه أن يقابل المدعي بخط المدعي عما يوجب الأدلة في
الدعوى فيعمل فيه بما قدمناه من الحساب ويكون الأدهاب والكشف
والمطاوله معتبرا بشواهد الأحوال ثم يثبت الحكم بعد الأيادى قطعا للنزاع
فصل فأما أن تجردت الدعوى عن أسباب
القوة والضعف فلم يفتقر بها ما يقو بها ولا ما يضعفها فنظر المظالم
مراعاة حال المتنازعين في طلبه الظن ولا يفتقر لوجاهتها فيه من
ملاثة أحوال أطهر أن يكون غلبة في جنبه المدعي والثاني
أن يكون في جنبه المدعي عليه والثالث أن يعتد به
والذي يؤثر غلبة الظن في إحدى الجهتين هو أدهابها وتغليب الكشف
من جهتها وليس فصل الحكم بينهما تأثير معتبر فيه الظن والغلبة فان

كان غلبه الظن في جنبه المدعي وكانت الرية متوجهة الى
المدعي عليه فقد يكون من ملامته اوجه احدى هاتين كون المدعي مع
خطوه من جهة يظهر بها مضعوف اليد مستلان الجنبه والمدعي عليه ذابا
وقدره فاذا ادعي عليه غصب وكان اوضيعه غلب في الظن ان مثله
مع لينة واستضعافه لا يتجوز في دعواه على من كان ذابا بسر وسطوعه
والشأن ان يكون المدعي مشهورا بالصدق والامانة والمدعي عليه
مشهورا بالالكذب والخيانة فيغلب في الظن صدق المدعي في دعواه
والثالث ان يتساوى احوالهما غير انه قد عرف
للمدعي يد متقدمة وليس يعرف لدخول المدعي عليه سبب حادث
فالذي يقتضيه نظر المظالم في الاحوال الثلاث شيان احدى
ارهاب المدعي عليه لتوجه الرية اليه والشأن اني سؤالي عن سبب
دخول يد وجزوت مملكه فان ما لا كرامة الله عليه يرى ذلك من هباني
القضاء مع الارتياح فكان نظر المظالم به اولى ورأي انفس المدعي عليه



لنفسه مع علو منزلته من مساواه خصمه في المحاكمه فنزل عما في يده لخصمه
عقواك الذي حكى ان موسى الهادي جلس يوما للمظالم وثمان ابرجن
قائم على راسه وله منزله فحضر رجل في حمله المتظلمين يدعي ان عمانه
غصبة ضيعه له فامر الهادي بالحوار معه للمحاكمه فقال عمانه
يا امير المؤمنين انك انت له فاعارضه فيها وانك انت
قد وهبتهما له ولا ابيع موضع من مجلس امير المؤمنين ورتما تلطف
والي المظالم في ايصال المتظلم الى حقه بما يحفظه من حشمة المظلوم او
مواضعه المظلوم على ما يحفظ به حشمة نفسه ان يكون منسوب الى الخيف
ومنع من حرق الذي حقه عوز ابن محمد ان اهل نهر المرقاش
بالبحر خاصوا فيه المهدي القاضيه عبيد الله ابن الحضر العنبري فلم
يسلمه اليهم ولا الهادي بعثه ثم قام الرشيد فتظلموا اليه وجعفر ابن يحيى
ناظر في المظالم فلم يرهم عليهم فاشتره جعفر ابن يحيى من الرشيد بعشرين
الف درهم ووهبه لهم وقال انما فعلت هذا لتظلموا

أمير المؤمنين لحقه لما حج فيه وأتي عبده وقد اشترته فوهبه له فقال
فيه أشجع السلي

رد السباغ ندي يديه وأهلها منها بمنزله السما إلى الغزل

أيقنوا بذهابها وهلاكها والذهب رعاهم بيوم أعضل

فانكها لهم وهم من دهرهم بين الحزان وينظر الكل كل

ما كان يرجى غير انكهاها ان الكرم لكل أمر معضل

فاحتمل ما فعله جعفر ابن جسي من هذا ان يكون قد ابتداء من نفسه تنزها

للرشيد عن التظلم منه واحتمل ان يكون الرشيد وضعه على هذا البت

بدل الحق للأهل مع حفظ الجته وحجم البذل فأم ان كان غلبة

الظن في جنب المدعي عليه فقد يكون ذلك من ثلاثة أوجه أحدها

ان يكون المدعي مشهورا بالظلم والحيانة والمدعي عليه مشهورا بالصفه

والأمانة والثاني ان يكون المدعي دينيا مثبدا والمدعي عليه

نزهة متصونا فيطلب إحاطة قصدا بذلته والثالث

ان يكون الغول يد المدعي عليه سبب معروف وليس يعرف لدعي

المدعي سبب فيكون غلبة الظن في هذه الأحوال الثلاثة في جنب المدعي

عليه والرتبه متوجهة إلى المدعي فذهب مالك رحمه الله ان كانت

دعواه في مثل هذه الحال لعين قايه لم يسمعها الا بعد ذكر السبب الموجب

لها وان كانت في مال في الذمه لم يسمعها الا ان يقيم المدعي البينه

انه كان بينه وبين المدعي عليه معامله والشافعي وأبو حنيفة

رحمهم الله عليها لا يريان ذلك في حكم القضاء فأم انظر المظالم

الموضوع على الأصل في فعل الجائر دون الواجب فيسوغ فيه مثل هذا

عند ظهور الربيه وقصد المدعي عليه بالتسع في الحكم فان وقف

الأمر على التخالف فهو غاية الحكم ألباب الذي لا يجوز دفع لها

عنه في نظر القضاء ولا نظر المظالم اذ الم كفته عنه ارهاب ولا

عظ فان فرق دعاويهم وأراد ان يخلقه في كل مجلس منها

على بعضها قصدا لإعناته وبذله فالذي يوجه حكم القضاء ان لا يمنع

من تبعية الدعاوي وتفريق الأيمان والذي ينتج نظر المظالم
أن يوم المدعي لجميع دعاويه عند ظهور الإغاث منه وإجلاف
الخصم على جميعها مينا واحدا فأمّا ان اعتدت حال المشاير
وتقابلت شبهة المشايرين ولم تخرج احدها بأمان ولا
ظنه فينبغي أن يساوي بينهما في العظم وهذا مما يتقرر عليه القضاء
وولاية المظالم ثم يختص ولاية المظالم بعد العظم بالإرهاق لها
معا لتساويها ثم بالكشف عن أصل الدعوي وانتقال الملك
فان ظهر بالكشف ما يعرف به الحق منها عمل عليه وان
لم يظهر بالكشف ما يتفصل به تنازعهما ردها الى وساطة
وجه الجيران واكابر العشائر فان خسرهما ما بينهما والا
كان فصل القضاء بينهما هو خاتمة أمرهما بحسب ما يراه من
المباشر لبث الحكم أو الاستنباه فيه وربما ترفع الى ولاية المظالم
في غوامض الأحكام ومشكلات الخصام ما يرشد اليه المجلسا

ويفتحه عليه العلماء فلا يكره منهم الابتداء ولا يستلزم أن يعمل في الامتياز
كـ الذي رواه الزبير بن بكار عن ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
مع الغفاري أن امرأه أتت عمر بن الخطاب رضي الله عنه
فقال يا أمير المؤمنين ان زوجي يصوم النهار ويقوم
الليل واني أكره أن أشكوه وهو يعمل بطاعة الله سبحانه فقال لها
نعم الزوج زوجك فجلت تكرر عليه القول وهو يكره عليها الجواب
فقال له لعن ابن سوري الأسدي يا أمير المؤمنين هذه امرأة
تشكو زوجها في مباحة آياها عن فراشه فقال له عمر رضي
الله عنه كاهنت كلامها فاقض بينهما فقال كعب بن
زوجه فأتته فقال له امرأتك هذه تشكوك قال
أني طعام أو شراب قال لا فقالت المراهة
يايها القاضي الحكيم أرشدك الله خيلي عن فراشي مسجد
هذه عن مضجعي تعبد هناك وليله ما يرقد

فلست في أمر النساء أحده فاقض القضاء بالعب لا تردده

فقال ————— الزوج

زهدني في فراسها وفي الحجل اني امر اذهلني ما قد نزل

في سورة الفجر وفي السبع وفي باب الله تحريف جلد

فقال ————— كعب

ان لها حقاً عليك يا رجل نصيبها في اربع من عقل

فأعطها ذاك ودع عند العلال

ثم قال ————— ان الله سبحانه قد اجل لك من النساء مثنى وثلاث

ورباع فلك ثلاثة ولياليهن تعد فيهن ركب ولها يوم وليلة فقال

عمر رضي الله عنه ما ادرى من اتي امرتك اعجب امن فملك امرها ام

من جحك منها اذهب فقد وليتلك القضاء بالبصر وهذا

القضاء من كعب والامضاء من عمر انما اخرجك بالجايز دور الواجب

لان الزوج لا يلزمه ان يقسم للزوجه الواحدة ولا يلجئها الى الفرائ

اذا اصابها دفعة واحدة فذلك هذا ان لو ابي المظالم ان يحكم بالجايز

دور الواجب **فصل** في توقعات

الناظر في المظالم واذا وقع الناظر في المظالم في قصر التظليل اليه

بالنظر بينهم لم يخل حال الموضع من احد امين ام ان يكون واليا على

ما وقع به اليه او غير والي عليه فان كان واليا عليه

كثوقه الى القاضي بالنظر بينهما فلا يخلو حال ما تضمنه التوقيع

من احد امين ام ان يكون اذنا بالحكم او اذنا بالالكشف

والوساطة فان كان اذنا بالحكم جاز له الحكم بينهما باصل الولاية

ويكون التوقيع تأكيد لا يؤثر فيه قصور معانيه وان كان

اذنا بالالكشف للصور او التوسط بين الخصمين فان كان التوقيع

بذلك فقد نهاه عن الحكم فيه ولم يكن له ان يحكم بينهما وهذا الذي عرلاه

عن الحكم بينهما وكان على عموم ولايته فيما عداها لانه لما جاز ان تكون الولاية

نوعين عامة وخاصة جاز ان يكون العزل نوعين عاما وخاصا

وان لم ينه التوقيع عن الحكم بينهما حين امره بالكشف فقد
يكون نظره على عمومته في جواز حكمه بينهما لان امره ببعض ما اليه لا يكون منعاً
من غيره وقيل بل يكون ممنوعاً من الحكم بينهما مقصوداً اعلى ما تضمنه التوقيع
من الكشف والوساطة لان محوي التوقيع دليل عليه ثم ينظر فان كان
التوقيع بالوساطة لم يلزمه انما الحال اليه بعد الوساطة وان كان
فيه بكشف الصور لزمه انما حالها اليه لانه استجابه لزمه اجابته
عنه فمذا حكم توقيعهم الى امر اليه الولايه وانما الحال
الثاني وهو ان توقع الى الاموال ولا يلية له كتوقيع الفقيه او
شاهد فلا يلجوا حال توقيعهم من ثلاثة احوال احدها
ان يكون بكشف الصور والثاني ان يكون بالوساطة والثالث
ان يكون بالحكم فان كان التوقيع بكشف الصور فعليه ان يكشفها
وينهي منها ما يصح ان يشهد به يجوز للموقع ان يحكم به فان انتهى ما لا يجوز
ان يشهد به كان حجة الا يجوز ان يحكم به الموقع ولكن يجعله في نظر المظالم من

الامارات يغلب بها حال الخصمين في الارهاب وفصل الكشف
وان كان التوقيع بالوساطة توسط بينهما ولم يقف على ما تضمنه
التوقيع من تخصيص الوساطة لان الوساطة لا تقتضي التقليل والايه
واما ما يفيد التوقيع بالوساطة تعيين الوسيط باختيار الموقع وقود
الخصمين اليه اختياراً فان افضت الوساطة الى صلح الخصمين
لم يلزمه انهاؤها وكان شاهداً فيما متى ما استدعي منه الشهادة اذاها
وان لم تقض الوساطة الى صلحها كان شاهداً عليها فيما اعترفا به عنده
يؤديه الى الناظر في المظالم ولا يلزمه ادائه ان لم يدروا وان كان
التوقيع بالحكم بينهما فله وللاية يراعي فيها معاني التوقيع ليكون نظره مجزئاً
على موجهه واذا كان كذلك فالتوقيع جالنا احوالها
ان يحال به على اجابه الخصم الى ملتمسه فيعتبر حينئذ فيه ما سأل الخصم
في ظلامته ويصير النظر مقصوداً اعليه فان سأل الوساطة او
كشف الصور كان التوقيع موجباً له وكان التوقيع مقصوداً اعليه وسواء

خرج التوقيع مخرج الأمر لقوله أجهه إلى ملتسمه أو خرج مخرج الحكم كقوله
رايك في اجابته إلى ملتسمه موقوفا لأنه لا يقتضي ولاية يلزم حكمها فإن
أمرها أخف وإن سأل التظلم في قصته الحكم بينهما فلا
يذكر كونه الخصم في القصة مسمى والخصومة مذكورة لتصح الولاية عليها
فإن لم يسم الخصم ولم يذكر الخصومة لم تصح لأنها ليست ولاية عامة
فصل عمومها ولا خاصة للجهل بها وإن سمي رافع القصة خصته
وذكر خصوصته نظري التوقيع باجابه إلى ملتسمه فإن خرج مخرج الأمر
فوقع أجهه إلى ملتسمه أو أعلن التسمه تحت ولايته في الحكم بينهما
بعد التوقيع وإن خرج مخرج الحال فوقع رايك في اجابته إلى ملتسمه موقوفا
فهذا التوقيع خارجا في الاعمال السلطانية مخرج الأمر والعرف
باستعماله فيها معتاد فأم في الاحكام الدينية فقد جوزته طائفة
من الفقهاء اعتبارا بالعرف فيه وصحته بالولاية ومنعت طائفة
أخرى من جوازها واعتقاد الولاية به حتى يقرر به أمر منعده ولايته اعتبارا

بمعاني الألفاظ فلو كان رافع القصة سأل التوقيع بالحكم بينهما فوقع
باجابه إلى ملتسمه ثم اعتبر العرف المعتاد صح الولاية بهذا التوقيع
ومن اعتبر معاني الألفاظ لم تصح به الولاية لأنه سأل التوقيع بالحكم
ولم يسأل الحكم والحال الثاني من التوقيعات أن لا
يقتصر فيه على اجابه الخصم والى ما سأل ويستأنف فيه الأمر بما
تضمنه فيصير ما تضمنه التوقيع هو المعتبر في الولاية وإذا كان كذلك
فله ثلاثة أحوال حال كمال وجاز وجاز
يخرج عن الأمرين فأمم الحال التي يكون التوقيع فيها كاملا
في صحه الولاية فهو أن تضمن شيئاً أحدها الأمر بالنظر والثبات
الأمر بالحكم فيذكر فيه أنظرين رافع هذه القصة ويبر خصمه وأحكم بينهما
بالحق وموجب الشرع فهو أكل التوقيعات فإن لم يذكر في التوقيع
موجب الشرع جاز لأن الحكم لا يكون إلا بالحق الذي يوجه حكم الشرع
وإنما يذكر ذلك في التوقيعات وصفا لا شرطاً فإن كان التوقيع جامعاً

لهذين الأمرين من النظر والحكم هو النظر الكامل ويصح به التقليد والولاية
وأما الحال التي يكون التوقيع فيها جائز مع تصور عن حال
الكتاب فهو أن يتقن الأمر بالحكم دون النظر فيذكر في توقيعه أحكم
من رافع هذه القضية وبين خصه أو يقول اقضينها فتصح الولاية
بذلك لأن الحكم والقضاء لا يكون إلا بعد تقدم النظر فصار الأمر متصفا
لنظر لأنه لا يخلو آمنه وأما الحال التي يكون التوقيع فيها
خاليا من كمال وجواز فهو أن يذكر فيه نظريتها فلا تستعمل هذا التوقيع ولاية
لأن النظرينها قد يحمل الوساطة الجائزة ويحمل الحكم اللازم وهما في الحال
سواء فلم تنعقد مع الاحتمال ولاية فإن ذكر فيه نظريتها بالحكم فقد
قبل أن الولاية به منعقدة لأن الحق فالزم وقبل لا منعقدة

باب الثاني في الوساطة حتى وإن لم يكن لزمان

في ولاية التقاب على ذوي الأنساب

وهذه التقابة موضوعة على صيانه ذوي الأنساب الشريفين من ولاية
من لا يكافئهم في النسب ولا يساويهم في الشرف ليكون عليهم أجي وأمه
فيهم أممي روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اعرفوا
أنسابكم تصلوا أرحامكم فإنه لا قرب بالرحم إذا قطعت وإن كانت
قريبة ولا بعدها إذا وصلت وإن كانت بعيدة وولاية التقابة تصح
من إحدى ثلاث جهات أما من جهة الخليفة المستولي على كل
الأمر وأما من فوض الخليفة إليه تدبير الأمور كوزير التقو
أو أمير الأقليم وأما من تقي عام الولاية استخلف تقياً
جعله خاضعاً للولاية فإذا أراد المولى أن يولي على الطالبين تقياً أو
على العباسيين تقياً تختار منهم أحكم نسباً وأكثرهم فضلاً وأجر لهم
رأياً وولاء عليهم لتجتمع فيه شروط الرياسة والسياسة فيسر عوا إلى
طاعته برياسته وتستقيم أمورهم بسياسته والتقاب به على
ضربين خاصة وعامة فأما الخاصة فهو أن يقتصر

بنظره على مجرد النقابه من غير مجاوره لها الى الحكم واقامه جد ولا يكون
العلم معتبرا في شروطها ويلزم منه في النقابه على اهله من حقوق
النظر اثنا عشر حقا أحدها حفظ أنسابهم من داخلها
وليس منها وخارج عنها وهو منها ويلزمه حفظ الخارج منها وحفظ
الداخل فيها ليكون النسب محفوظا على حقيقته معروفا الى جهة
والثاني - اي تمييز بطونهم ومعرفة أنسابهم حتى لا تخفى عليهم
بنو آب ولا يداخل فيهم نسب في نسب ويثبتهم في ديوانه على
تميز أنسابهم والثالث - معرفة من يولد منهم من ذكر أو أنثى
فيثبتهم ومعرفة من مات منهم فيذكر حتى لا يضيع نسب الولود إن لم
يثبت ولا يدعى نسب الميت غيره إن لم يذكره والسابع
أن يأخذهم من الأدب بإيضاح شريف أنسابهم وكرام محمد لهم لتك
حسنتهم في النفوس موفون وحرمة الرسول صلى الله عليه وسلم فيهم محظوة
والخامس - أن يترفع عنهم المكاسب الدنية وينعمهم

١٢٩
الظالم الخيشه حتى لا يستقل منهم متبدل ولا يستظام منهم متبدل
والسادس - أن يكفهم عن ارتكاب المأثم وينعمهم من انتهاك
المحارم ليكونوا على الدين الذي نصره غير والمكدر الذي أزالوه أنكره
وحتى لا يتطلق بديهم لسان ولا يشاهم انسان والسابع
أن يمنعهم من التسلط على العامة بشرتهم والتبسط عليهم بنسبهم فيدعوهم
الى المقتب والبغض ويبعثهم على المشاركة والبعد بل يندبهم على
استعطاف القلوب لهم والثامن - أن يكون عوناهم في
أخذ الحقوق حتى لا يضعفوا عنها وعوناهم عليهم في أخذ الحقوق منهم حتى لا
يمنعوا منها ليصيروا بالمعونه لهم مستصفيين وبالمعونه عليهم منصفين
فإن من عدل السير فيهم انصافهم وانتصافهم والثاسع
أن ينوب عنهم في المطالبه بحقوقهم العامة من سهم ذوي القربى في الفي
والغنيه الذي لا يختص به أحدهم حتى تقسم بينهم بحسب ما أوجبه الله تعالى
لهم والعاش - أن تمنع أيا ما هم أن يترجعوا عن غير الأكفاء

لشرفهن على سائر النساء صيانةً لأنسابهن وتغليظاً لمهرهن أن تزوجن
غير الولاء ويحرم غير الأكفاء والحد الحرام عشرين يوماً
المفوات منهن فيما سوي المردود بالبيع به حداً ولا ينهر به دماً قبل
ذالهيئه منهم عترة ويعفى بعد الوعد رلته والثاني عشر
مراعاة وقوفهم لحفظ أصولها وتنمية فروعها وإذا المرد إلى جبايتها
راعي الجاه فيما أخذوه وراعي قسمتها إذا قسموه وميز المسقو لها إذا
وراعي أوصافهم فيها إذا شرطت حتى لا يخرج منها مستحق ولا يخل
فيها غير محقق **فصل** وأما النقا به
العامة فعونها أن يرد إليه في النقا به عليهم معاقبته من حقوق النظر
خمسة أشياء أحدها الحكم بينهم فيما تزارعوه والثاني
الولاية على إتيانهم فيما ملكوه والثالث إقامة الحدود
عليهم فيما ارتكبوه والرابع تزويج الأيتام التي لا يتعز
أولاً وهن أو قد تعينوا ففضلوهن والحداس من إيقاع

الحكم على من عتق منهم أو سفه وفكه إذا أفاق أو رشد فيصير بهن
الخمسة عام النقا به فيعتبر حينئذ في صحة نقابته وعقد ولايته أن يكون
عالمًا من أهل الاجتهاد ليصح حكمه وينفذ قضاؤه فإذا انعقدت
ولايته لم يخل طاهراً من أحد أمرين إما أن تتضمن صرف القاض عن النظر
في أحكامهم أو لا تتضمنه فإن كانت — ولايته مطلقة
العموم لم تتضمن صرف القاض عن النظر في أحكامهم ولم يكن تقليد النقيب
في أحكامهم موجبا لصرف القاض عنها وجاز لك — وأحد من النقيب
والقاضي النظر في أحكامهم أما النقيب فمخصوص ولايته التي أوجبت
دخولهم فيها فأيها حكم بينهم في تنازعهم وتشاجرهم وفي تزويج أيتامهم نقد
حكمه وجرى أمرها في الحكم على أهل هذا النسب بحري قاضين في بلد
فأيها حكم نقد حكمه بين المتنازعين ولم يكن للأخ إذا كان حكمه في الاجتهاد
مساعاً أن ينقضه فإن اختلف — متنازعان منهم فدعي أحدهما
إلى حكم النقيب ودعي الآخر إلى حكم القاضي فقبل أن الدعي

إلى نظري النقيب أو إلى المصير ولايته وقيل بل لها سوا فلو كان كذلك لكان
القاضي في بلد فيغلب قول الطالب على المطلوب فازتساويا
كان على ما قد منا من الوجهين أحدهما يقرع بينهما ويعمل على قول
من قرع منها والثاني أن يقطع النزاع بينهما حتى يتفقا على أحدهما
وان كان في ولاية النقيب صرف القاضي عن النظرين أهل
النسب لم يخرج للقاضي أن يتعرض للنظر في أحكامهم سوا استعدي اليه منهم
ستعد أو لم يستعد وخالف ذلك حال القاضي في جانب
بلد إذا استعدي اليه من الجانب الآخر مستعد بلزما أن يعديه على خصمه
لفرق بينهما وذلك أن ولاية كل واحد من القاضي
محصورة بمكانه فاستوي حكم الطالب إلى اليه والقاطر عنده فيه لأنها
يصيران من أهل ولاية القابله محصورة بالنسب الذي لا يختلف
حاله باختلاف الأماكن فلو تراخى النزاع عن من أهل هذا
النسب يحكم القاضي لم يلزم له النظر بينهما ولا أن يحكم لها أو عليها لأنه بالقصر

منه عنده وكان النقيب أحق بالنظر بينهما إذا كان النزاع بينهما لا
يتعداهم إلى غيرهم فان تعداهم فنزاع طالبين وعباسي فدعي
الطالب إلى الحكم نفيه ودعي العباسي إلى الحكم نفيه لم يجب على واحد
منها الإجابة إلى حكم غير نفيه لوجه من ولايته فإذا أقاما على
تمانعهما من الإجابة إلى النقيب أحدهما نفيه وهما أحدهما
يرجعان إلى حكم السلطان الذي هو عام الولاية عليها إذا كان القاضي
مصرفا عن النظر بينهما ليدون السلطان هو الحاكم بينهما بنفسه أو من
يستنييه على حكم بينهما والوجه الثاني وهو أنه
يجتمع التقيان ويحضر كل واحد منهما صاحبه ويشتركان في سماع الدعوى
وينفرد بالحكم بينهما نقيب المطلوب دون الطالب لأنه مندوب
إلى أن يستوفي من أهل حقوق مستحقها وان ثبوت الحق
بينه تسمع على أحدهما أو غير يختلف بها أحدهما تسمع اليه نقيب
المشهود عليه دون المشهود له وأجلف نقيب الخالف دون

المتخلف ليصير الحاكم منها هو نقيب المطلوب دون الطالب
 فان منع النقيبان اجتماعهما بتوجه عليهما في الوجه الأول ما ثم
 وتوجه عليهما الما ثم في الوجه الثاني وكان أغلب النقيبين ما ثم نقيب
 المطلوب منها لا اختصاصه بتنفيذ الحكم فلـ و تراخي الطالب
 والعباسي بالحكم الى احد النقيبين فحلم بينهما نقيب احدهما نظروا فان
 الحاكم بينهما نقيب المطلوب صح حكمه واخذ به خصمه وان حكم بينهما نقيب
 الطالب ففي نفوذ حكمه عليه وجهان ينفذ حكمه في احدهما وسرد
 في الآخر ولـ واخضر احدهما بينه عند القاضي ليسعها على خصمه
 ويكتب بها الى نقيبيه وهو منصرف عن النظر بينهما لم يحز ان يسمع بينته
 وان كان يرى القضاء على الغائب لان حكمه لا ينفذ على من تقوم عليه البيعة
 لو حضر فاولى ان ينفذ الحكم عليه مع الغيبه ولـ و اراد القاضي ان
 يرى القضاء على الغائب سماع بينته على رجل من غير علمه ليكتب بما ثبت
 عنده منها الى القاضي بلدا آخر حاز والفـ و بينهما ان من كان في غير علمه

لو حضر عنده نفذ حكمه عليه فلذلك جاز سماع البيعة عليه واهل
 هذين النقيبين وان حضر احدهم عنده لم ينفذ حكمه عليه فلذلك
 لم يحز ان يسمع البيعة عليه ولو كان احدهما من اقر عند القاضي لصاحبه
 بحق جاز ان يكون القاضي شاهدا به عليه عند نقيبيه ولم يحز ان يخبر به
 حكما لان حكمه لا ينفذ عليه وهكذا لو اقر به عند نقيب
 نفسه جاز وكان حاكما عليه باقراره ولو اقر به عند نقيب خصمه
 ففيه ما قد نناه من الوجهين يكون في احدهما شاهدا ويكون في الآخر حاكما فيه
 لما بيناه من الفرق بين نقيب الطالب والمطلوب وهكذا
 القول في ولايات زعماء العشائر وولاة القبائل المنفردين بالولايات

على عشائيرهم وقبائلهم

الباب التاسع

في الولايات على امامه الصلوات

والامامة في الصلوات تنقسم ثلاثة اقسام احدها الامامة

في الصلوات الخمس والثاني الإمامة في صلاة الجمعة والثالث
الإمامة في صلاة النذر فأمّا الإمامة في الصلوات الخمس
فنعيب الإمام فيها معبر بحال المساجد التي تقام فيها الصلوات وهي
ضربان مساجد سلطانية ومساجد عامية فأمّا المساجد
السلطانية فهي الجوامع والمشاهد وما عظم وكثر أهلها من المساجد التي
يقوم السلطان بمراعاتها فلا يجوز أن يتدبّر للإمامة فيها إلا من رتبة
السلطان لها وقلة الإمامة لئلا تنفك الرعية فيما هو موكل
إليه فإذا قلّد السلطان فيها إماماً كان أحق بالإمامة فيها من غيره وإن
كان أفضل منه وأعلم وهذه الولاية طريقها الأولي لا طريق اللزوم
والجوب بخلاف ولاية القضاء والنقابة لأمرين أحدهما
أنه لو تراخى الناس بإمام عليّ لم أحق أهم وصحت جماعتهم والثاني
أن الجماعة في صلوات الخمس من السنن المختارة والفضائل المستحبة
وليست من الفروض الواجبة في جميع الفقهاء إلا داود فإنه تفرد

قول

بإيجابها الإمام عذر وإذا كانت من النذر المؤكّد ونذر السلطان
لهذه المساجد إماماً لم يكن لغيره أن يتقدّم فيها مع حضوره فإن غاب
واستتاب كان من استنابه فيها أحق بالإمامة وإن لم يستتب
فيها في غيبته استؤذن الإمام فيزوّجهم فيها إن أمكن فإن تعذر استؤذنه
تراخى أهل البلد بين يومئذ لئلا يتطلّب جماعتهم فإذا حضرت صلاة أخرى
والإمام على غيبته فقد قيل إن المرتضى للصلاة يتقدّم في الثانية وما بعدها
إلى أن يحضر الإمام المؤيّر من قبل وقيل بل يختار للصلاة الثانية
من يرتضى لها غير الأول لئلا يصير هذا الاختيار سلطانيّاً
والثاني رأى أنه أولى من الأول وهو الوجهين أن يراعى حال
الجماعة في الصلاة الثانية فإن حضرها من حضر في الأولى كان المرتضى في الجماعة
الأولى أحق بالإمامة في الصلاة الثانية وإن حضرها غيرهم كان الأول
كأحدهم واستأنفوا اختيار إمام يتقدّمهم وإذا أصاب الإمام هذا
المسجد جماعة وحضر من لم يدرك تلك الجماعة لم يكن لهم أن يصلّوا فيه جماعة

وَصَلُّوا فَرَادَى لِمَا فِيهِ مِنْ أَظْهَارِ الْمُبَايَنَةِ وَالْمُتَمِّهِ بِالْمُتَشَاقَّةِ وَالْمُخَالَفَةِ
وَإِذَا قَلَّدَ السُّلْطَانُ لِهَذَا الْمَسْجِدِ إِمَامِينَ فَإِنْ حَضَرَ كُلُّ وَاحِدٍ
مِنْهُمَا بَعْضَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَةِ وَكَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَقْصُورًا عَلَى مَا خَصَّ بِهِ
كَتَلِيدًا أَحَدُهَا صَلَاةَ النَّهَارِ وَتَقْلِيدًا الْآخَرُ صَلَاةَ اللَّيْلِ فَلَا تَجَاوِزَ وَاحِدٌ
مِنْهُمَا مَرَدًّا إِلَيْهِ وَإِنْ قَلَّدَ الْأَمَامَةُ مِنْ غَيْرِ تَخْصِيسٍ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
بِبَعْضِ الصَّلَوَاتِ وَلَكِنْ رَدَّ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَوْمًا غَيْرَ يَوْمٍ صَاحِبِهِ
كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي يَوْمِهِ أَجْرًا بِالْإِمَامَةِ فِيهِ مِنْ صَاحِبِهِ وَإِنْ أَطْلُقَ
تَقْلِيدَهُمَا مِنْ غَيْرِ تَخْصِيسٍ كَانَ فِي الْإِمَامَةِ سَوَاءً وَإِنَّمَا سَبَقَ إِلَيْهَا كَرَاهِي
بِهَا وَلَمْ يَكُنْ لِلْآخَرِ أَنْ يَوْمَ فِي تِلْكَ الصَّلَاةِ يَقُومُ آخَرٌ لِأَنَّهُ لَا يَحْضُرُ أَنْ
يُقَامَ فِي الْمَسَاجِدِ السُّلْطَانِيَّةِ جَمَاعَتَانِ فِي صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ وَأَخْتَلَفَ
فِي السَّبْقِ الَّذِي يُسَبِّحُ بِهِ الْمَقْدَمُ عَلَى وَجْهِ أَحَدٍ مِنْهُمَا سَبْقُهُ
بِالْحُضُورِ فِي الْمَسْجِدِ وَالشَّيْءُ أَنِّي سَبَقْتُ بِالْإِمَامَةِ فِيهِ فَإِنْ حَضَرَ
الْإِمَامَانِ فِي جَاهٍ وَاحِدٍ وَلَمْ يَسْبِقْ أَحَدُهُمَا فَإِنْ تَقَفَا عَلَى تَقْدِيمِ

أَحَدِهِمَا كَانَ أَوَّلًا بِالْإِمَامَةِ وَإِنْ تَشَارَعَا فِيهِ وَجَّهَانِ أَحَدُهُمَا
يَقْرَعُ بَيْنَهُمَا وَيَتَقَدَّمُ مَرَّةً مِنْهُمَا وَالْآخَرُ يَرْجِعُ إِلَى اخْتِيَارِ هَلْ
الْمَسْجِدُ لِأَحَدِهِمَا وَيَدْخُلُ فِيهِ وَلَا يَهْدِي هَذَا الْإِمَامُ تَقْلِيدَ الْمُؤَذِّنِ مَا
لَمْ يُصْرَحْ لَهُ بِالشَّرْفِ عَنْهُ لِأَنَّ الْأَذَانَ مِنْ سُنَنِ الصَّلَوَاتِ الَّتِي وَلِيَ
الْقِيَامَ بِهَا فَصَارَ دَاخِلًا فِي الْوَلَايَةِ وَلَسَهُ أَنْ يَأْخُذَ الْمُؤَذِّنُ بِمَا
يُؤَدِّيهِ اجْتِهَادُهُ إِلَيْهِ فِي الْوَقْتِ وَالْأَذَانَ فَإِنْ كَانَ شَافِعِيًّا
يَرَى تَعْجِيلَ الصَّلَوَاتِ أَوَّلَ الْأَوْقَاتِ وَتَرْجِيعَ الْأَذَانَ وَافْرَادَ
الْإِقَامَةِ أَخَذَ الْمُؤَذِّنُ بِذَلِكَ وَإِنْ كَانَ مِنْهُمْ بَخْلَافُهُ وَإِنْ كَانَ حَنْفِيًّا
يَرَى تَأْخِيرَ الصَّلَوَاتِ إِلَى آخِرِ الْأَوْقَاتِ وَالْمَغْرِبِ وَيَرَى تَرْكَ التَّوَجُّعِ فِي
الْأَذَانَ وَتَشْيِئَةَ الْإِقَامَةِ أَخَذَهُمْ بِذَلِكَ وَإِنْ كَانَ مِنْهُمْ بَخْلَافُهُ ثُمَّ يَعْمَلُ
الْإِمَامُ عَلَى وَجْهِهِ وَاجْتِهَادِهِ فِي أَحْدَامِ صَلَوَاتِهِ فَإِنْ كَانَ شَافِعِيًّا
يَرَى الْجَمْعَ بِسَمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَالْقَنُوتَ فِي الصُّبْحِ لَمْ يَكُنْ لِلْسُّلْطَانِ أَنْ
يُنَاهِ عَنْ ذَلِكَ وَلَا لِلْمَأْمُومِينَ أَنْ يَنْكَرُوا عَلَيْهِ وَكَذَلِكَ

كَانَ حَقًّا يَرَى رَأْيَ الْقُنُوتِ فِي الصُّبْحِ وَتَرَكَ الْجَهْرَ بِالنِّسْبَةِ عَلَى رَأْيِهِ
وَلَمْ يُعَارِضْ فِيهِ وَالْفَرْقُ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالْأَذَانِ أَنَّهُ مُؤَدٍّ لِلصَّلَاةِ
فِي حَقِّ نَفْسِهِ فَلَمْ يَعْزُزْ أَنْ يُعَارِضْ فِي اجْتِهَادِهِ وَالْمُؤَدِّ أَنْ يُؤَدِّيَ فِي حَقِّ غَيْرِهِ فَجَازَ
أَنْ يُعَارِضْ فِي اجْتِهَادِهِ فَازَ اجْتِهَادُ الْمُؤَدِّ أَنْ يُؤَدِّيَ لِنَفْسِهِ عَلَى
اجْتِهَادِهِ أَدْنَى بَعْدَ الْأَذَانِ الْعَامِ إِذَا خَاصَّ نَفْسَهُ عَلَى رَأْيِهِ بِسَرِّيَّةٍ وَلَا
جَهْرٍ وَالصَّفَاتُ الْمُعْتَبَرَةُ فِي تَقْلِيدِ هَذَا الْأَمَامِ خَمْسٌ
أَنْ يَكُونَ رَجُلًا عَدْلًا فَهِيمًا قَارِيًا سَلِيمَ اللَّفْظِ مُقْصِرًا وَلَتُخَافَ
كَانَ ضَيًّا أَوْ عَبْدًا أَوْ فَاسِقًا حَتَّى إِمَامَتُهُ وَلَمْ تَتَعَدَّ وَلَا يَتَّهَ لَدُنَّ الصَّغَرِ
وَالرَّقِّ وَالْفُسُوقِ مُنْتَهَى مِنَ الْوَلَايَةِ وَلَا يَمْنَعُ مِنَ الْإِمَامَةِ قَدَامُ رَسُولٍ
اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَمْرٍو ابْنُ سَلَمَةَ أَنْ يُصَلِّيَ بِقَوْمِهِ وَكَانَ صَغِيرًا لَأَنَّهُ
أَقْرَاهُمْ وَصَلَّى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَلَفَ مُوَالِيَهُ وَقَالَ
صَلُّوا خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاحٍ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْأَمَامُ امْرَأَةً
وَلَا خُسْفَى وَلَا أُخْرُسَى وَلَا أَلْتَحَ فَإِنْ أُمْتُ امْرَأَةٌ أَوْ خُسْفَى

صَلُّوا مَنْ أَيْتَمَ بِهَا مِنَ الرِّجَالِ وَالْمَخَانِي وَأَنْ أُمَّ أُخْرُسَى أَوْ أَلْتَحَ يُبْدِكُ
الْمُخْرُوفَ بِأَعْيَارِهَا بَطَلَتْ صَلُّوهُ مَنْ أَيْتَمَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَاطِلًا
خُرُسًا وَلَتُخَافَ وَأَقْبَلُ مَا عَلَى هَذَا الْأَمَامِ الْقِرَاءَةُ وَالْفَقْهُ أَنْ يَكُونَ
حَافِظًا لِأَمْرِ الْقُرْآنِ عَالِمًا بِأَحْكَامِ الصَّلَاةِ وَلَا يَكُونَ حَافِظًا لِجَمِيعِ الْقُرْآنِ
عَالِمًا بِجَمِيعِ الْأَحْكَامِ وَإِذَا اجْتَمَعَ فُقِهَةٌ لَيْسَ بَقَارِيٍّ وَقَارِيٍّ
لَيْسَ بِفُقِيهٍ فَالْفُقِيهَةُ أَوَّلُ مِنَ الْقَارِيَّةِ إِذَا كَانَ يُقِيمُ الْفَاحَةَ لَا أَنْ يُلْزِمُهُ
مِنَ الْقِرَاءَةِ بِمَحْضُورٍ وَمَا يَتَوَنَّبُهُ مِنَ الْحَوَادِثِ فِي الصَّلَاةِ غَيْرَ بِمَحْضُورٍ وَبِحُجُورٍ
أَنْ يَأْخُذَ هَذَا الْأَمَامُ وَمُؤَدِّ نَفْسِهِ رِزْقًا عَلَى الْإِمَامَةِ وَالْأَذَانُ مِنْ مَنَسَبِ
الْمَالِ مِنْ سِمِّ الْمَصْلُحِ وَمَنْعُ الْبُخْصِ مِنْهُ وَأَمَّا
الْمَسَاجِدُ الْعَامِيَّةُ الَّتِي تَأْتِيهَا أَهْلُ الشُّوَارِعِ وَالْقَبَائِلُ فِي شُؤَارِهِمْ
وَقَبَائِلِهِمْ فَلَا اعْتِرَاضَ لِلسُّلْطَانِ عَلَيْهِمْ فِي أَيْتَمَ مَسَاجِدِهِمْ وَتَكُونُ الْإِمَامَةُ
فِيهَا مَنْ اتَّفَقُوا عَلَى الرِّضَى بِإِمَامَتِهِ وَلَيْسَ لَهُمْ بَعْدَ الرِّضَى بِهِ أَنْ يَصْرِفُوهُ عَنْ
الْإِمَامَةِ إِلَّا أَنْ تَتَغَيَّرَ جَالُهُ وَلَيْسَ لَهُ بَعْدَ رِضَاهُمْ بِهِ أَنْ يَتَخَلَّفَ مَكَانَهُ

فأما عنه ويكون أهل المسجد أحق بالاختيار فاذا اختلف أهل المسجد
في اختلاف إمام على قول الكثير فان تكافوا فالمختلفون اختار
السلطان لهم وقطع الشاكر منهم من هو أدنى وأسر وأقرأ وأفقه
فينصبه إماماً وهل يكون اختياره مقصوراً على العدد المختلف فيه أو
يكون عاماً في جميع أهل المسجد على وجهين أحدهما أنه يكون مقصوراً
على ذلك العدد المختلف في اختيارهم أي عدمه ولا يتعداهم إلى غيرهم ^{فهم} لا تناف
على ترك من عداهم والثاني أنه يختار من يراه لإمامتهم مستحقاً
لأن السلطان لا يضيق عليه الاختيار وإذا بني رجل مسجد لم
يستحق الإمامة فيه وكان غيره من غير أن المسجد سوا في إمامته وأذانه
وقال أبو حنيفة أنه أحق بالإمامة والاختيار فيه وإذا حضر
جماعة من رجال الصلاة فيه كان مالك المترجحهم بالإمامة فيه
وإن كان ذوهم في الفضل فان حضر السلطان كان في إحداهما
أحق من مالك للعموم ولايته والمالك في القول الثاني أحق لاختصاصه



بالقرن في ملكه **فصل** وأما الإمامة
في صلاة الجمعة فقد اختلف الفقهاء في وجوب تقليدها فقد
أبو حنيفة وأهل العراق لا إماماً من الولايات الواجبات فان صلاة
الجمعة لا تمنع إلا بحضور السلطان أو من يستنيبه فيها وذهب
الشافعي رحمه الله عليه ونقلاً إلى أن التقليد فيها ندب وأن حضور
السلطان ليس بشرط فيها وإن أقامها المصلون على شرائطها انعقدت
وصححت ولجوز أن يكون الإمام فيها عبداً وإن لم تتخذ ولايته وفي جواز
إمامة الصبي قولان ولا يجوز إقامتها إلا في وطن مجتمع المنازل
يسكنه من تتقدمهم الجمعة لا يطعنون عنه شتاً ولا صيفاً إلا ظفر طابعه
سواء كان مصر أو قرية وقال أبو حنيفة تحضر الجمعة بالأمصار
ولا يجوز إقامتها في القرى واعتبر بالمصر ما يكون فيه سلطان يقيم
الحدود وقاض ينفذ الأحكام واختلف في وجوب الجمعة على
من كان خارج المصر فأسقطها أبو حنيفة عنهم وأوجبها الشافعي عليهم إذا سمعوا

بذاتها منه واختلف الفقهاء في العدد الذي يعتقد به الجمعة
فذهب الشافعي رضي الله عنه الى انها لا تعتقد الا بربعين رجلا
اهل الجمعة ليس فيهم امرأة ولا عبد ولا مسافر واختلف اصحابه
في امامهم هل يكون زائدا على العدد او واجدا منه فذهب بعضهم الى انها
لا تلحق الا بربعين سوى الامام وقال اكثرهم يجوز ان يكونوا اثنى عشر
مع الامام وقال الزهري ومحمد بن الحسن تعتقد باثني عشر
سوى الامام وقال ابو حنيفة تعتقد باربعة اطعم الامام
وقال ابو ثور تعتقد باثني عشر كما راجح مات وقال
مالك لا اعتبار بالعدد في انعقادها وانما الاعتبار
لهم الاوطان غالبا ولا يجوز ان تقام الجمعة في السفر ولا خارج المصر
الا ان يتصل بينا به واذ كان المم جامع القرى قد اتصل
بناؤها حتى اتسع بكثرتهم اهلها كبعثاد جاز اقامه الجمعة في مواضع القديم
ولا يمنع اتصال البنايا من اقامتها في مواضعها وان كان المصر

واحد في موضوع الأصل وجامعه يسع جميع اهلها كاهل مكة لم يجز ان
تقام الجمعة فيه الا في موضع واحد منه وان كان المصر واحدا
متصل الابنية لا يسع جامعهم جميع اهلها كالأثر ثم لا يصح فقد اختلف
اصحاب الشافعي رحمه الله عليه في جواز اقامه الجمعة في موضع فيه
للضرورة بكثرة اهلها فذهب بعضهم الى جوازها وأبى آخرون
وقالوا ان ضاقت بهم الشعب فلم الطرقات فلم يضطروا الى تقريق الجمعة
فيه فان اقيمت الجمعة في موضعين من مصر قد منع اهلها من
تقريق الجمعة فيه ففيه قولان أحدهما ان الجمعة لا تسبقها
باقامتها وعلى المسبوق ان يعيد صلاته ظهرا والقول الثاني
ان الجمعة للسجد الأعظم الذي يحضره السلطان سابقا كان أو مسبوqa
وعلى من صلى في الأصغر اعاد صلواتهم ظهرا وليس لمن قلده السلطان
امامة الجمعة ان يؤتم في الصلوات الخمس واختلف فيمن قلده
صلوات الخمس هل يستحق الامامة في صلاة الجمعة فنعم منها

جعل الجمعة فرضاً مبتدأً وجوزها له من جعلها ظهراً وإذا كان
الأمام في الجمعة يرى أنها تنعقد بأقل من أربعين والمؤمنون أقل من
يرى انعقاد الجمعة بهم لم يجوز أن يصلي بهم ووجب عليه أن يتخلف عليهم
أحدهم ولو كان الأمام يرى أنها تنعقد بأقل من أربعين والمؤمنون
لا يرونه وهم أقل من أربعين لم يلزم الأمام ولا المؤمنون إقامتها فإن المؤمن
لا يرونها والامام لا يجتمع معه من يصليها وإذا أمر السلطان
الأمام في الجمعة أن لا يصلي بأقل من أربعين لم يكن له أن يصليها بأقل من أربعين
وإن كان مذهبا لأنه مقصور الولايه على أربعين ومعلوم عادونها
ولا يجوز أن يتخلف عليهم من يصليها الصوف ولايته عنها وإن أمر
السلطان أن يصلي بأقل من أربعين وهو لا يراه ففي ولايته وجهان أحدهما
أنها باطلة لتعذرهما من جهة والشأن أي أنها صحيحة وتختلف
عليها من يراها منهم **فصل** وأما الامامة
في الصلوات النذرية السنوية في الجماعة فمختصة صلاة العيدين ٥

والخسوفين والاستسقاء وتقليد الامامه فيها نذير لجوازها
جماعة وفراخي واختلف في حكمها فذهب بعض اصحابنا
الشافعي الى انها من السنن المؤكدة وذهب آخرون منهم الى انها
من فروض الكفايات وليس لمن قلدا امامة الصلوات الخمس أو امامة
الجمعة حق في إقامتها الا أن يقرأ جميع الصلوات فتدخل في غيرها
فأما صلاة العيد فوقتها ما بين طلوع الشمس وزوالها
ويجوز له تعجيل الأضحية وتأخير الفطر ويصلي في الناس في ليالي
العيدين من بعد غروب الشمس لاجل أخذهم في صلاة العيد ويختص
الأضحية بالتكبير له في أعقاب الصلوات المفروضة من بعد صلاة
الظهر من يوم النحر الى بعد صلاة الصبح من آخر أيام التشريق ويصلي العيد
قبل الخطبة والجمعة بعدها ابتداء للسنه فيها وتختص صلاة العيد
بالتكبيرات الزوائد واختلف الفقهاء في عددها فذهب
الشافعي رضي الله عنه الى أنه يزيد في الأولى سبعاً يسوي تكبيرة الأحرار والركوع

وفي الثانية خمساً سوى تكبير القيام قبل القراءة فيها وقال ملك
يزيد في الأول مثلاً وفي الثانية خمساً سوى تكبير الاحرام وقال
ابو حنيفة يكثر في الأول ثلاثاً قبل القراءة وفي الثانية أربعاً بعد القراءة
ويعمل الامام في هذه التكريرات الزوائد على رايه واجتهاده ليس
للمن ولاه ان يأخذ برأي نفسه بخلاف العدد في صلاة الجمعة كانه يصير
بذكر العدد في صلاة الجمعة خاض الولايه ولا يصير بذكر التكرير في صلاة العيد
خاض الولايه فافترقا واقتضت صلاة الكسوفين فصلهما من زياره
السلطان لها أو ترعت ولايته فاشتملت عليها وهي ركنان في
كل ركعه ركوعان وقيامان يطيل القراءة فيها في القيام الأول
من الركعه الأولى شيئاً بعد الفاتحه بسوره البقره او بقدرها من غيرهما وركع
مستجاباً بما فيه آيه ثم يرفع متصلاً ويقرأ بعد الفاتحه بسوره العنكبوت
او بقدرها وركع مستجاباً بما فيه آيه ويسجد جديراً كساير الصلوات
ثم يصنع في الركعه الثانيه كذلك يقرأ في قيامها ويسجد في ركوعها

١٤٩
بمثل ما قرأ وسجد في الركعه الأولى ثم يخطب بعدها وقال ملك
يصل ركعتين كساير الصلوات ويصل الخسوف القمر كصلاة خسوف
الشمس جهراً لأنها من صلاة الليل وقال ملك لا يصل الخسوف
القمر واقتضت صلاة الاستسقاء فتدوب اليها عند انقطاع
المطر وخوف الجرب يتقدم من قلدها بصيام ثلاثه ايام قبلها كيف
فيها عن النظام والخاصه ويصل فيها بين المشاجرين والمتخاصمين والمتهاجرين
وهي صلاة العيد وفي وقتها واذا قلت صلاة العيد في عام جازع
الحلاق ولايته ان يصلها في كل عام ما لم يصرف واذا قلت
صلاة الكسوف والاستسقاء في عام لم يكن له في الطلاق ولايته ان يصلها
في غيره الا ان يقلد لأز صلاة العيد راتبه وصلاة الخسوف والاستسقاء
عارضه واذا مضى وادغم في الصلاة للاستسقاء انمؤها وخطب
بعدها شكراً ولو مضى وادغم في الصلاة فيها لم يصلوا وشكروا وبغير
خطبه وكذلك في الخسوف اذا غلغلي ولو اقتصر

في الاستسقاء على الدعاء بغير صلاة أجزأ روي أبو مسلم الملاي عن أنس
ابن مالك أن أعرابيا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله
لقد ابتلاك وما لنا بغير سيط ولا صبي يصطح ثم أنشده
أيتناك والعذر أيدى لنا وقد شغلت أم الصبي عن الطفل
والغنى بكفيه الغنى استدانه من الجوع ضعفا ما يتر وما يحل
ولا شيء مما ياكل الناس عندنا سوى الحنظل العامي والعنبر
وليس لنا إلا اليك فرارنا وأين فرار الناس إلا إلى الرسل
فقام النبي صلى الله عليه وسلم جرداه حتى صعد المنبر فحمد الله وأثنى
عليه ثم قال اللهم اسقنا غيثا مغيثا سحابة طيحا غير رايش
ينبت به الزرع ويملا به الصرع ويحيى به الأرض بعد موتها وكذلك
تخرجون فما استتم الدعاء حتى انقلب السما باروقها فجاء أهل البطانة
يصيحون يا رسول الله العزق فقال جوالينا ولا علينا فاجابنا
السجادة غر المدينه كالكليل فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى

بدت نواجذه ثم قال لله درأي طالب لو كان خيال قرئت
عيناه من النبي ينشدنا شعره فقام على بر الأ طالب عليه السلام
فقال كاتك يا رسول الله أردت قوله

وأبيض يستقي الغمام بوجهه ثمال اليتامى عصه للأرامل
يلوذ به الهلال من الهاشم فثم عنده في نجه وفواضل
كذبتم وبيت الله يبري محمد ولما نقاتل دونه ونناضل
ونسلمه حتى نضرع حوله ونذهل عن ابنائنا وأجدل
فقام رجل من كنانة فأنشد النبي صلى الله عليه وسلم

للك الحمد وأحمد من شكر سقينا بوجه النبي المطر
دعي الله خالقه دعوه وأشخص معها إليه البصر
فلم يك إلا كالقار الرذا واسرع حتى رايانا المطر
دفار الغوالي وجم البعاق أغاث به الله عليا مضر
وكان قاله عمه أبو طالب أبيض ذو غرر

بِهَ اللَّهُ يُسْقِي بِصَوْبِ الْغَامِ وَهَذَا الْعِازُ وَذَلِكَ الْخَبَرُ

قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنْ يَكُنْ شَاعِرٌ بِحَسَنِ فَقْدَاءِ حَسَنَتِ
وَلِبْسِ السَّيِّئِ وَادِّخْتَصِرْ بِالْإِمَامَةِ فِي الصَّلَوَاتِ الَّتِي تُقَامُ فِيهَا دَعْوَةُ
السُّلْطَانِ أَتْبَاعًا لَشَعَارِهِ الْآنَ وَتَكُنْ مُخَالَفَتُهُ فِيهِ وَإِنْ لَمْ يَرِدْ بِهِ شَرْعٌ
يُحَرِّمُ زَمَنُ مَبَايِنَتِهِ وَإِذَا تَغَلَّبَ مَنْ مَنَعَ الْجَمَاعَةَ كَانَ عِزًّا فِي تَرْكِ
الْمُجَاهِدَةِ بِهَا وَإِذَا قَامَ التَّغَلُّبُ مَعَ سُوءِ مَعْتَقِدِهِ اشْتَبَحَ وَلَا يَشْبَحُ

عَلَيْهِ عِدَّةٌ مِنْهَا

الباب العاشر

فِي الْوَلَايَةِ عَلَى الْحَجِّ

وَهَذِهِ الْوَلَايَةُ عَلَى الْحَجِّ ضَرْبَانِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ عَلَى تَسْيِيرِ الْحَجِّ
وَالثَّانِي عَلَى إِقَامَةِ الْحَجِّ فَأَمَّا تَسْيِيرُ الْحَجِّ فَهُوَ وَلَايَةُ
بِيَّاسِهِ وَرِعَايَةِ تَدْيِيرِ الشُّرُوطِ الْمَعْتَبَرَةِ فِي الْمَوَاقِفِ أَنْ يَكُونَ
مُطَاعًا ذَرَأِيًّا وَشَجَاعَةً وَهَيْبَةً وَأَلَدِيًّا عَلَيْهِ فِي حَقِّهِ

هَذِهِ الْوَلَايَةُ عَشْرُ أَشْيَاءَ أَحَدُهَا جَمْعُ النَّاسِ فِي مَسِيرِهِمْ وَتَرْوِطُهُمْ
حَتَّى لَا يَتَفَرَّقُوا فَيَخَافُ عَلَيْهِمُ التَّوَادُّعُ وَالتَّغْيِيرُ وَالثَّانِي أَنْ يَتَرَتَّبَهُمْ
فِي الْمَسِيرِ وَالتَّرْوِطِ بِإِعْطَاءِ كُلِّ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ مَقَادًا حَتَّى يَعْرِفَ كُلُّ
فَرَقٍ مِنْهُمْ مَقَادَهُ إِذَا سَارَ وَيَأْلَفُ مَكَانَهُ إِذَا تَرَكَ فَلَا يَتَنَازَعُوا فِيهِ
وَلَا يَضْلُوْا عَنْهُ وَالثَّلَاثُ أَنْ يَرْفُقَهُمْ فِي السَّيْرِ حَتَّى لَا يَجُوزَ

ضَعِيفُهُمْ وَلَا يَضِلَّ عَنْهُمْ مُتَقَطِّعُهُمْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَنَّهُ قَالَ الضَّعِيفُ أَمِيرُ الْقَوْمِ يَعْنِي أَنْ تَضَعُفُ
دَوَابَّهُ كَانَ عَلَى الْقَوْمِ أَنْ يَسِيرُوا بِسِيرِهِ وَالرَّابِعُ أَنْ يَسْلُكَ

بِهِمْ أَوْضَحَ الطَّرِيقِ وَأَخْصَبَهَا وَيَتَجَبَّبُ أَوْعُرَهَا وَأَجْدَبَهَا
وَالْخَامِسُ أَنْ يَرْتَادَهُمُ الْمَيَاةُ إِذَا انْقَطَعَتْ وَالسَّادِسُ
إِذَا قَلَّتْ وَالثَّانِي أَنْ يَحْرُسَهُمْ إِذَا تَرَلُّوا وَيَحْوَطَهُمْ
رَجُلًا حَتَّى لَا يَخْطِئَهُمْ ذَاعِرٌ وَلَا يَطْعُ فِيهِمْ مُتَلَقِّصٌ وَالسَّابِعُ
أَنْ يَمْنَعَهُمْ مَنْ يَضُدُّهُمْ عَنِ الْمَسِيرِ وَيُدْفَعُ عَنْهُمْ مَنْ يَحْصِرُهُمْ عَنْ الْحَجِّ بِقِيَالٍ

ان قدر عليه أو بذل مال ان اجاب الحجج اليه ولا يسعده ان يجبر
احدا على بذل الخصال ان امتنع منها حتى يكون باذلا لها عفوا ومجيبا لها طوعا
فان ذلك المال على التدين من الحج لا يجب والشا من ان
يصلح بين المتشاجرين ويتوسط بين المتنازعين ولا يتعرض للحكم بينهم
اجبارا الا ان يقوض اليه فيعتبر فيه ان يكون من اهله فيجوز له حينئذ
الحكم بينهم فان دخلوا بلدا فيه جاز له ولحاكم البلد ان يحكم بينهم
فانما حكم نفذه حكمه ولو كان التنازع بين الحجج وأهل البلد لم
يحكم بينهم الا حاكم البلد والشا سعي ان يقوم زعيم ويؤدب
جانيهم ولا يحاور التعزيز الى الحد الا ان يؤذن له فيه فيستوفيه اذا كان
من اصل الاجتهاد فيه فان دخل بلدا فيه من يتولى اقامه المهود على
اهله نظر فان كان انا اناه المهود قبل دخول البلد فوال الحج اول
باقامه المهود عليه من والي البلد وان كان انا اناه المهود في البلد
فوال البلد اولي باقامه المهود عليه من والي الحج والعاشر

١٤٧
ان تراعي اشباع الوقت حتى يؤمن الفوات ولا يلجئهم ضيقه الى الحج
في السير فاذا وصل الى الميقات اهلهم للاحرام واقامه سنته
فان كان الوقت مشعا عدك بهم الى مكة ليخرجوا مع أهلها الى
المواقف وان كان الوقت ضيقا عدك بهم عن مكة الى
عرفه خوفا من فواتها فيفوت الحج بها فان زمان الوقوف بعرفة
ما بين زوال الشمس من يوم عرفه الى طلوع الفجر الثاني من يوم النحر
فمن أدرك الوقوف بها في شي من هذا الزمان لم يزل او نهار فقد أدرك
الحج وانقضى الوقت بها حتى طلع الفجر من يوم النحر فقد فاتته
الحج وعليه اتمام ما بقي من اركانه وجبر انه يديم وقضائه في العام الثاني
ان امكنه او فيما بعده ان تعذر عليه ولا يصير حجة عمره بالفوات
ولا يتجلك بعد الفوات الا باجلال الحج وقال ابو حنيفة
يتجلك بعمل عمره وقال ابو يوسف يصير له رامة عمره
واذا وصل الحج الى مكة فمن لم يكن على العود منهم فقد زالت

عنه ولاية الوالي على الحج فلم ينزل له عليه يد ومن كان منهم على العود فموت
ولاية ومات ثم أحكام طاعته فاذا قضى الناس حجتهم أمهلهم الأيام
التي جرت بها العادة في انجاز علايقهم ولا يرهقهم في الخروج فيستر
بهم فاداعى اديهم سار على طريق المدينة لزيارة قبر النبي صلى الله
عليه وسلم ليجمع لهم من حج بيت الله عز وجل وزيارة قبر رسول الله صلى الله
عليه وسلم ورعاية الحرمه وقيامًا بحقوق طاعته وليس من لم يزدك
من فروض الحج فهو من تدب الشرع المستحب وعادات الحج المستحسنة
روى نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من زار
قبري وجئت له شفاعتي وخلي العتي قال كنت عند
قبر النبي صلى الله عليه وسلم فأتاه اعرابي فقال يا رسول الله
اني وجدت الله عز وجل يقول ولو انهم اذ ظلموا انفسهم جاؤا
فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيما وقد
جئتك تائبًا من ذنبي مستشفعا بك الي ربّي وأنشأ يقول

يا خير من دقت بالقاع أعظمه فطاب من طهر القاع والاعم
نفس القدر القبر انت ساكنه فيه العفاف وفيه الجود والكرم
ثم ركب راحلته وانصرف قال العتي فاعفيت اغفاه
فرايت النبي صلى الله عليه وسلم يقول يا عتي الحق اعراني فخير
ان الله سبحانه قد غفر له ثم يكسرون في عوده بهم ملتزمين
الحقوق ما التزموا في صدرهم حتى يصل الى البلد الذي سارهم منه فتقطع
ولاية عنهم بالعود اليه وان كانت الولاية على قامة الحج
فهو فيه بمنزلة الامام في قامة الصلاة من شروط الولاية عليه مع الشروط
المعتبرة في اية الصلوات ان يكون عالما بمناسك الحج واحكامه عارفا
بمواقفه وايامه وتكون مدة ولايته مقدرة بسبعة ايام اولها من صلاة
الظهر في يوم السابع من ذي الحجة واخرها يوم الجلاء وهو يوم
الفر الثاني في اليوم الثالث عشر من ذي الحجة وهو يوم قبلها وبعدها
اجل الرعايا وليس من الولاة واذ كان مطلق الولاية على قامة

الحج فله اقامته في كل عام ما لم يصرف عنه وان عقدت
ولايته خاصه به على عام واحد لم يتعد الى غيره الا عز ولايه والى
يختص بولايته ويكون نظره عليه مقصورا خمسة احكام متفق عليها
وسادس مختلف فيه احدها اشعار الناس يوم ابراهيم
والخروج المشاعره لم يكونوا له متبعين وبافعاله مقتدرين
والثاني ترتيبه للناسك على ما استقر الشرع عليه لانه متبوع
فيها فلا يقدم مؤخر ولا يؤخر مقدما سواء كان الترتيب مستحقا
او مستحبا والثالث تقدير المواقف لمقامه فيها ومسير
عنها كما تنقد رصلاه المأمومين بصلاته الامام والسابع اثبات
على الاركان المشروعه فيها والتأمين على ادعيته بالاتباع في القول
بالاتباع في العمل وليلزم اجماع ادعيتهم اقتح لا بواب الاجابة
والخمس امن امامتهم في الصلوات التي شرعت خطب الحج فيها
وجمع الحج عليها وهي اربعة فالاولي منزه وهي اول مشروع

في مسنونه ومناديه بعد تقديم ابراهيم وان كان لو اخرج ابراهيم اجزاء ان
يصل الى بهم صلاة الظهر في اليوم السابع ويخطب بعدها وهي الاولي من
خطب الحج الاربعة مستحبا لها بالتلييه ان كان محرم والتلييه ان كان
محلا ويعلم الناس مسيره في غدا الى متى يخرج اليها فيه وهو الثاني
من العشر فينزل خيف من بني كانه حيث نزل النبي صلى
الله عليه وسلم منه ويلبث بها ويسير بهم من غده وهو
الثاسع من طلوع الشمس الى عرفة على طريق ضيق ويعود
على طريق المازين واقعد ابرسول الله صلى الله عليه وسلم وليكون
عايدا على غير الطريق الى صدر منها فاذا اشرف على عرفة
نزل بطن عرفة واقام به حتى تروى الشمس ثم سار
منه الى مسجد ابراهيم بوادي عرفة يخطب بهم الخطبة الثانية من خطب
الصلاة كالجمع فان جتمع جميع خطب الحج مشروعه بعد الصلاة
الاخطبتين خطبه الجمعة وخطبه عرفة فاذا خطبها ذكر الناس فيها

يلزم من أركان الحج ومناسكها وما يحرم عليهم من محظوراته ثم يصلي
بهم بعد الخطبة صلاة الظهر والعصر جامعاً بينهما في وقت الظهر وقصرهما
المسافرون ويتمهما المقيمون اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم
في جمعه وقصره ثم يسير بعد فراغه منها إلى عرفة وهو الموقف
المفروض قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحج عرفة فزاد رك
عرفة فقد أدرك الحج ومن فاتته عرفة فقد فاتته الحج وحج
عرفة ما جاوز وادي عرفة الذي فيه المسجد وليس المسجد ولا وادي عرفة
عرفة إلى الجبال المقابلة على عرفة كلها فيقف منها عند الأجا
الثلاثة بالنسبة والنيعة والنايت فقد وقف رسول الله صلى
الله عليه وسلم على ضريح من النايت وجعل يطرأ طئة إلى المحراب
فهذا حيث الواقف أن يقف فيه الإمام وإن وقف من عرفة
والناس أجزأهم ووقوف على راحته ليقف به الناس أولى
ثم يسير بعد غروب الشمس إلى مزدلفة مؤخر صلاة المغرب

حتى يجمع بينها وبين عشيا الآخر بمزدلفة ويؤم الناس فيها ويبيت
بمزدلفة وحجها من حيث يفيض من عرفة وليس المازمار
منها إلى أن ياتي القرن محسب وليس القرن منها وملتقى ط والناس
منها حتى يحارب بقدر الأمان مثل حتى الحذف ويسير
منها بعد الفجر ولو سار قبله وبعد نصف الليل اجزأ وليس المبيت
بما ركنا ونحوه دم أن تركه وجعله أبو حنيفة من الأركان الواجب
ثم يتوجه إذا سار منها إلى المشعر الحرام فيقف منه
بقرح داعياً وليس الوقوف فضا ثم يسير إلى منى فيبدأ
برمي جمرة العقبة قبل الزوال بسبع حصيات ثم يتحج
أن ساق معه هدياً من الحج ثم يحلق أو قصر يفعل منها ما شاء
والحلق أفضل ثم يتوجه إلى مكة فيطوف بها طواف
الأفاضة وهو الفرض ويسعى بين طوافه وإن لم يسع قبل عرفة ويجزيه
سعيه قبل عرفة ولا يجزيه طوافه قبلها ثم يعرج إلى منى فيصلي

منها

بالناس الظهور ويخطب بعدها وهي الخطبة الثالثة من خطبة الحج المأبوع
ويذكر الناس ما بقي عليهم من مناسكهم ويحكم إجلالهم الأول والثاني وما
يستيجونه من محظورات الإحرام بكل واحد منهما على الأفراد وإن
كان فقها قال هل من سائل وإن لم يكن فقها
لم يتعرض للسؤال ويبيت — بمني ليلته ويرمي من غده وهو
يوم النفر يوم الحادي عشر بعد الزوال في الجمار الثلاث بأحادي عشر
حصاة في كل حجر سبع حصيات ويبيت — بالليلة الثانية
ويرمي من غده وهو يوم النفر في الجمار الثلاث ثم يخطب —
بعد صلاة الظهر الخطبة الرابعة وهي آخر الخطب المشروعة في الحج
ويعلم الناس أن لهم في الحج نقرتين خيرهم الله سبحانه فيها بقوله تعالى
واذكروا الله في أيام معدودات فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ومن تأخر
فلا إثم عليه من اتقى — ويعلم أن من نقر من منى قبل غروب الشمس
من يومه سقط عنه المبيت بها والرمي بالجمار في غده ومن أقام بها حتى غرت

لزمه المبيت والرمي في غده وليس لهذا الإمام بحكم ولايته أن ينفر
في النفر الأول ويقم ليلته بها وينفر في النفر الثاني من غده في يوم
الجمعة وهو الثالث بعد الرمي في الجمار الثلاث لأنه متبوع فلم ينفر
الأبعد استكمال المناسك فإذا استقر حكم النفر الثاني انقضت
ولايته وأدب ما لزمه هذه الأحكام الخمسة المتعلقة بولايته وأما
السادس المختلف فيه فثلاثة أشياء أحدها
أن يعمل أحد الحج ما يقتضي تعزيرا أو وجبا — فعليه إذا كان مالا أن يتطوق
بالحج فله تعزير أو جزاء وتاديبا وفي إقامه الحج عليه وجهان أحدهما
يجب لأنه من أحكام الحج والآخر — ولا يجد لخروجه عن أنفاله الحج
والثاني أن لا يجوز أن يحكم بين الحج فيما تارة عوف من غير أحكام الحج
وفي حكمه بينهم فيما تارة عوف من أحكام الحج في الزوجين إذا تارعا في إيجاب
الوطي وموؤنه القضاء وجهان أحدهما يحكم بينهما والثاني أن
لا يحكم والثالث — أن يأتي أحد الحج ما يوجب النية فله أن

يخبر بوجوبها ويأمر باخراجها وهذا يستحق الزامها ويصير
 خصامه في المطالبه أم لا على الوجهين في اقامه الجرد ويجوز
 لو ابيح الحج أن يقتني من استقناه اذا كان فيها وان لم يحرج أن يعلم وليس له
 أن ينكر عليهم ما يسوغ فعله الا فيما خاف أن يجعله الباطل قدوة
 فيه فقد اندر عمر رضي الله عنه على طلحة ابن عبيد الله لبس المضرع
 في الحج وقال أخاف أن يقتدي بك الباطل وليس له
 أن يحمل الناس في المناسك على مذهبه ولو أقام للناس الحج جلا
 غير محرم من ذلك له وصح الحج ثمة وهو خلاف الصلاة التي لا يصح أن يؤتم
 فيها وهو غير متصل لها ولو قصد الناس في الحج التقدم على ما هم
 فيه والتأخر عنه جاز وان كانت مخالفة المتبوع مكروهة ولو
 قصدوا مخالفة في الصلاة فسد عليهم صلاتهم لا ريبا طاعة المأموم

بصلاة الإمام وانفصال حج الناصر عن حج الإمام
الباب الحادي عشر

في ولاية الصدقات

الصدقة زكاة والزكاة صدقة يفرق الاسم ويشق المشتق
 ولا يجب على المسلم في ماله حق سواها قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ليس في المال حق سوى الزكاة والزكاة تجب في الأموال
 المرصدة للنساء اما بنفسها أو بالعمل فيها طهر لا أهلها ومعونته لأهل
 السهام والأموال الزكاة ضربان ظاهر
 وباطن فالظاهر ما لا يمتنع أخفاؤه كالزروع والثمار
 والملو شي والباطن ما لا يمتنع أخفاؤه من الذهب والفضة
 وغروض البقار وليس لوالي الصدقات نظير في زكاة المال الباطن
 وأربابه أحق باخراج زكاته منه الا أن يبدلها بأرباب الأموال
 طوعا فيقبلها منهم ويكون في تفريقها عوننا لهم ونظير مختص بزكاة
 الأموال الظاهر يؤمر بأرباب الأموال بدفعها اليه وفي هذا
 الأمر اذا كان عادلا فيها قولنا أحق زكاتها أنه محول على الأجير

وليس لهم التفرد بإخراجها ولا جزمهم أن يخرجوها والقول الثاني
أنه محمول على الاستيجاب وإظهار الطاعة وإن تفردوا بإخراجها أجزاء
وفيها على القولين معا أن يقتلهم عليها إذا امتنعوا من دفعها
كما قال أبو بكر رضي الله عنه ما نبي الزكاة لأنهم يصيرون بالامتناع من
طاعة ولله الأمر إذا عدلوا بغاه ومنع أبو حنيفة من قتالهم إذا
أجابوا إلى إخراجها بأنفسهم والشروط المعتبرة في هذه
الولاية أن يكون حراً مسلماً عادلاً عالماً بأحكام الزكاة أن يرضى
غالب التقويض وإن كان قد عثر الإمام على قدر ما يلحقه جاز أن يكون متردداً
لا يتعلق بها وجوز أن يكون ممن يتقلدها من حرم الصدقات
من ذوي القرى أن يكون رزقه من سهم المصالح والله إذا قلدها
ثلاثة أحوال أحدها أن يقلدها أخذها وقسمتها فلا يجمع
بين الأمرين على ما سطره والثاني أن يقلدها أخذها ويبيعه
قسمها فنظره متصوفاً على أخذ وهو من القسم ممنوع والمقبل بتأخير

قسمها ما تؤم إلا أن يجعل تقليدها لمن ينفرد بقسمتها والثالث
أن يطلق تقليدها عليها ولا يؤمر بنفسه ولا يبيعه عنها فيكون باطلاً محمولاً
على عمومها في الأمر من أخذها وقسمتها فصارت الصدقات مستقلة
على الأخذ والقسم ولكل واحد منها حكم منع بينهما في هذا الباب
على الاختصار والإيجاز ونبدأ بحكم أخذها فنقول
إن الأموال المزكاة أربعة أحدها المواشي وهي الإبل
والبقرة والغنم فسميت ماشية لرعيها وهي ماشية
فأما الإبل فأول نصابها خمس وفيها إلى تسع شياه جمل
من الضأن أو ثنية من المعز والجدع من الغنم ماله ستة أشهر
والشبيخ منها ما استكمل له سنة فإذا بلغت الإبل
عشر أضيافاً شاتان إلى أربعة عشر وفي خمسة عشر التسعة عشر ثلاث
شياه وفي عشرين إلى أربع وعشرين أربع شياه فإذا بلغت
خمسة وعشرين عدلت في فرضها عن الغنم وكان فيها إلى خمس وثلاثين

بنت مخاض وهي التي استكملت سنة فان عُدَّتْ فان لبوز
وهو ما استكملت سنتين فاذا بلغت سنًا وأربعين
ففيها إلى السنين حقه وهو ما استكملت ثلاث سنين واستحقت الرجب
وطرق الفحل فاذا بلغت احدى وستين ففيها إلى خمس
وسبعين جزمة وهو ما استكملت أربع سنين فاذا بلغت
سنا وسبعين ففيها إلى تسعين بنتا لبوز فاذا بلغت احدى
وتسعين ففيها إلى مائة وعشرين حقتان وهذا ما ورد به النص والنقد
عليه الإجماع فان زاد على مائة وعشرين فقد اختلف الفقهاء في حكم
ذلك فقال أبو حنيفة يستأنف به الفرض المبتدأ
وقال مالك لا اعتبار بالزيادة حتى تبلغ مائة وثلاثين فتكون
حقة وبنات لبوز وقال الشافعي اذا زاد على
مائة وعشرين كان في كل أربعين بنت لبوز وفي كل مائة وثلاثين
حقة وبنات لبوز وفي مائة وأربعين حقتان وبنات لبوز وفي مائة

وعشرين ثلاث حقايق وفي مائة وستين أربع بنات لبوز وفي
مائة وسبعين حقة وثلاث بنات لبوز وفي مائة وثمانين حقتان
وبنات لبوز وفي مائة وتسعين ثلاث حقايق وبنات لبوز فاذا بلغت
مائتين ففيها احدى فريضة امسا أربع حقايق او خمس بنات
لبوز فان لم يوجب فيها الا احد الفرضين اخذ وارضا معا
أخذ الحاكم أفضلهما وقيل لاخذ الحقايق لأنها أكثر منفعة وأقل
مؤونة ثم على هذا ما زاد وأما البقر فاقول نصيبها ثلاث
وفيها تبعية ذكر وهو ما استكملت سنة أشهر وقد قدر على اتباع أمه
فان أعطي تبعية أنثى قبلت منه فاذا بلغت أربعين ففيها
مُسْنَةٌ أنثى وهي التي استكملت سنة فان أعطي مسنًا ذكرًا لم يقبل منه
ان كان في بقره أنثى وان كانت كلها ذكورا فقد قبل يقبل المسن
الذكر وقيل لا يقبل واختلف فيما زاد على الأربعين
من البقر فقال أبو حنيفة في احدى رواياته يؤخذ من الحنين

بقدر مئته وربع وقال الشافعي لا يبي فيها بعد الأربعين
حتى تبلغ ستين فيجب فيها بيعان ثم فيها بعد الستين في كل ثلاثين
تبيع وفي كل أربعين مئته فيكون في سبعين تبيع ومئته
وفي مائة وعشرين مئتان وتبيع وفي مائة وعشرين احدى وعشرين
كلمات من الابل اما اربعة اتيه او ثلاث مئتان وقيل
ياخذ العاقل منهما ما وجد فاز وجدها اخذ افضلها وقيل ياخذ
المئتان واما الغنم ثم فاول نصابها اربعون وفيها
الى مائة وعشرين شاه جذعه او ثنية من المعز الا ان تكون كلها صغار ادو
الجذاع والثنايا فيؤخذ منها على مذهب الشافعي صغير دون اربعة
والثنية وقال مالك لا اخذها الا جذعة او ثنية فاذا صار
مائة احدى وعشرين ففيها شاتان الى مائتي شاه فاذا صار
مائتي وشاه ففيها ثلاث شياه الى ان تبلغ اربع مائة شاه فاذا بلغت
ففيها اربع شياه ثم في كل مائة استكملها من بعد الاربع مائة

شاه ويضم الاضاح الى المعز والجواميس الى البقر والبخاري الى الغراب
لانها نوعان من جنس ولا يضم الغنم الى البقر ولا يضم الابل الى الغنم
لاختلاف الجنس ويجمع مال الانسان في الزكاة وان تفرقت
امواله والخيل يطرون زكاة الواحد اذا اجتمعت فيهم شروط
الخلطه وقال مالك لا تأثير للخلطه حتى يملك كل واحد
نصابا فيكون حينئذ زكاة الخلطه وقال ابو حنيفة لا
اعتبار بالخلطه ويترك كل واحد منهم ماله على انفراد وزكوه
المواشي تجب بشرطين احدهما ان تكون سائمة تربي
الكلاء فتقل موذناتها وتتوفر ذرها ونسلها فان كنت عاملة او
معلوقة لم تجب فيها الزكاة على مذهب الشافعي واي حنفية
واوجبها ملك كالتاميه والشرط الثاني ان يحول عليها
الحول الذي يستكمل فيه النسل لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا
زكاة في مال حتى يحول عليه الحول والنحو ان تركن بحول

الأمهات اذا ولدت قبل الحول وكانت الأمهات نصاباً فان نقصت
الأمهات عن النصاب فعند أي خيفة ربي يحول الأمهات اذا
بلغت نصاباً وعند الشافعي لا زكاة في الخيل والبغال
والحمير وأوجب أبو حنيفة في اثبات الخيل السائمة ديناراً عن
كل فرس وقال النبي صلى الله عليه وسلم غنوت لكم غنودكم
الخيل والرقيق واذا ولي والى الصدقات من غلال التقيين أخذها
فاختلف الفقهاء في رأيهم واجتهاد لا على اجتهاد الامام ولا
على اجتهاد ارباب الأموال ولم يجز للامام أن ينقله على قدر ما
يأخذ وان كان من غلال الشقيذ غل فيا اختلف فيه على
اجتهاد الامام دون ارباب الأموال ولم يجز لهذا العالم أن يجتهد
ويلزم الامام أن ينقله على القدر المأخوذ ويكون رسولاً في القبض
من غلال اجتهاد الامام فعلى هذا ان كان هذا العالم عبداً أو ذميّاً جاز
وان كان في زكاة عامه لم يجز له فيها ولاية لا يبيع بثوبها مع الروح الكفر

عند

وان كان في زكاة خاصة نظراً فان كان في مال قد عرف
مبلغ أصله وقدر زكاته جاز ان يكون هذا المأمور يقضه عبداً أو ذميّاً
لأنه تجرد عن حكم الولاية وتخصر بالحكام النبال وان كان
في مال لم يعرف مبلغه ولا قدر زكاته لم يجز ان يكون المأمور يقضه ذميّاً
لأنه أو ثمن عا مالم لا يعمل فيه على خبره وجاز ان يكون عبداً لأن خبر العبد
مقبول واذا تأخر عامل الصدقات عن ارباب
الأموال بعد وجوب زكاتهم فان كان بعد ورود علمه وتسا^{عله}
غيرهم انتظروا لأنه لا يقدر على أخذها الا من طائفة بعد طائفة فان
تأخر عن جميعهم وتجاوز العرف في وقت زكاتهم اخرجوها بأنفسهم لأن
الأمر يدفعها مشروط بالملكه وساقط مع عدم الامكان وجاز
لمن يتولى اخرجها من ارباب الأموال أن يعمل فيها على اجتهاده ولا يلزمه
أن يستفتي غيره وان لم يكن من اهل الاستفتي من الفقهاء من يأخذ
بقوله ولا يلزمه أن يستفتي غيره وان استفتي فقيهين فاقناه

أحدهما بقدر وقته الآخر بأكثر منه فقد اختلف أصحاب الشافعي
رحمهم الله فيما يعمل به فيها فذهب بعضهم إلى أنه يأخذ بأغلظ القو
لهم وقال آخرون يكون مخيراً في الأخذ بقول من شأنها
فلوحظ العاطل بعد أن عمل رب المال على اجتهد نفسه أو جهاد
غير ممن استغناه وهذا اجتهد العاقل مؤدياً إلى الجواب ما أسقطه الزيادة
على ما أخرجه كان في اجتهد العاقل أمضي أن كان وقت العمل زائداً
واجتهاد رب المال أنقل أن كان وقت العمل زائداً
أخذ العاقل الزكاة باجتهاد وعمل في وجوبها واستقامتها على ربه وأدرك
اجتهاد رب المال إلى الجواب ما أسقطه أو الزيادة على ما أخذ له
رب المال فيما بينه وبين الله تعالى إخراج ما أسقطه من أصل أو تركه
من زيادة لأنه معترف بوجوبها لأهل الشهاز **فصل**
والثاني من أموال الزكاة ثمار النخل والشجر فأوجب
أبو حنيفة الزكاة في جميعها وأوجبها الشافعي في ثمار النخل والكرم

خاصة ولم يوجب في غيرها من جميع الفواكه والثمار زكاة وزكوتها
تجب بشرطين أحدهما بدو صلاحها واستطابها أكلها وليس
على من قطعها قبل بدو صلاح زكاة ويمكن أن يفعلها من أكل الزكاة ولا يمكن
أن يفعلها لما فيه والشرط الثاني أن يبلغ خمسة أوسق ولا
زكاة فيها عند الشافعي إذا كانت أقل من خمسة أوسق والوقت
ستون صاعاً والصاع خمسة أرطال وثلاث بالعراني وأوجبها
أبو حنيفة في القليل والكثير ومنع أبو حنيفة من خرص الثمار
على أهلها وجوز الشافعي تقدير الزكاة واستظهار الأصل
الشهاز قد روي رسول الله صلى الله عليه وسلم غلادقاً
لهم جمعوا الخمر فإن في المال الوصية والعريضة والواطية والناية
فالوصية ما يوجب به أربابها بعد الوفاة والعريضة ما يفرد
للصلاية في حال الحياة والواطية ما يأكله السابله منها
سواء واطية لوطيهم الأرض والناية ما ينوب الثمار من

الجوايح كلها فائت انما البصر فتخصر كروهم وهم في خربها كغيرهم
 ولا تخصر عليهم عملها للثقة بها ولحق المسئلة في خربها وانهم يجوز في الثعالب
 اكل المائنه منها وانما قدر لهم الصدر الاول من دنيا ما يتصرفه
 في يومى الجمع والثلاث في الصدقات وجعل عليهم عوض الشيا
 بكار الثمار وعملها الى كبرى البصر ليستوفى اعشارها منهم هناك ليس
 يلزم هذا غيرهم فصارت بذلك مخالفة لمن سواهم ولا يجوز
 خرب الكرم والتخل الا بعد بدو الصلاح فيخربان سرا وعنبا
 وينظر ما يرجعان اليه ثمرا وزينا ثم يختار باب الاموال ان كانوا
 امناءين ضمانها يبلغ خربها ليتصرفوا فيها ويضموا قدر زكاتها وينزل
 تكون في ايديهم امانة يمنعون من التصرف فيها حتى تنتهي فوخذ
 زكاتها ما بلغت وقدر الزكاة العشر ان سقيت عددا او نجما
 ونصف العشر ان سقيت غريبا او نجما فان سقيت
 قد قيل تعتبر اقلها وقيل يوزن بقسط كل واحد منها واذا



١٢٨
 اختلفت رب المال والعامل فيما سقيت به كان القول قول
 ربها واجلفه العامل استظهارا فان نكل لم يلزمه الا ما اعترف
 به ونقص انواع القطر بعضها الى بعض وكذلك
 انواع الكرم لان جميعها جنس واحد ولا يخصص الدم الى التخل
 لاختلافها في الجنس واذا كانت ثمار الدم والتخل تصير ثمارا او
 زينا لم تؤخذ زكاتها الا بعد تناسلها في جنسها ثمارا او زينا وان كانت
 مالا تؤخذ الارطبا او عنبا اخذ عشر ثمنها اذا بيعا فان احتاج
 اهل السهات الى احقهم منها رطبا او عنبا جاز في احد القولين اذا قيل ان
 القسمة تميز نصيب ولم يجز في القول الثاني اذا قيل ان القسمة
 واذا هلك الثمار بعد خربها بلجاجة من ارض او سماء
 قبل امكن اداء الزكاة منها سقطت وان هلك بعد
 امكن اداها اخذت **فصل** المال
 الثالث الزرع او جيب ابو خيفة الزكاة في



جميعها وعند الشافعي أنها لا تجب إلا فيما زرع الأديمون قوتا
مذخرا وتجب عندنا في البقول والخضر ولا تجب عند
الشافعي فيه ولا فيما لا يוכל من القطر والكتان ولا فيما لا يزرعه ^{مؤن} إلا
من نبات الأودية والجبال وهي ما خردت عنده من عشرة أنواع
البر والشعير والأرز والذرة والبقلا واللوبيا والحب
والعدس والذرة والجلبان فأما العسل فهو نوع من
البر يضم إليه وعليه قشر تازل لا تجب الزكاة فيه بقشريه إلا إذا
بلغ عشرة أوسق وكذلك الأرز في قشريه وأما
السلت فهو نوع من الشعير يضم إليه والحب أو من نوع من
الذخ يضم إليه وما عداها لا يضم إليه هي أجناس لا يضم صنف
منها إلى صنف غيره وضمت ممالك الشعير إلى الحنظل
وضمت ما سواها من القطنيات بعضها إلى بعض وزكوا
الزروع تجب فيه بعد قوته واشتداده ولا تؤخذ منه الأبعد

دياسمه وتصفيته إذا بلغ الصنف منها خمسة أوسق ولا زكاة فيها
دونها وأوجبها أبو حنيفة في قليله وكثيره وإذا جرد
المالك زرعته بقل أو قصيل لم تجب زكاته ويكره أن
يفعله فراراً من الزكاة ولا يكره أن كان له حاجة وإذا ملك
الذي أرض عشر فررعها فقد اختلف الفقهاء في حكمها فذهب
الشافعي إلى أنه لا عشر فيها عليه ولا خراج وقال أبو حنيفة
يوضع عليها الخراج ولا يسقط عنها بإسلامه وقال أبو يوسف
يؤخذ منها ضعف الصدقة المأخوذة من المسلم فإن أسلم سقط
عنها مضاعفة الصدقة وقال محمد بن الحسن وسفيان
الثوري يؤخذ منها صدقة المسلم ولا تضاعف وإذا زرع المسلم
عند الشافعي أرض خراج أخذ منه عشر الزرع مع خراج الأرض
ومنع أبو حنيفة من الجمع بينهما واقتصر على أخذ الخراج وجد
وإذا استأجر أرض خراج فررعها فالخراج على موجرها

والعشر على مستاجرها وقال أبو حنيفة عشر الزرع على المجر
وذلك المعير هذه الأموال كلها أموال ظاهرة

فصل وأما المالك الرابع فهو الفضة

والذهب وهما من الأموال الباطنة وزكاة

العشر ونصاب الفضة ما يتأدى بهم بوزن الإسلام الذي وزن

كل درهم منه ستة دنانير وكل عشر منها سبعة مثاقيل وفيها

إذا بلغت مائتين خمسة دراهم وهو ربع عشرها ولا زكاة

فيها إذا نقصت عن مائتين وفيما زاد عليها بحسابه وقال

أبو حنيفة لا زكاة فيما زاد على مائتين حتى يبلغ أربعين درهما فيجب فيها

درهم سادس والورق المطبوعة والنقد سوا وأما الذهب

فيعاينه عشر وزن مثقالا بمثاقيل الإسلام يجب فيه ربع العشر نصف

مثقال وفيما زاد عليه بحسابه ويستوي فيه خلاصه ومطبوعة

ولا تصف من الفضة إلى الذهب وتعتبر نصاب كل

واحد منها على انفراد وصلى مملك وأبو حنيفة الأقل إلى الأكثر

وتوماه بقيمة الأكثر وإذا انجس بالدراهم والدنانير زكاتها ونجسها

تبع لها إذا جال الجوال لأن زكاة الذهب والفضة تجب بحمول

الجوال عليها وأسقط ط داود زكاة مال التجار وشهد

بهذا القول عن جماعة وإذا انجس ذم من الذهب أو الفضة طليا

مباحا سقطت زكاته في أصح قول الشافعي وهو مذهب مالك

وجب في أضعفها وهو مذهب أي حنيفة

وان انجس ذمها ما يحظر من الحلي والآواني وجبت زكاته

في قول الجميع **فصل** وأما المعادن

فهي من الأموال الظاهرة وأختلف الفقهاء فيما تجب فيه

الزكاة فيها فأوجبها أبو حنيفة في كل ما يطبع من ذهب وفضة

وصفر ونجاس وأسقطها عما لا يطبع من مايع أو حجر

وأوجبها أبو يوسف فيما يستعمل منها طليا كالجواهر وعلي

مذهب الشافعي انها تجب في معادن الذهب والفضة خاصة
واذا بلغ المأخوذ من كل واحد منها بعد السبك والتصفية نصيبا
ففي قدر المأخوذ من زكته ثلاثة اقسام اربعة العشر
كالمتقن من الذهب والفضة والثاني الخسران الزكاه
والثالث تعتبر حاله فان كثرت مؤنته ففيه ربع
العشر وان قلت ففيه الخسران ولا يقع فيه المول
لانها فائدة تركي لوقتها وانما الزكاه فهو كل مال وجد مدفونا
من ضرب المأهلية في موات او طريق سائل يكون لواحد وعليه
خمسه يصرف في مصرف الزكاه لقول النبي صلى الله عليه وسلم في
الزكاه الخسر وقال أبو حنيفة واجد الزكاه مخير بين اظهاره واخفائه
والامير اذا ظهر عليه مخير بين اخذه وتخميسه وتركه وما وجد مدفونا
في أرض مملوكة فهو في الظاهر للمالك الأرض لا حق فيه لواحد ولا شيء فيه
على ما لا يملكه الا ما يجب فيه من الزكاه ان لم يكن قد اذاهاعنه وما

وجد من ضرب الاسلام مدفونا او غير مدفون فهو لقطه يجب تعريضها
بحولا فان جاء صاحبها والا فلا لواحد ان يملكها مضمونة في ذمتها لما لا يظهر
فصل وعلى عامل الصدقة ان يدعو لها
عند دفعها ترغيبا لهم في المسارعة وتمييزا لهم من اهل الذمة في الجزية وامساك
لقول الله تعالى خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وصل عليهم
ان صلوائك سكن لهم ومعني قوله تطهرهم وتزكهم بها أي تطهر
ذنوبهم وترك اعمالهم وفي قوله وصل عليهم وجهان أحدهما
استغفر لهم وهو قول ابن عباس والثاني ادع لهم وهو قول
الجمهور وفي قوله ان صلاتك سكن لهم أربع تاويلات أحدها
قرينة لهم وهو قول ابن عباس رضي الله عنه والثاني راحة لهم
وهو قول ابن أبي طلحة والثالث تشييت لهم وهو قول
ابن قتيبة والرابع أمن لهم وهو من الاستحباب ان لم يسئل وفي
استحقاقه اذا سئل وجهان أحدهما مستحق والثاني مستحب

وإذا كنتم رجل زكاة ماله وأخفاها عن العامل مع عدله أخذها العامل
منه إذا ظهر عليها ونظر في سبب إخفاها فإن كان يتولى إخراجها ^{بنفسه}
لم يعززه وإن أخفاها ليغلها وينع حق الله تعالى منها عزه ولم
يعززه ريان عليها وقال — مالا أخذ منه شطر ماله لقول
النبي صلى الله عليه وسلم من غل صدقة فإننا أخذوها وشطر ماله عزه
من عزمان الله ليس لأب محمد فيها نصيب وفي قول
النبي صلى الله عليه وسلم ليس في المال حق سوى الزكاة ما يصرف هذا
للدين عز ظاهر إلى الزجر والإرهاق كما قال من قبل عبد قلنا
وإن كان لا يقتل بعينه وإذا كان العامل جائر في أخذ الصدقة
عادلا في قسمها جاز كمها منه وأجر أدفعها إليه وإذا كان
عادلا في أخذها جائر في قسمها وجب كتمانها منه ولم يحجز دفعها إليه
فإن أخذها طوعا أو خيرا لم يحجز عن حق الله تعالى في أموالهم
إخراجها بأنفسهم المستحقين من أهل السهام وقال —

يجزئهم ولا يلزمهم إعادتها وإذا أقر عامل الصدقات بقبضها
من أهلها قبل قوله وقت ولايته سواء كان من غلب التقويض أو
غلب الشفيع وفي قبول قوله بعد عزله وجها في تحريجا
من القولين في دفع زكوات الأموال الظاهرة إليه هل هو مستحق أو يجب
فإن قيل مستحب قبل قوله بعد العزل وإن قيل مستحب
لم يقبل إلا بينه ولم يحجز أن يكون شاهدا بقبضها وإن كان علا وإذا
ربى المال إخراجها فإن كان مع تضرر العامل بعد إعادتها قبل قوله
وأجله ان ائتمه وفي استحقاق هذه اليدين وجها في أحدها مستحبه
أن نكل عنها أخذت منه الزكاة والثاني استطهار أن نكل عنها
لم تؤخذ وإن ادعى ذلك مع حضور العامل لم يقبل قوله في الدفع
إن قيل إن دفعها إلى العامل مستحب وقيل إن قيل مستحب
فصل فائز الصدقات في مستحقها
في لزك الله سبحانه بقوله إنما الصدقات للفقراء والمساكين

والعالمين عليها والمولفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي
سبيل الله وابن السبيل بعد ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقسمها على رايه واجتهاده حتى لم يزل بعض المنافقين وقال له اعدك يا
محمد فقال له تكلمك ائتلك اذ لم اعدك فز بعد ثم نزلت
عليه آية الصدقات من بعد فنها قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم ان الله سبحانه لم ير ضئ في قسمة الأموال بملك مقرئ ولا يني
مرسل حتى تولى قسمتها بنفسه فواجب ان يقسم صدقات
المواشي وأعشار الزروع والثمار وزكاة الأموال والمعادن وخز
الركاز لأن جميعها زكاة على ثمانية أسهم للأصناف الثمانية اذا حل
ولاجور أن يخل بصف منهم وقال أبو حنيفة لجور أن
يدفعها إلى أحد الأصناف الثمانية مع وجودهم ولا يجب أن يدفعها إلى
جميعهم وفي ثوب الله سبحانه بينهم في آية الصدقات ما
يمنع من الاقتصار على بعضهم فواجب على عامل الصدقات

بعد تكاملها ووجود جميع من سمي لها أن يقسمها على ثمانية أسهم بالتسوية
فيدفع ثمانيتها إلى الفقراء والفقير هو الذي لا شيء ثم يدفع السهم الثاني
إلى المساكين والمسكين هو الذي له مالا يكفيه فلهن الفقير أسوأ حالا
منه وقال أبو حنيفة المسكين أسوأ حالا من الفقير وهو الذي قد اكتفى
العدم في دفع إلى كل واحد منهما اذا تشقت الزكاة ما يخرج به من
اسم الفقر والمسكين إلى أدنى مراتب الأغنياء وذلك معتبر
بحسب حاله فمنهم من يصير بالدينار الواحد غنيا اذا كان من أهل الأسوة
يرجى به قدر كفايته ولا يجوز أن يراد عليه ومنهم من لا يستغني
بالدينار فيجوز أن يدفع إليه أكثر منه ومنهم من يكون داخله
يكسب وبضاعته قدر كفايته فلا يجوز أن يعطى وان كان لا يكمل درهما
وقدر أبو حنيفة أكثر ما يعطى الفقير والمسكين من رزق المائتين
درهم من الورق ودرهم من دينار من الذهب لا يجب عليه الزكاة
فيما اخذ من الزكاة ثم السهم الثالث سهم العالمين عليها

وهم صنفان أحدهما المقيمون بأخذها وجايتها والثاني
المقيمون بقسمتها وتفريقها بين أمير ومباشر ومتبوع وتابع جعل
الله سبحانه أجورهم في مال الزكاة لئلا يوحظ من أرباب الأموال
سواها في دفع إليهم من سهمهم قدر أجور أمثالهم فإن كان سهمهم
منها أكثر رد الفاضل على باقي السهام وإن كان أقل تم أجورهم
من مال الزكاة في أحد الوجهين ومن المصالح في الوجه الآخر والسم
الرابع المولفون قلوبهم وهم أربعة أصناف صنف
منهم يتألفهم لغونه المسلمين وصنف يتألفهم للنف عزال المسلمين
وصنف يتألفهم لترغيبهم في الإسلام وصنف يتألفهم
لترغيب قومهم وعشائرهم في الإسلام فمن كان من هذه الأصناف الأربعة
مسلمًا جاز أن يعطى من سهم المولف من الزكاة ومن كان منهم مشركًا عدل به
عن مال الزكاة إلى سهم المصالح من الفخ والغنائم والسم الخامس
سهم الرقاب وهو عند الشافعي وأي حبيفة مصروفة في المكاتبين يدفع

إليهم قدر ما يعتقون به وقال مالك تصرف في شراء عبيد يعتقون
والسهم السادس للغارمين وهم صنفان صنف منهم
استدانوا في مصالح أنفسهم في دفع إليهم مع الفقر والغنى قدر ديونهم من
غير فضل والسهم السابع سهم سبيل الله وهم الغنوة يدفع
إليهم من سهمهم نفقة حاجاتهم في جهادهم وإن كانوا يرابطون في
الشعر دفع إليهم نفقة ذهابهم وما يمكن من نفقات مقامهم وإن
كانوا يعودون أخرجاهم وأعطوا نفقة ذهابهم وعودهم
والسهم الثامن سهم ابن السبيل وهم المسافرون لا يجدون
نفقة سفرهم يدفع إليهم من سهمهم إذا لم يكن سفر معصية قدر كفايتهم
في سفرهم وسواء من كان منهم مبتدئًا بالسفر أو مجتازًا أو قال
أبو حنيفة أدفعه إلى المجتاز دون المبتدئ بالسفر فإذا قسمت
الزكاة في الأصناف الثمانية لم يخل طالعهم بعد من خمسة أقسام
أحدها أن يكون وفقًا لكفاياتهم من غير نقص ولا زيادة فقد

خرجوا بما اخذوه من اهل الصدقات وحرم عليهم التفرغ لها والقسم
الشاي ان تكون مقصود عن كفاياتهم فلا يخرجوا من اهلها ويخالقوا
ما في كفاياتهم على غيرها والقسم الثالث ان تكون في بعض
مقصود عن الباقي فيخرج الملتفون من اهلها ويكون المقصر عن كل
اهل الصدقات والقسم الرابع ان تقصر عن كفاياتهم
جميعهم فيخرجون من اهلها بالكفايات ويرد الفاضل من سهامهم على
غيرهم من اقرب البلاد اليهم والقسم الخامس ان
تقتل عن كفايات بعضهم وتجز عن كفايات الباقي ويرد فاضل
الملتفين على من عجز عن المقصر حتى يكتفي الفرقان واذا عدم
بعض الاصناف الثمانية المشتهة قسمت الزكاة على زوج
منهم ولو كانوا صنفا واحدا ولم ينقل سهم من عدم منهم في جيران المال
الاسهم سبيل الله في الغزاه فانه ينقل اليهم لانهم يسكنون الثغور في الغلب
وتنقل زكاة كل ناحية في اهلها ولا يجوز ان تنقل زكاة بلد

الي غير الآخذ عليهم اهل السهام فيه فان نقلها اهلها عنه مع
وجودهم فيه لم يجز في احد القولين واخراة في الاخر وهو من هب
أي خيفة ولا يجوز دفع الزكاة الى كافر وجوز ابو
خيفة دفع زكاة الفطر خاصة الى الذي دور المعاهد ولا يجوز
دفعها الى ذبي القربى من بني هاشم وبني المطلب تنبها لهم
اوساخ الذنوب وجوز ابو خيفة دفعها اليهم
ولا يجوز ان تدفع الى عبد ولا مدبر ولا ام ولد ولا
من رقب بعضه ولا يدفعها الرجل الى زوجته ولا يجوز ان
تدفع المرأة الى زوجها ومنع ابو خيفة من ذلك ولا يجوز
ان يدفع احد زكاته الى من تجب عليه نفقته من والد او ولد لغناهم
به الا من سهم الغارمين اذا كانوا منهم ولا يجوز ان يدفعها الى
من سواهم من اقاربه ومنصرفها فيهم افضل من الجانب وفي جيران
منزله افضل من الباعد واذا اخص رب المال اقاربه

إلى العالم ليخصهم زكاه ماله فإن لم تخلط زكاته بغيرها خصهم بها
وإن خلطت كانوا في الخلط أسوة غيرهم للزكاة فيهم منها لأن
فيها ما هم به أحر وأخص وإذا استرأب رب المال بالعالم
في مصرف زكاته وسأله أن يشرف على قسمتها لم يلزمه إجابته إلى ذلك
لأنه قد تربي منها بدفعها إليه وإن سأل العالم رب المال
أن يحضر قسمتها لم يلزمه أن يحضر لبرأته منها بالدفع وإذا هلك
الزكاة في يد العالم قبل قسمتها أجزأت رب المال ولم يصنها العالم
بالعنوان وإن تلفت الزكاة في يد رب المال قبل وصولها
إلى العالم لم تجز وأعادها ولو تلف ماله قبل إخراج الزكاة
سقطت عنه إن كان تلفه قبل إمكان أدائها ولا تسقط إن كان
تلفه بعد إمكان أدائها وإذا ادعى رب المال تلف ماله قبل شمار
زكاته كان قوله مقبولا فإن اتهمه العالم لحقة استظهاره
ولا يجوز للعالم أن يأخذ إرثا أرباب الأموال ولا يقبل

هداياهم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هدايا العالم
غلوت والفرق بين الرشوة والهدية أن الرشوة ما أخذت
طلباً والهدية ما بذلت عفواً وإذا ظهرت خيانة العالم
كان الإمام هو المستدرك لخيانته دون أرباب الأموال ولم يتعين
لأهل السماوات خصوصته إلا أن تطلبوا إلى الإمام علامة ذوي الحاجات
ولا يقبل شهادتهم على العالم للشبهة اللاحقة بهم فأما
شهادة أرباب الأموال عليهم فإن كانت في أخذ الزكاة منهم
لم تسمع شهادتهم وإن كانت في وضعها لها في غير حقها سمعت
وإذا ادعى أرباب الأموال الدفع للزكاة إلى العالم وانكرها
احلف أرباب الأموال على ما ادعوه وبرؤا واحلف العالم على
ما انكره وبرئ وإن شهد بعض أرباب الأموال ببعض الدفع
إلى العالم فإن كان بعد التناكر والتخاصم لم تقبل شهادتهم عليه
وإن كان قبلها سمعت وحكم على العالم بالغرم فإن ادعى بعد

اشتهاره أنه قسمها في أهلها لم يقبل منه لأنه قد كذب هذه الدعوى بانكاره
فان شهد له أهل السهم بان أخذها منه لم يقبل شهادتهم لأنه قد كذبهم
بانكاره لأخذها واذا أقرب العالم بقبض الزكاة وادعى قسمتها في أهل
السهم وانكره كان قوله في قسمتها مقبولا لأنه مؤتمن فيها وقوله
في الانكار في بقاء قهرهم وجاوبهم مقبول ومن ادعى من أهل
السهم فقرا قبل منه ومن ادعى غرما لم يقبل منه إلا بينه
واذا أقرب المال عند العامل بقدر زكاته ولم يخرج مبلغا
جاز أن يأخذها على قوله ولم يأخذها بإحضار ماله جبرا واذا أخطا
العامل في قسم الزكاة ووضعها في غير مستحق لم يضمن لحق حاله من الأغنياء
وفي ضمانه لها فيمن خفي حاله من ذوي القربى والكفار والعبيد قولان
والأصح ان رب المال هو الخاطيء في قسمتها ضمنها فيمن خفي حاله
من الأغنياء في أحد القولين ويكون حكم العامل في سقوط الضمان
أوسع لأن شغله أكثر وكان في الخطاء أعذر

الباب الثاني عشر

في قسم الفي والغنيمة

وأموال الفي والغنائم ما وصلت من المشركين أو كانوا سبي
وصولها ويختلف المالان في حكمها وهما يخالفان لأموال الصدقات
من أربعة أوجه أحدها أن الصدقات مأخوذة من المسلمين تطهيرها
والفي والغنيمة مأخوذة من الكفار انتقاما منهم والثاني أن مصرف
الصدقات منصوص عليه ليس للأئمة اجتراح فيه وفي أموال الفي والغنيمة
ما يقف مصرفه على اجتراح الأئمة والثالث أن أموال
الصدقات يجوز أن ينفرد أربابها بقسمها في أهلها ولا يجوز لأهل الفي أن
ينفردوا بوضعها في مستحقين حتى يولاه أهل الاجتهاد من الولاء
والرابع اختلاف المصنفين على ما سوضح وأما
الفي والغنيمة فهما متفقان من وجهين ويختلفان من وجهين فأمّا
وجه اتفاقهما فأحدهما أن كل واحد من المالين وأصل بالكسر

والشأني أن تصرف خمسها واحدًا وأتمها اقتراهما فأحد
أزمان الفئ ما خذ عفوًا ومالك الغني ما خذ قهرًا والشأني أن تصرف
أربعة أخماس الفئ بخلاف لمصرف أربعة أخماس الغني على ما سنوضح
وسنبداً بالالفئ فنقول إن كل مال وصل من المشركين عفوًا
من غير قتال ولا إكراه خيل ولا ركاب كمال الهدنة والجزية وأعتا
متاجرهم أو كان أصلًا بسبب من جهتهم كمال الخراج ففيه إذا أخذ
لأهل الخبز مقسومًا على خمسة وقال أبو حنيفة لا غنى في الفئ
ونص في أهل القرى فله وللرسول ولذي القربى واليتامى
والمساكين وابن السبيل فيقسم الخبز على خمسة أسهم متساوية
منها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في حياته ينفق منه
على نفسه وأزواجه ويصرفه في مصالحه ومصالح المسلمين واختلف
الناظر فيه بعد موته فذهب من يقول بميراث الأنبياء إلى أنه
موروث عنه ومصرف إلى ورثته وقال أبو ثور يكون ملكًا

للإمام بعد لقيامه بأمر الأمة مقامه وقال أبو حنيفة قد سقط
بموته وذهب الشافعي إلى أنه يكون مصرفًا في مصالح المسلمين العامة
كأرزاق الجيش وإصلاح الكراع والسلاح وسائر الحوز والنظار
وأرزاق القضاء والأئمة وما جرى هذا المجرى من وجوه المصالح والسهم
الشأني سهم ذي القربى ورعي أبو حنيفة أنه قد سقط
حقهم منه اليوم وعند الشافعي أن حقهم فيه ثابت
وهم بنو هاشم وبنو المطلب أبناء عبد مناف خاصة ولا حق
فيه لمن سواهم من قريش كلها يستوي فيه بين صغارهم وكبارهم وأغنياءهم
وفقرائهم ويفضل فيه بين الرجال والنساء للذكر مثل حظ الأنثيين
لأنهم أعطوا باسم القرام ولا حق فيه لمواليهم ولا لأولاد بناتهم
ومراتب منهم بعد حصول المال وقبل القسمة كان سهمه منه حصة
لورثته والسهم الثالث لليتامى من ذوي الحاجات
واليتيم سهم يورث الأب مع الصغر ويستوي فيه حكم الغلام

والجارية فاذا بلغ زال اليتيم عنها قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا يثم بعد حليم والشم الرابع للمساكين وهم من لا يجد
ما يكفيه من أهل الفي لأن مساكين الفي يمتدرون عن مساكين الصدقات
لاختلاف مصرفها والشم الخامس من لبن السبيل وهم
المسافرون من أهل الفي لا يجدون ما يتفقون وسواهم من ابتداء السفر
أو كان بخنازا فحذا حليم الفي في شمه وأما أربعة أخماسه
ففيه قولان أحدهما أنه للجيش خاصة لا يشركهم فيه غيرهم ليكون
معدا لأرزاقهم والقول الثاني أي أنه مصروف في المصالح العامة
التي منها أرزاق الجيش وما لا غنا بالمساكين عنه ولا يجوز أن
تصرف الصدقة في أهل الفي ولا تصرف الفي في أهل الصدقة
ويصرف كل واحد من المالين في أهله وأهل الصدقة
من لا هجرة له وليس من المقاتلة عن المسلمين ولا من تجاه البيضة وأهل
الفي ذوو الهجر الذابون عن البيضة والممانعون من الحرم والمجاهدون

للعدو وكان اسم الهجر لا ينطبق إلا على من هاجر من وطنه إلى المدينة
طلباً للسلام وكانت كل قبيلة أسلمت وهاجرت بأسرها تدعى
البركة وكل قبيلة هاجرت بعضها تدعى الحيرة فكان المهاجرون بركة
وخيرة ثم سقط حكم الهجر بعد الفتح وصار المسلمون مهاجرين وأعراباً
فكان أهل الصدقة يستولون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أعراباً
ويسمي أهل الفي مهاجرين وهو ظاهر في أشعارهم قال بعضهم
قد لهن الليل بعصلي أروع خراج من الدوي

هاجر ليس بأعرابي

ولا اختلاف الفقهاء في حكم المالين ما ميزوا وسوى
أبو حنيفة بينهما وجوز صرف كل واحد من المالين في كل واحد من الفقير
واذا أراد الإمام أن يصل قوماً تعود صلاحهم بصلاح المسلمين
كالرسول والمولفة جاز أن يصلهم من مال الفي قد أعطي
رسول الله صلى الله عليه وسلم المولفة يوم حنين فأعطى عيينة ابن

حصن الفرائدي مائة بعير والآخر ابن جابر التميمي مائة بعير والآخر ابن
مرداس السلمي خمسين بعيرا فتحت لها وعقب على رسول الله صلى الله عليه
وسلم فيها فقال

كنت بها بافلاقتها بكري على المهر في الأجرع
وايقاطي القوم أن يرقدا اذا جمع الناس لم أجمع
فأصبح نهي ونهي العبد بين عينه والأقصر
وقد كنت في الحرب خادرا فلم أعط شيئا ولم أمتع
إلا أفايل اعطيتها عديد قوايه الأوسع
فكان حصن وجابر يفوقان مرداس في الجمع
وما كنت دون أمرينهما ومن نضع اليوم لا يرفع

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي رضي الله عنه اذهب
فاقطع لسانه فلا ذهب به قال تريد أن تقطع لساني فقال لا
ولكن أعطيك حتى ترخي فأعطاه فكان ذلك قطع لسانه فأمسا

اذا كنت صلة الإمام لا تعود بصلية على المسلمين وكان المقصود بها
نفع المعطي خاصة كانت صلته في ماله روي أن أعرابيا أتى عمر ابن الخطاب
رضي الله عنه فقال

يا عمر الخير جنت الجنة الكسبياتي وأمتنة
مكنا من الزمان حنة أقيم بالله لتفعلنة
فقال عمر إن لم أفعل يكون ما إذا قال
إذا أبا جعفر لا ذهبنة
قال فإذا ذهبت يكون ما إذا قال

يكون عز علي لتسلنة يوم تكون الاعطيات هنة
وموقف المسؤل يهنة إنا إلى نار وما جنة
فبكي عمر حتى اخضلت لحيته بدموعه وقال يا غلام اعطه
فيمضي هذا ذلك اليوم لا لشعره أما والله لا أملك غيره ففعل
ما وصله به من ماله لا من مال المسلمين لأن صلته لم تعد ينفع على غيره ففعل

من المصالح العامة ومثل هذا ألا يكون من أهل الصدقة غير أن عمر
رضي الله عنه لم يعط منها أمالاً لأجل شعور الذي استنزل به وأمالاً أن الصدقة
مصرفه في خيراتها ولم يكن منهم وكان ما نفقه الناس على عمر رضي الله
عنه أن جعل كل الصلوات من مال الفيء ولم ير الفرق بين الأمرين
وليس في الامام أن يعطى ذكر أولاده من مال الفيء لأنهم من أهله
فإن كانوا صغاراً كانوا في عطاء الذراري من فعي السابقة والتقدم
وإن كانوا كباراً ففي عطاء القتلة من أمثالهم حتى إن أبا
أن عبيد الله ابن عمر لما بلغ أبي أباة عمر ابن الخطاب رضي الله عنه فقال
له يا أباة قد بلغك أني سأله أن يعرض له ففرض له في الفين ثم جاءه
غلام من أبناء الأنصار قد بلغ فسأله أن يعرض له ففرض له في ثلاثة آلاف
فقال يا أباة ما بالي فرضت لي في الفين وفرضت له في ثلاثة
ولم يشهد أبو هذا ما شهدت فقال أجل لكني رأيت أبا ابنك
يقا تل رسول الله صلى الله عليه وسلم ورأيت أبا أم هذا يقاتل مع رسول

الله صلى الله عليه وسلم وللام أكثر من ألف ولا يجوز للام أن
يعطى إناث أولاده من مال الفيء لأنهم من جهة ذريته الداخلين في عطايه
وأما عبيده وعبيد غيره فإن لم يكن يوم مقاتله تنفقتهم
في ماله وأموال ساداتهم وإن كانوا مقاتله فقد كان أبو بكر رضي الله
عنه يفرض لهم في العطاء ولم يفرض لهم عمر رضي الله عنه والشا فعي يأخذ
فيهم يقول عمر فلا يفرض لهم ولكن زاد ساداتهم في العطاء لأجلهم لأن
زيادة العطاء معتبر بحال الذرية فإن عمت وأجاز أن يفرض
لهم في العطاء وليس في الام أن يفرض لقباً أهل الفيء في عطايهم
ولا يجوز أن يفرض لعالم لأن النقباء منهم والعالم يأخذوا أجر
على علم وليس في الام أن يكون عامل الفيء من ذوي القربى من بني هاشم وبني
المطلب ولا يجوز أن يكون عامل الصدقات منهم إذا أراد سهمه
منها إلا أن يتطوع لأن بني هاشم وبني المطلب تحرم عليهم الصدقات
ولا يحرم عليهم الفيء ولا يجوز لعامل الفيء أن يقسم ما جاءه إلا بأذن

ويوزع لعامل الصدقة أن يقسم ما جابه به غير اذ في عالم به عنه لما قد
من أن تصرف مال الفي عن اجتهاد الامام وتصرف الصدقة نص في الكفا
وصفه عامل الفي مع امانته وشهامته بخلاف حسب اختلاف
ولايته فيه وهي تنقسم ثلاثة اقسام أحدها أن تولد بقدرة أموال
الفي وتقدير وضعها في الجهات المستحقه منها لوضع الخراج والجزية فمن
شروط هذا العامل أربعة أوصاف أن يكون مسلماً حراً مجتهداً
في أحكام الشريعة مطلقاً بالحساب والمساجه والقسم الثاني
أن يكون عام الولايه على جابه ما استقر من أموال الفي كلها فالمعتبر
صحته ولايته ثلاثة شروط الاسلام والحرية والأضلاع بالحساب
والمساجه ولا يعتد برقبه أن يكون فقيهاً مجتهداً لله يتولى قبض ما
استقر بوضع غيره والقسم الثالث أن يكون خاضعاً للولاية على
نوع من أموال الفي خاصة فيعتبر ما وليه منها فإن لم يستقر فيه عن
استنابه اعتبر فيه الاسلام والحرية مع اضلاعه بشرط ما ولي من حساب

ولاية

أو مساجه ولم يحز أن يكون ذمياً ولا عبداً لأن فيما ولايته وإن استغنى
عن الاستنابه جاز أن يكون عبداً لأنه كالرسول المأمور فأنما كونه
ذمياً فينظر فيما وليه من مال الفي فإن كانت معاملته فيه مع أهل الذمة
كالجزية وأخذ العشر من أموالهم جاز أن يكون ذمياً وإن كانت
معاملته فيه مع المسلمين كالخراج الموضع على رقاب الأرضين إذا صار
في أيدي المسلمين ففي جاز كونه ذمياً وجهاً وإذا بطلت ولايته
العامل قبض مال الفي مع فساد ولايته برقي الدافع ما عليه إذا لم ينه عن
القبض لأن القابض منه ما ذر له وإن فسدت ولايته جرى في القبض بحري
الرسول ويكون الفرق بين صحته ولايته وفسادها أن له الأجبا
على الدفع مع صحه الولاية وليس له الأجبار مع فسادها فإن نهي عن
القبض مع فساد الولاية لم يكن له القبض ولا الأجبار ولم يبرأ الدافع بالدفع اليه
إذا علم بنية وفي سرائره أن لم يعلم بالنهي وجهاً لو قيل **فصل**
وأما الغنية في الأقسام وأحكامها لأنها أصل تفرع عنه الفي فكان حكمها

أَعْمَ قَسَمَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ أُسْرِي وَسَيِّ وَأَرْضُونَ وَأَمْوَالٍ
فَأَمَّا الْأُسْرَى فَمِنْ الرِّجَالِ الْمُقَاتِلِينَ مِنَ الْكُفَّارِ إِذَا ظَهَرَ الْمُسْلِمُونَ
بِأَسْرِهِمْ أَجْمَعًا فَخَالَفَ الْفُقَهَاءُ فِي حُكْمِهِمْ فَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ
إِلَى أَنَّ إِمَامًا أَوْ مَنْ اسْتَنَابَهُ الْإِمَامُ عَلَيْهِمْ فِي أَمْرِ الْجِهَادِ يُخَيَّرُ فِيهِمْ إِذَا أَقَامُوا عَلَى
أَفْرِهِمْ فِي فِعْلِ الْأَحْلَجِ مِنْ أَجْدَارِ أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ أَمَّا الْقَتْلُ وَأَمَّا الْأَسْتِرْقَاقُ
وَأَمَّا الْقَذَائِلُ أَوْ أُسْرَى وَأَمَّا الْمَرْبُوعُ فِدَاءً فَإِنْ أَسْلَمَ وَاسْتَقْبَلَ
الْقَتْلَ عَنْهُمْ وَكَانَ عَلَيْهِمْ فِي أَجْدِ الثَّلَاثَةِ وَقَالَ مَلِكٌ يُؤْخَرُ
فِي خَيْرِ أَرْبَعِ أَشْيَاءَ الْقَتْلُ أَوِ الْأَسْتِرْقَاقُ أَوِ الْمَقَادَاهُ بِالرِّجَالِ
دُونَ الْمَالِ وَلَيْسَ لَهُ الْمَرْءُ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ يَدْرُسُ خَيْرًا مِنْ
شَيْءٍ بَيْنَ الْقَتْلِ أَوِ الْأَسْتِرْقَاقِ وَلَيْسَ لَهُ الْمَرْءُ وَلَا الْمَقَادَاهُ وَقَدْ
جَاكَزَ أَبُو بَالٍ وَالْفِدَاءُ فَقَالَ فَإِنَّمَا مَنَابَعُهُ وَإِنَّمَا
فِدَاؤُهُ نَفْعُ الْحَرْبِ أَوْ زَارَهَا وَمَنْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ عَلَى أَبِي عَزَّةَ الْحِمْيَرِيِّ يَوْمَ بَدْرٍ وَشَرَطَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يُعَوِّدَ لِقِتَالِهِ فَعَادَ لِقِتَالِهِ

يَوْمَ أُجَيْدٍ فَأَسْرَفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَتْلِهِ فَقَالَ ابْنُ عَسَاكِرَ
فَقَالَ لَا يُلْسَعُ الْمَوْتُ مِنْ حَرْبٍ مَرَّتَيْنِ وَأَمْرُضَتْ عَنْقَهُ صَبْرًا
وَلَمَّا قُتِلَ النَّضْرُ ابْنُ الْحَرْثِ بِالْقَفَرَاءِ بَعْدَ انْتِفَائِهِ مِنْ بَدْرٍ اسْتَوْفَقَتْهُ بَنَاتُهُ
قَتْلَهُ يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ فَأَنْشَدَتْهُ قَوْلَهُ

يَا رَاكِبًا إِنْ الْأَثِيلَ مَطْنَهُ عَزَمَ حِجْرُ خَامِسِهِ وَأَنْتَ مُوقِفُ
بَلْعِ بَيْتَانِ فَارْتَجِمَهُ مَا نَزَالَ بِهَا الرِّكَابُ يَخْفِقُ
مَنْ يَأْتِيهِ وَيَمْرُؤُ مَسْفُوحُهُ جَادَتْ لَهَا بِهَا وَآخِرُهَا تَحْتَقُ
النَّضْرُ أَقْرَبُ مَنْ قَتَلْتُ قَرَابَهُ وَأَجْفَمُ أَنْ كَانَ عَمَقًا يُعْتَقُ
مَا كَانَ خَيْرًا لَوْ سَمِعْتَ وَمَنْ الْفَتَى وَهُوَ الْمَغِيطُ الْمَحْتَقُ

فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَوْ سَمِعْتَ شِعْرَهَا مَا قَتَلْتَهُ وَلَوْ لَمْ
يُحْزَرْ لَمْ يَقُلْ هَذَا الْقَوْلَ لِأَنَّ أَقْوَالَ أَجْدَاهُمْ مَشْرُوعَةٌ وَأَمَّا الْفِدَاءُ
فَقَدْ أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِدَاً أُسْرَى بِدْرٍ وَفَاتِي بَعْدَهُمْ
بِرَحْلِينَ فَذَا تَبَيَّنَ خِيَانَةُ فِيمَنْ لَمْ يُسَلِّمْ مِنَ الْأُمُورِ الْأَرْبَعَةِ تَصَفَّحَ أَحْوَالَهُمْ

واجتهد رأيه فيهم فمن علم منهم قوة بأسه وشدة نكايته وييسر من أسلامه
وعلم ما في قلبه من قوة قومه قتله صبرا من غير مثله ومن رآه منهم حيا
للإسلام أو مطاعا في قومه ورجا بالمن عليه إنا أسلمة أو تألف قومه
من عليه وأطلقه ومن وجد منهم ذملا وجده وكان للمسلمين حلة
وحاجة فاداه على مال جعله عدة للإسلام وقوة للمسلمين وان كان
في أسير عشرين أحد من المسلمين من رجال أو نساء فاداه على الخلافة فيكون
خياره في الأربع على وجه الأجر الأصح ويكون المال المأخوذ في الفداء
غنية يضاف إلى الغنائم ولا يختص بها من أسرى المسلمين فان رسول
الله صلى الله عليه وسلم دفع قدا الأسرى من أهل بدر إلى من أسره قبل
تسليم الغنائم والغنائم ومن أباغ الإمام دمة من المشركين لعظم
نكايته وشدة أذيتهم ثم أسير جازله المن عليه والعفو عنه قد أسد
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقتل سته ولو تعلقوا بأسيان الكعبة
عبد الله بن سعد بن أبي السرح كان يكتب الإنجي لرسول الله صلى الله عليه وسلم

فيقول له أكثب غفور رحيم فيكتب عليهم حكيم ثم ارتد فلحق بقرينش وقال
إني لا أحرف محمد حيث شئت فقل فيه قوله تعالى ومن قال ما أنزل
مثلا أنزل الله وعبد الله بن خطل كنت له قتيلا تقيان بسب
النبي صلى الله عليه وسلم والجورث ابن نقيد كان يوحى رسول الله صلى الله
عليه وسلم ومقيس ابن صباب كان بعض الأنصار قتل أخاه فأخذ
وأعتال القاتل فقتله وعاد إلى مكة مرتدا وأنشأ يقول

شقا النفس أن قيات بالقام مسندا تخرج ثوبه دما الأخادع
وكانت هوم النفس من قبل قتله فلم تنجي عز وطا المضاجع
تأثرت به قبرا وحلت عقله سراة بني الفجار أرباب فارح
جلت به وتري فأدر كنت توري وكنت عن الإسلام أول راجع
وسارة مولاة لبعض بني عبد المطلب كنت تسب وتوخي وعلمته
بن أبي جهل كان يكثر التآليب على رسول الله صلى الله عليه وسلم طلبا لنار أبيه
فأمن عبد الله بن سعد بن أبي السرح فان عثمان رضي الله عنه أسأله

لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَعْرَضَ عَنْهُ ثُمَّ عَاوَدَ الْإِسْتِثْنَاءَ ثَانِيَةً
فَلَمَّا وَدِيَ قَالَ مَا كَانَ فِيكُمْ مَنْ يَقْتُلُهُ حِينَ أُعْرِضْتُ عَنْهُ فَقَالُوا هَلَّا أَوْثَقَ
الْيَدَ بَعَيْنِكَ فَقَالَ مَا كَانَ لِي أَنْ تَكُونَ لَهُ خَائِنَةً الْأَعْيُنُ وَأَمَّا
عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ خَطْلٍ فَقَتَلَهُ سَعْدُ بْنُ جُرَيْشٍ الْخَزَوِيُّ وَأَبُو بَرْزَةَ الْأَسَدِيُّ
وَأَمَّا مَقِيسُ بْنُ صَبَابَةَ فَقَتَلَهُ غَيْلَةُ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ
وَأَمَّا الْحَرْثُ بْنُ قُعَيْدٍ فَقَتَلَهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَمْرِ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ لَا يَقْتُلُ قُرَشِيٌّ بَعْدَ هَذَا
الْيَوْمِ صِرَ الْأَبْقُودُ وَأَمَّا قَيْسُ بْنُ خَطْلٍ فَقَتَلَتْ أَحَدُهَا
وَهَرَبَتِ الْآخَرَى حَتَّى اسْتَوَى لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمْنَهَا
وَأَمَّا سَارَةُ فَتَغَيَّبَتْ حَتَّى اسْتَوَى لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَأَمَّا فَائِمَةُ فَتَغَيَّبَتْ مِنْ بَعْدِ حَتَّى أَطَّاهَا رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَرَسَّاهُ فِي
زَمَانٍ غَزَى بِالْأَنْبِطِ فَقَتَلَهَا وَأَمَّا عَلْمَةُ ابْنِ أَبِي جَهْلٍ فَانْدَسَتْ إِلَى نَاحِيَةِ
الْبَحْرِ وَقَالَ لَا اسْلُنْ مَعَ رَجُلٍ قَتَلَ أَيْمَانَ الْحَيِّمْ يَعْنِي أَبَاهُ فَلَمَّا رَكِبَ الْبَحْرَ قَالَ

صَاحِبُ السَّفِينَةِ أَخْلَصُ قَالَ وَلَمْ يَقَالَ لَا يَصْلُحُ فِي الْبَحْرِ إِلَّا
الْأَخْلَاصُ قَالَ وَاللَّهِ لَا زَكَاةَ لَا يَصْلُحُ فِي الْبَحْرِ إِلَّا الْأَخْلَاصُ فَانْدَسَ لَا يَصْلُحُ
فِي الْبَحْرِ غَيْرُ مَنْ جَرَعَ وَكَانَتْ زَوْجَتُهُ أُمُّ حَكِيمِ بِنْتُ الْحَرْثِ قَدِ اسْلَمَتْ فَأَخَذَتْ
لَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَانًا وَقِيلَ بَلْ خَرَجْتَ إِلَيْهِ بِأَمَانٍ
إِلَى الْبَحْرِ فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَرْحَبًا بِالرَّكِبِ
الْمُهَاجِرِ فَأَسْلَمَ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَسْأَلُنِي
شَيْئًا إِلَّا أُعْطِيكَ فَقَالَ إِنِّي أَسْأَلُكَ أَنْ تَسْأَلَ اللَّهَ أَنْ يَغْفِرَ لِي
كُلَّ نَفْقَةٍ أَنْفَقْتُهَا لِأَصْدِقَائِي عَنْ سَبِيلِهِ وَكُلَّ مَوْقِفٍ وَقَفْتُهِ لِأَصْدِقَائِي
عَنْ سَبِيلِهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ
لَهُ مَا سَأَلَ فَقَالَ وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَا أَدْعُ دَرَاهِمًا أَنْفَقْتُهَا فِي
الشَّرِّ إِلَّا أَنْفَقْتُ مَكَانَهُ فِي الْإِسْلَامِ دَرَاهِمِينَ وَلَا مَوْقِفًا وَقَفْتُهِ فِي
الشَّرِّ إِلَّا وَضَعْتُ مَكَانَهُ مَوْقِفِينَ فَقَتَلَ يَوْمَ الْيَوْمِ وَلَهُ هَذَا الْجَنَّةُ
يَتَعَلَّقُ بِهِ فِي سَبِيلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَجْزَأُكُمْ فَلَوْلَ مَا اسْتَوْفَيْنَا

وَأَمَّا قَتْلُ مَنْ أَضَعَفَهُ الْهَرَمُ أَوْ أَجْرَتْهُ الزَّمَانَةُ أَوْ كَانَ مِنْ تَحْلَا مِنْ
الرَّهْبَانِ وَأَجْبَابِ الصَّوَامِعِ فَإِنَّهُ لَا يَدْرُ الْمَقَاتِلَةَ بِأَرْبَابِهِمْ وَنَحْوِهِمْ
عَلَى الْقِتَالِ حَارِقَتُهُمْ عِنْدَ الظُّفْرِ فَمَا نَوَانِي حِلْمِ الْمَقَاتِلَةِ بَعْدَ الْأَسْرِ وَالْأَلَمِ
يُخَالِطُهُمْ فِي أَيْدِيهِمْ وَلَا يَخْفِضُ فِي إِيَّاهُمْ قَلَمٌ قَوْلًا **فصل**
وَأَمَّا الشَّيْءُ فِيهِمُ النِّسَاءُ وَالْأَطْفَالُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقْتَلُوا إِذَا كَانُوا أَهْلَ
كِتَابٍ لِنَبِيِّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ
وَيَكُونُ نِسَاءً مُسْتَرَقَّاتٍ يَسْمُونَ مِنَ الْغَانِمِينَ فَإِنْ كَانَ النِّسَاءُ مِنْ
قَوْمٍ لَيْسَ لَهُمْ كِتَابٌ كَالَّذِينَ هَرِمُوا وَعَبَدُوا الْأَوْثَانَ وَامْتَنَعُوا مِنَ الْإِسْلَامِ
فَعَدَّ الشَّافِعِيُّ قَتْلَهُمْ وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لَا يَسْتَرْقُونَ وَلَا
يُقَرَّبُونَ مِنْ أَشْرَافِهِمْ وَاللَّهُ وَلِيُّهَا لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَلَا تَوَلَّيْتُمُوهَ وَاللَّهُ عَلَى وَلَدِهَا فَإِنْ كَانَ أَدْبَابُ الشَّيْءِ عَلَيْهِمَا جَارَ لَمْ يَكُنْ هَذَا
الْبَدَائِئِغُ وَيَكُونُ مَالٌ فَدَلَّهِمْ مَغْنَمًا مَكَانَهُمْ وَلَمْ يَلْزِمَهُ اسْتِطَابَةُ
نَفْسِ الْغَانِمِينَ عَنْهُمْ فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُقَاتِلَ فِيهِمْ عَلَى أَسْرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِي

أَيْدِي قَوْمِهِمْ غَوَضَ الْغَانِمِينَ عَنْهُمْ مِنْ سَبَبِ الْمَصَالِحِ وَإِنْ أَرَادَ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهِمْ
لَمْ يَجْزِ إِلَّا بِاسْتِطَابَةِ نَفْسِ الْغَانِمِينَ عَنْهُمْ بِالْعَفْوِ عَنْ جَفْوَتِهِمْ مِنْهُمْ وَأَمَّا
بِمَالٍ يُعَوِّضُهُمْ مِنْ سَبَبِ الْمَصَالِحِ وَإِنْ كَانَ لَا مَرَجَحَهُ عَاوَضَ عَنْهُمْ فِي
مَالِ نَفْسِهِ وَمَنْ أَمْتَنَعَ مِنَ الْغَانِمِينَ عَنْ تَرْكِ حَقِّهِ لَمْ يَسْتَرْقِ عَنْهُ
أَجْبَارًا حَتَّى يَرْضَى وَخَالَفَ ذَلِكَ حِلْمُ الْأَسْرِ الَّذِينَ لَا يَلْزِمُهُ
اسْتِطَابَةُ نَفْسِ الْغَانِمِينَ فِي الْمَنْعِ عَلَيْهِمْ لِأَنَّ قَتْلَ الرُّجَالِ مُبَاحٌ وَقَتْلُ
الشَّيْءِ مُحَرَّمٌ فَصَارَ الشَّيْءُ مَالًا مَغْنَمًا لَا يَسْتَرْقُونَ عَنْهُ إِلَّا بِاسْتِطَابَةِ
النَّفْسِ قَدْ اسْتَعْطَفَتْهُ هَوَازِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَسَلَّمَ حِينَ سَبَّاهُمْ بِخَيْرٍ وَأَنَاءَهُ وَنَوَدُّهُمْ وَقَدَّرَ فِي الْأَمْوَالِ وَفِي الشَّيْءِ قَدْرَهُ
جَزَاءً رِضًا بِهِ فِيهِمْ مِنْ لَيْزِ حِلْيَةٍ وَكَانَتْ مِنْ هَوَازِنْ حَسْبِي
ابْنُ أَبِي هَوَازِنْ لَمَّا سَبَّيْتُ وَغَنِمْتُ أَمْوَالَهُمْ بِخَيْرٍ قَدِمْتُ
وَفَوَّضَهُمْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ بِالْحِجْرَةِ أَنَّهُ مُسْلِمِينَ فَقَالُوا
يَا رَسُولَ اللَّهِ لَنَا أَصْلُ وَعَشِيرَةٌ وَقَدْ صَابَنَا مِنَ الْبَلَاءِ مَا لَا حَقَّ عَلَيْكَ فَاغْنِنَا

علينا من الله عليك ثم قام منهم أبو صرد فقال يا رسول الله انا
في الخطير عما نك وخلا نك وجا صندك الذي عثر بكفلك ولو انا
ملجنا للحرب بن الاشتر او النعمان بن المذزر ثم نزلنا بمثل المنزل الذي نزلت
رجونا عطفه وعمايته وانت خير الكهليلين ثم انشأ يقول

امتن علينا رسول الله في كرم فالك المرزجوة وندي خر
امتن على بيضه قد عاها قدرك ثمزق شملها في دهرها غير
امتن على نسوة فلكنت ترضعها اذ قولك تلو من محضها الذرر
الآن اذ كنت طفلا كنت ترضعها واذا ربيك ما تاتي وما تذر
لا تجعلنا كمن شالت نعمته واستبق متافانا معشر زهر
ان لم نداركم نعمات نشرها يا ابن حج النابر حلا حين يختبر
انا لشكر المعالي ان كثرت وعندنا بعد هذا اليوم مندخر

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ابناؤكم ونساؤكم اجت اليكم
ام اموالكم فقالوا اخيرنا بين اموالنا واجسادنا بل ترد علينا ابناؤنا

ونسائنا فهو اجت الينا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما
ما كان لي ولبنني عبد المطلب فهو لكم وقالت قريش ما كان لنا فهو لرسول
الله صلى الله عليه وسلم وقالت الانصار ما كان لنا فهو لرسول الله صلى الله
عليه وسلم وقال الاقرع ابن جابر اما انا وبنو تميم فلا وقال
عيسه ابن حصن اما انا وبنو فزاره فلا وقال العباس ابن مرداس
اما انا وبنو سليم فلا فقال بنو سليم ما كان لنا فهو لرسول الله صلى
الله عليه وسلم فقال العباس ابن مرداس لئن سلم وهنتموني
فقال النبي صلى الله عليه وسلم اما من تمسك منكم بحقه من هذا الشيء
فله بكل انسان من قدامي فرددوا الي النابر ابناؤهم ونساؤهم فردوا
وكان عيسه ابن حصن قد اخذ عجوزا من عجائز هوازن وقال اني لا اري
لها في الحين نسا فبعني ان يعظم فداؤها فامتنع من ربحها بسب قلايص فقال
له ابو صرد خذها عند نوايه ما فوؤها يارد ولا تديها بناهيد ولا يطنها
بوالد ولا زوها بواجد ولا درها بمالك فردوها بسب قلايص ثم

ان عيينه لقي الأقرع بن حابس فشكى اليه فقال له أكل ما أخذتها
بيضا غريب ولا نصفا وثيرة وكان في النبي أسمايت الحوت بن عبد العزى
أخت رسول الله صلى الله عليه وسلم من الرضاعة فعنف بها إلى الله
وهي تقول أنا أخت رسول الله صلى الله عليه وسلم من الرضاعة فلما انتهت
إليه قالت أنا أختك قال وما علامة ذلك قالت عصفه
عصفتها وأنامتوزكك فعرف العلامة وبسط لها رداءه وأجلسها
عليه وخيرها بين المقام عنده مكرمة أو الرجوع إلى قومها ممنعة فاختار
أن يمتنعها ويردّها إلى قومها ففعل وذلك قبل ورود الوعد ورد النبي
فأعطاهما غلاما له يقال له يحوّل وجارية فزوجت إحداهما بالآخر
وفيهما من نسليهما بقيقه وفيهم من الجهر مع الأحكام المستفاد سيرة
يجب أن تتبعها الولادة فلذلك أستوفيناها وإذا كان
في النسيان ذوات أرواح بطل نكاحهن بالنبي سواء شئوا الأرواح معهن أولا
وقال أبو حنيفة إن سبين مع أرواحهن فمن علي النكاح

١٥٨
وإذا أسلمت من ذوات زوج قبل حصولها في النبي فهي حرة ونكاحها
قد بطل بانقضاء العدة وإذا قسم النسيان في الغائب حرم
وطهر حتى يستبين بحضه ان كن من ذوات الأقراء أو بوضع الحمل
ان كن حوامل روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزني هو أزن فقال
الآن لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذوات حمل حتى تحيض وما
غلب عليه المشركون وأجزوه من أموال المسلمين لم يملوكه وكان ياتيا على
ملك أربابهم من المسلمين فان غنمهم المسلمون رد على ملكهم منهم
بغير خبز وقال أبو حنيفة قد ملكه المشركون اذا غلبوا عليه حتى
لو كانت أمة ودخل سيدها المسلم دار الحرب حرم عليه وطهرها
ولو كانت أرضا أسلم عنها المتغلب عليها كان أختها واذا غنمها
المسلمون كانوا أختها من مال الله وقال ملك ان أدركه مالكه قبل
القسمه كان أختا به وان أدركه بعدها كان مالكه أختا شته وغنمه أخت
بعينه ويجوز شراء أولاد أهل الحرب منهم كما يجوز سبيهم

ويجوز شراء أولاد أهل العهد منهم ولا يجوز بيعهم ولا
يجوز شراء أولاد أهل الذمة منهم ولا يجوز بيعهم ويجوز
على ما غنم الواجد والإثنان حكم الغنم في أخذ غنمه وقال أبو حنيفة
وصاحباؤه لا يؤخذ غنمه حتى يكونوا سرية واختلفوا في السرية فقال
أبو حنيفة ومحمد السرية أن يكونوا عدداً مستعاضاً وقال أبو يوسف
السرية تسعة فصاعداً لأن سرية عبد الله ابن جحش نواشعة وهذا
غير معتبر عند أكثر الفقهاء لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث
عبد الله ابن أنس إلى خالد بن سفيان الهدى سرية وجره فقتله
وبعث عمرو ابن أمية الضرمي وأخر معه سرية وإذا أسلم
أحد الأبوين كان إسلاماً للصغار وأولادها من ذكور وإناث ولا يكون
إسلاماً للبالغين منهم إلا أن يكون البالغ مجنوناً وقال مالك
يكون إسلام الأب إسلاماً لهم ولا يكون إسلام الأم إسلاماً لهم ولا
يكون إسلام الأطفال بأنفسهم إسلاماً ولا ردتهم ردة وقال

أبو حنيفة إسلام الطفل إسلام وردته ردة لكن لا يقبل حتى يبلغ
وقال أبو يوسف يكون إسلام الطفل إسلاماً ولا تكون ردة
ردة وقال مالك في رواية مرفوعة عنه إن عرف نفسه
صح إسلامه وإن لم يعرفها لم يصح **فصل** وأما
الأرضون إذا استولى المسلمون عليها فتنقسم ثلاثة أقسام
أحدها ما ملكت عليهم غنوة وقهر حتى فارقوها بقتل أو
أسر أو جلاء فقد اختلف الفقهاء في حكمها بعد استيلائها
عليها فذهب الشافعي إلى أنها تكون غنوة كالأموال تنقسم
بين الغنائم إلا أن يطيبوا أنفسهم بتركها فتوقف على صلاح المسلمين
وقال مالك نصير وفقاً على المسلمين حين غنمت ولا يجوز قسمها
بين الغنائم وقال أبو حنيفة الإمام فيها بالخيار في قسمها
الغنائم فتكون أرض عشر أو يعيدها إلى أيدي المشركين بخراج يضره عليها
فتكون أرض خراج ونصير المشركون بها أهل ذمة أو يقفها على المسلمين

وتصير هذه الأرض دارا سلام سوا سكنها المسلمون أو أعيد إليها المشركون
ملك المسلمين ولا يجوز أن تسترلوا عنها المشركين ولا تصير دار حرب
والقسم الثاني في منها ما ملك عنهم عفوا لا يجلبهم عنها خونا فتصير
بالاستيلاء عليها وقفا وقيل بل لا تصير وقفا حتى يقفها الإمام لفظا
ويضرب عليها خراجا يكون أجره لرقابها تؤخذ من عموم عليها من مسلم أو
معاهد ويجمع فيها بين خراجها وأعيان زرورها وثمارها إلا أن تكون الثمار
من نخل كان فيها عند الاستيلاء عليها فتكون تلك النخل وقفا معاها لا يحبس
ثمرها عشر ويكون الإمام فيها مخيرا بين وضع الخراج عليها أو المساقاة على
ثمرها ويكون ما استوقف غرسه من النخل عشورا وأرضه خراجا وقال
أبو حنيفة لا يجمع العشر والخراج ويسقط العشر بالخراج وتصير هذه الأرض
في دار السلام ولا يزرع هذه الأرض ولا رهنها ولا يسو
بيع ما استحدث فيها من نخل وشجر والقسم الثالث
أن يستولى عليها صلحا على أن تقر في أيديهم خراج يؤدونه عنها فهذا

على ضربين أحدهما أن يصلحهم على أن يملك الأرض لنا فتصير
بهذا الصلح وقفا من دار السلام ولا يزرعها ولا رهنها ويكون
الخراج أجره لا يسقط عنهم بإسلامهم ويؤخذ خراجها إذا استقلت عنهم
من المسلمين وقد صاروا بهذا الصلح أهل عهد فان ذلك والجزية
عن رقابهم جازا قرأهم فيها على التأييد وان منعوا الجزية لم يجبروا
عليها ولم يقرروا فيها إلا المدة التي يقر فيها أهل العهد وذلك أربعة أشهر
ولا يتجاوزون السنة وفي أوقارهم ما بين الأربعة الأشهر والسنة وجملة
والفرض الثاني أن يصلحوا على أن يملك الأرض لهم ويضرب عليها
خراج يؤدونه عنها فهذا الخراج في حكم الجزية متى أسلموا اسقط عنهم ولا
تصير أرضهم دارا سلام وتكون دار عهد ولهم بيعها ورهنها وإذا استقلت
إلى مسلم لم يؤخذ خراجها ويقررون فيها ما أقاموا على الصلح ولا تؤخذ جزية رقابهم
لأنهم في غير دار السلام وقال أبو حنيفة قد صارت دارهم بالصلح
دارا سلام وصاروا به أهل ذمة تؤخذ جزية رقابهم فان نقصوا الصلح

بعد استقراره فقد اختلف الفقهاء فيهم فذهب الشافعي انه ان
ملك عليهم ارضهم فهي ملكها وان لم تملك صارت دار حريم
وقال ابو حنيفة ان كان في دارهم مسلم او كان منهم وبين دار الحرب
بلد للمسلمين فهي دار اسلام يجزي على اهلها حكم البغاه وان لم يكن فيها
مسلم ولا يبيتهم وبين دار الحرب بلد للمسلمين فهي دار حريم
وقال ابو يوسف ومحمد قد صارت دار حريم في
الاجواب كلها **فصل** واما الاموال
المنقولة فهي الغنائم المملوكة وقد كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقسمها على رايه ولم يتنازع فيها المهاجرون والانصار
يوم بدر جعلها الله جل وعز ملكا لرسوله يضعها حيث
يشاء روى ابو امامه الباهلي قال سألت
عباد ابن الصامت عن الانفال يعني عن قول
الله تعالى يسئلونك عن الانفال قل الانفال

لله والرسول فاتقوا الله واصلحوا ذات بينكم فقال عباد ابن
الصامت فينا اصحاب بدر نزلت حين اختلفنا في النفل فسألت فيه
اخلاقنا فانزع الله من ايدينا فجعله الي رسول نفسه بين المسلمين على
نوايه اي علي سواء واصطفي من غنيه بدر سيفه ذا الفقار وكان سيف
منه نزل الحجاج واخذ فيها سهمه ولم يمسها الى ان نزل الله جل وعز بعد
بدر قوله واعلموا انما غنمتم من شيء فانته حصة وللرسول ولذي القربى
واليتامى والمساكين وابن السبيل فتولى الله تعالى قسم الغنائم كما
تولى قسم الصدقات فكان ذلك غنيه غنمها رسول الله صلى الله عليه
وسلم بعد بدر غنيه بني قينقاع فاذا اجتمع الغنائم لم تقسم
مع قيام الحرب حتى يحل ليعلم باخلاصها تحقق الظفر واستقرار الملك
ولئلا تشاغل المقاتلة بها فيهنزوا فاذا اجمعت الحرب كان يعجل
قسمها في دار الحرب وجاز تاخيرها الى دار الاسلام بحسب ما يراه امير
المؤمنين من الصلاح وقال ابو حنيفة لا يجوز ان يقسم في دار

الجزء حتى يصير إلى دار الإسلام فيقسمها جنيدي فاذا أراد قسمها بدأ
بأسلح القتلى فأعطى كل قاتل سلب قتيله سواء شرطه الأمير
لهم أو لم يشرطه وقال — أبو حنيفة ومالك إن شرطه لهم
استحقوه وإن لم يشرطه لم يكن غنمه يشركون فيه ونادي بني ندي رسول
الله صلى الله عليه وسلم بعد حيازة المغنم من قتل قتيلاً فله سلبه
والشرط ما تقدم الغنمة لا ما تأخر عنها وقد أعطى أبان بن أسد
قتله وكانوا عشرين قتيلاً والسلب ما على المقتول من لباس
يقيه وما كان معه من سلاح يقتل به وما كان تحته من فرس يقتل عليه
وهل يكون ما في المعسكر من أمواله سلباً فيه قولان ولا يخمس
السلب وقال — مالك يؤخذ غنمه لأهل الخمر فاذا فرغ
من إعطاء السلب فقد أخذ — فيما يصنع بعدة فالصحيح من القول
أنه يبدأ بعد السلب بإخراج الخمر من جميع الغنم فيقسمه بين أهل الخمر
على خمسة أقسام قال الله تعالى واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن الله غنمه

وللرسول الذية وقال — أبو حنيفة وصاحبه ومالك يقسم
الخمر على ثلاثة أسهم لليتامى والمساكين وابن السبيل وقال
ابن عباس يقسم الخمر على ستة أسهم لله يعرف في مصالح اللعبة وأهل
الخمر في الغنم هم أهل الخمر في الفي فليكون سهم من الخمر لرسول الله يصير
بعده في المصالح والسهم الثاني للذي القرى من بني هاشم وبني
المطلب والسهم الثالث لليتامى والسهم الرابع
للمساكين والسهم الخامس لابن السبيل ثم يبرح بعد
الخمر لأهل الرمح من لا يسهم له من حاضري الوقعة من العبيد والنساء
والغبيات والزمنى فأهل الزمة يبرح لهم من الغنم بحسب
غناهم ولا يبلغ برمح أحد منهم سهم ولا راجل فلوزال — نقص
أهل الرمح بعد حضور الوقعة فعتق العبد وبلغ الصبي وأسلم الكافر
فإن كان ذلك قبل انقضاء الحرب أسهم له ولم يبرح وإن
كان بعد انقضاءها يبرح لهم ولم يسهم ثم تقسم الغنم

بعد إخراج الخمر والرجل منها من شهد الوقعة من أهل الجهاد وهم
الرجال الأحرار المسلمون عند وقد اختلف في قول الله تعالى
وقيل لهم تعالوا فالتوا في سبيل الله أو ادفعوا على ثاولين أحدها
أنه تكثير السواد وهو قول السدي والثاني أنه المربطة
على الخيل وهذا قول أبي عوز وتقسم الغنيمة بينهم
استحقاق لا يرجع فيها إلى خيار القاسم وإلى الجهاد وقال
مالك ما لم الغنيمة موقوف على رأي الإمام أن شأقسمها بين
الغنائم تسوية وتفضيلاً وإن شأترك معهم غيرهم من لم يشهد الوقعة
وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم الغنيمة لمن شهد الوقعة ما
يدفع هذا المذهب وإذا اختلفت بينكم من شهد الوقعة وجب
أن يفضل الفارس على الرجل بفضل غنائه واختلف في قدر
تفضيله فقال أبو حنيفة أعطى الفارس سهمين والرجل سهماً
وقال الثاني نعتي أعطى الفارس ثلاثة أسهم والرجل سهماً واحداً

ولا يعطى سهم الفارس إلا لأصحاب الخيل خاصة ويعطى ركاب
البغال والخيول والابل والفيله سهام الرجال ولحققت
بين غنائم الخيل وهماها وقال سليمان بن أبي ربيعة لا تسهم
إلا للعتاق السوابق وإذا شهد الوقعة بفرسه أسهم له
وإن لم يقاتل عليه وإذا خلفه في المعسكر لم يسهم له وإذا حضر
الوقعة بأفراس لم يعط إلا سهم فرس واحد وبه قال أبو حنيفة
ومحمد وقال أبو يوسف يسهم له لفرسين وبه قال
الأوزاعي وقال ابن علية يسهم لما يحتاج إليه ولا
يسهم لما لا يحتاج إليه وماتت فرسه بعد حضور الوقعة
أسهم له ولو مات قبلها لم يسهم له وكذلك لو كان هو
الميت وقال أبو حنيفة إن مات أو فرسه بعد دخول
دار الحرب أسهم له وإذا جأهم مدد قبل الجلاء الحرب
شركوهم في القسمة وإن جأوا بعد الجلاء لم يشركوهم وقال

أَبُو حَنِيفَةَ إِذَا دَخَلُوا دَارَ الْحَرْبِ قَبْلَ إِجْلَائِهَا شَرَكُوهُمْ وَيُسْتَوِي
فِي قِسْمَةِ الْغَنِيمَةِ بَيْنَ مُتْرَقَةِ الْجَيْشِ وَبَيْنَ الْمُطَوِّعَةِ إِذَا شَهِدُوا جَمِيعُهَا الْوَقْعَةَ
وَإِذَا غَنَى قَوْمٌ بَغِيرَ إِذْنِ الْإِمَامِ كَانَ مَا غَنَمُوهُ مَخْمُوسًا وَقَالَ
أَبُو حَنِيفَةَ لَا يُجْمَعُ وَقَالَ الْحَسَنُ لَا يَمْلِكُ بِالْغَنِيمَةِ وَإِذَا دَخَلَ
الْمُسْلِمُ دَارَ الْحَرْبِ بِأَمَانٍ أَوْ كَانَ مَسُورًا مَعَهُمْ فَاطْلُقُوهُ وَأَمَّنُوهُ لِمَنْ حَرَّزَ
يُعَالِمُهُمْ فِي تَقْوِيمِهِمْ وَأَمْوَالُهُمْ إِلَّا أَنْ يَسْتَأْمِنُوهُ كَأَمَّنُوهُ فَلَزِمَهُ الْمَوَادِعَةُ
وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الْأَقْبِيَالُ وَإِذَا كَانَ فِي الْقَاتِلَةِ مِنْ ظَهْرِ غَنَائِهِ
وَأَثَرِ بِلَاوَةٍ لِنَجَاعَتِهِ وَإِقْدَامُهُ أَخَذَ سَهْمَهُ فِي الْغَنِيمَةِ أَسْوَأَ غَيْرِهِ وَزَيْدٌ
مِنْ سَهْمِ الْمُصَالِحِ بِحَسَبِ غَنَائِهِ فَإِنَّ لِنَبِيِّ السَّابِقَةِ وَالْإِقْدَامِ حَقًّا لَا يُضَاعُ
قَدْ عَقَّدَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوَّلَ رَأْيِهِ عَقْدَهَا فِي
الْإِسْلَامِ بَعْدَ عَمْرِئِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ لِعَبِيدِ بْنِ الْحَارِثِ فِي شَهْرِ رَجَبِ الْاَوَّلِ
مِنْ السَّنَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْهَجْرِ وَتَوَجَّهَ مَعَهُ سَعْدُ بْنُ زَيْدٍ الْقَاصِرُ إِلَى الْأَذْنَى مَاءً
بِأَجَارِ وَكَانَ أَمِيرُ الْمُشْرِكِينَ عَمْرُو بْنُ الْأَعْجَلِ فَرَمَى سَعْدًا وَنَجَّى وَكَانَ أَوَّلُ

١٦٤
مَنْ رَمَى سَهْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَقَالَ
إِلَّا أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيَّ جِئْتُ صَاحِبَتِي صُدُّوا زَيْلَ
أَذْذُوبَهَا وَأَوَالِيَهُمْ ذِيَادًا بِكُلِّ حَرْزٍ وَنَهْيًا بِكُلِّ سَهْلٍ
فَمَا يَعْتَدِرَامُ فِي مَدْفَرٍ بِسَهْمٍ يَارَسُولَ اللَّهِ قُلِي
وَذَلِكَ أَنْ دَنَسَكَ حَرْزُ صَدِّقٍ وَذُو حَقٍّ أَتَيْتَ بِهِ وَعَدَلُ

فَلَمَّا قَامَ اعْتَدَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَا سَبَقَ إِلَيْهِ وَتَقَدَّمَ فِيهِ الْبَابُ الثَّالِثُ

فِي وَضْعِ الْجَزِيَّةِ وَالْخَرَاجِ
وَالْجَزِيَّةُ وَالْخَرَاجُ حَقٌّ أَوْضَعَهُ اللَّهُ الْمُسْلِمِينَ إِلَيْهَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ
يَجْتَمِعَانِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ وَيُفَرِّقَانِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ ثُمَّ تَفَرَّقَ
أَحَدُهُمَا فَأَمَّا الْأَوْجُهُ الَّتِي يَجْتَمِعَانِ فِيهَا فَأَحَدُهَا
أَنْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا خُوذَ عَنْ مُشْرِكٍ صَغَارَ لَهُ وَذَلَّةٌ وَالثَّانِي
أَنَّهَا مَالَانِي يُصْرَفَانِ فِي أَهْلِ الْفَيْ وَالْثَالِثُ أَنَّهَا يَحْيَا بِعُلُوِّ

الجواب ولا يستحقان قبله وأما الوجه الثاني فيترقان فيها
فأجدها أن الجزية نصر والخراج اجتهاد والثالث أي أن أقل
الجزية مقدار بالشرع وأكثرها مقدار بالاجتهاد والخراج أقله وأكثره
مقدار بالاجتهاد والثالث أن الجزية تؤخذ مع بقاء الكفر
وتسقط بمجرد الإسلام والخراج قد يؤخذ مع الكفر والإسلام
فأما الجزية فهي موضوعة على الرؤس وأسماؤها مشتملة
على الجزاء إما جزاء على كفرهم لأخذها منهم صغاراً وإما جزاء على إيماننا لهم
لأخذها منهم رقاً والأصل فيها قول الله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون
بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين
المؤمنين الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون
أما قوله الذين لا يؤمنون بالله فاصل الكتاب وإن كانوا معتزليين بأن
الله تعالى واحد فيجتمعا هذا الإيمان بالله تأويل آخر أنها لا يؤمنون
بكتاب الله تعالى وهو القرآن والثاني أي لا يؤمنون برسوله محمد صلى الله

عليه وسلم لأن تصديق الرسول إيمان بالمرسل وقوله ولا باليوم
الآخر يحتمل تأويلين أحدهما لا يخافون وعيد اليوم الآخر وإن كانوا
مؤمنين بالتواب والعقاب والثاني أي لا يصدقون ما وصفه الله تعالى
من أنواع العذاب وقوله ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله
يحتمل تأويلين أحدهما ما أمر الله تعالى بنسخه من شرائعهم والثاني
ما أجله لهم وجزئته عليهم ولا يدينون دين الجزية تأويل آخر أنها
من أبناء الذين أوتوا الكتاب والثاني أي من الذين بينهم الكتاب
لأنهم في اتباعه كإبائهم وفي قوله حتى يعطوا الجزية تأويل آخر
أحدها حتى يدفعوا الجزية والثاني حتى يضمنوها لأن
بعضها يجب الكف عنهم وفي الجزية تأويل آخر أنها
أنها من الأسماء الجملة التي لا يعرف منها ما أريد بها إلا يريد بيان
والثاني أي أنها من الأسماء العامة التي يجب أخذها على عمومها إلا أنها
خاصة دليل وفي قوله عن يد تأويل آخر أنها

عزنا وقدره والشاي ان يعتقدوا ان لنا في اخذها منهم يد اعليم
وفي قولهم وهم صاغرون وتاولان احدها اذ لا مستكينين
والشاي ان يجري عليهم احكام الاسلام وملتزم لهم بيدها
حقير احدها ما الف عنهم والشاي الحايه لهم ليكونوا بالفت
امين وبالحيه محروسين روى نافع عن ابن عمر قال كان آخر
ما تكلم به النبي صلى الله عليه وسلم ان قال احرسون في ذمتي
والعرب في اخذ الجزية منهم كخيرهم وقال ابو حنيفة لا
أخذها من العرب الا لا يجري عليهم صغار ولا تؤخذ جزية
من مرتد ولا ذهري ولا عابد وثي وأخذها ابو حنيفة
عبد الاوثان اذا كانوا عجماء ولم ياخذها منهم ان كانوا عربا واهل
الكتاب هم اليهود والنصارى وكتابهم التوريه والنجيل
وليجري المجوس مجراهم في اخذ الجزية منهم وان حرم اكل ذبايحهم ونكاح
نسايم وتؤخذ من الصابئين والصابئة اذا اذاقوا اليهود والنصارى

١٦٧
في اصل معتقدهم وان خالفوهم في فروعه ولا تؤخذ منهم ان خالفوا اليهود
والنصارى في اصل معتقدها ومن دخل في اليهودية والنصرانية
قبل تبديلها اقر على ما طرزه منها ولا يقدر ان دخل بعد تبديلها
ومن هلت حاله اخذت جزية ولم تؤكل ذبيحته ومن
انتقل من يهودية الى نصرانية لم يقرب في اصح القولين واخذ الاسلام
فان عاد الى دينه الذي انتقل عنه ففي اقراره عليه قولان وهو ذو
خير وغيرهم في الجزية سواء اجمع الفقهاء ولا تجب الجزية
الا على الرجال الاحرار العقلاء ولا تجب على امراه ولا
صبي ولا عبيد ولا مجنون لانهم اتياء وذراعي ولو
تفردت امراه منهم عن ان تكون متعاز زوج او نسيب لم تؤخذ منها
الجزية لانها تتبع لرجال قومها وان نوا الجانب منها ولو
تفردت امراه في دار الحرب فذلت الجزية للمقام في الاسلام لم يلزمها
ما بذله وكان ذلك منها كالحية لا تؤخذ بها ان امتعت ولزمت ذمتها

وان لم تكن تبعاً لقومها ولا تؤخذ الجزية من خشي مشكل فان
زال اشكاله وبان رجلاً اخذها في مستقبل امره دون ما ضيقه
واختلف الفقهاء في قدر الجزية فذهب أبو حنيفة
إلى تصديقهم ثلاثة أصناف اغنياً توظف منهم ثمانية وأربعون درهماً
وأوساطاً توظف منهم أربعة وعشرون درهماً وفقراً توظف منهم اثنا
عشر درهماً فجعلها مقدرة الأقل والأكثر ومنع من اجتهاد الولاء فيها
وقال مالك لا يتقدر أقلها ولا أكثرها وهي موكولة إلى اجتهاد
الولاء في الطرفين وذهب الشافعي إلى أنها مقدرة الأقل
بدون اجتهاد لا يجوز الاقتصار على أقل منه وغير مقدرة الأكثر يرجع
فيها إلى اجتهاد الولاء ويختار رأي في التسوية بين جميعهم أو ^{لتفصيل}
بحسب أحوالهم فاذا اجتهد رأي في عقد الجزية معهم على مرضاه
أولي الأمر منهم صار ذلك لازماً لجميعهم ولا عقابهم قرناً بعد قرين
ولا يجوز لو ان بعد أن تغيرت إلى زيادة عليه ولا نقصاً منه وان

١٦٧
صوليوا على نضاعفه الصدقة عليهم صوعقت كما فعل عمر رضي الله عنه
مع تنوخ وهو ابن تغلب بالشام ولا تؤخذ من النساء
والصبيان لأنها جنية تعرف في أهل الفتي مخالفت الزكاة
الماخوذة من النساء والصبيان فان جمع بينها وبين الجزية أخذت
معاً وان اقتصر عليها وجدها كالتجزئة اذا لم تنقص في السنة
من دينار واذا صولجوا على ضيافته من مريم من المسلمين ثلاثة أيام
ما ياكلون لا يطفونهم ذبح شاه ولا دجاجه وتبين دوابهم من غير شعير
وجعل ذلك على أهل السواد دون المدن وان لم تسترط عليهم
الضيافة ونضاعفه الصدقة فلا صدقة عليهم في زرع ولا ثمر ولا
يلزمهم اضافة سابل ولا سائل ويشترط عليهم شرطين مستحقين
ومستحبت فأن المستحق فسته أشياء أجدها
أن لا يذكروا كتاب الله بطعن عليه ولا يحرفوا له والثاني
أن لا يذكروا رسول الله صلى الله عليه وسلم تكذيب له ولا إزاراً عليه

والثالث — أن لا يذكر وادين الإسلام بدين له ولا قدح فيه
والرابع — أن لا يصيبوا مسلمة زنا ولا باسم نكاح والخامس
أن لا يقتلوا مسلماً عن دينه ولا يتعرضوا لماله أو دمه والسادس
أن لا يعينوا أهل الحرب ولا يؤوؤا عينا لهم فهذه الستة حقوق
ملتزمة بغير شرط وإنما تشترط إشعارهم وتأكيدها التعليل بعهدهم عليهم
ولكون ارتكابها بعد الشرط نقضاً لعهدهم وأما المسح
فستة أشياء أحدها — تغيير هيئاتهم بلبس الغيار وشد الزنار
والثاني — أن لا يعملوا على المسلمين في الأبنية ويكونوا أن لا يقيموا
مساجد لهم والثالث — أن لا يسمعوا أصوات نواقيسهم
ولا تلاوة كتبهم ولا قولهم في عزير والمسيح والرابع — أن لا
يأجروهم شرب خمرهم ولا إظهار صلبانهم ولا جانيهم والخامس
أن لا يخطوا من موتاهم ولا يحضروا بدينهم ولا يباحوا والسادس
أن لا يفتوا من ركب الخيل عتاقاً ومجاناً ولا يفتوا من ركب البغال

والخير وهذه الستة المسحبة لا تلتزم بعقد الذمة حتى تشترط عليهم
تقصير الشرط ملتزمة ولا يكون ارتكابها بعد الشرط نقضاً
لعهدهم لكن يؤخذون بها إيجاباً ويؤدون عليها جزاً ولا يؤدون إلا أن
لم يشترط ويثبت — الإمام ما استقر من عهد الصلح معهم في
دواوين الخصام ليؤخذوا به إذا نزلوها فإن لكل قوم صلحاً بما خالف
سواه ولا تجب الجزية عليهم في السنة الأولى بعد انقضاء
بشور الأهل ومن مات فيها أخذت تركته بقدر ما بقي منها
ومن أسلم منهم كان ماله مقراً عليه وجزية دينه يؤخذ به
وأسقطه أبو حنيفة بإسلامه وموته ومن لم يسلح
صغارهم أو أفاق من مجانينهم استقبل به حول الجزية ويؤخذ
الفقير بها إذا أسر ونظر بها إذا أسر ولا تسقط
عن شيخ ولا من وقد قيل تسقط عنها وعن الفقير وإذا استأجروا
في دينهم واختلفوا في معتقدهم لم يعارضوا فيه ولم يكشفوا عنه وإذا استأجروا

في حق ارتفعوا فيه الى حاكمهم لم يمنعوهم وان ترفعوا فيه الى حاكمنا
حكم بينهم بما يوجب دين الاسلام ونقسام عليهم المرد اذا اتوها وث
نقض منهم عهده ببلغ مائته ثم كان حربا ولاه العبد اذا دخلوا
دار الاسلام الا امان على نفوسهم واموالهم ولهم ان يقيموا فيها اربعة اشهر
غير حربه ولا يقيموا سنة الا بحربه وفيما بين الزمان خلاف في الحاقه
بالقتل وبالاكثر ويدلهم الكف عنهم كاهل الذمه ولا يلزم
الدفع عنهم بخلاف اهل الذمه واذا ائمن بالغ من غفلا المسلمين
حربا لزم امانه كافة المسلمين والمراة في ذلك الا امان الرجل
والعبد فيه كالحرب وقال ابو حنيفة لا يصح امان العبد
الا ان يكون مازدا وناله في القتال ولا يصح امان الصبي والمجنون
ومن امانة فهو حرب الا ان يحل حكم امانها فيبلغ مائته ثم يكون حروبا
واذا تظاهر اهل الذمه او العبد بقتال المسلمين كانوا حربا
لو قتلهم بقتل مقاتلتهم وبغير حال من عند المقاتلة بالرضي والانكار

29
واذا ائمن اهل الذمه من ذلك الجزية كان نقضا لعهدهم وقال
ابو حنيفة لا ينقض به عهدهم الا ان يلحقوا بدار الحرب وتوطنهم
جبرا كالديون ولا يجوز ان يجردوا في بلاد الاسلام بيعة ولا
كنيسة فان احدثوها هدمت عليهم ويجوز ان يسبوا ما
استهدم في سبهم وكاسهم القديس واذا نقض اهل الذمه
عهدهم لم يستباح به قتلهم ولا غنيمة اموالهم ولا سبي ذرارهم ما لم يقاتلوا
ووجب اخراجهم من بلاد الاسلام امنين حتى يبلغوا امانتهم من ادنى
بلاد الشرك فان لم يخرجوا طوعا اخرجوا كرها **فصل**
واما الخراج فهو ما وضع على رقاب الارض من حقوق تؤدى عنها
وفيه من نفع الحياض تنبيه خالف نفع الجزية فلذلك كان
موقوفاً على الجهاد الاية قال الله تعالى ام تسألهم خراجا فخرج
ربك خير وفي قوله ام تسألهم خراجا تاويلان اجزائها اجزا
والثاني نفعاً وفي قوله فخرج ربك خيرا تاويلان

أَجْزُهُمَا فَرَقَ رَبُّكَ فِي الدُّنْيَا خَيْرٌ مِنْهُ وَهَذَا قَوْلُ الْكَلْبِيِّ وَالشَّافِعِيِّ
فَأَجْرُ رَبِّكَ فِي الْآخِرَةِ خَيْرٌ مِنْهُ وَهَذَا قَوْلُ الْحَنَفِيِّ قَالَ أَبُو عَمْرٍو
الْعَلَاءُ وَالْفَرْقُ مِنَ الْخَرَجِ وَالْخَرَجُ أَنْ الْخَرَجُ مِنَ الرِّقَابِ وَالْخَرَجُ
مِنَ الْأَرْضِ وَالْخَرَجُ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ اسْمٌ لِلَّهِ أَوْ الْعَلَاءِ وَمِنْهُ قَوْلُ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْخَرَجُ بِالْقَهْرِ وَارْضُ الْخَرَجُ تَمَيُّزُ عَنِ
أَرْضِ الْعَشِيرَةِ فِي الْمَلِكِ وَالْحِلْمِ وَالْأَرْضُ وَنَحْوُهَا تَقْسِمُ أَرْبَعَةَ أَشْأَاءَ
أَجْزُهَا مَا اسْتَأْنَفَ الْمَلِكُ أَوْ أَحْيَاةُ فَهُوَ أَرْضُ عَشِيرَةٍ لَا جُزْءَ
أَنْ يُوَضَعَ عَلَيْهَا خَرَجٌ وَالْكَلَامُ فِيهَا ذِكْرُ فِي أَجَاءِ الْمَوَاتِ مِنْهَا بِهَذَا
وَالْقِسْمُ الثَّانِي مَا اسْلَمَ عَلَيْهِ أَرْبَابُهُ فَيَكُونُ عَلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ
أَرْضُ عَشِيرَةٍ لَا جُزْءَ أَنْ يُوَضَعَ عَلَيْهَا خَرَجٌ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ الْإِمَامُ
يُخَيَّرُ بَيْنَ أَنْ يَحْمِلَهَا خَرَجًا وَعَشْرًا فَإِنْ جَعَلَهَا خَرَجًا لَمْ يَجْزَ أَنْ يُنْقَلَ
إِلَى الْعَشِيرَةِ وَإِنْ جَعَلَهَا عَشْرًا جَازَ أَنْ يُنْقَلَ إِلَى الْخَرَجِ وَالْقِسْمُ الثَّالِثُ
مَا مَلَكَ عَنِ الْمُشْرِكِينَ عَنْهُمْ وَقَدْ أَفْكَوْهُ عَلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ غَنِيمَةُ الْقِسْمِ بَيْنَ

الْعَامِينَ وَكَانَ أَرْضُ عَشِيرَةٍ لَا جُزْءَ أَنْ يُوَضَعَ عَلَيْهَا خَرَجٌ وَجَعَلَهَا
مَلِكٌ وَقَفًا عَلَى الْمُسْلِمِينَ بِخَرَجٍ يُوَضَعُ عَلَيْهَا وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ
يَكُونُ الْإِمَامُ يُخَيَّرُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ وَالْقِسْمُ الرَّابِعُ مَا صُوِّحَ عَلَيْهِ
الْمُشْرِكُونَ مِنْ أَرْضِهِمْ فِي الْأَرْضِ الْمُخْتَصَّةِ بِوَضْعِ الْخَرَجِ عَلَيْهَا وَهِيَ عَلَى تَرْكِ
أَجْزُهُمَا مَا جَلَا عَنْهُ أَهْلُهُ حَتَّى خَلَصَتْ لِلْمُسْلِمِينَ وَنُضِرَ عَلَيْهَا
خَرَجٌ يَكُونُ أَجْرُهُ يُقَرَّرُ عَلَى الْأَبَدِ وَإِنْ لَمْ يَقْدَرْ بِهَذَا لِمَا فِيهَا مِنْ عُمُومِ الْمِلْحَةِ
وَلَا تَقَرَّرُ بِاسْلَامِهِ وَلَا ذِمَّتِهِ وَلَا جُزْءَ رِقَابِهَا أَعْتَابًا بِحُكْمِ الْقَوَائِمِ
وَالضَّرْبِ الثَّانِي إِنْ مَا أَقَامَ فِيهِ أَهْلُهُ وَصَالِحُوْنَا عَلَى إِقْرَارِهِ فِي
أَيْدِيهِمْ بِخَرَجٍ يُضْرَبُ عَلَيْهِمْ فَهَذَا عَلَى ضَرْبٍ أَحَدِهَا أَنْ يَنْزِلُوا عَنْ
مِلْكِهَا لِنَاخِذِ ضَلْحِنَا فَتَصِيرُ هَذِهِ الْأَرْضُ وَقَفًا عَلَى الْمُسْلِمِينَ الَّذِي أَجْلَا عَنْهُ أَهْلُهُ
وَيَكُونُ الْخَرَجُ الْمَضْرُوبُ عَلَيْهَا أَجْرَهُ لَا يَسْقُطُ عَلَى صِلَتِهِمْ وَلَا يَسْقُطُ مِنْ أَيْدِيهِمْ
سَوَاءً أَقَامُوا عَلَى تَرْكِهَا أَوْ اسْلَمُوا أَمْ لَا تَشْتَرِعُ الْأَرْضُ الْمُسْتَأْجَرَةُ مِنْ مُسْتَأْجَرِهَا
وَلَا يَسْقُطُ عَنْهُمْ بِهَذَا الْخَرَجِ جَزِيَّةٌ رَقَابَتُهُمْ إِنْ صَارُوا أَهْلَ ذِمَّةٍ مُسْتَوْطِنِينَ

وان لم يتفقوا الى الذمة واقاموا على العهد لم يحز ان تقر وافيا سنة
بغير جزيه وجاز اقرارهم فيما دونها بغير جزيه والضرب الثاني
ان يستبقوها على املاكهم ولا ينزلوا عن رقابها ويصلحونها عنها بخراج يوضع
عليها فهذا الخراج جزيه تؤخذ منهم ما اقاموا على شرهم وتسقط عنهم باسلام
ولجسور ان لا تؤخذ منهم جزيه رقابهم ولجسور لم يبيع هذه الارض
على من شاء وامنهم اومن المسلمين اومن اهل الذمة فان يبيعوها بينهم كانت
على ظمها في الخراج وان بيعت على مسلم سقطت عشر خراجها وان
بيعت على ذي احمى اقل ان لا يسقط خراجها لبقاء كفو
واحمى اقل ان يسقط خراجها لخروجها بالذمة من عقد من صلح عليها
ثم ينظر في هذا الخراج الموضوع عليها فان وضع على مساح الجوزبان
بان يؤخذ من كل جريب قدرين ورق او جيب فاذا سقطت
بعضها باسلام اهلها كان ما بقي على حكمه ولا يضم اليه خراج ما سقط بالاسلام
وان كان الخراج الموضوع عليها صلحا على مال مقدّر لم يسقط على من شاء

الجوزبان فذهب الشافعي انه يحيط عنهم من مال الصلح قدر ما
سقط منه باسلام اهلها وقال ابو حنيفة يكون مال الصلح باقيا
بكمال ولا يسقط عن هذا المسلم ما خصه باسلامه فانما قدر
الخراج المصروب فيعتبر بما تحمله الارض فان عمر رضي الله عنه
حين وضع الخراج على سواد العراق ضرب في بعض نواحيه على كل جريب
قفيزا ودرهما وجسري في ذلك على ما استوقفه من رأي كسري فساد
فانه اقل من مسج السواد ووضع الخراج وحد المردود وضع
الدواوين وراعي ما تحمله الارض من غير حيف بالكل ولا ايجاف
بزارع واخذ من كل جريب قفيزا ودرهما وكان وزن القفيز ثمانية ارطاب
وثمته ثلث درهم بوزن المتقال ولا ينتشار ذلك ما ظهر في جاهلية
العرب حتى قال فيه زهير

تغلل لكم ما لا تغل الاهلها قري بالعراق من قفيز ودرهم
ضرب عمر رضي الله عنه على ناحية اخرى غير هذا القدر واستعمل عثمان

ابن خفيف عليه وأمر بالمساجح ووضع ما يحتمله الأرض من خراجها فسيح
ووضع على كل جريب من الكرم والشجر الملتف عشرة دراهم ومن الغل
ثمانية دراهم ومن قصب السدر ستة دراهم ومن الرطب خمسة
دراهم ومن البر أربعة دراهم ومن الشعير درهمين وكتب بذلك
إلى عمر فأمضاه وعمل في نواحي الشام على غير هذا فعلم أنه رأى
في كل أرض ما يحتمله فاتها تختلف من ثلاثة أوجه يؤثر كل واحد
منها في زيادة الخراج ونقصانه أحدها ما يختص بالأرض موجد
يؤكدها زرعها أو ردها ينقلها ريعها والثاني ما يختص بالزرع
من اختلاف أنواعه من الجبوب والثمار ما يكثر ثمنه ومنها ما ينقل ثمنه
فيكون الخراج بحسبه والثالث ما يختص بالسقي والشروب
لأن ما ألزم المؤونة في سقيه بالنواحي والدوالي لا يحتمل من الخراج ما يحتمله
سقي الشيوخ والأمطار وشروب الذروع والأشجار تنقسم
أربعة أقسام أحدها ما سقاه الأدميون بغير آله كالشيوخ

من العيون والأنهار تساق إليها فتسج عليها عند الحاجة وتمنع عنها عند
الاستغناء وهذا أو فر المياه منفعة وأقلها كلفه والقسم الثاني
ما سقاه الأدميون بآله من نواحي أودوايب أو دوالي وهذا الأثر الميا
مؤنة واشتغال عملاً والقسم الثالث ما سقته السماء بطرا أو
تلج أو طيل ويسمى العذري والقسم الرابع ما سقته الأرض
بندائها وما استكن من الماء في قرارها فشرب زرعها وشجرها بعروقه
ويسمى البعل فأنما الغيل فهو ما شرب بالقنا فان ساج فهو
من القسم الأول وإن لم يسج فهو من القسم الثاني وأنما
الظائم فهو ما شرب من الخبار فان شج منها بالغروب فهو
القسم الثاني وإن شج من القنا فهو غيل يلحق بالقسم الأول
فاذا استقر ما ذكرنا فلا بد لواضع الخراج من اعتبار ما وصفنا من الأوجه
الثلاثة في اختلاف الأرضين واختلاف الزروع واختلاف
الشروب ليعلم قدر ما يحتمله الأرض من خراجها فيقصد العدل فيها

بين أهلها وأهل الفي من غير زيادة تخفف بأهل الخراج ولا نقصان ينظر
بأهل الفي نظر الفريقين ومن الناس من اعتبر شرطاً رابعا وهو
قربها من البلدان والأسواق وبعدها لزيادة أثمانها ونقصانها وهذا
أما يعتبر فيما يكون خواجه ورقا ولا يعتبر فيما يكون خواجه جبا وتلك
الشروط الثلاثة معتبرة في الجب والورق وإذا كان الخراج معتبرا بما وصفنا
فلذلك اختلف قدره وجاز أن يكون خراج كل ناحية مخالفا لخراج
غيرها ولا يستقصى في وضع الخراج غايه ما يحتمله ويجعل فيه
لأرباب الأرض بقية يحجزون بها التوايب والخواج حكي
أن الحاجج كتب إلى عبد الملك بن مروان يستأذنه في أخذ الفضل من
أموال السواد منعه وكتب إليه لا تكن على درهمك المأخوذ آخر
منك على درهمك المتروك وأبق لهم لحوما يعتدوا بها شجوما فإذا قدر
الخراج بما احتمله الأرض من الدخول التي قد منها راعى فيه الخ
الأمور من ثلاثة أجواب أحدها أن يضعه على مباح الأرض

والثاني أن يضعه على مباح الزرع والمال الثالث أن يجعله
مقاسمه فان وضعه على مباح الأرض كان معتبرا بالسنة الشمسية
وان جعله مقاسمه كان معتبرا بكمال الزرع وتصفيته فإذا استقر على
أخذها مقدرا بشرطه المعتبر فيه صار ذلك مؤثرا لا يجوز أن
يزاد فيه ولا ينقص منه ما كانت الأرضون على أهلها في شروطها
ومصالحها فان تغيرت شروطها ومصالحها إلى زيادة أو نقصان
فذلك ضربان أحدهما أن يكون حدوث الزيادة والنقصان
بسبب من هتتمت كزيادة حدثت بسبب أنهار واستنباط مياه أو نقصان
حدث لتقصير في عماره ولحدوث غرق حقوق ومصلحة فيكون الخراج عليهم
بحاله لا يزداد عليهم فيه لزيادة عمارتهم ولا ينقص منه لنقصانها ويؤخذون
بالعمارة نظر المولاهل الفي لا يستدم خراجها فتعطل والضرب
الثاني أن يكون حدوث ذلك من غير هتتمت فيكون النقصان بسبب
انجر ونهر تعطل فان كان سده وعمله ممكنا وجب على الإمام

أن يعمل في ميثاق المال من سهم المصالح والخراج ساقط عنهم ما لم يعمل
وإن لم يكن عمله فخراج تلك الأرض ساقط عن أهلها إذا عدم
الانتفاع بها فإن أمكن الانتفاع بها في غير الزرع بمصايد
أو مراعي جاز أن تستأنف وضع خراج عليها بحسب ما يحمله الصيد
والمرعى وليست كالأرض الموات التي لا يجوز أن يوضع عليها ^{بها} ميثاق
ومراعيها خراج لأن هذه الأرض مملوكة وأرض الموات مباحة وأما
التي ^{بها} التي أحدثها الله تعالى في غير ينبوعها فالباقي
ماؤها أو أرض جنبها السيل حتى انخفضت وصارت ساحة بعد
أن كنت تسقى باله فإن كان هذا عارضا لا يوثق بدوامه لم يجز أن يزداد
في خراج تلك الأرض وإن وثق بدوامه راعى الإمام فيه المصلحة لأرباب
الضياع وأهل الفيء وعمل في الزيادة أو المشاركة بما يكون عدل بين القتر
وخراج الأرض إذا سكن زرعها ما أخذ وإن لم تزرع وقال
مالك لا خراج عليه سواء تركها مختارا أو معذورا وقال أبو حنيفة

يؤخذ منه أن تركها مختارا وسقط عنه أن تركها معذورا وإذا كان
خراج ما أخل بزراعة يختلف باختلاف الزرع أخذ منه فيما أخل
بزراعة عن أقل يزرع فيها لأنه لو اقتصر على زرع لم يجز ضربه وإذا
كانت أرض الخراج لا يمكن زرعها في كل عام حتى تراج في عام وتزرع
في آخر زرعها في ابتداء وضع الخراج عليها واعتبر أصلح الأمور لأرباب
الضياع وأهل الفيء في خصله من ثلاث إمساك جعل خراجها
على الشطر من خراج ما يزرع في كل عام فيؤخذ من المزروع والمتروك
وإمساك أن يسمح كل جربين منها بحري يكون أحداهما للمزروع
والآخر للمتروك وإمساك أن يضعه بكامله على مساحه المزروع دون
المتروك ويستوفي على أربابه الشطر من زراعته أرضهم وإذا كان
خراج الزرع والثمار مختلفا باختلاف الأنواع فزرع أو غرس مسلم
ينظر عليه اعتبار خراجة بأقرب المفوضات به شيئا ونفعان
وإذا زرع غنم أرض الخراج ما يوجب العشر لم يسقط عشر الزرع

بخراج الأرض وجمع فيها بين الحقين على مذهب الشافعي وقال
أبو حنيفة لا أجمع بينهما وأقصر على أخذ الخراج واسقاط العشر ولا
يجوز أن تنقل أرض الخراج إلى العشر ولا أرض العشر إلى الخراج
وحيث أن أبو حنيفة وإذا سقى بآبئ العشر أرض خراج
كان المأخوذ منها خراجا اعتبارا بالأرض دون الماء وقال
أبو حنيفة يعتبر حكم الماء فيؤخذ بآبئ الخراج من أرض العشر الخراج وتؤخذ
بآبئ العشر من أرض الخراج العشر اعتبارا بالماء دون الأرض
واعتبار الأرض أولى من اعتبار الماء لأن الخراج مأخوذ عن الأرض
والعشر مأخوذ عن الزرع وليس على الماء خراج ولا عشر فلم يعتبر واحد
منهما وعلى هذا الاختلاف منع أبو حنيفة صاحب الخراج أن يسقى
بآبئ العشر ومنع صاحب العشر أن يسقى بآبئ الخراج ولم يمنع
الشافعي واحدا منهما أن يسقى بآبئ الماءين شأ واذبني
في أرض الخراج أنبيه من دور أو حوانيت كان خراج الأرض مستقفا



لأن لرب الأرض أن يستفح بها كيف شاء وأسقط طه أبو حنيفة إلا
أن يزرع أو يغرس والشافعي أراه أن لا يستغني ثابته في
مقامه في أرض الخراج لزراعتها عفو يسقط عنه خراجها لأنه لا يستقل
في زراعتها إلا بمسكن يستوطنه وما جاوز قدر حاجته مأخوذ بخراج
وإذا أوجرت أرض الخراج أو أغيرت فخراجها على
المالك دون المستاجر والمستعير وقال أبو حنيفة في الأرض
على المالك وفي العارية على المستعير وإذا اختلف العامل
ورب الأرض في حكمها فادعي العامل أنها أرض خراج وادعي ربها أنها أرض
عشر وقولها ممن قال قول المالك دون العامل فإن اتهم
أحلف استظهارا ويجوز أن يعمل في مثل هذا الاختلاف على
شواهد الدواوين السلطانية إذا علم صحتها وثوق كتابها وقيل ما يشكل
ذلك إلا في المردود وإذا ادعى رب الأرض دفع الخراج لم
يقبل قوله ولو ادعى دفع العشر قبل قوله ويجوز أن

يُعمل في دفع الخراج على الرذات السلطانية إذا عرف صحتها اعتباراً
بالعرف المتأدي فيها ومن أخرجها أنظره إلى سائر
وقال أبو حنيفة يجب باليسار ويسقط بالإعسار وإذا
مطل بالخراج مع يساره يجسر به إلا أن يؤجله غير أرض الخراج فإن كان
السلطان يري جواز بيعها باع منها عليه بقدر خراجها وإن كان لا يراه
أجرها عليه واستوفي الخراج من مستأجرها فإن زادت الأجرة كان
له زيادتها وإن نقصت كان عليه نقصانها وإذا عجز
رب الأرض عن عمارتها قيل إنما أن تخرجها أو ترفع يدك عنها لتدفع إلى
من يقوم بعمارتها ولم تترك على خرابها وإن دفع خراجها لئلا تصير
بالخراب مواتاً وعام الخراج يعتبر في صحة ولايته الجزئية
والأمانة والكفاية ثم يختلف حاله من بعد باختلاف ولايته
فإن ولي وضع الخراج اعتبر فيه أن يكون فقيهاً من أهل الاجتهاد وإن
ولي جباية الخراج صحت ولايته وإن لم يكن فقيهاً اجتهد أو رزق عامل

الخراج من مال الخراج كما أن رزق عامل الصدقة من مال الصدقة من سهم العاقل
وكذلك أجور المتأجير فأمّا أجره القسائم فقد اختلف
الفقهاء فيها فذهب الشافعي إلى أن أجور قسائم العشر والخراج معا
من الحق الذي استوفاه السلطان منها وقال أبو حنيفة أجور
من يقسم غلة العشر وغلة الخراج وسطاً من أصل الكيل وقال
سفيان الثوري أجور الخراج على السلطان وأجور العشر على أهل الأرض
وقال مالك أجور العشر على صاحب الأرض وأجور
الخراج على الوسط **فصل** والخراج
حين معلوم على مساحه معلومه فاعبر في العلم به ثلاثة مقادير
تتفي الجاهل عنها أحدها مقدار الجريب بالذراع الممسوح بها
والثاني مقدار الدرهم المأخوذ به والثالث مقدار
الكيل المستوفى به فأمّا الجريب فهو عشرون قصباً في عشرون
والقصب عشرة قصباً في قصبه والعشر مائة قصبه في قصبه

والقصبة ستة أذرع يكون الجريب ثلاثة ألف وست
مائة ذراع مئسرة والقصر ثمانية وستين ذراعاً مئسرة وهو عشر
الجريب والعشر ستة وثلاثين ذراعاً وهو عشر القصر

فأما البذر ذراع فالأذرع سبع أقصرها القصبة
ثم اليوسفة ثم السوداء ثم الهاشمية الصغرى وهي البلالية ثم الهاشمية
الكبرى وهي الزبادية ثم الغمرية ثم الميرانية فأما القصبة
وهي ثلثي ذراع الدور في أقل من ذراع السوداء باصبع وثلثي اصبع وأول
من وضعها ابن أبي ليلى القاضي وبها يتعامل أهل كلوازي وأما
اليوسفة فهي التي يزرع بها القضاء الدور بدينه السلام وهي أقل من
الذراع السوداء ثلثي اصبع وأول من وضعها أبو يوسف القاضي
وأما الذراع السوداء فهي أطول من ذراع الدور باصبع وثلثي
اصبع وأول من وضعها الرشيد قدسها بذراع خادم أسود كان على
رأسه وهي التي يتعامل بها الناس في ذراع البن والقمار والأبنية وقيا

نيل مصر وأما الذراع الهاشمية الصغرى فهي أطول من الذراع السوداء
باصبعين وثلثي اصبع وأول من أحدثها بلال بن الريرة وذكر أنها
ذراع جده أي موسى الأشعري وهي أقصر من الزبادية بثلاثة أرباع عشر
وبها يتعامل أهل مصر والكوفة وأما الهاشمية الكبرى
فهي ذراع الملك وأول من نقلها إلى الهاشمية المنصورة وهي
أطول من ذراع السوداء بمخمس أصابع وثلثي اصبع يكون ذراعاً ومئسرة
بالسودا وتنقص عنها الهاشمية الصغرى ثلاثة أرباع عشرها ونسبت
زيادته لأن زياداً مسح بها أرض السواد قال موسى ابن طلحة
رايت ذراع عمر التي مسح بها أرض السواد وهي ذراع وقبضة وإبها
قائمة قال الجلم ابن عتبة إن عمر رضي الله عنه عهد إلى أطولها
ذراعاً وأقصرها فجمع منها ثلاثة وأخذ الثلث منها وزاد عليها قبضة
وابها ما قائمة ثم ختم في طرفه بالوصاص وبعث بذلك إلى
جذيفة وعثمان بن حنيفة حتى يحجباها السواد وكان أول

من مسح بجلده عمر ابن هبيرة وأمس الذراع الميزانية فلكوز بالذراع
السود اذاعين وثلاث ذراع وثلاث اصبع وأول من وضعا
المأمون وهي التي تعامل الناس بها في ذراع البريدات والسكر والبق
وكري النهار والجفاير **فصل** وأما الدرهم
فيحتاج فيه الى معرفة وزنه ونقده فأما وزنه فقد استقر في الاسلا
على أن وزن الدرهم ستة دنانير ووزن كل عشرة منها سبعة مثاقيل
واختلف في سبب استقراره على هذا الوزن فذكر قوم
أن الدراهم كانت في أيام الفرس مضروبة على ثلاثة أوزان منها درهم
على وزن المثقال عشرون قيراطا ودرهم وزنه اثنا عشر قيراطا ودرهم
وزنه عشر قيراطا فلما اخرج في الاسلام الى تقديره في الزكاة أخذ الوسط
من جميع الأوزان الثلاثة وهو اثنان وأربعون قيراطا فكان أربعة عشر
قيراطا من قيراط المثقال فلما خربت الدراهم الاسلامية على الوسط
هذا الوزن الاوسط الأوزان الثلاثة قبل في عشرتها ووزن سبعة مثاقيل

لأننا ذلك وذكر **وأخرون أن السبب في ذلك أن عمر ابن**
الخطاب رضي الله عنه لما رأى اختلاف الدراهم وان منها البغلي وهو ثمانية
دنانير ومنها الطبري وهو أربعة دنانير ومنها المغربي وهو ثلاثة
دنانير ومنها اليمني وهو دنانير قال **انظروا انقلب ما**
يتعامل الناس به من أعلاها وأدناها فكان الدرهم البغلي والدرهم الطبري
فجمع بينهما فكانا اثني عشر دنانير فاخذ نصفها فكان ستة دنانير وثم
زدت عليه ثلاثة أسباعه كان مثقالا ومنى نقصت من المثقال ثلثه
اعشاشه كان درهما وكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل وكل عشرة
مثاقيل أربعة عشر درهما وسبعان **وأما** التقدير من خالص
الفضة وليس لمغشوشة مدخل في حكمه وقد كان الفرس عند
فساد أموالهم فسدت نقودهم فجاء الاسلام ونقودهم من العيون والوزن
غير خالصه إلا انها كانت تقوم في المعاملات مقام الخالصه وكان
عشها عفو العدم تأثير بينهم الى ان خربت الدراهم الاسلامية فمات

المغشور من الخالص واختلف في أول ضربها في الاسلام
فحكى سعيد بن المسيب أن أول ضرب الدراهم المنقوشة
عبد الملك بن مروان وكانت الدرايزر ترد رومية والدراهم
ترد كسروية وخميرة قليلة قال أبو الزناد فامر عبد الملك الحجاج
أن يضرب الدراهم بالعراق ضربها سنة أربع وسبعين وقال
المدايني بل ضربها الحجاج في آخر سنة خميس وسبعين ثم أمر بضربها في النواصب
سنة ست وسبعين وقيل إن الحجاج خلصها تخليصا لم يستقصه وكتب
عليها الله أجد الله الصمد وسميت المرويه واختلف في
تسميتها بذلك فقال قوم لأن الفقهاء كرهوها لما عليها من القرأ
وقد يحلها الجنب والمحدث وقال آخرون لأن الأعاجم
كرهوا نقصانها فسميت مرويه ثم ولي بعد الحجاج ابن هبيرة
في أيام يزيد بن عبد الملك ضربها أجود ما كانت ثم ولي بعده
خالد بن عبد الله القسري فشد في تجويدها وضرب بعده يوسف

مباينة له في الطاعة وان كانت من ضرر غيره نظر فان كانت هي
الماخوذة في خراج من تقدمه اجيب اليها استصحابا لما تقدم وان لم
تكن ماخوذة فيما تقدم كانت المطالبة باعتنا وحققا فاما
مكسور الدراهم والدنانير فلا يلزم اذ لا تناسبه وجواز اختلاطه والله
نقصت قيمتها عن المضروب الصحيح واختلف الفقهاء في كراهية
كسرها فذهب مالك في اكثر فقهاء المدينة الى انه مكره من جهة الفساد
في الارض ويكره على فاعله وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن كسر
سكك المسلمين الجارية بينهم والسكك هي المدينة التي تطبع عليها
الدراهم فلذلك سميت الدراهم المضروبة سكك وقد كان نكره ولاه بني امية
حين اسروا فخشي ان مروان ابن الحجاج يقطع درهما من دراهم
فارس فقطع يده وهذا عدوان مضمون ليس له في التأويل سماع وحكي
ان اباان ابن عثمان كان على المدينة فعاقب من قطع الدراهم وضربة ثلاثين سوطا
قال الواقدي وهذا عندنا فيمن قطعها ودر منها المفرقة والزيوف

فان كان الامر على ما قاله الواقدي فافعله اباان بن عثمان ليس بعدوان
لانه ما خرج به عن حد التعزير والتعزير على التدليس مستحق فاما فعل
مروان فظلم وعدوان وذهب ابو حنيفة ونحوه العراقي الى
ان كسرها غير مكره وقد حكي صالح ابن خنيس عن ابي نعيم في قول
الله تعالى وان فعل في اموالنا ما نشاء قال كسر الدراهم ومدها
التشافي انه ان كسرها لم يكره له وان كسرها اخير جاحد له لان ادخال
النقص على المال من غير حاجة سفة وقال احمد ابن حنبل ان كان
اسم الله كسرها وان لم يكن عليها اسمه لم يكره فاما الخبر المروي في
النهي فحمله على النهي عن كسرها لتعاديتها للكون على حالها من صدق للنقص وحل
اخذون النهي عن كسرها ليتخذونها اواني وزخرف وفيه اخر
على النهي عن اخذ اطرافها قريبا بالمقاييس لانهم كانوا في صدر الاسلام يتعاملون بها
عددا انصارا خذ اطرافها بحساب وتظيفا **فصل**
واما الكيل فان كان مقاسه فبأي قصير كيل تعدلت فيه القسمة وان كان

خارجاً مقدراً فقد خلى القاسم أن القفر الذي وضعه عثمان بن حنيف على أثر
السواد بإيضاء عمر بن الخطاب كان ميالاً لهم يعرف بالسابر قال
يحيى بن آدم هو المحموم كلاً مقدراً على ناحية مبتداه روعي فيه من المكاييل ما

استقر مع أهلها من مشهور الفقهاء ^{الناحية} **الباب الرابع عشر**

فيما تختلف أجهته من البلاد

وبلاد الإسلام تنقسم بثلاثة أقسام حرم وحجاز وما عداها من
فأما الحرم فله وما طاف بها من نصب حرمها وقد ذكرها
الله تعالى باسمين في كتابه مكة ومكة فذكر مكة في قوله وهو الذي
كف أيديهم عنكم وأيديكم عنهم بيطن مكة من بعد أن أظفركم عليهم ومكة مأخوذ
من قولهم تمككت الخ تمككا إذا استخرجته منه لأنها تلك الفاجر عنها
وتخرج منها على ما حكاه الأصمعي وأشد قول بعض الرجاز في تليته
يا مكة الفاجر بني مكة ولا تلي مدحاً وعكاً

وذكر مكة في قوله تعالى إن أول بيت وضع للناس للذي
بمكة مباركاً قال الأصمعي وسميت مكة لأن الناس يبتك بعضهم
بعضاً أي يدفع وأنشد قول الرازي

إذا الشريب أخذته آله فخله حتى يبتك بكة

واختلف الناس في هذين الاسمين فقال قوم هما التكا
والمسمي بها واحد لأن العرب تبدل اليم بالياء فيقولون ضربه لازم ذكره
لازب لقرب المخرجين وهذا قول مجاهد وقال آخر
بلها اسمان والمسمي بهما شيان لأن اختلاف الاسماء موضوع ^{اختلاف}
المسمي ومن قال بهذا اختلفوا في المسمي بها على قولين أحدهما
أن مكة البلد كله والثاني أن مكة الحرم كله ومكة المسجد كله وهذا
قول الزهري وزيد بن أسلم وحكي عن عاصم بن عبد الله الزبي
قال كانت مكة في الجاهلية تسمى صلاح لأنها قالوا أنشد قول أبي سفيان الحضرمي
أبا مطر هلم إلى صلاح فكيفك النداء من قريش

وَنَزَلَ بِلْدَ عَزَّتْ قَدِيمًا وَتَامَرُ أَنْ يَزُورَكَ رَبُّ جَيْشٍ
وَحِكْمِي مَجَاهِدًا أَنْ مَزَامِيرَ مَكَّةَ أُمُّ رَجْمٍ وَالْبَاشَةُ فَأَمَّا
أُمُّ رَجْمٍ فَلَا تَنَاسَ النَّاسَ تَرَاهُ فِيهَا وَيَتَوَادَعُونَ وَأَمَّا الْبَاشَةُ
فَلَا تَبْسُ مِنْ الْجَدِ فِيهَا أَيُّ تَحْطُهُ وَتَمْلِكُهُ وَمِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى
وَبَسَّتِ الْجِبَالُ بَسًّا وَيُرْوَى النَّاسُ بِالْبُؤْسِ وَمَعْنَاهُ أَنَّهُ تَنْشُرُ
مِنْ الْجَدِ فِيهَا أَيُّ تَطْرُدُهُ وَتَقْبِيهِ وَأَصْلُ مَكَّةَ وَحَرَمُهَا مَا عَظَّمَ اللَّهُ تَعَالَى
مَرْحَمَةً يَتَبَنَّى حَتَّى حُلُّهَا لِأَجْلِ الْبَيْتِ الَّذِي أَمَرَ بِقَوَاعِدِهِ وَجَعَلَهُ قِبْلَةً عِبَادِهِ
أُمُّ الْقُرَى كَمَا قَالَ جَلَّ اسْمُهُ لَشَدْرَ أُمِّ الْقُرَى وَمِنْ جَوْلِهَا وَحِكْمِي
جَعَلَ ابْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ أَرْسَبَ وَضَعَ الْبَيْتِ وَالطَّوَافِ
أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا
اتَّجَلَّ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَيَنحَنِي نُسُجَ الْجِبَالِ وَتَقَدَّرُ
لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ فَغَضِبَ عَلَيْهِمْ نِعَادُوا بِأُمِّ رَجْمٍ فَوُضِعَ
جَوْلُهُ سَبْعَةَ أَطْوَافٍ يَسْتَرْضُونَ بِهِمْ فَرْضِي عَنْهُمْ وَقَالَ لَهُمْ

ابْتَدَأَ فِي الْأَرْضِ بَيْنَا يَعُودُ بِهِ مَنْ سَخَطَ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ آدَمَ وَيُطَا
جَوْلُهُ لَا فَعَلْتُ بِعَرَضِي فَأَرْضِي عَلَيْهِمْ فَبَنَوَالَهُ هَذَا الْبَيْتَ فَكَانَ أَوَّلَ بَيْتٍ
وُضِعَ لِلنَّاسِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وَضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِكَ
مُبَارَكًا فَلَمْ يَخْتَلَفْ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنَّهُ أَوَّلُ بَيْتٍ وَضِعَ بِغَيْرِهَا فَتَمَّ
الْحَسَنُ وَطَائِفُهُ قَدْ كَانَ قَبْلَهُ يَوْمَ كَثِيرُهُ وَقَالَ مَجَاهِدٌ
وَقَدَّاهُ لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُ بَيْتٌ وَفِي قَوْلِهِ مُبَارَكًا تَأْوِيلًا لِأَحَدِهَا
أَنَّ بَرَكَةَ مَا يَسْتَحِقُّ مِنْ ثَوَابِ الْقَصْدِ إِلَيْهِ وَالشَّيْءُ أَيُّ لُحْمَةٍ أَمْرُ
لَمْ يَدْخُلْهُ حَتَّى الْوَحْشُ يَجْتَمِعُ فِيهِ الضَّبُّ وَالذَّبْيُ وَهُوَ دِي
لِلْعَالِينَ يَحْتَمِلُ تَأْوِيلًا لِأَحَدِهَا هَدَى لَهُمْ إِلَى تَوْجِيهِهِ وَالشَّيْءُ إِلَى
إِلَى عِبَادَتِهِ فِي الْحَجِّ وَالصَّلَاةِ فِيهِ آيَاتٌ تَبَيَّنَتْ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ وَرُ
دَخَلَهُ كَانَ أَمْنًا فَكَانَتْ الْآيَةُ فِي مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ أَمْرٌ قَدْ مَبْنًى وَهُوَ حَجَرُ
صَلَاةٍ وَالْآيَةُ فِي غَيْرِ الْمَقَامِ أَمْرٌ الْخَافِيفُ وَهَيْبَةُ الْبَيْتِ عِنْدَ مُشَاهَدَتِهِ
وَأَسْتَغَاغَ الطَّيْرُ مِنَ الْعُلُوِّ عَلَيْهِ وَتَجَمَّلَ الْعُتُوبَةُ لِمَنْ عَنَى فِيهِ وَمَا كَانَ فِي

الجاهلية من أصحاب الفيل وما عطف عليه قلوب العرب في الجاهلية
من تعظيمه وأمن من دخله من الجاهلية وهم غير أهل كيب ولا تسبوا
شرح يكثر من أحكامه حتى أن الرجل منهم كان يرى فيه قاتل أبيهم
وأخيه فلا يطلب ثأره فيه وكل ذلك آيات الله تعالى
ألقاها على قلوب عباده فأما أمنه في الإسلام ففي قوله
ومن دخله كان آمنا تأويلان أحدهما أمن من النار وهذا قول
يحيى بن جعد والثاني أمن من القتال لأن الله تعالى أوجب الأحرام
على داخله وحظر عليه أن يدخله مجلًا وقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم حين دخل مكة عام الفتح جلا لا أظن لي ساعة لم يجل لأحد
قبلي ولا يجل لأحد بعدي ثم قال والله على الناصر حج البيت من
استطاع إليه سبيلا فجعل حجة فرضا بعد أن صار في الصلاة قبله لأن
استقبال الكعبة في الصلاة فرض في السنة الثانية من الهجرة والحج فرض
في السنة السادسة وأدق تعقب الكعبة من أركان الإسلام عباد

وبينت لجرمتها سائر البلدان وجب أن تصفها ثم نذكر حكم حقتها
أما بناؤها فأول من تولاه بعد الطوفان إبراهيم عليه السلام
قال الله تعالى وأذيرفع إبراهيم القواعد من البيت واسمعي ربنا
تقبل منا إنك أنت السميع العليم فدأبما سألناه من القبول على
إنما كانا بيننا بما مؤمنين ونميت كعبه لعلها ما خرد
من قولهم قد كعبت ثديي المرأه إذا علا ومنه نبي الكعب كعبا
لعلوه وكانت الكعبة بعد إبراهيم مع جرهم والعاقبة إلى أن
انقرضوا حتى قال فيهم عامر بن الجوث

كأن لم يكن من الحجون إلا الصفا أنيس ولم يسم بكة سامر
بلي نحن كنا أهلها فاز لنا صروف الليالي والجدود العوا

وخلقتهم فيها فريش بعد استيلائهم على الحرم لكنهم بعد الفقه عنهم
بعد الذلة تأسسوا لما ينظرون الله تعالى فيهم من النبوة فكان أول
من جدد بناء الكعبة من قريش بعد إبراهيم قصي ابن كلاب وسفها

الذي وجده الخيل قال ————— الأعشى

جلفت بثوب رايه الشام التي بناها قضي وجهه وابن جهم

لئن شئت نيران العداوة بيننا ليرحلني على ظهر شيطان

ثم نبئت ————— قرش بعة ورسول الله صلى الله عليه وسلم ابن خشر وعشرون

سنة وشهد بنائها وكان بابها بالأرض فقال أبو حذيفة ابن المعير

يا قوم ارفعوا باب الكعبة حتى لا تدخل الأبراس فانه لا يدخلها جنيذ الا

من أردتم فان جاء احد منكم هون وميتهم به فسقط وصار كالا لمن يراه

فعلت قرش ذلك وسبب ————— بنائها ان الكعبة استهدمت

وكانت فوق القامه فارادوا تعلينها وكان البحر قد القى سفينه لرجل

من تجار الروم الى جله فآخذوا خشبها وكان في الكعبة حية يخافها

الناس فخرجت فوق دار الكعبة فزال طائر فاحتطفها فقالت

قرش انا لئن جوالن يكون الله قد رضي ما اردنا فهدوها وبنوها واستفوها

مخشب السفينه وكانت على بنائها الى ان حصن ابن الزبير بالمجد من الحصين

ابن عمر السكوني وعسكر الشام حتى حاربوه سنة اربع وستين في زمن يزيد

ابن معاوية فاخذ رجل من اصحابه نارا في ليفة على راس رمح وكانت الريح

عاصفة فطارت شره فعلقت باستار الكعبة فاحرقها فمصدعت

حيطانها واسودت وتناثرت ابحارها فلما مات يزيد وانصر

الحصين ابن عمر شاو وعبد الله ابن الزبير الصحابه في هدمها وبنائها فاشار

به جابر ابن عبد الله وعبيد بن عمير وانه عبد الله بن عباس وقال لا

تهدم بيت الله فقال ابن الزبير اما ترى الحام يقع على حيطان البيت

فتتناثر حجارته ويظل اجدكم مني ميتة ولا ابي بيت الله الا اني هادمه

بالعداه فقد بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو كانت

لناسعة لبنيته على ابراهيم ولجعلت له بابين شرقيا وغربيا

وسأل الأسود هل سمع من عايشه في ذلك شيئا فقال نعم

اخبرني ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لها ان النقة قصرت

بقومك فاقصروا ولولا جذتان عهدهم بالكفر لهدمته واعدت فيه ما

تركوا فاستقر رأي ابن الزبير على هدمه فلما أصبح أرسل العبيد ابن عمر فقبل
 هونائيم فأرسل اليه وأيقظه وقال له أما بلغك أن نبأ الله صلى الله
 وسلم قال إن الأرض تصبح إلى الله من نومه العلماء الضحى وهدمها
 فأرسل اليه ابن عباس أن كنت هادما فلا تدع النار بلا قبله فلما
 هدمت قال النار كيف نصلي فقال جابر ابن زيد صلوا إلى
 موضعها في القبلة فأمر ابن الزبير بموضعها فستر ووضع الحجر في تابوت
 في سرقه حير قال علمه رأسه فاذا هو ذراع أو اثنين وكان
 جوفه أبيض مثل الفضة وجعل علي الأعمى عند الحجة في خزانه اللجبة فلما
 أراد بها حجر من قبل الحطيم حتى استخرج أثر ابراهيم فجمع الناس وقال
 هل تعلمون أن هذا أثر ابراهيم قالوا نعم فبناها على أثر ابراهيم وأدخل فيها
 من الحجارة ستة أذرع وترك منه أربعاً وقيل أدخل سبعة أذرع وترك
 منه ثلاثاً وجعل لها بابين موضوعين بالأرض شرقاً وغرباً يدخل من واحد
 ويخرج من الآخر وجعل على بابها صفايح الذهب وجعل مفاتيحها من

الذهب وكان في قبر خضر بناها من رطب قرين أبو الجهم من خذيفة فقال
علمت في بناء الكعبة مرتين واحدة في الجاهلية بقوم غلام يفاع وأخرى
في الإسلام بقوم كبير فان ذلك الزبير ابن بكار ابن عبد الله
ابن الزبير وجدني في حجر صفايح حجار خضر قد أطبق لها قبر فقال له
عبد الله بن صفوان هذا قبر نبي الله اسمعيل فدفن عن تحريك تلك الحجار
ثم بقيت الكعبة في أيام ابن الزبير على حالها إلى أن طارده الحجاج وناها
بأمر عبد الملك ابن مروان وأخرج الحجر منها وأعادها إلى بناء قرين بن عمار
عليه اليوم فكان عبد الملك ابن مروان يقول وددت أني كنت علمت
ابن الزبير من أمر الكعبة وبنائها ما تجلته وأمسكوه الكعبة
فقد روي أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أن أول من كسا البيت
أسعد اليماني ثم كساه رسول الله صلى الله عليه وسلم الثياب اليمانية
ثم كساه عمر وعثمان القباطي ثم كساه يزيد بن معاوية الديساج
الخسرواني وحكي محارب ابن دثار أن أول من كسا الكعبة

خالد بن جعفر بن كلاب أصاب لطمه في الجاهلية وفيها فخطب ديباج فناطه
بالكعبه ثم كساها ابن الزبير وأجتاح الديباج ثم كساها ثوباً من بعض ثيابهم
الجلل التي كانت على أهل غزاة في جريتهم وفوقها الديباج ثم جدد المنوك
رظام الكعبه وأزرها بفضه والبرس سائر حيطانها وسقفها بالذهب
وكني أساطينها الديباج ثم لم يزل الديباج كسوتها في الدولة العباسية
بأسرها وأنت المسجد الحرام فقد كان فتاحول الكعبه ونصاً
للضايقين ولم يزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأي كبرجار يحيط
به فلما استخلف عمر وكثر الناس وسع المسجد واشترى دوراً هدمها
وزاد فيه وهدم على قوم من جيران المسجد أثوا أن يسبعوا ووضع لهم الأثمان
حتى أخذوها بعد ذلك واتخذ للمسجد جداراً قصيراً دوراً القائمة فكانت
المصايح توضع عليه فكان عمر أول من اتخذ جداراً للمسجد فلما استخلف
عثمان استاع منازل وسع بها المسجد وأخذ منازل أقوام وضع لهم أثمانها
فضحوا منه عند البيت فقال إنما جئناكم على شيء نفع لكم قد فعل بكم عهدها

فاقررتهم ورضيتهم ثم أمرهم إلى الجسر حتى كلفه فيهم عبد الله بن خالد بن أسيد
فخلت سيولهم وبني المسجد والأروقة حي وسعة فكان عثمان أول
من اتخذ للمسجد الأروقة ثم ابن الوليد بن عبد الملك وسع المسجد وحمل إليه
أعمدة الحجارة والرظام ثم ابن المنصور زاد في المسجد وبناه وزاد فيه الهدى
بعده وعليه استقر بناؤه إلى وقتنا وأنت أمته فلم تكن ذات
منازل وكانت قريش بعد جرحهم والعالية يتجوز جبالها وأوديتها
ولا يخرجون من جرحها انتساباً إلى الكعبه لاستيلائهم عليها وتخصصاً بالجرم
لجوارهم فيه وترى أنهم سيكون لهم بذلك شأن وكما لا ترفهم العدد ونشأت
فيهم الرياسة قوي أمهم وعلو أنهم سيقدّمون على العرب وكان فضلاً وهم
وذروا الرأي والنخبة منهم يتخللون أن ذلك الرياسة في الدين وتأسيساً
لشوق ستكون لأنهم تمسكوا في أمور الكعبه بما هو بالدين أخيراً فأول
من شعر بذلك منهم وأهله كعب بن لؤي بن غالب وكانت قريش تجتمع
إليه في كل جمعة وكان يوم الجمعة يسمى في الجاهلية عروبه فسماه كعب

يوم الجمعة وكان يخطب فيه علي قريش فيقول ما جئناه الزبير الزبكار
أما فاسمعوا وعلّموا وانصتوا وعلّموا ليل ساج ونهار ضاحج والأرض
مهاد والجالأ أوتاد والسمابنا والنجوم اعلام والأولون كالأحرار
والآثني والذرزوع إلى بلاد ما تبيح فعلوا أرحامكم واحتفظوا أضيائكم
وتمروا أموالكم فهل رأيتم من هالك رجح أوتيت انشر الدار أمانكم
والظن غير ما تقولون حرمكم زيتونه وعظموه وتمسكوا به فسيأتي له نساء
عظيم وسيخرج له نبي كريم ثم يقول
نهار وليل كل أوتى عبادي سوا علينا ليها ونهارها
ماو بان الأجداد حين تأوبا وبالنع الضافي علينا ستورها
صروف وأبنا تقلب أهلها لها عقد ما يستحيل مبرها
علي غفله يأتي النبي محمد فيخبر أخبارا صادقا خيرها
ثم يقول أما والله لو كنت فيها ذا سمع وبصر ويد ورجل
لنصبت فيها نصب الجبل ولأرقت فيها رقال الفجل ثم يقول

يا ليتني شاهد فحواد عوته حين العشير تبغي الحق جلالنا
وهذا من فطر الالهام التي تخيلتها العقل فصدقت وتصورتها التقو
فبحققت ثم اتقلت الرئاسة إلى قضي الزكاري فبني ملكه دار الند
ليعلم فيها من قريش ثم صارت لتشاوهم وعقد الألوية في حروبهم
قال الكلبى فكانت أول دار بنيت بملكه ثم تابع الناس
فتبوا من الدور ما استوطنوه وكذا تروا من عصر الاسلام ارددوا قوه
وكنة عدد حتى دانت العرب لهم فصدقت المخيلة الثانية في حروب
الشعوب فيهم فأمز به من هدي وجملة من عاند وهاجر عنه حين اشتد به الاز
حتى عاد ظافرا بعد ثمان سنين من هجرته عنهم واحتلت النار
في دخوله ملكه عام الفتح هل دخلها عنوه أو صلح مع اجماعهم على أنه لم يغتم
بها مالا ولم يسيب فيها ذرية فذهب الوحيه وملك
إلى أنه دخلها عنوه فعفى عن الغنايم ومن على النبي وأن الامام اذا
فتح بلادا عنوه فله أن يعفو عن غنايمه ويمن على سبييه وذهب

الشافعي إلى أنه دخلها صلحا عقد مع أي شفيان كان الشرط فيه
أن من أطلق يابته فهو آمن ومن تعلق بأستار الكعبة فهو آمن ومن دخل
دار أي شفيان فهو آمن الأسته أنفراستني قتلهم وإن تعلقوا بأستار
الكعبة وقدمني ذكرهم ولا حل عقد الصلح لم ينعهم ولم يسبب وليس
للإمام إذا فتح بلاد أعنوا أن يعفوا عن غنايمه ولا أن يمتنع على سبيهم لما فيها
من حقوق الله تعالى وحقوق الغنائم فصارت مكة وحرما
حين لم تغتم أرض عشران زرعت لا يجوز أن يوضع عليها خراج واختلف
الفقهاء في بيع دور مكة وإجارتها فمنع أبو حنيفة من بيعها وأجاز
إجارتها في غير أيام الحج ومنع منها في أيام الحج لرواية الأعمش عن مجاهد أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال مكة حرام لا يجل بيعها ولا أجور بيوتها
وذهب الشافعي إلى جواز بيعها وإجارتها لأن رسول الله صلى
الله عليه وسلم أقرهم عليها بعد الإسلام على ما كانت عليه قبله لم ينعها
ولم يعارضهم فيها وقد نوايتها بعونها قبل الإسلام فذلك بعد هذه

رباعها

بش

دار الندوة وهي أول دار بنيت بمكة صارت بعد قتي لعبد الله بن
قصي فبناها معاوية في الإسلام من علمه ابن عامر بن هاشم بن عبد مناف
بن عبد الدار بن قصي وجعلها دار الإيمان وكانت من أشهر ديار سبغ
ذكرا وأنشروها في الناس خبرا فأنكر بيعها أحد من الصحابة وابتاع عمرو بن
رضي الله عنهما ما زاداه في المسجد من دور مكة وتلك أهلها أنماها ولو
حرم ذلك لما بدله من أموال المسلمين ثم جرى به العمل لا وقتنا فكان
أجما متبوعا وفعل مشروعا ونجس روايه مجاهد مع إرسالها على
أنه لا يجل بيع رباعها على أهلها تنسها على أنها لم تغتم فذلك عليهم فذلك
لم ينع وذلك حكم الأجبان **فصل** وأما
الحرم فهو ما طاف بمكة من جوانبها وحده من طريق المدينة
دور الشعيم غديوت نهار على ثلاثة أميال ومن طريق
العراق على ثلث ميل المتقطع على سبعة أميال ومن طريق
الحجر أنه في شعب آل عبد الله بن خالد على تسعة أميال ومن

طريق الطائف على عرفة من بطن نمر على سبعه أميال وسر
طريق جده منقطع العشار على عشر أميال فماذا جعله الله
حرما لما اختص به من التحريم وبأين يحمله سائر البلاد قال الله تعالى
وإذا قال إبراهيم رب اجعل هذا بلدا آمنا يعني مكة وحرما وازرق أهله
من الثمرات لأنه كان واديا غير ذي زرع فسأل الله تعالى أن يجمع
لأهله الأمن والخصب ليكونوا بها في رغد من العيش فأجابه الله تعالى
إني سألك فجعله حرما آمنا تحفظ الناس من حوله وحيي إليه
ثمرات كل بلد حتى جمعها فيه واختلف الناس في مكة وما
حولها هل سارت حرما أمنا بسؤال إبراهيم أو كانت قبله كذلك
على قولين أحدهما أنها لم تزل حرما آمنا من الجاهلية المسلمين ومن
المخوف والزلازل وإنما سأل إبراهيم ربه أن يجعله آمنا من الجلب
والنحو وأن يرزق أهله من كل الثمرات لروايه سعيد بن المسيب قال
سمعت أبا سعيد الخدري يقول أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أتته مكة

قام خطيبا فقال يا أيها الناس إن الله حرم مكة يوم خلق السموات
والأرض فهي حرام إلى يوم القيمة لا يحل لأمر يؤمن بالله واليوم الآخر أن
يسفك بها دما أو يعصدها شجرا وإنما لا يحل لأحد يعدي ولا يحل لأحد
الساعة غضبا على أهلها الأديهي قد رجف على أهلها بالأمس ألا
يلينغ الشاهد الغائب فن قال أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل
بها فقولوا إن الله قد أحلها لرسوله ولم يحلها لك والقول الثاني
أن مكة كانت حلالا قبل دعوة إبراهيم كسائر البلاد وإنما صارت بدعوة
حرما آمنا حين جرحها كما صارت المدينة تحريم رسول الله صلى الله عليه
وسلم حرما بعد أن كانت حلالا لروايه أشعث عن نافع عن الزهري قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن إبراهيم كان عبد الله وخطبه
وأنني عبد الله ورسوله وإن إبراهيم حرم مكة وأنني حرم المدينة ما ينزلها
بعضها وصيدها لا يحل فيها سلاح لقناب ولا يقطع فيها شجر العلف
يعبر والله الذي يختص به الحرم من الأحكام التي يابن لها سائر البلاد خمسة

أحكام أحدها أن لا يدخله محل قدم إليه حتى يحرم لدخوله إباحة
أو بعثه بملك بها من إجماعه وقال أبو حنيفة يجوز أن يدخلها المحل
إذا لم يرد عجا ولا غنم وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم من دخل
منه عام الفتح حلالا أحلت في ساعة لم يحل لاحد قبل ولا يحل لاحد بعده
ما يذكرك على وجوب الإجماع على إخلالها الآن يكون من يكثر الدخول إليها
لمنافع أهلها كالخطابين والسقايين الذين يخرجون منها غدة ويعودون
إليها عشيا فيجوز لهم دخولها فحليل لدخول المشتبه عليهم في الإجماع كلما دخلوا
وإن علم أنه أقرهم على دخولها فحليل فخالفوا حكم من عدلهم فإن دخل
القادم إليها حلالا فقد أثم ولا قضاء عليه ولا دم لأن القضاء معوز لأنه
إذا خرج للقضاء كان إجماعه الذي يستأنفه مختصا بدخوله الشاي فلم يعجز
أن يكون قضا عن دخولها الأول فتعد القضاء أعوز فسقط وأما
الدم فلا يلزمه لأن الدم يلزم في جريان النسب ولا يلزم جريانا لأصل النسب
والحكم الثاني أي أن لا يجازي أهلها بتحريم رسول الله صلى الله

عليه وسلم قتالهم فإن بعثوا على أهل العرب فقد ذهب بعض
الفقهاء إلى تحريم قتالهم مع بعثهم ونسبهم عليهم حتى يرجعوا عن البغي ويدخلوا
في أحكام أهل العرب والله أعلم به الفقهاء أنهم يقاومون
على بعثهم إذا لم يكن ردهم عن البغي إلا بالقتال لأن قتال أهل البغي موقوف
الله تعالى التي لا يجوز أن تضاع ولأن تكون محفوظة في حرمه أولى من
أن تكون مضاعفة فيه فأمس إقامته المرد في الحرم فذهب
الشافعي أنها تقام فيه على من أتاها ولا يمنع الحرم من إقامتها سواء أتاها
في الحرم أو في محل ثم لجأ إلى الحرم وقال أبو حنيفة إن أتاها في الحرم
أقيمت فيه وإن أتاها في محل ثم لجأ إلى الحرم لم تقم عليه فيه وألجئ إلى الخروج
منه فإذا خرج أقيمت عليه والحكم الثالث تحريم صيده
على المحرمين والمجولين من أهل الحرم ومن طرأ إليه فمن أصاب من صيده
وجب عليه إرساله فإن تلف في يده ضمنه بالجزء المحرم وهكذا
لورمي من أجل صيده في الحرم ضمنه لأنه مقتول في الحرم ولو صيد

في الجبل وأدخل الحرم كان حلالا عند الشافعي وحراما عليه عند أبي حنيفة
ولا يحرم في الحرم قتل ما كان يؤذي من السباع وحشرات الأرض
والحلم الرابع تحريم قطع شجر الذي أنبتته الله عز وجل فيه
ولا يحرم قطع ما غرسه الأديوث ولا يحرم فيه ذبح الأنيس من
الحيوان ولا يحرم رمي غيلاه ويضم ما قطعه من محظور
شجر فتضمن الشجر الكبير بقره والشجر الصغير بشاه والغصن
من شتل واحد منها بقسطه من ضمان أصلها ولا يكون ما استخلف
بعد قطع الأصل مستقلا لضمان الأصل والحكم المخبر أن
يمنع من خالف دين الإسلام من ذبي أو معاها أن يدخل الحرم لا يقيم
فيه ولا ما رآه هذا مذهب الشافعي وأكثر الفقهاء
وجوز أبو حنيفة دخولهم إليه إذا لم يستوطنوه وفي قول
الله تعالى إنا المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا نص يمنع
ما خالفه فإن دخله مشرك غزواه دخله بغير إذن ولم يستنج

١٩١
قتله وإن دخله باذن لم يغزوا وأنكر على الإذن له وغزوا إن اقتضت
حاله التغزير وأخرج عنه المشركا أمنا وإذا اراد مشرك دخول
الحرم ليسلم فيه منعه حتى يسلم قبل دخوله وإذا مات
مشركا في الحرم نقل إلى الجبل إلا أن يكون قد بقي فترك ترك فيه أموات
الجاهلية فأمسا سائر المساجد فيحوز أن يؤذن لهم في دخولها ما لم
يقصدوا بالدخول استبدالها بأكمل ونوم فيمنعوا وقال
مالك لا يجوز أن يؤذن لهم في دخولها بحال **فصل**
وأما الحجاز فقد قال الأصمعي سمي حجازا لأنه حجر بين نجد وتهامة
وقال ابن الكلبي سمي حجازا إما اجتياز الجبال فاسوي
الحرم منه مخصوص من سائر البلاد بأربعة أحكام أحدها
أن لا يستوطنه مشرك من ذبي ولا معاها وجسوة أبو حنيفة
وقد روي عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود عن عائشة قالت كان آخر
ما عهد به رسول الله صلى الله عليه وسلم أن قال لا يجتمع في حريم

العرب دينار وأجل غزوى الله عنه أهل الذمة عن الحجاز وضرب
لهم قدم منهم ناجرا وصانعا مقام ثلاثة أيام يخرجون بعد انقضائها فحري
به القتل واستقر عليه الحكم فممنع أهل الذمة من استيطان الحجاز ويكون
من دخوله ولا يقيم الواطئ منهم في موضع منه أكثر من ثلاثة أيام فإذا انقضت
صُرف عن موضعه وجاز أن يقيم في غيره ثلاثة أيام ثم يعرض إلى غيره
فإن أقام بموضع منه أكثر من ثلاثة أيام غزواه لم يرمعذورا
والحكم الثاني أي أن لا تدفن فيه أموالهم وينقلوا إلى دفتوائيه
إلى غيره لأن دفتهم مستدام نصارك لا يستيطان إلا أن تتعد مسافة
أخرجهم منه ويتغفروا وإن أخرجوا فجوز لأجل الضرورة أن يدفتوائيه
والحكم الثالث أن لمدينة الرسول بالحجاز حرما مخطورا
لا يشها يمنع من تنفير صيده وعصده شجره كحرم مكة وأباحه أبو حنيفة
وجعل المدينة كغيرها وفيما قد مناه من حديث أبي هريرة دليل على
أن حرم المدينة مخطور فإن قتل صيده أو عصده شجره فقد قيل أن

جزاه سلب ثيابه وقيل تعزيره والحكم الرابع مع أن أرض
الحجاز تنقسم لأخصاص رسول الله صلى الله عليه وسلم بقسمين
أحدهما صدقات رسول الله صلى الله عليه وسلم التي أخذها
بحقه فإن أحد حقيقته خمس الخبز من الفى والغنائم والحق الثاني
أربعة أخماس الفى الذي أفاد الله تعالى على رسوله ما لم يوحى المسلمون
عليه بخيل ولا ركاب فصار إليه بواحد من هذين الحقين فقد رخص
منه لبعض أصحابه وترك باقيه لنفسه وصلاجه ومصلح المسلمين
حتى مات عنه فاختلف الناس في حكمه بعد موته فجعله
قوم موزنا عنه ومنقسموا على الموارث ملكا وجعل له أخرون
للإمام القائم مقامه في حيايه البيضة وجهاد العدو والى الذي عليه
جمهور الفقهاء أنها صدقات محرمته الرقاب مخصوصة المنافع مصرفة
الإرتفاع في وجوه المصالح العامة وما سوي صدقاته أرض عشر
لأخراج عليها لأنها ما بين مغنوم ملك على أهله ومتروك أسلم عليه

أَهْلَهُ وَكَلَّ الْأَمِيرَ مَعشُورًا لَخَرَجَ عَلَيْهِ فَأَمَّا صَدَقَاتُ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَحُصُونٌ لِأَنَّهُ قُبِضَ عَنْهَا فَتَحَتَتْ وَثَانِيَةٌ
أَحَدُهَا وَهِيَ أَرْضُ مَكَلَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَصِيَّةُ
مُخْرِقِ الْيَهُودِيِّ مِنْ أَمْوَالِ بَنِي النَّضِيرِ حَيْثُ الْوَاقِدِيُّ أَنْ يُخْرِقَ
الْيَهُودِيَّ كَانَ جَرَامًا مِنْ عِلْمَاءِ بَنِي النَّضِيرِ آمَنَ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
يَوْمَ أُحُدٍ وَكَانَتْ لَهُ سَبْعُ حَوَابِطٍ وَهِيَ الْمُنْتَبِ وَالضَّافِيَّةُ
وَالدَّلَالُ وَخُسْنِي وَبُرْقَةُ الْأَعْرَاقِ وَالْمُسْرِبَةُ فَوَقَّى بِهَا رَسُولُ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ أَسْلَمَ وَقَاتَلَ بِمَعَهُ بِأُحُدٍ حَتَّى قُتِلَ
وَالصَّدَقَةُ الثَّانِيَةُ أَرْضُهُ مِنْ أَمْوَالِ بَنِي النَّضِيرِ بِالْمَدِينَةِ وَهِيَ
أَوَّلُ أَرْضٍ أَفَاهَا اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ فَأَجْلَاهُمْ عَنْهَا وَكَفَّ عَنْ دِمَائِهِمْ وَجَعَلَ
لَهُمْ مَا يَجْلِسُ عَلَيْهِ الْأَبْلُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ إِلَّا الْخَلْفَةَ وَهِيَ السَّلَاحُ فَخَرَجُوا بِهَا اسْتَقَلَّتْ
الْجُمُ إِلَى الشَّامِ وَخَبِرَ وَخَلَصَتْ أَرْضُهُمْ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَلَمَّا كَانَ لِيَامِينَ بْنِ عُمَيْرٍ وَابْنِ سَعْدٍ وَهَبَ فَإِنَّمَا أَسْلَمَ قَبْلَ الظُّفَرِ

أَوَّلُ

فَأَجْرَ لَهَا إِسْلَامُهَا جَمِيعَ أَمْوَالِهَا ثُمَّ قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
مَا يَسُوعِي الْأَرْضِينَ مِنْ أَمْوَالِهِمْ عَلَى الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ دُونَ الْأَنْصَارِ الْأَهْلِ
بِزُخْتِيفٍ وَأَبَادِجَانِهِ سَمَّاكَ بْنِ خُرَشَةَ فَإِنَّمَا ذَكَرَ أَفْرَافًا عَطَاهَا
وَحَبَرَ الْأَرْضَ عَلَى نَفْسِهِ فَكَانَتْ مِنْ صَدَقَاتِهِ يَضَعُهَا حَيْثُ يَشَاءُ وَيُنْفِقُ
مِنْهَا عَلَى أَزْوَاجِهِ ثُمَّ سَلَّمَهَا عُمَرُ إِلَى عَلِيٍّ وَالْعَبَّاسُ لِيَقُومَ بِمَعْرِفَتِهَا
وَالصَّدَقَةُ الثَّلَاثَةُ وَالرَّابِعَةُ وَالْخَامِسَةُ ثَلَاثَةُ حُصُونٍ مِنْ
خَيْرٍ وَكَانَتْ خَيْرُ ثَانِيَةٍ حُصُونٍ نَاعِمٍ وَالْقُورُ
وَشَقُ وَالنَّطَاهُ وَالْكُتَيْبَةُ وَالْوُطَيْخُ وَالسَّلَامُ وَحَصْرُ
الصَّعْبِ ابْنِ مَعَاذٍ فَكَانَ أَوَّلَ حَصْرِ نَجَّةٍ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ مِنْهَا نَاعِمٌ وَعِنْدَهُ قَتْلُ مُحَمَّدِ بْنِ مَسْلَمَةَ وَثَانِيَةُ الْقُورُ
وَهُوَ حَصْرُ ابْنِ الْحَقِيقِ وَمِنْ سَبِيهِ اصْطَفَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ صَفِيَّةَ بِنْتَ حُجَيْجٍ بْنِ أَطْبَاطٍ وَكَانَتْ عِنْدَ كَاهِنَةٍ ابْنِ الرَّبِيعِ بْنِ
أَبِي الْحَقِيقِ فَأَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا وَجَعَلَ عَتَقَهَا صَدَاقًا ثُمَّ حَصَرَ

الصعب بن معاذ وكان أعظم حصون خير وأكثرها مالا وطعاما وحيوانا
ثم شوق والنظاء والكتيبة فهذه الحصون الستة فتحها عنوة ثم اتبع
الوطيخ والسلام وهي آخر فتوح خير صلحا بعد أن حاصرهم بضعة عشرة
ليلة فسألوه أن يسيرهم ويحقق لهم دماهم ففعلوا ذلك من هذه الحصون
الثمانية ثلاثة حصون الكتيبة والوطيخ والسلام أما
الكتيبة فأخذها بخسر الغنيمة وأما الوطيخ والسلام فهما ما آفاه
الله عليه لأنه فتحهما صلحا فصار ذلك هذه الحصون الثلاثة باقي
والخير خالصة لرسول الله صلى الله عليه وسلم تصدق بها وكانت من
صدقاته وقسم الخمسة الباقية بين الغانمين وفي غلتهما واديا
خير وادي السرير ووادي حاضر على ثمانية عشر شهرا وكانت
عده من قسمت عليه الف وأربع مائة سهم وهم أهل المدينة من شهد
منهم خير ومن غاب عنها ولم يغث عنها الأجانب ابن عبد الله قسم له كسهم
من حضرها وكان فيهم ما يتافرون أعطاهم ست مائة سهم والفرس وما

سهم لألف ومائتي راجل وكانت سهام جميعهم الف وأربع مائة سهم أعطى
كل مائة سهم فلذلك صارت خير مقسومة على ثمانية عشر شهرا والصدقة
السادسة النصف من ذلك كان النبي صلى الله عليه وسلم لما فتح
خير طاه أهل فرك فصالحون بسفارة يحصيه بن مسعود على أن له نصف
أرضهم ويخلفهم يعلمهم عليه وله النصف الآخر فصار النصف
منها من صدقاته معاملة مع أهلها بالنصف من ثمرها والنصف
خالص لهم إلى أن أجلاهم عمر عنها فيمن أجلاه من أهل المدينة عن الحجاز تقوم قد
ودفع إليهم نصف القيمة فبلغ ذلك ستين ألف درهم وكان ذلك
قوما مالك بن النهمان وسهل بن الجهم وزيد بن ثابت
فصار نصفها من صدقات رسول الله صلى الله عليه وسلم ونصفها
الآخر لكاية المسلمين ومصرف النصفين الآن سوا والصدق
السابعة الثلث من أرض وادي القرى لأن ثلثها كان في
عذرة وثلثها لليهود فصالحهم رسول الله صلى الله عليه وسلم على نصفه

فصارت أملاً فأمثلها لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومن صدقاته
وثلثها لليهود وثلثها لبني عذرة إلى أن أجلاهم عن عمرها وقوم حنهم منها فبلغت
قيمتها تسعين ألف دينار فدفعها عمر اليهم وقال لبني عذرة إن شئتم أقم
نصف ما أعطيت ونعطكم النصف فأعطوه خمسة وأربعين ألف دينار
فصار نصف الوادي لبني عذرة والنصف الآخر الثلث منه
في صدقات رسول الله صلى الله عليه وسلم والسدر منه لكافة المسلمين وقصر
جميع النصف سواً والصدقة الثامنة في موضع سوق المدينة يقال
له مهرور استقطعها مروان بن عثمارة فنفق بها الناس عليه فاجتمع أن يكون
إقطاع تعيين لا تملك لكونه في الجواز وجه فأتى ما سوي هذه الصدقات
الثانية من أمواله فقد حكي الواقدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ورث من أبيه عبد الله أم أيمن الحبشية واسمها بركة وخمسة أجمال وقطعة
من غنم ومولدة شقران وابنه صالحاً وقد شهد بدراً وورث من
أمه أمينة بنت وهب دارها بكة بين الصفا والمروة خلف سوق العطار

وأموالاً وكان حكم بن حزام اشترى لخديجة زيد ابن حارثة من سوق غنكاظ
بأربع مائة درهم فاستوهبه منها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعتقه
وزوجه أم أيمن فولدت منه أسامة بعد النبوة فأتى الدار
فان عقيل بن الحارث رضي الله عنه باعها بعد هجر رسول الله صلى الله عليه
وسلم فلما قدم مكة في حجة الوداع قيل له في أي دورك نزل فقال وهل
لنا عقيل من بيع فلم يرجع فيها باعة عقيل لأنه غلب عليه ومكة دار حبيب
وأجري عليه حكم المستهلك فخرجت هاتان الداران من صدقاته وأما
دوراء زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد كان أعطي كل واحد منهن
الدار التي سكنها ووصي بذلك فأن كان ذلك منه عطية
فهي خارجة من صدقاته وإن كان عطية شئ وارفاق فهي من حمله
صدقاته وقد دخلت اليوم في سجل ولا أحسب منها ما خارج عنه
وأما رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد روي هشام الكلبي عن
عوانة بن الحكم أن أبا بكر دفع إلى علي عليه السلام آل رسول الله صلى الله عليه

وسلم ودانته وجزاه وقال ما سوي ذلك فهو صدقة وزقي الأسود
عائشة قالت توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعه رهوناً عند
يهودي يثلاثين صاعاً من شعير فان كنت — درعه المعروفة بالبراءة فقد
انكأنت علي الحسين ابن علي رضي الله عنه يوم قتل فاخذها عبيد الله بن زياد
فلما قتل المختار عبيد الله بن زياد صارت الدرع الي عباد ابن الحنبل
ثم ان خالد بن عبد الله بن خالد بن اسيد وكان امير البصرى سأل عباداً عنها
فجدها اياها فضربته مائة سوطاً فكتب اليه عبد الملك بن مروان مثل عباد لا يفر
انما كان ينبغي ان تقتله او تعفوه عنه ثم لم يعرف للدرع خبر بعد ذلك
واما البردة فقد اختلف الناس فيها فحكي ان ابن نعلب ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم كان وجهها للعب ابن زهير فاشترها منه بمعوية فبقي التي
يلبسها الخلفاء وحكي غيره ان ربيعة ان هذه البردة كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم اعطاها اهل ايلة اماناً لهم فاخذها منهم عبد الله بن خالد بن ابي اوفى
وكان عاملاً عليهم من قبل مروان بن محمد وبعث بها اليه وكانت في

خزانته حتى اخذت بعد قتله وقيل اشتراها ابو العباس السفاح بثلاث
ماية دينار وامّا القضيبة فهو من تركه رسول الله صلى الله عليه وسلم
التي هي صدقة وقد صار مع البردة من شعير الخلفاء وامّا الخاتم
فلبسه بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ابو بكر ثم عمر ثم عثمان حتى سقط
يد عثمان رضي الله عنه في يده فلم يجد فيه فداشريح ما قبض عنه رسول الله
صلى الله عليه وسلم من صدقة وتركه والله اعلم فامّا ما عد الجرم
واجاز من سائر البلاد فقد ذكرنا انقسامها اربعة اقسام قسم اسلم
عليه اهله فيكون ارض عشر وقسم ارجاء المسلمين فيكون ما احيوا
معتشراً وقسم ملكه الغانموز عنه فيكون معتشراً
وقسم صولج عليه اهله فيكون فيما يوضع عليه الخراج وهذا
القسم ينقسم قسمين احدهما ما صولجوا على زوال ملكهم عنه فلا يجوز
بيعه ويكون الخراج اجراً لا يسقط باسلام اهله ويؤخذ من المسلم والذي
والثاني ما صولجوا على بقاء ملكهم عليه فيجوز بيعه ويكون الخراج اجراً تسقط

باسلامهم وتوطين اهل الذمة ولا توطين المسلمين واذا قد انقسمت
البلاد على هذه الاقسام فسنشرح علم ارض السواد فانها اصل
حكم الفقهاء فيها بما يعتبر به نظايرها وهذا السواد مشاربه الى سواد
كسري الذي غنمه المسلمون على عهد عمر من ارض العراق سمي سواد السواد
بالزروع والاشجار لانه حين تاخم جزيرة العرب التي لا زرع فيها ولا
شجر كانوا اذا خرجوا من ارضهم اليه ظهروا لهم خضرة الزروع والاشجار
وهم يحسون بين الخضر والسواد في الاسم كما قال الفصل في العيار
بن عتبة بن ابي لهب وكان اسود اللون

وانا الاخضر من يعرفني اخضر للبلد من بيت العرب

فسموا خضر العراق سوادا وسمي عراقا لاستواء ارضه حين ظلت
من جبال تعلوا واودية تنخفض والعراق في كلام العرب هو الاستواء
كما قال الشاعر

سقم الى الخرم معا وساقوا سيقا من ليلته عراقا

أي ليس له استواء وحده السواد طولاً من حديثه الموصل الى
عبادان وعرضاً من عذيب القادسية الى خلوان يكون طوله مائة
وشتين فرسخاً وعرضه ثمانين فرسخاً فاما العراق فهو في العرض مئتين
لعرض السواد عراقاً ويقصر عن طوله في العرف لان اوله في شرقي حبله
الطفت وفي غربها حربي ثم يمتد الى اعراس البصرة من جزيرة عبادان
فيكون طوله مائة وخمسة وعشرين فرسخاً يقصر عن طول السواد بمجسده
وثلاثين فرسخاً وعرضه مع تبعه في العرف ثمانون فرسخاً لسواد
قال قدامة ابن جعفر يكون ذلك مئتين عشرة آلاف فرسخ
وطول الفرسخ اثنا عشر ألف ذراع بالذراع المرسلة ويكون بذراع
المساجدة وهي الذراع الهاشمية تسعة آلاف ذراع يكون ذلك اذا صر
في مثله وهو تكسیر فرسخ في فرسخ اثنين وعشرين ألف جريب وخمسمائة
جريب فاذا ضرب ذلك في عدد الفراسخ وهي عشرين ألف فرسخ
بلغ ما في الف الف وخمسة وعشرين ألف الف جريب يستقط منها

بالتحيز مواضع البلاد والأكام والتباج والاجام ومداس الطرق والمناج
ومجاري الأنهار وعوام المدا والقرى ومواقع الاريا والبريات والقنا^ط
والشادرانات والبيادر ومطارج القصب واناير الاجر وغير ذلك
الثلاث وهو خمسة وسبعون الف الف حريب يصير الباقي في
مساحه العراق مائة الف الف وخمسين الف الف حريب يراج
منها النصف ويكون النصف مزروعا مع ما في الجميع من الخيل والكروم
والاشجار واذا اضيفت اليها مائة الف الف في مساحه العراق ما زاد
عليها بقيه السواد وهو خمسة وثلاثون فرسخا كانت الزيادة على تلك
المساحة قدر ربعها قصير مساحه جميع ما يصلح للزراع والغرس
من ارض السواد وفي المتعذر ان يستوعب زرع جميعه وقد تعطل
منه ما الجوارض والحوادث ما لا يحصر وقد قيل انه بلغت مساحه
السواد في ايام كسري مائة الف الف وخمسين الف الف حريب فكل
مبلغ ارتفاعه مائة الف الف وسبعه وثمانين الف الف درهم بوزن

سبعه لانه كان يأخذ من كل حريب درهما وقبيل اثنه ثلث درهم بوزن
المقال وارتساحه ما كان يزرع منه على عهد عمر رضي الله عنه
من اثنى وثلاثين الف الف حريب الي ثمانين الف الف حريب
واذ قد استقر ما ذكرنا من حدود السواد ومساحه مزارعه فقد اختلف
الفقهاء في تقسيمه وفي حله فذهب اهل العراق الي انه فتح عنوة
لكن لم يقسمه عمر بن الخطاب واقامه على سكانه وضرب الخراج على
ارضه والظاهر من مذهب الشافعي في السواد انه فتح عنوة
واقسمه الغاموز ملكا ثم استقر لهم عمر عنه فز لو الاطايقة استطاع
نفسهم بال عاوضهم به عن حقوقهم منه فلما اخطر المسلمين ضرب
عمر عليه خراجا اختلف اصحاب الشافعي في حله فذهب
ابو سعيد الاصطخري في كثير منهم الي ان عمر وقفه على كاه المسلمين واقامه
في ايدي اربابه بخراج ضربة على رقاب الارضين يكون اجرة لها تؤدي في
كل عام وان لم تنقد رمتها العموم المصلحة فيها وصارت بوقفها

في حكم ما آفاه الله على رسوله من خير والعوالي وأموال بني النضير ويكون
الماخوذ من خراجها مكره في المصالح ولا يكون فيما نحو سألته قد غمر ولا
يكون مقصورا على الجيوش لأنه وقف على عامة المسلمين فصار مرفوع في عموم مصالحهم
التي منها أرزاق الجيش وتخصير الثغور وبناء الجوامع والقناطر وركب
الأنهار وأرزاق من تغم بهم المصلحة من القضاء والفقهاء والقراء
والأئمة والمؤذنين فعليه ما يمنع من بيع رقابها ويكون المعاضة
عليها بالابتياح لا انتقال الأيدي وجواز التصرف لا لبث الملك الأعلى
ما أشرت فيها من غير وناء وقيل إن عمر رضي الله عنه وقف
السواد برأي علي بن أبي طالب ومعاذ بن جبل وقال أبو
العباس ابن سريج في تفسير أصحاب الشافعي إن عمر حين استل الغنائم عن
السواد باعه على الأكره والذاهق بالمال الذي وضعه عليها خراجا يؤدونه
في كل عام فكان الخراج شتا وجازمته في عموم المصالح وقيل يجوز مثله في
الأجانب وإن بيع أرض السواد يجوز ويكون البيع موجبا للتملك

١٩٩
فأنت أقد الخراج المصون عليها فقد حكي عمرو بن ميمون أن عمر
رضي الله عنه حين استخلص السواد بعث حذيفة علي ما ورأه جلة
وبعث عثمان بن حنيف علي ما دوز جلة قال الشافعي
فبعث عثمان بن حنيف السواد فوجده ستة وثلاثين ألف ألف حبيب
فوضع علي كل حبيب درهما وقيصر قال القاسم وبلغني أن
القيصر مكيا لم يدعي الشاير قال يحيى بن آدم هو المحتم
الحاجي وروى قتادة عن أبي مجلز أن عثمان بن حنيف جعل علي كل
حبيب من الكرم عشرة دراهم وقيل على كل حبيب من القل ثمانية دراهم
وعلي كل حبيب من قصب السكر ستة دراهم وعلي كل حبيب
من الرطب خمسة دراهم وعلي كل حبيب من البر أربعة دراهم وعلي
كل حبيب من الشعير درهمين فكان خراج البر والشعير في هذه
الروايات مخالفا لخراجها في الروايات الأخرى وهذا الاختلاف النواحي بحسب
ما تعمل وتجهل وهنت ذراع حذيفة وثمان بن حنيف ذراع

أيده وقبضة وإبهاماً مدودة وكان السواد في أول أيام الفريز جارية
على المقاسم إلى أن مضى ووضع الخراج عليه قباد بن فيروز فارتفع له بالمساجد
مائة وخمسون ألف درهم بوزن المتقال وكان البني في
مساجده وإن كان من قبله جارية على المقاسم ما حكي أنه خرج يوماً يتصيد
فألقى في شجرة ملئت فدخل فيه الصيد فصعد على رايه يشرف منها على
الشجر ليرى ما فيه من الصيد فرأى امرأة تخزي بستان فيه نخل ورمات ثم
ومعها صبي يريد أن يتناول شيئاً من الرمان وهي تنعه فحجب منها
وأفذاها رسولاً لها غريب منع ولدها من الرمان فقالت
إن الملك حشاكم يأت القاسم لقبضه وخاف أن ينال منه شيئاً الأبعد
إذا حقه فرق لقولها وأدركته رافقه برعيته فتقدم إلى ورأيه بالمشاة
التي تقارب طسقا ما حصل بالمقاسم لتتدبر كل أناس إلى ما يملكه في
وقت حاجته إليه فكان الفرع عايداً في بقيقه أيامهم وجب الأسلام
فأقر عمر على المساجد والخراج فبلغ ارتفاعه في أيامه مائة ألف ألف وعشرين

ألف ألف درهم وجباه زياد مائة ألف ألف وخمسة وعشرين ألف
ألف درهم وجباه عبيد الله بن زياد مائة ألف ألف وخمسة
وثلاثين ألف ألف وجباه الحجاج ثمانية عشر ألف ألف
بغشمه وأخراجه وجباه عمر بن عبد العزيز مائة وعشرين ألف ألف
بعدله وعمارته وكان ابن هبيرة يحببه مائة ألف ألف سوي
لحام الجند وأرزاق الفعلة وكان يوسف بن عمر يحمل منه في
كل سنة من ستين ألف ألف إلى سبعين ألف ألف ويحتسب بعطاه
من قبله من أهل الشام ستة عشر ألف ألف وفي نفقه البريد أربعة
ألف ألف وفي الطراز ألف ألف ويبقى في بيوت الأحداث
والعوايق عشر ألف ألف وقال عبد الرحمن بن جعفر بن
سليمان ارتفاع هذا الأقليم في الحقيق ألف ألف ثلاث مرات
فانقص من مال الرعية زاد في مال السلطان وما نقص من مال السلطان
زاد في مال الرعية ولم يزل السواد على المساجد والخراج إلى أن عدل

بهم المنصور في الدولة العباسية عن الخراج الى المقاسمه لأن السعير رخص فلم
 الغلت بخراجها وخرب السواد فجعله مقاسمه وأشار أبو عبيد الله
 علي الهدي أن يجعل أرض الخراج مقاسمه بالنصف إن بقي سحبا وفي الدرا
 علي الثلث وفي الدرايب علي الربع لا شيء عليهم سواء وإن جعل في الخراج
 والكرم والشجر مساحه خراج يقدر بحسب قربهم من الأسواق والقرى
 ويكون التبر مثل المقاسمه وإذا بلغ حاصل الغله ما يغني عن الخراج
 كاملا وإذا نقص ترك فهذا ما جرى في أرض السواد والآن الذي يوجب
 الحكم أن خراجها هو المضروب عليها أولا وتغييره الى المقاسمه إذا كان لسبب
 حادث اقتضاه اجتهاد الآية أمضي مع بقاء سببه وأعيد الى حاله الأول
 عند زوال سببه إذ ليس للإمام أن ينقض اجتهاد من تقدمه فاما
 نصيب العمال لأموال العشر والخراج فباطل لا يتعلق به في الشرع حكم لأن
 العامل مؤتمن يستوفي ما وجب ويؤدي ما حصل فهو كالوكيل الذي إذا
 أدّى الأمانة لم يضمن نقصانا ولم يملك زيادة وضمان الأموال

بمقدار معلوم يقتضي الاقتصار عليه في تلك ما زاد وغرم ما نقص وهذا
 منافي لموضوع العمال وحكم الأمانة فبطل حكمي أن رجلا أتى بعبارة
 يتقبل منه الأبله بماية ألف درهم فضرته مائة سوط وصلبه جفا تعزيرا وإذا
 وقد خطب عمر ابن الخطاب رضي الله عنه الناس فجمع في خطبته بين
 وحيتهم وصفه ولايته عليهم وحكم المال الذي يليه بما هو الصواب المسموع
 والحق المستوع فقال أيها الناس اقرؤوا القرآن تعرفوا به
 واعلموا به تكونوا من أهله ولن يبلغ ذو حق في حقه أن يطاع في معصية الله
 إلا وأنه لن يبعد من رزق ولن يقرب من أجل أن يقول المرحقا الأول
 ما وجدت صلاح ما ولاي الله الاثلاث إذا الأمانة والأخذ بالقوة
 والحلم ما أنزل الله الأول ما وجدت صلاح هذا المال الاثلاث
 أن يؤخذ بحق وأن يعطى في حق وأن يمنع من باطل الأول ما لي في مالكم
 كوني اليتيم أن استغيث استغثت وإن اقترت اكلت بالمعروف
 تقم البهيمة الأعرايت

الباب الحامس عشر

في إحياء الموات واستخراج المياه

من أحیی مواتا لله باذن الإمام وغيره وقال أبو حنيفة لا يجوز إحياء الموات إلا بالإمام الذي صلى الله عليه وسلم ليس لأحد إلا ما طابت به نفس الإمام وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم من أحي أرضا مواتا فهي له دليل على أن ملك الموات معتبر بالإحياء دون إذن الإمام والموات عند الشافعي كل ما لم يكن عامرا ولا حيا بالعام فهو موات وإن كان متصلا بعامر وقال أبو حنيفة الموات ما بعد من العامر ولم يبلغه الماء وقال أبو يوسف الموات كل أرض إذا وقف على أدناها من العامر فتأتي بأعلى صوته لم يسمع أقرب الناس إليها في العامر وهذا القول يخرج عن المهود في اتصال العمارات ويستوي في إحياء الموات جيرانه والباعد وقال مالك جيرانه من أهل العامر أحق بإحيائه من الباعد وصفه الإحياء معتبر بالعرف

فيما أراد له الإحياء لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أطلق ذكره في حاله على عرف المهود فيه فإن أراد إحياء الموات للسكنى كان إحياء بالبناء والتسقيف لأنه أول حال العمار التي يميز سكانها وإن أراد إحياء للزراعة والغرس اعتبر فيه ثلاثة شروط أحدها جمع التراب المحيط بها حتى يصير حائزا بين يديها وبين غيرها والثاني سوق الماء إليها إن كانت يمسها أو حيسه عنها إن كانت بطايع لأن ليس بسوق الماء إليه وإحياء البطايع بحبس الماء عنها حتى يكثر زرعها وغرسها في الحائزين

والثالث حرقها والحرق جمع إقائه المعتدل وكبح المستطير ولحم المنخفض فإذا استكملت هذه الشروط الثلاثة كل الإحياء ومالك المحيي وغلب بعض أصحاب الشافعي فقال لا يملكه حتى يزرعه أو يغرسه وهذا فاسد لأنه بمنزلة السكنى الذي لا يعتبر في ملك المسلم فإن زارع عليها بعد الإحياء من قام بحرقها وزرعها كان المحيي ما كالدأرض والميت وما كالدأرض فان أراد مالك الأرض بيعها جاز وإن أراد ملك

العاه بيعها فقد اختلف في جوانه فقال أبو حنيفة ان كان
له اثار جازله بيعها وان لم يكن له اثار لم يجر وقال مالك يجوز له
بيع العاه على الاحوال كلها ويحصل الاكثار شريكا في الأرض بعارته
وقال الشافعي لا يجوز له بيع العاه بحال الا ان يكون له فيها اعيان
قايه كخجر او زرع فيجوز له بيع الاعيان دون الآثار واذا تخجر على مؤا
كان الحق باحيائه من غيره فان تغلب عليه من احيائه كان المحي اجزؤه
من المتجر فلو اراد المتجر على الأرض بيعها قبل احيائها لم يجر على الظاهر من
مذهب الشافعي وجوزة لغير من اصحابه لانها صار بالمتجر
عليها اجزؤها جازله بيعها كالأملك فعلى هذا لو باعها فتغلب عليها
في المشتري من احيائها فقد رغب ابن أبي هريرة من اصحاب الشافعي
ان ثمنها لا يسقط عن المشتري لثقت ذلك في يد بعد قبضه وقال
غيره اصحابه القائلين بجواز بيعه ان التمسقط عنه لان قبضه لم يستقر
فانما اذا تخجر وسا ولا يجرى ثمنه فقد ملأ وما جرى فيه من الجواز

وحريمه ولم يملك ما سواه وان كان به احيى وجازله بيع ما جرى فيه الماء وفي
جواز بيع ما سواه من المحجور ما قدمناه من الوجهين وما احيى من الموات
معشور لا يجوز ان يغرب عليه خراج سواء سقي بآء العشر أو بآء الخراج
وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ان ساق اليما احياء ما العشر
كانت أرض عشر وان ساق اليها ما الخراج كانت أرض خراج وقال
مها بن الحسن ان كتبت الأرض للحياة على ان يجرى فيها الاعاجم في أرض
خراج وان كانت على ان يجرى بها الله تعالى جد جله والفرات
في أرض عشر وقد ارجع مع العراقيون وغيرهم على ان ما احيى
من موات البصر وسباغها أرض عشر أمسا على قول محمد بن الحسن فلا تدر
دجلة البصر ما اجره الله تعالى من الأنهار وما عليها من الأنهار المحدثه في
حياة احتقرها المسلمون في الموات وأمسا على قول أبي حنيفة فقد
اختلف اصحابه في تعليل ذلك على قوله فجعل بعضهم العلة فيه ان
ما الخراج يغيب في دجلة البصر في جزرها وأرض البصر تشرب من مائها

والمد في البحر وليس من حلة والفرات وهذا التعليل فاسد لأن المد بعيد
الماء العذب من البحر ولا يخرج بآيه ولا يشرب وإن كان المد شرها إلا من ماء حله
والفرات وقال — أخرون من أصحابهم منهم طلحة ابن احم بل العلة
فيه أن ماء حلة والفرات يستقر في البطائح فينقطع حكمه ويزول الاشتغال
به ثم يخرج إلى حلة البصرة فلا يكون من ماء الخراج لأن البطائح ليست من أنهار
الخراج وهذا تعليل فاسد لأن البطائح بالعراق تسطت قبل الاسلام فغير
حكم الأرض حين صارت مواتا ولم تغير حكم الماء وسببها ما حكاه أصحابنا
السير أن ماء حلة كان ماضيا في الدجلة المعروف بالعمور التي تنتهي إلى حلة
البصرة من المذار في منافذ مستقيمة المسالك محنوطه الجوانب وكان موضع
البطائح الآن أرض مزروع وقري منازل فلما كان ملك قباد بن فيروز
انفتح في أساف كسكر بثو عظيم أعقل أمره حتى غلب ماؤه وغرق
من العمارات ما علاه فلما ولي أنوشروان ابنه أمر بذلك الماء فزعم
بالمسنيات حتى عاد بعض تلك الأرضين إلى عمارتها وكانت على ذلك إلى

سنة ست من الهجرة وهي السنة التي نعت فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم
عبد الله بن خذافة السهمي رسولا إلى كسري ابرويز فزادت دجلة والفرات
زيادة عظيمة لم ير مثلها فانبثقت بثوق عظام اجتهد ابرويز في
سكرها حتى غلب في يوم واحد سبعين سكارا وبسط الأموال على الأنطاع
فلم يقدر للماء على حيله ثم ورد المسلمون العراق وشغلت الفرس بالمجرب
فكانت البثوق تنجر فلا تلتفت إليها ونجس الدهاقين عن سدّها فانتسخت
البطيحة وعظمت فلما ولي معاوية ولي مولاه عبد الله ابن ذرّاج خراج العراق
فاستخرج له من أرض البطائح ما بلغت ثلثه خمسة الف ألف درهم
واستخرج بعد جستان النبطي للوليد بن عبد الملك ثم لحثام من بعده كثير من
أرض البطائح ثم جرى الناس على هذا إلى وقتنا حتى صارت جوامدها
مثل بطائحها أو أكثر فكان هذا التعليل من أصحاب أي حيفه مع ما شخاه
من أحوال البطائح عذر راد عام اليه ما شاهدوا الصحابة عليهم من إجماعهم على
أنها أحق من موات البصرة أرض عشر وما ذاك لعله غير الإجماع فأما

حريم ما احياء من الموات لسكني اوزرع فهو عند الشافعي معتبر بالاحتياج
عنه تلك الأرض من طريقها وفنائها ومجري ما بها شربا ومغيضا وقال
ابو حنيفة حريم أرض الزرع ما بعد منها ولم يبلغه ماؤها وقال
ابن يوسف حريمها ما انتهى اليه صوت المنادي من حدودها ولو كان
لهذين القولين وجه لما اتصلت عمارتان ولا تلاصقت داران
وقد مررت بالصحابه البصرة على عهد عمر رضي الله عنه وجعلوها
خططا للقبائل اهلها فجعلوا عرض شارعها الأعظم وهو ريدها شير
ذراعا وجعلوا عرض ما سواه من الشوارع عشرين ذراعا وجعلوا عرض كل
رقاق سبع اذرع وجعلوا وسط كل خطه رجة فسيحة لم يربط خيلهم فيها
موتاهم ولا صقوا في المنابر ولم يفعلوا ذلك الا عن رأي الفقهاء
عليه ونقر لا يجوز خلافه وقد روي بشير ابن كعب عن الهير عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال اذا اندارا القوم في طريق فليجعل سبع
اذرع **فصل** واما المياة المستخرجة فتقسم

ثلاثة اقسام مياة انهار ومياة ابار ومياة غيور فانما
الانهار فتقسم ثلاثة اقسام احدها ما اجره الله تعالى من كبار
الانهار التي لم تحتفرها الاذيون كجله والفرات وستان الزافدين
فماؤها يتبع للزروع والشارع وليس يتصور فيه تصور عن كفايه ولا
ضرورة تدعوا فيه الى تازع او مشاحه فيجوز لمن شاء من الناس ان يأخذ
منها الضيعة شربا ويجعل من ضيعة اليها مغيضا فلا يمنع من اخذ
شرب ولا يعارض في احداث مغيض والقسم الثاني
ما اجره الله تعالى من صغار الانهار فهو على ضربين احدهما ان يجعلوا
ماؤه وان لم يجسر ويكفي جميع اهله من غير تقصير فيجوز لكل ذي أرض
من اهله ان يأخذ منه شرب أرضه في وقت حاجته ولا يعارض بعضهم
بعضا فان اراد قوم ان يستخرجوا منه نورا يساق الى أرض أخرى
او يجعلوا اليه مغيض فخر نظره فان كان ذلك فضرر اهل هذا
النهر يمنع منه وان لم يضرهم لم يمنع والقرب الثاني ان

يَسْتَقِلُّ مَا هَذَا النَّهْرُ وَلَا يَعْلُو لِلشَّرْبِ إِلَّا حَيْثُ فَلَا دَلِيلَ مِنْ أَهْلِ النَّهْرِ أَنْ
يَتَّبِعِي حَيْثُ لَسَقِي أَرْضَهُ حَتَّى يَكْفِيَ مِنْهُ وَيَرْتَوِي ثُمَّ يَحْبِسُهُ مِنْ بَلَدِهِ حَتَّى يَكُونَ
أَخْرَجَهُمْ أَرْضًا أُخْرَاهُمْ حَيْثُ رَوَى عِيَادَةُ ابْنِ الصَّامِتِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قَضَى فِي شَرْبِ النَّخْلِ مِنَ السَّلِيلِ أَنْ لَا تَعْلَا أَنْ تَشْرَبَ قَبْلَ الْأَسْفَلِ ثُمَّ
يُرْسَلُ الْمَاءُ إِلَى الْأَسْفَلِ الَّذِي يَلِيهِ كَذَلِكَ حَتَّى تَقْفُرَ الْأَرْضُونَ

فَأَمَّا قَدْ رَأَى حَيْثُ مِنْ الْمَاءِ فِي أَرْضِهِ فَقَدْ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ عَنْ
مَلِكِ بْنِ ثَعْلَبَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى فِي وَادِي مَرْوَرٍ
أَنْ يُحْبَسَ الْمَاءُ فِي الْأَرْضِ لِلَّكَّيْنِ فَإِذَا بَلَغَ اللَّكَّيْنِ أُرْسِلَ إِلَى الْآخَرِ
وَقَالَ مَلِكٌ وَقَضَى فِي سَبِيلِ طَحْطَحٍ بِمِثْلِ ذَلِكَ فَقَدَرَهُ فِي قَضَائِهِ بِالْعَجِيزِ
وَلَيْسَ هَذَا الْقَضَاءُ مِنْهُ عَلَى الْعُومِ فِي الْأَزْمَانِ وَالْبُلْدَانِ لِأَنَّهُ مُقَدَّرٌ
بِالْحَاجَةِ وَقَدْ تَخَلَّفَ مِنْ حَيْثُ أَوْجُهُ أَحَدُهَا بِاخْتِلَافِ الْأَرْضِ
فَمِنْهَا مَا يَرْتَوِي بِالسَّيْرِ وَمِنْهَا مَا يَرْتَوِي إِلَّا بِالْكَيْثِ وَالشَّالِي
بِاخْتِلَافِ مَا فِيهَا فَإِنَّ لِلزَّرْعِ مِنَ الشَّرْبِ قَدْرًا وَلِلنَّخْلِ وَالْأَشْجَارِ قَدْرًا

وَالثَّلَاثُ — بِاخْتِلَافِ الصَّيْفِ وَالشَّتَاءِ فَإِنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الزَّمَانِ
قَدْرًا وَالرَّابِعُ — بِاخْتِلَافِهَا فِي وَقْتِ الزَّرْعِ وَقَبْلَهُ فَإِنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ
مِنَ الْوَقْتَيْنِ قَدْرًا وَالْخَامِسُ — بِاخْتِلَافِ حَالِ الْمَاءِ فِي بَقَايِهِ أَوْ انْقِطَاعِهِ
فَإِنَّ الْمُتَقَطِّعَ يُؤْخَذُ مِنْهُ مَا يُدْخَرُ وَالزَّائِمَ يُؤْخَذُ مِنْهُ مَا يُسْتَعْمَلُ
فَلَا اخْتِلَافَ فِي هَذِهِ الْأَوْجُهُ الْحَمْسَةِ لَمْ يَكُنْ تَحْدِيدٌ بِإِقْضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَحَدِهَا وَكَانَ مُعْتَبَرًا بِالْعَرَفِ الْمُعْرُوفِ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ
فَلَمْ يَسْقِ رَجُلٌ أَرْضَهُ وَمَحْرُوفًا مِنْ مَائِهِ إِلَى أَرْضٍ جَارَةٍ فَهِيَ
لَمْ يَصْنَعْ لِأَنَّهُ تَصَرَّفَ فِي مِلْكِهِ بِمُتَبَاعٍ فَإِنْ جَسَّعَ فِي ذَلِكَ الْمَاءِ سَمَكَ
كَانَ الثَّانِي أَحَقَّ بِصِيْدِهِ مِنَ الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ فِي مِلْكِهِ وَالْقِسْمُ الثَّلَاثُ —
مِنْ الْأَنْهَارِ مَا أُخْتَفِرَ الْأَدْمِيَّةُونَ لِمَا أُجِيعَ مِنَ الْأَرْضِ فَيَكُونُ النَّهْرُ مِنْهُمْ مِلْكًا
مُشْتَرَكًا كَالزَّقَاتِ الْمَرْفُوعَةِ مِنْ أَهْلِهَا لَا يُخْتَصَرُ أَحَدُهُمْ بِمِلْكِهِ فَإِنْ كَانَ
هَذَا النَّهْرُ بِالْبَصْرِ يَدْخُلُهُ مَا أَلْمَدَّ فَهُوَ يَغْتَنِمُ جَمِيعَ أَهْلِهِ لَا يَقْتَضِي حُوزَ فِيهِ لِأَشْجَارِ
مَائِهِ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى حَيْثُ لَعَلَّوهُ بِالْمَدِّ إِلَى الْحَدِّ الَّذِي يَرْتَوِي مِنْهُ جَمِيعُ الْأَرْضِ

ثم يغفر بعد الارتواء في الجزر وان كان غير البصر في البلاد التي لا
مدن فيها ولا جزر فالنهر ملوك لمن اجتمع من ارباب الارضين لا خوفه
لغيرهم في شرب منه ولا مغيض ولا يسوز الواحدين اهل ان ينفر ويصيب
عباء عليه ولا يرفع ماءه لادان رجائه الا عن مرضاه جميع اهلها لا شرا
فيما هو ممنوع من التفرقة به كما يجوز في الرقاق المرفوع ان يفتح اليه بابا ولا
ان يخرج اليه جناحا ولا يد عليه سابطا الا بمراضاه جميعهم ثم لا يخلوا
حال شربهم منه من ثلاثة اقسام احدها ان يهايو عليه بالايام
ان قتلوا وبالساعات ان كثروا ويقترعوا ان تازعوا في الترتيب
حتى يستقر لهم ترتيب الاول ومن يليه ويختص كل واحد منهم بوقت
لا يشاركة غيره فيها ثم هم من بعد ما تروا والقسم الثاني
ان يقسموا في النهر غرضا بخشبه تاخذ جانبي النهر ويقسم فيها جفورا مقددا
يلحقونهم من الماء يدخل في كل حفرة منها قد رما استحقه صاحبها من خمس
او عشر ياخذ الى ارضه على الدرار والقسم الثالث

ان يحفر كل واحد منهم في وجه ارضه سربا مقدرا القم باقفاقهم او على مساحه
املاكم لياخذ من ماء النهر قد رجفته ويساوي فيه جميع شركائه ثم ليس له
ان يزيد فيه ولا لهم ان ينقصوه منه ولا لواحد منهم ان يؤخر شربا مقددا
كالسواطين اهل الرقاق المرفوع ان يؤخر شربا مقددا وليس له ان يقدم
شربا مؤخرا وان جاز ان يقدم بابا مؤخرا لا في تقديم الباب المؤخر
اقتصارا على بعض الحق وفي تقديم الشرب المؤخر زيادة على الحق
واما جرم هذا النهر المحفور في الموات فهو عند الشافعي
معتبر بعرف الناس في مثله وكذلك الحكم القناه لان القناه
نهر باطن وقال ابو حنيفة جرم النهر ملقى طينه قال
ابو يوسف جرم القناه ما لم يسج على وجه الارض وكان جامعا للماء فلماذا
القول وجه مستحسر **فصل** واما الابار
فلما فيها ثلثه اجواب احدها ان يحفرها للتسابل فيكون ماؤها
مستركا وجاؤها فيه كاجدهم قد وقف عثمان رضي الله عنه بئر رومه

فقد يضرب بدلون مع الناس ويشتركون في ما بها اذا اشبع شرب
الحيوان وسقي الزروع فان ضاؤها عنها كان شرب الحيوان
اولي من الزروع ويشتركون فيها الادميون والبهائم فان ضاق
عنها كان الادميون ما بها احق من البهائم والحال الثاني ان يحقرها
لا رفاقه بما بها كالباديه اذا اتجمعوا ارضا وحفروا فيها يئر الشربهم وشرا
مواسيهم كانوا احق بما بها ما اقاموا عليها في نجعتهم وعليهم بذلك الفضل
من ما بها للشاربه دون غيرهم فاذا ارتحلوا عنها صارت اليئر سايه
فتكون خاصه الابتداء عامه الإتهاء فان عادوا اليها بعد الاثر
عنها كانوا غيرهم فيها سوا ويكون السابق اليها احق بها والحال
الثالث ان يحقرها لنفسه ملكا فالملك يبلغ بالحجر الى استنباط
ما بها لم يستقر ملكه عليها فاذا استنبط ما بها استقر ملكه كمال
الاجياء الا ان يحتاج الى طي فيكون طيها من كمال الاجياء واستقرار الملك
ثم يصير ملكا لها ولغيرها واختلف الفقهاء في قدر حرمها

فذهب الشافعي الى انه معتبر بالعرف المهود في مثلها وقال
ابو حنيفة حرم يئر الناضح خسوز ذراعا وقال ابو يوسف حرمها ستون
ذراعا الا ان يكون رشاؤها بعد فيكون له منتهي رشاها قال
ابو يوسف وحرم يئر العطن اربعون ذراعا وهذه مقادير لا تثبت الا
بنظر فان جابها نقره من متبعها والا فهو معلول ولتقديره بمنتهى الرشا
وجه يصح اعتباره ويكون دالا في العرف المعتبر فاذا استقر ملكه على
اليئر وحرمها فهو احق بما بها واختلف اصحاب الشافعي هل
يصير ملكا له قبل استقايه وحيازته فذهب بعضهم الى انه يحترق
على ملكه في قرانه قبل حيازته فاذا امتلك عدنا ملك ما فيه قبل اخذه
ويجوز بيعه قبل استقايه ومن استقاه بغير اذنه استرجع منه
وقال اخرون لا يملكه الا بعد الاجارة لان اصله موضوع على
الاجاره وله ان يمنع من التصرف فيها باستقايه فان غلب من
استقاه لم يسترجع منه فاذا استقر حكم هذه اليئر في اختصاصه بملكها

واستحقاقه لما يها فلو سقي مواشيه وزروعه ونخيله وانجانه فان لم يفضل
عن كفايته فضل لم يلزمه بذلك شي منه الا لمضطر على نفس روي الخبر ان
رجلا أتى أهل ماء فاستقام فلم يسقوه حتى مات فأغرمهم عمر الدية وان
فضل منه بعد كفايته فضل لزمه على مذهب الشافعي ان يترك فضل ما
للشاربه من أبواب المواشي والحيوان دون الزروع والأشجار وقال
من أصحابه أبو عبيد بن جريوم لا يلزمه بذلك الفضل من الحيوان ولا زرع
وقال آخرون منهم يلزمه بذلك للحيوان والزروع وما ذهب
إليه الشافعي من وجوب بذله للحيوان دون الزروع هو المشروع روي
أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
من منع فضل الماء لم يمنع به فضل الطاء منعه الله فضل رحمة يوم القيامة
وبذلك هذا الفضل معتبرا بأربعة شروط أحدها ان يكون
في قرار اليد فان استقاه لم يلزمه بذله وجازله يبعه والثاني ان
يكون متصلا بكلاء يربي فان لم يقرب من الكلاء لم يلزمه بذله والثالث

ان لا يجد المواشي غيره فان وجدت مباحا غيره لم يلزمه بذله وعدلت المواشي
إلى الماء المباح فان كان غيره من الموجود مملوكا لزم كل واحد من مالكي
الماين ان يترك فضل ما يله لزمه ورد إليه فاذا التقت المواشي بفضل أحد
الماين سقط الفرض عن الآخر والثاني ان لا يكون عليه في زرع
المواشي الماء ضرر يلحقه في زرع ولها مشيه فان لحقه بوزرودها ضرر
وجازل للماء استقاء فضل الماء لها فاذا اكملت هذه الشروط الأربعة
لزمه بذل الفضل وحرم عليه ان يأخذ له ثمنا ويجوز مع الإخلال
بهذه الشروط ان يأخذ منه اذا باعه مقدرا بحبل أو وزن ولا يجوز
ان يبيعه جافا ولا مقدرا بمشي ماشيه أو زرع واذا احتق ريرا
فملأها وحريمها ثم احتقرا آخر بعد حريمها يرا فغصب ما الأوله إليها وغا
فيها اقر عليها ولم يمنع منها وذلك لو جفها لظهور تغيرها ما الأوله
اقرت وقال ملك اذا غصب ما الأوله إليها أو تغير بها منع
منها وطئت عليه **فصل** وأما الحيوان فتقسم

ثلاثة أقسام أحدها أن تكون مما أنعم الله تعالى بها ولم يستنبطه ^{منزل} الآخر
فحكمها حكم ما أجاز الله تعالى من الأثمار ولم يحرم أرضها بما أن يأخذ منه قدر
كفايته فإن تجاوز فيه لضيقة روع ما أحرم بها من الموات فإن قدر
به بعضهم على بعض كان سببهم إحياء أن يستوفي منها شرب أرضه ثم لم يلبس
فان قصر الشرب عن بعضهم نقصانته في حق الأخير وإن اشتركو
في الإحياء على سواء ولم يسبق به بعضهم بعضاً تجاوز فيه إنا يقسمه الماء أو
بالمياه عليه والقسم الثاني أن يستنبطها الأديون فتكون
ملكاً لمن استنبطها ويملك معها حريمها وهو على مذهبه الشارح
معتبر بالعرف اليهودي مثلها ومقدار الحاجة الداعية إليها وقال
أبو حنيفة حريم العين خمس ما به ذراع ثم لم يستنبط هذه العين
سواء ما بها الحث شأفكان ما جرى فيه وماؤها ملكاً له وحريمه والقسم
الثالث أن يستنبطها الرجل في ملكه فيكون أحرم ما شرب أرضه
فإن كان قدر كفايتها فلا يحرم عليه فيها إلا شارب يضطر وإن فضل عن

كفايته وأراد أن يحرم بفضله أرضاً مواتاً فهو أحرم به شرب ما أحياه وإن
لم يدره لموات إحياءه لم يملكه لأرباب المواشي دون الرزوع كفضل
ماء البئر فإن اعتاض عليه من أرباب الرزوع جاز وإن اعتاض عليه من أرباب
المواشي لم يحرم ويجوز لمن أحقر في البادية يرا فلها أو عيناً استنبطها
أن يبيعها ولا يحرم عليه ثمنها وقال سعيد بن المسيب وابن أبي
خبيب لا يجوز له بيعها ويحرم عليه ثمنها وقال عمر ابن عبد العزيز وأبو
الزناد إن باعها لرعيه جاز وإن باعها لملك لم يحرم وكان أقرب الناس إلى الماء

الباب الثاني عشر عشر

في الحريم والأرفاق

وحريم الموات هو المنع من إحياءه أملكه ليكون مستبقاً لأرباب الموات
الكلاء ورعي المواشي قد حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدنية و
جلالاً بالنقيع قال أبو عبيد هو النقيع بالنون وقال هذا حريم

وأشار إليه إلى القاع وهو قد رُمِلَ في سته أميال حذاء لخير المسلمين والمهاجر
فأما حمي الله بعدة فان عثوا به جميع الموات واكثره لم يحز وان عثوا
أقله لخاير من الناس أولا غياهم لم يحز وان عثوه لكافة المسلمين والفقراء
والمساكين ففي حوان قوله لا يجوز ويكون المحي خاصا لرسول الله
صلى الله عليه وسلم لروايه الصعب ابن خثامة أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم حين نحي النقيع قال لا حمي الله ورسوله والقول الثاني
أن حمي الله بعدة جائز حوان له لأنه كان يفعل ذلك لمصالح المسلمين لا لنفسه
فذلك من قام مقامه في مصالحهم قد حمي أبو بكر بالريضة لأهل الصدقة
واستعمل عليه تولد أبا سلامه وحمي عمر من السرف مثل ما حاه أبو بكر بالريضة
وروي عليه مولد له يقال له هني وقال ما هني ضم جاحك عن الناس
وأنه دعوى المظلوم فان دعوى المظلوم مجابة وادخل رب الصبره ورب
الغنيه واياي ونعم ابن عقان وابن عوف فانها ان تغلب ماشيتها حوان
إلى نخل وزرع وان رب الصبره ورب الغنيه ياتني بعالمه فتقول

يا أمير المؤمنين يا أمير المؤمنين أقاربكم أنا لا أبالك فلكذا أهون علي
من الدينار والدرهم والذي نفسي بيده لو لا المال الذي أعمل عليه في سبيل
الله ما حيت عليهم من بلادهم شيئا فأتى قول النبي صلى الله عليه وسلم
لا حمي الله ورسوله فغناه لا حمي إلا على مثل ما حاه الله ورسوله
للفقراء والمساكين ولمصالح كافة المسلمين لا على مثل ما حاه نوا عليه في الجاهلية
من تفرد الغني منهم بالحمي لنفسه كالذي كان يفعل كليب وابل فانه كان
يؤتي كليب على ثمن الأرض ثم يستعويهم ويحمي ما انتهى إليه عواه من كل الجاهل
ويشارك النار فيما عداه حتى كان ذلك سبب قتله وفيه يقول الجاهل برذآ
كانت يغيها كليب بظلمه من العز حتى طاح وهو قتيلا
على دابل اذ تزل الكلب ها هنا واذا قنع الا فلا منها جلوها
واذا جري على الأرض حلم المحي استبقا لمواتها سائلا ومنعها من احيائها ملكا
روعي حلم المحي فان كان لكافة الناس تساوي فيه جميعهم من غني وفقير
ومسلم ونسي في رعي كذا له لخله وما شئته وان حصر به الفقراء

والمساكين من غير الأغنياء وأهل الذمة ولا يجوز أن يختص به الأغنياء
 دور الفقراء ولا أهل الذمة دور المسلمين وإن خص به نعم الجزية أو
 المجاهد من لم يشركهم فيه غيرهم ثم يكون المحمي جازيا على استقر عليه من عموم وخصوص
 فلو اتسع المحمي المخصوص لعموم الناس جاز أن يشتركوا فيه لارتفاع الضرر
 على من خص به ولو ضاق المحمي العام عن جميع الناس لم يجز أن يختص به أغنياءهم
 وفي جواز اختصاص فقراهم به وجهان وإذا استقر ظلم المحمي على
 أرض فاقدم عليها من أحيائها ونقض ما روعي المحمي فإن كان ما حقه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كان المحمي ثانيا والمجبيء باطلا والمعرض
 لأحياءه مردوعا ومزجورا لا سيما إذا كان سبب المحمي باقيا لأنه لا يجوز أن
 يعارض حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بنقض ولا إبطال وإن كان
 من جملة الأئمة بعد في إقرار أحيائه قوله أن هذا لا يقر ويحرم
 عليه حكم المحمي كالذي حماه رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه حكم نفذ بحقوق
 والقول الثاني في نقر الأحياء ويكون حكمه أثبت من المحمي لقرحه

رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله من أحي أرضا مواتا فهي له ولا يجوز
 لأحد من الأئمة أن يأخذ من أرباب المواشي عوضا عن مراعي موات أو حي
 لقول النبي صلى الله عليه وسلم المسلمون شركاء في ثلاث في الماء والماء والماء
 والكلاء **فصل** وأما الارتفاق فهو انتفاع
 الناس بمقاعد الأسواق وأفيه الشوارع وحريم الأمصار ومنازل
 الأسفار فتقسم ثلاثة أقسام **قسم** يختص الارتفاق فيه
 بالصحاري والفلوات **وقسم** يختص الارتفاق فيه بأفيه
 الأملاك **وقسم** يختص بالشوارع والطرق فاما القسم
 الأول وهو ما اختص بالصحاري والفلوات فنماز
 الأسفار وطول المياه فذلك ضراب **أحد**ها أن يكون اختيار
 السابلة به واستراحه المسافرين فيه فلا نظر للسلطان فيه لبعده عنه وضرو
 السابلة اليه والذي يختص السلطان به من ذلك إصلاح وغورته وحفظ
 مياهه والتخفيف بين الناس وتزويدهم ويكون السابق للملوك آخر بحلوله

فيه من المسبوق حتى يتحل عنه لقول النبي صلى الله عليه وسلم مني منافع
من سبق إليها فإن وردت على سواء وتنازعوا فيه نظر في النقطة
بينهم ما يزيل تنازعهم وكذلك البادية إذا اتجمعوا أرضا طلبا
للحكمة وارتقاها بالمرعى وانتقالا من أرض إلى أخرى كقوافلهم وارتقاها
عنه كالتابله لا اعتراض عليهم في تنقلهم ورعيهم والقرى الشاي
أن يقصدوا بزول الأرض المقامة فيها والاستيطان لها فللسلطان
في زولهم بها نظر راعي فيه الأصل فإن كان مضرا بالتابله منعوا
مها قبل الزول وبعده وإن لم يضربا بالتابله راعي الأصل في
زولهم فيها أو منعهم منها ونقل غيرهم إليها كالفعل عمر حين مضى البصرة
والكوفة نقل لكل واحد من المصيرين من رأي المصلحة فيه لا يجمع فيه
المتنافرون فيكون سببا لانتشار الفتنة وسفك الدماء كما يفعل
في اقتطاع الموات ما يري فإن لم يستأذنه حتى نزولهم لم يمنع منه
لا يمنع من أحياء مواتنا بغير إذنه ودبرهم بما يراه صلاحا لهم ونهاهم عن

إحداث زياده من بعد الاعتذار به روي كثير من عبد الله عن أبيه عن جده قال
قد منع عمر ابن الخطاب رضي الله عنه في غزوة سنة سبع عشرة فكله أهل
المياه في الطريق أن يستأمنوا ذلك فيما ملكه والمدينة لم تكن قبل ذلك فأذن
لهم واشترط عليهم أن ينزلوا السيل أحق بالماء والظل وأما القسم الثاني
وهو ما يجتمع بأفنية الدور والأماكن فإن كان مضرا بأربابها منع
المرتفقون منها إلا أن يذنبوا بدخول القرى عليهم فيمكنوا وإن كان
غير مضرا بهم ففي إباحة ارتفاقهم به من غير إذنه قولان أحدهما أن لهم
الارتفاق بها وإن لم يأذن أربابها لأن الحرم مرفق إذا وصل أهله إلى حقه منه
سواء هم الناس في أعاده والقول الثاني أي أنه لا يجوز الارتفاق
بحريمهم الاعتذار به لأنه تبع لملكهم فكانوا به أحق والتعرف فيه
أخر فائدتا حريم الجوامع والمساجد فإن كان الارتفاق
بها مضرا بأهل الجوامع والمساجد منعوا منه ولم يجز للسلطان أن يذنب لهم فيه
لأن المصلحة به أحق وإن لم يكن من مضرا جاز ارتفاقهم بحريمها وهل

يُعتبر فيه اذن السلطان لهم على وجهين من القولين في حريم الأملاك وأما القيم
 الثالث وهو ما اختص بأئمة الشوارع والطرق فهو مؤثراً
 نظر السلطان وفي حكم نظره وجهان أحدهما ان نظره فيه مقصور
 على كقيم عن التعدي ومنعهم من الأضرار والاصلاح بينهم عند التشاخم وليس له
 ان يقيم جالماً ولا أن يقدم مؤخرًا ويكون السابق إلى المكان أحق به من المسبوق
 والوجه الثاني ان نظره فيه نظر مجتهد فيما يراه صلاحاً في اجلا
 من مجلسه ومنع من يمنعه وتقديم من يقدمه كما يجتهد في أموال بيت المال
 وإقطاع الموات ولا يحل السابق أحق وليس كل الوجهين أن يأخذ منهم
 الجور أجراً واذا اتاههم على التراخي كان السابق إلى المكان أحق من المسبوق فاذا
 انفرد عنه كان غيره فيه من الغدسوا تراخي فيه السابق اليه وقال
 ملك اذا عرف أحدكم بكون صابره مشهوراً كان أحق به من غيره قطعاً للتأخر
 وحسباً للتشاجر واعتبار هذا وان كان له في المصلحة وجه يخرج عن حكم الأبا
 إلى حكم الملك **فصل** فأنما جلوس العلماء والفقهاء

له

في الجوامع والمساجد والتدريس والفتيا على كل واحد منهم راجع
 من نفسه ان لا يتعدى إلى غير اهل بيته المستهدي ويزل به المستهد
 وقد جاء الاثر بان اجرام على الفتيا اجرام على جرائمهم والسلطان فيهم من النظر
 ما يوجهه الاختيار من اقراراً وانكاراً فاذا اراد من هؤلاء اهل
 ان ترتب في أحد المساجد لتدريس أو فتيا نظر رجال المسجد فان كان
 مساجد المجال التي لا ترتب الاية فيها من جهة السلطان لم يلزم من ترتب فيها
 للتدريس والفتيا استيذان السلطان في جلوسه كالا يلزم ان يستأذنه فيها
 من ترتب للإمامه وان كان من الجوامع وكبار المساجد التي ترتب
 الاية فيها بتقليد السلطان روعي في ذلك عرف البلد وعادته في جلوس
 أمثاله فان كان للسلطان في جلوس مثله نظر لم يكن له ان ترتب
 للجلوس فيه الاعز اذنه كالا يرتب للإمامه فيه الاعز اذنه لئلا يفتات
 عليه في ولايته وان لم يكن للسلطان في مثله نظر معهود لم يلزم
 استيذانه للترتيب فيه وصار كغيره من المساجد واذا ارشع

من جامع أو مسجد قد جعله ملك أحق بالموضع إذا عرف به ٥
 وأني عليه جمهور الفقهاء أن هذا يستعمل في عرف الاستحسان
 وليس بحق مشروع وإذا قام عنه رالحق منه وكان السابق إليه حيث
 لقول الله تعالى سوا العاكف فيه والباد ويمنع الناس في الجوامع
 والمساجد من استطراد طوق الفقهاء والقراء صيانته لميتها وقد روي
 عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا حي إلا في ثلاث ثلثة البيوت
 وطول القرى وقلعة القوم فأمثا ثلثة البيوت فهو متيحي بها
 وأمثا طول القرى فهو ما دار فيه بمقوده إذا كان مربوطا وأمثا
 قلعة القوم فهو استدارتهم في الجوارح للتشاور والحدوث وإذا شاع
 أهل المذاهب المختلفة فيما يسوع فيه الاجتهاد لم يعترض عليهم فيه إلا أن
 يحدث بينهم تافرفيلقوا عنه وإن حدثت منازعة ارتكب مالا
 يسوع في الاجتهاد كف عنه ومنع منه فإن أقام عليه وظاهر باستغواء
 من يدعو إليه لزم السلطان أن يحسم بزواج السلطنة ظهور بدعته ويوضح

بدليل الشرع فساد مقالته فإن أخذ بدعته مستحبا وكل مستغوا
 مستحبا وإذا تظاهر بالصلاح من استبطن ما سواه ثوراك وإذا
 تظاهر بالعلم من غري منه هتاك لأن الداعي إلى صلاح ليس فيه

مصلح والداعي إلى علم ليس فيه مصلح الباب السابع عشر

في أحكام الأقطاع

واقطاع السلطان مختص بما جاز فيه تصرفه وتقدت فيه أوامره والصح
 فيما تعجز ماله ويميز مستحقه وهو ضربان اقطاع تملك واقطاع
 استغلال فأمثا اقطاع التملك فتقسم فيه الأرض المقطعة ثلاثة
 أقسام موات وعامر ومعادن فأمثا الموات فعلى من
 أحدهم ما لم يزل مواتا على قديم الدهر لم تجز فيه عمار ولا ثقت عليه
 ملك فهذا الذي يجوز للسلطان أن يقطع من حقيقه ويعمر ويكون الاقطاع
 على مذهب أي حقيقه شرطا في جواز الأحياء لأنه يمنع من إحياء الموات



بإذن الإمام وعلي مذهب الشافعي أن الإقطاع يحمله إجماع أحيائه
فيه وإن لم يكن شرطاً في جواز لأنه يجوز أحياناً الموات بغير إذن الإمام وعلي
كل المذهبين يكون المقطع أحق الناس بأحيائه فذا قطع رسول الله صلى الله عليه
وسلم النهر ابن الغوام وكثر فرسه من موات النقيع فأجراه ثم رعى بسوطه
رغبة في الزيادة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطوه مني
سوطه والضرب الشاي من الموات ما كان عامراً مخرباً وصار
مواتاً عطلاً فذلك ضربان أحدهما ما كان جاهلياً كارض عاد وثمود في
الموات الذي لم يثبت فيه عماره ويجوز إقطاعه قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم عادتي الأرض لله ولرسوله ثم لم يمتني يعني أرض عاد والضرب
الشاي ما كان إسلامياً جري عليه ملك المسلمين ثم خرب حتى صار
مواتاً عطلاً فقد اختلف الفقهاء في حكم أحيائه على ثلاثة مذاهب
مذهب الشافعي فيها أنه لا يملك بالأحياء سوا عرف أربابه أو
لم يعرفوا وقال ملك يملك الأحياء سوا عرف أربابه أو لم يعرفوا

وقال أبو حنيفة إن عرف أربابه لم يملك بالأحياء وإن لم يعرفوا
ملك بالأحياء وإذا لم يجر على مذهب الشافعي أن يملك بالأحياء
غير إقطاع فإن عرف أربابه لم يجر إقطاعه وكانوا إجماعاً وحيات
وإن لم يعرفوا جاز إقطاعه وكان الإقطاع شرطاً في جواز أحيائهم
فاذا صار للموات على ما شرحناه إقطاعاً لم يخصه الإمام به وصار بالإقطاع
الناس به لم يستقر ملكه عليه قبل الأحياء فإن شـرع في أحيائه صار ملك
الأحياء مأكلاً وإن أمسك عن أحيائه كان إحيائه يداوان لم يضر له
ملكاً ثم روعي أمساكه عن أحيائه فإن كان لعذر واضح لم يعترض عليه فيه وأقر
في يد إلى زوال عذره وإن كان غير معذور قال أبو حنيفة لا يعارض
فيه قبل مضي ثلاث سنين فإن أحياء فيها والابطل حكم إقطاعه بعدها
احتجاجاً بأن عمر رضي الله عنه جعل أجل الإقطاع ثلاث سنين وعلي مذهب
الشافعي أن تأجيله لا يلزم وإن اعتبر فيه القدرة على أحيائه فاذا مضى عليه
زمان بقدره على أحيائه فيه قيل له إيمان تحبب في يديك وإيمان ترفع

يذكر عنه ليعود إلى حاله قبل إقطاعه فأمّا تأجيل عمر فهو قضية في غير
محور أن تكون لبيب اقتضاه أولا سيجاز راء فلو تغلب على هذا
المواز المستقطع تغلب فأجابه فقد خلف الفقهاء في حله
على ثلاثة مذاهب مذهب الشافعي أن مجيئه أجوبه من مستقطعه
وقال أبو حنيفة أن إحياء قبل ثلاث سنين كان ملكا للمقطع وإن إحياء
بعدها كان ملكا للمحيي وقال مالك أن إحياء عالمًا بالقطاع كان ملكا
للمقطع وإن إحياء غير عالم بالقطاع خير المقطع من أخذ وإعطى المحيي بقية
عمارته ومن تركه على المحي والرجوع عليه بقية الموات قبل عمارته

فصل وأما العام فضرر إذا جدها
ما تعين ما لا تدور فلا نظر للسلطان فيه إلا ما تعلق بتلك الأرض من حقوق
بيت المال إذا كانت في دار الأمان سواها لم يسلم أو ذم في دار كانت
في دار الحرب التي ثبتت للمسلمين عليها يد فأراد الإمام أن يعطى لملكها
المقطع عند الظفر بها جاز قد سأل تميم الداري رسول الله صلى الله عليه

وسلم أن يقطع عينوز البلد الذي كان منه بالشام قبل فتحه فعلى
رسالة أبو ثعلبة الخشني أن يقطع أرضا كانت بيد الروم فأعجبه
ذاك وقال لا تسمعون ما يقول فقال والذي بعثك بالحق لنفخن
عليك فكتب له بذلك كتابا وهكذا الاستوهب من الإمام ما
في دار الحرب وهو على ملك أهلها واستوهب أحد من سيدها
وذرارها ليكون أحبه إذا فتحها جاز وصحت العطيته منه مع الجماله بها
لتعلقها بالأمور العامة روي الشعبي أن خريم ابن أوس بن جارية الطائي
قال للنبي صلى الله عليه وسلم إن فتح الله عليك الحيرة فأعطني بنت بقيلة
فلا أراد خالد صلح أهل الحيرة قال له خريم إن رسول الله صلى الله عليه
وسلم جعلك بنت بقيلة فلا تدخلها في صلحك وشهد له بشير بن سعد
ومحمد بن مسلمة فاستثناهما من الصلح ودفعهما إلى خريم فأشترت منه
بألف درهم وكانت عجوزا قد جالت عن عمه فقيل له ويحك لقد أخسرتها
كان أهلها يدفعون إليك ضعف ما سألت بها فقال ما كنت أظن

أَنْ عَدَّ أَيْلُونَ كَثْرَ الْفِ وَأَصَحَّ الْإِطَاعُ وَالتَّكْلِيفُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ
نُظِرَ حَالُ الْفَتْحِ فَإِنْ كَانَ مُجْلَا خَلَصَتْ الْأَرْضُ لِقَطْعِهَا وَكَانَتْ خَارِجَةً
مِنْ حِلِّ الصَّلَاحِ بِالْإِطَاعِ السَّابِقِ وَإِنْ كَانَ الْفَتْحُ عَنْهُ كَانَ الْقَطْعُ
وَالْمُسْتَوْهَبُ أَحَقَّ بِمَا اسْتَقَطَّ عَنْهُ وَأَسْتَوْهَبَ مِنَ الْغَانِيزِ وَنُظِرَ فِي الْغَانِيزِ
فَإِنْ عَلِمُوا بِالْإِطَاعِ وَالْهَبِ قَبْلَ الْفَتْحِ فَلَيْسَ لَهُمُ الْمَطْلَبُ بَعْدَ مَا اسْتَقَطَّ
وَوَهَبَ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمُوا أَحَقَّ فَتَجَوَّعُوا وَضَمَّ الْأَمَامُ عَنْهُ مَا يَسْتَطِيعُ بِهِ
نَفْسُهُمْ كَمَا يَسْتَطِيعُ نَفْسُهُمْ عَنْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْغَنَائِمِ وَقَالَ أَبُو
حَنِيفَةَ لَا يُلْزِمُهُ اسْتَطَابَهُ نَفْسُهُمْ عَنْهُ وَلَا عَنْ غَيْرِ مِنَ الْغَنَائِمِ إِذَا رَأَى الْمَصْلَحَةَ
فِي اخْتِزَامِهِمْ وَالضَّرْبُ الشَّيْءُ أَيُّ مِنَ الْعَامِرِ مَا لَمْ يَتَّعِنْ مَا لَوْ وَلَمْ
يَتَّعِنْ مُتَّحِقُونَ فِي عِلَالَتِهِ أَقْسَامُ أَحَدُهُمَا صِطْفَاءُ الْأَ
لَيْتِ الْمَالِ مِنْ قُتُوجِ الْبِلَادِ أَمَا بَحْرُ الْخَرْسِ فَاظْهَرُ بِاسْتِحْقَاقِ أَهْلِهِ لَهُ وَأَمَّا
بِأَنْ يَصْطَفِيَهُ بِاسْتَطَابَهُ نَفْسُهُ مِنَ الْغَانِيزِ عَنْهُ فَقَدْ اصْطَفَى عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ
مِنْ أَرْضِ السَّوَادِ أَمْوَالَ كِسْرِي وَأَهْلِي بَيْتِهِ وَمَا هَرَبَ عَنْهُ أَرْبَابُهُ أَوْ هَلَكُوا

فَكَانَ مَبْلُغَ غَلَّةٍ تَسَعُ أَلْفَ أَلْفٍ دَرَاهِمَ كَذَا يَصْرَفُ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ وَلَمْ
يُقَطَّعْ شَيْءٌ مِنْهَا ثُمَّ انْ عَثَرَ انْ قَطْعُهَا لِأَنَّهُ رَأَى اقْطَاعَهَا أَوْ قَرَّبَ لِقَاتِهَا مِنْ قَطْعِهَا
وَشَرَطَ عَلَى مَنْ اقْطَعَهَا أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ حَقَّ الْفِي فَكَانَ ذَلِكَ مِنْهُ اقْطَاعُ أَجَارِهِ
لَا اقْطَاعُ تَيْلِكِ فَتَوَفَّرَتْ فَتَهَا حَتَّى بَلَغَتْ عَلَى مَا قِيلَ خَمِيسَ أَلْفِ أَلْفٍ
دَرَاهِمَ فَكَانَ مِنْهَا صِلَاتُهُ وَعَطَايَاهُ ثُمَّ تَنَاقَلَهَا الْخُلَفَاءُ بَعْدَهُ فَلَا هَذَا عَامُ
الْحَاجِمِ سَنَةِ اثْنَيْ وَثَمَانِينَ فِي قِسْمِهِ مِنَ الْأَشْيَاءِ أَحَقُّ الدِّيَارِ وَاحِدُ
كُلِّ قَوْمٍ مَا يَلِيهِمْ فَهَذَا النُّوعُ مِنَ الْعَامِرِ لَا لِحُزْرِ اقْطَاعِ رَقَبَتِهِ لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ
بِاصْطِفَائِهِ لَيْتَ الْمَالِ مِلْكًا لِكُلِّ الْمُسْلِمِينَ فَجَرَى عَلَى رَقَبَتِهِ حِلُّ الْقُتُوفِ
الْمَوْثِقَةِ وَصَارَ اسْتِعْلَاؤُهُ هُوَ الْمَالُ الْمَوْضُوعُ فِي حَقْوَقِهِ وَالسُّلْطَانُ
فِيهِ بِالْخِيَارِ عَلَى وَجْهِ النَّظَرِ فِي الْأَصْلِحِ أَنْ يَسْتَغْلَهُ لَيْتَ الْمَالِ كَانَفَلِ
عَمْرُ بْنُ أَنْ تَخْتَرَهُ لَهُ مِنْ دُونِ الْمَلِكِ وَالْعَمَلُ مَنْ يَقُومُ بِعَمَلِ رَقَبَتِهِ بِحَرَجٍ
يُوضَعُ عَلَيْهِ مُقَدَّرًا بِوَفُورِ الْأَسْتِعْلَالِ وَنَقَصَهُ كَمَا فَعَلَ عُمَانُ وَيَكُونُ
الْخَرَجُ أَجْرَهُ تُصْرَفُ فِي وَجْهِ الْمَصَالِحِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَا خُذَ بِالْخَرْسِ فَيُصْرَفُ فِي

أهل المصالح فان كان ما وضعه من الخراج مقاسمه على الشطر من الثمار والزرع
جاز في التخل كما في رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل خير على النصف
من ثمار التخل وجوان في الزرع معتبر باختلاف الفقهاء في جواز الخابره
فمن أجازها أجاز الخراج بها ومن منع من الخابره منع من الخراج بها وقيل
بل يجوز الخراج بها وإن منع من الخابره عليها لما يتعلق بها من عموم المصالح التي
تسبغ حكمها من أحكام العقود الخاصة ويكون العشر واجبا في الزرع دون الثمر
لأن الزرع ملك لأرضه والثمر ملك لكافة المسلمين مصروفة في مصالحهم
والقسم الثاني من العام أرض الخراج فلا يجوز إقطاع رقابها تملكها
تنقسم على ضربين ضرب تكون رقابها وقفًا وخراجها أجر فملك
الوقف لا يصح إقطاع ولا بيع ولا هبة وضرب تكون رقابها ملكًا
وخراجها جزيه فلا يصح إقطاع مملوك تغير مالكه فأمسا إقطاع خراجها
فستدرك من بعد في إقطاع الاستقلال والقسم الثالث
مأنت عن أربابه ولم يستحقه وارث بغيره ولا تعصيب فيتقبل إلى

٢١٨
بيت المال ميراثا لكافة المسلمين مصروفًا في مصالحهم وقال أبو حنيفة
ميراث من لا وارث له مصروف في الفقراء خاصة صدقة عن الميت
ومصرفه عند الشافعي في وجه المصالح اعم لأنه قد كان من الأملاك
الخاصة فصار بعد الاستقبال إلى بيت المال من الأملاك العامة وقد اختلف
أصحاب الشافعي فيما استقل للبيت المال من رقاب الأملاك المصروفة
عليه بنفس الاستقبال إليه على وجهين أحدهما قد صارت رقبا
لعموم مصرفها الذي لا يتخصص بجهة فعلى هذا لا يجوز بيعها ولا إقطاعها والوجه
الثاني لا تصير وقفًا حتى ينفقها الإمام فعلى هذا يجوز له بيعها إذا رأى
بيعها أملا لبيت المال ويكون ثمنها فيه مصروفًا في عموم المصالح وفي ذوي
الحاجات من أهل الفتي وأهل الصدقات فأمسا إقطاعها على هذا
الوجه فقد قيل بجواز ذلك لأنه لما جاز بيعها وصرف ثمنها إلى من يراه من ذوي
الحاجات وأرباب المصالح جاز إقطاعها له ويكون تملك رقبتها كملك
ثمنها وقيل إن إقطاعها لا يجوز وإن جاز بيعها لأن البيع معاوضة وهذا

الإقطاع صله وللاثمان اذا صارت ناضه علم يخالف في العطايا
 حكم الأصول الثابتة فاقترقا فان كان الفرق بينهما ضعيفا فهذا الكلام
 في إقطاع التملك **فصل** وأما إقطاع الاستقلال
 فعلى صير عشر وعراج فأمّا العشر فإقطاعه لا يجوز لأنه
 زكاة لأصناف يعتبر وصف استحقاقهم عند دفعها اليهم وقد يجوز أن لا يكونوا
 أهلها وقت استحقاقها ولا يحتاج بشروط قد يجوز أن لا توجد فلا يجب
 فإن وجب وكان مقطوعا وقت الدفع مستحقا كانت حواله بعشر قد وجب
 على ربه لمن هو من أهلها فصح وجاز دفعه اليه ولا يصير ديناً له مستحقاً حتى
 يقبضه لأن الزكاة لا تملك إلا بالقبض فان منع من العشر لم يكن خصماً
 فيه وكان عامل العشر بالمطالبة أحر وأما الخراج فيختلف حكم إقطاعه
 باختلاف حال مقطوعه وله ثلاثة أحوال أحدها أن يكون
 من أهل الصدقات فلا يجوز أن يقطع مال الخراج لأن الخراج في الاستحقاق
 أهل الصدقة لا يستحق الصدقة أهل الفي وجوز أبو حنيفة ذلك

لأنه يجوز صرف الفي في الصدقة والحال الثاني أن يكونوا
 أهل المصالح ممن ليس له رزق مفروض فلا يصح أن يقطعوه على الإطلاق وإن
 جاز أن يعطوا من مال الخراج لأنهم من أهل الفي لا من فرضه وما يعطونه
 إنما هو من غلات المصالح فان جعل لهم من مال الخراج شي آخرى عليه حكم الحواله
 والتسبب لا حكم الإقطاع فيعتبر في جوان شرطان أحدهما
 أن يكون مال مقدّر قد وجد سبب استباحته والثاني أن يكون
 مال الخراج قد حل ووجب ليصح التسبب عليه والحواله به يخرج منه
 الشرطين عن حكم الإقطاع والحال الثالث أن يكونوا من مرتبة
 أهل الفي وفرضيه الديوان وهم الجيش فهم آخر الناس بحوز الإقطاع لأن
 لهم أرواقاً مقدرة تصرف اليهم مصرف الاستحقاق لأنها أعواض عما أصدروا
 نفوسهم له من عماية البضيه والذيت عن الحرم واذا صح أن يكونوا من أهل
 الإقطاع روعي حينئذ مال الخراج فإذله حالين حال يكون جزية وحال
 يكون أجرة فأمّا ما كان جزية فهو غير مستقر على التأييد لأنه مأخوذ

مع بقاء الكفر زائلا مع طروث الاسلام فلا يجوز اقطاعه اكثر من سنة لانه
غير موقوف باستحقاقه بعدها فان اقطعه سنة بعد طروثه واستحقاقه صحيح
وان اقطعه في السنة قبل استحقاقه ففي جوان وجهان احدهما يجوز اذا
قبل ان يحول الجزية مضروب للاحقاء والثاني ان لا يجوز اذا قبل
الحول الجزية مضروب للوجوب وانما لما كان من الخراج اجرة فهو
مستقر الوجوب على التأييد فيصح اقطاعه سنين ولا يلزم الاقتصار فيه على
سنة واحدة بخلاف الجزية التي لا تستقر واذ كان كذلك فلا يخلوا
حال اقطاعه من ثلاثة اقسام احدها ان تقدر بسنين معلومة كقطاعه
عشر سنين فيصح اذ اروعى فيه شرط اقطعه ما ان يكون رزق
المقطع معلوم القدر عند باذل الاقطاع فان كان محولا عنه لم يصح
والثاني ان يكون قدر الخراج معلوما عند المقطع وعند باذل
الاقطاع فان كان محولا عندها او عند احدهما لم يصح واذ كان كذلك
لم يخل حال الخراج احدهما من ان يكون مقاسمه او مساجدة فان

كان مقاسمه فمن حوز من الفقهاء وضع الخراج على المقاسمة جعله من
المعلوم الذي يجوز اقطاعه ومن منع من وضع الخراج على المقاسمة جعله من
المجهول الذي لا يجوز اقطاعه وان كان الخراج مساجدة فهو على ضربين
احدهما ان يختلف باختلاف الزرع فهذا معلوم يصح اقطاعه
والثاني ان يختلف باختلاف الزرع فينقطع رزق منقطعه
فان كان في مقابله اعلا الخراجين صح اقطاعه لانه راض بتقصير ان
دخل عليه وان كان في مقابله اقل الخراجين لم يصح اقطاعه لانه
قد توجب فيه زيادة لا يستحقها ثم يراعى بعده اقطاعه في
هذا القسم حال المقطع في مدة الاقطاع فانها لا تخلو من ثلاثة احوال
احدها ان يبقى لا انقضاءها على حال السلامة فهو على استحقاق
الاقطاع الى انقضاء المدة والحال الثاني ان يموت قبل
انقضاء المدة فيبطل الاقطاع في المدة الباقية بعد موته ويعود الى بيت
المال فان كان له ذرية دخلوا في غطاء الذرية لاني ارزاق

الأجناد فكان ما يعطونه تسيباً لا إقطاعاً والمال الثالث
 أن يحدث به زمانه فيكون باقي اليوم مفقوداً الصحة ففي بقاء إقطاعه بعد
 زمانه قولاً واحداً انه باق عليه الى انقضاء مدته اذا قيل ان
 رزقه بالزمانه لا يسقط والثاني من يخرج منه اذا قيل ان رزقه
 بالزمانه قد سقط فهذا حكم القسم الأول اذا قدر الإقطاع فيه بمدة
 معلومة والقسم الثاني اني من أقسامه ان يستقطع منه حصة
 ثم لعقبه وورثته بعد موته فهذا إقطاع باطل لأنه خرج بهذا الإقطاع
 عن حقوق بيت المال الى الحملات الموروثة واذا بطل كان ما جني
 منه ما دون نفيه عن عطف فاسد فيرا اهل الخراج بقبضه وجوبه
 من حقه رزقه فان كان اكثر ردة الزيادة وان كان اقل رجع اليها
 وأظهر السلطان فساد الإقطاع حتى يستع من القبض ويمنع اهل الخراج
 الدفع فان دفعوه بعد اظهر ذلك لهم لم يبرؤا منه والقسم الثالث
 ان يستقطع منه حياته ففي صحة الإقطاع قولان أحدهما صحيح

اذا قيل ان حدوث زمانه لا يقتضي سقوط رزقه والقول الثاني
 انه باطل اذا قيل ان حدوث زمانه موجب لسقوط رزقه واذا صح
 الإقطاع فاراد السلطان استرجاعه من نقطه جاز ذلك فيما بعد السنة
 التي هو فيها ويعود رزقه الى حيوان العطاء فأن في السنة التي هو فيها
 فينظر فان حل رزقه فيها قبل حلول خراجها لم يسترجع منه في سنته
 لا يستحق خراجها في رزقه وان حل خراجها قبل حلول رزقه
 جاز استرجاعه منه لأن تعجيل الموكل وان كان جائزاً فليس يلزم
 فأن أرواق من عند الجسر اذا اقطعوا بها مال الخراج فينقسمون
 ثلاثة أقسام أحدها من يرتزق على عمل مستديم كعمال المصالح
 وجباة الخراج والإقطاع بارزاً لهم لا يصح ويكون ما جعل لهم بها من مال الخراج
 تسيباً وجوالة بعد استحقاق الرزق وطول الخراج والقسم
 الثاني من يرتزق على عمل مستديم بحري رزقه بحري الحال
 وهم الناطرون في أعماق البحر التي يصح التقطع بها اذا ارتزقوا عليها كالنور



والأية فيكون جعل الخراج لهم في أرزاقهم تسييابه وحواله عليه ولا يكون
إقطاعاً والقسم الثالث من ترتب عمل مستديم بحري
رزقه بحري الأجانه وهو من لا يصح نظره إلا بولاية وتقليد مثل القضا
والحكام وكنايب الدواوين فجوز أن يقطعوا بأرزاقهم خراج سنة
واحدة ويحتل جواز إقطاعهم أكثر من سنة وجهين أحدهما يجوز
كالجيش والثاني أني لا يجوز لما يتوجه إليهم من الغراب والاستبدال
فصل وأما إقطاع المعادن وهي البقاغ
التي أودعها الله تعالى جواهر الأرض فهي ضربان ظاهرة وباطنة
فأما الظاهرة فإما كان جوهرها المستودع فيها بارزاً كالمعادن
الكل والبلخ والقار والقط فهو كالماء الذي لا يجوز إقطاعه والناس
فيه شرع يأخذون من رزق الله روي ثابت بن سعد عن أبيه عن جده أن الأئمة
ابن حنبل استقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم ملح ما رب فاقطعه
فقال الأقرع بن حابس التميمي يا رسول الله اني وردت هذا الملح في

الجاهلية هو بارز ليس بالملح من ورثة أخيه وهو مثل الماء العذب بالارض
فاستقال الأبييض في قطيعه الملح فقال قد اقلنتك على أن تجعله
مني صدقة فقال النبي صلى الله عليه وسلم فهو منك صدقة وهو مثل الماء
العذب من ورثة أخيه قال أبو عبيد والماء العذب هو الذي له
نوادير تدعى مثل العيون والآبار وقال غيره هو الماء المجمع
المعدن فان اقطع هذه المعادن الظاهرة لم يكن لا قطاعها
حكم وكان المقطع وغيره فيها سواء وجميع من ورد إليها أسوة مستقر
فيها فان منعهم المقطع منها كان بالمنع متعدياً وكان لما أخذه مالكا
لأنه متعد بالمنع لا بالأخذ وكفى عن المنع وصرف عن مداومة العمل
ليلاً مشبه إقطاعه بالصحة أو يصير معه في حكم الملاك المستقر
وأما المعادن الباطنة فهي ما كان جوهرها مستكناً فيها لا
يوصل إليه إلا بالعمل كعادن الذهب والفضة والحجر والجدير
فهذه وما أشبهها معادن باطنة سواء أخرج المأخوذ منها إلى سبيل خلص

أول ما يجب وفي جوار قطعها قولان أحدهما لا يجوز إعادتها الظاهر
وكل الناس شرع والقول الثاني يجوز قطعها لرواية كثير بن عبد
الله بن عمرو بن عوف المزني عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
أقطع بلال بن رباح مائة من الغنم جليته وجلسها وغورتها وحيث
يصلح الزرع من قدير ولم يقطعها حتى يسلم وفي الملبسي والغوري تأويل
أحدهما أنه أعلاها وأسفلها وهو قول عبد الله بن وهب
والثاني أن الملبسي بلاد نجد والغوري بلاد تهامة وهذا قول
أبي عبيد ومنه قول الشاعر

فرت على ماء العذيب وعينها كوقب الصفا جلسها قد تغورا
فعلي هذا يكون المقطع اجزئها وله منع الناس منها وفي قوله قولان أحدهما
أنه أقطع مائة يصير به المقطع مائة لرقبه المعدن كسائر أمواله في حال
علمه وبعد قطعه يجوز له بيعه في حياته وينتقل بلا ورثته بعد موته
والقول الثاني أنه أقطع أرفاقه لا يملك به رقبته المعدن ويملك

بها الارتفاق بالعمل فيه مدة مقامه عليه وليس لأحد أن ينارعه فيه ما
أقام على العمل فإذا تركه زال حكم القطع عنه وعاد إلى حاله الأباجية
فإن أحسب موثقا بالقطع أو غير القطع فظهر فيه بالاجتماع معدن
ظاهر أو باطن ملكه المجهي على التأييد كما يملك ما استنبطه من العيون واحتقره من
الباب الثامن عشر

في وضع الديوان وذكر أحكامه
والديوان موضوع لحفظ ما يتعلق بحقوق السلطنة من الأعمال والأموال
ومن يقوم بها من الجيوش والعقاب وفي تسميته ديوانا وجهان
أحدهما أن كسري أطلع ذات يوم على باب ديوانه فأنهم
يجسبون مع أنفسهم فقال ديوانه أي مجانين فسمي موضعهم بهذا
الاسم ثم حذفت الهمزة عن الاستعمال تخفيفا للاسم فقل ديوان
والثاني أن الديوان بالفارسية اسم للشياطين فسمي الديوان
باسمهم لحذقهم بالأمور وقوفهم على الجاني والحفي ونحيمهم لما شذ وتفرق

ثم سمي مكان طوسهم باسمهم فقبل ديوان وأول من وضع الدوا
في الإسلام عمر ابن الخطاب رضي الله عنه واختلف الناس في
سبب وضعه له فقال قوم سببه أن أبا هريرة قدم عليه بال
من الحبر فقال له عمر ماذا جئت به فقال خمس مائة ألف درهم
فاستدع عمر وقال له أشدري ما تقول قال نعم مائة ألف
خمس مائة فقال عمر أطيب هو فقال لا أدري فصعد عمر
المبصر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال أيها الناس قد جئنا مال كثير فإن
شيئكم كلكما لكم كيلاً وإن شيئكم عدونا لكم عدا فقام إليه رجل فقال
يا أمير المؤمنين قد رأيت الأعاجم يدقون ديوانا لهم فدون أنت
ديوانا وقال آخرون بل سببه أن عمر بعث بعثا وعنده
الغزو قال لعمر هذا بعث قد أعطيت أهله الأموال فإن
تخلف منهم رجل اخل بكاه من ابن يعلم صاحبك به فأنشئت لهم ديوانا
فأله عن الديوان حتى نسه له مروى عائد ابن يحيى عن الجويرث بن نقيذ

أن عمر استشار المسلمين في تدوين الدواوين فقال علي ابن أبي
طالب رضوان الله عليه تقسم كل شيئا اجتمع اليك من المال ولا تسلك منه
شيئا وقال عثمان ابن عفان رضي الله عنه أني مالا كثيرا يسع
الناس وإن لم يحصوا حتى يعرف من أخذ مني لم يأخذ خشيته أن يشتري الأ
فقال خالد بن الوليد قد كنت بالشام فرأيت ملوكها دونا
ديوانا وجدوا جنودا قدور ديوانا وجد جنودا فافخ ذيقوله
ودعي عقيل بن أبي طالب ومخزومه بن نوفل وجبير ابن مطعم وكانوا
من شباب قريش فقال اكتبوا الناس على منازلهم فبدأوا يبنون
فكتبوهم ثم اتبعوهم أبابكر وقومه ثم عمر وقومه وكتبوا القبائل ورووها
على الخلافة ثم رفعوا إلى عمر فلما نظره قال لا وودت أنه كان هكذا
ولكن أبدو أبقرابه رسول الله صلى الله عليه وسلم الأقرب فالأقرب
حتى تصحوا عمر حيث وضعه الله فشكر العباس على ذلك وقال
وصلتك رحم فروي زيد بن أسلم أن بني عبد شمس جاؤا إلى عمر فقالوا انك

خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وخليفه ابي بكر وابو بكر خليفة رسول
الله صلى الله عليه وسلم فلو جعلت نفسك حيث جعلك هؤلاء القوم اللذين
كتبوا فقال سبح يا بني عني اريدتم الاكل على ظهري وان اصب
حسناي لكم لا والله حتى تاتيكم الدعوة وان انطبق عليكم الفقر يعني ولو
ان تكسوا اخر الناس اني صاحب سلكا طريقا فان خالفتهما خولت
والله ما ادر كنا الفضل في الدنيا ولا نرجو الثواب على علمنا الا بغيره صلى
الله عليه وسلم فهو شرفنا وقومه اشرف العرب ثم الاقرب فالاقرب
والله لئن جئت الامم بعلي وجينا بغير علي لم اؤلا بغيره صلى الله عليه
بما يوم القيامة فان من قصر عمله لم يشرع به نسبه وروي عامر بن عمر
ان اذ وضع الديوان قال بن ابي ارقم قال له عبد الرحمن بن عوف
ابدا بنفسك فقال عمر اذرتي حضرت رسول الله صلى الله عليه
وسلم وهو يداني بني هاشم وبني المطلب فبدأ بهم عمر ثم بمن يليهم من قبائل
قريش بطن بعد بطن حتى استوفى جميع قريش ثم انتهى الى الانصار

فقال عمر ابدوا برهط سعد بن معاوية الاوس ثم بالاقرب فالاقرب
بسعد وروي الزهري عن سعيد انه كان ذلك في المحرم سنة عشر من فلان استقر
ترتيب الناس في الديوان على تعدد الشبب المنقول برسول الله صلى
الله عليه وسلم فضل بينهم في العطاء على قدر السابقة في الاسلام والقرب
من الرسول وكان ائوب بن ربيعة الشويبة بينهم في العطاء ولا يري
التفضيل بالسابقة وكذلك كان رأي علي بن ابي طالب في خلافة
وبه اخذ الشافعي ومالك وكان رأي عمر التفضيل بالسابقة
في الدين وكذلك كان رأي عثمان بن عفان وبه اخذ ابو
حنيفة وفتح العراق وقد ناظر عمر ابا بكر رضي الله عنهما حين
سوي بين الناس فقال استوي بين من هاجر اليه وبين من هاجر اليه
القبليين وبين من اسلم عام الفتح خوف السيف فقال
له ابو بكر انما علموا الله وانما اجورهم علي الله وانما الدنيا بلاغ فقال
عمر لا تجعل من قاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم من قاتل معه فلا وضع

الديوان فضل بالسابقة ففرض لكل رجل شهيدان من المهاجرين الأولين
خمسة ألف درهم في كل سنة منهم علي بن أبي طالب وثمان بن عقال
وطحمة بن عبيد الله والزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف رضي الله
عنهم وفرض لنفسه معهم خمسة ألف درهم والحق بهم العباس بن عبد
المطلب والحسن والحسين رضي الله عنهم وكانهم من رسول الله صلى الله
عليه وسلم وقيل بل فضل العباس وفرض له سبعة ألف درهم وفرض
لكل من شهد بدرًا من الأنصار أربعة ألف درهم ولم يقض على أهل
بدر إلا زواج رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنه فرض لكل واحد من عشرين
ألف درهم إلا عائشة رضي الله عنها فأنه فرض لها اثني عشر ألف درهم والحق
بهن جويرية وصفية بنت حيي وقيل بل فرض لكل واحد منهما
سنة ألف درهم وفرض لمن ما قبل الفتح ثلاثة ألف درهم لكل
رجل ومن أسلم بعد الفتح ألفي درهم لكل رجل وفرض لغير
أحد من أبناء المهاجرين والأنصار كغير أبي سلمة الفتح وفرض

لعمر بن أبي سلمة المخزومي في أربعة ألف درهم لأن أم سلمة زوج النبي
صلى الله عليه وسلم فقال له محمد بن عبد الله بن جحش لم تقض عمر علينا
وقد هاجر أبونا وشهدوا بدرًا فقال عمر أفضله مكانه من رسول الله
صلى الله عليه وسلم فليأت الذي يستعيب بأثم مثل أم سلمة أعتبه
وفرض لأسامة بن زيد أربعة ألف درهم فقال له عبد
الله بن عمر فرضت لي في ثلاثة ألف درهم وفرضت لأسامة في
أربعة ألف درهم وقد شهدت ما لم يشهد أسامة فقال عمر زدت
لكنه كان أحب إلى رسول الله منك وكان أبو جحش إلى رسول الله
من أهلك ثم فرض للناس على منازلهم وقرايتهم القرآن وجمادى
وفرض لأهل اليمن وقيس بالشام والعراق لكل رجل من الفيز
إلى ألف إلى خمسمائة إلى ثلثمائة ولم يقض أحد منها وقال
لئن كثرت الأموال لأفرض لكل رجل أربعة ألف درهم الفارسي والفارسي
والفارسي والفارسي في أهله وفرض للمنفوس مائة درهم

فاذا ترعرع بلغ به مائتي درهم فاذا بلغ زانه وكان لا يفرض للمولود شيئا
حتى ينفطم الي ان سمع ذات ليلة امرأه تدره ولدها على الفطام وهو يكي
فما لها عنه فقالت ان عمر لا يفرض للمولود حتى ينفطم وأنا اراه
على الفطام حتى يفرض له فقال يا ويل عمر كم احببت من وزر وهو
لا يعلم ثم امر مناديه فنادي الا لا تتجملوا اولادكم بالفطام فانا نفرض
لحل مولود في الاسلام ثم كتبت اهل العوالي وكان يجري عليهم القوت
فامر بحبيب من الطعام فطحن ثخين وثرود برزيت ثم دعي ثلاثين رجلا
فاكلوا منه غداهم حتى اصدروهم ثم فعل في العشاء مثل ذلك فقال
يلقي الرجل حريبا زكلا شرفه ان يرزق الرجل والمرأة والمملوك جريزا
جريزا في كل شهر وكان اذا اراد الرجل ان يدعو على صاحبه قال له
رفع الله عنك جريبتك فكان الديوان موضوعا على دعوى العرب
وترتيب الناس فيه معتبرا بالنسب وتفضيل العظماء معتبرا بالسابقة
في الاسلام وحسن الأثر في الدين ثم روعي في التفضيل عند

انقراض اهل السوابق التقدم في الشجاعة والبلاد في الجهاد
فهذا حكم ديوان الجيش في ابتداء وضعه على الدعوى العربية والترتيب
الشري فامسا ديوان الاستيفاء ووجه الاموال فحسب
هذا الامر فيه بعد ظهور الاسلام بالشام والعراق على ما كان عليه من
قبل فكان ديوان الشام بالرومية لانه كان من ممالك الروم وكان
ديوان العراق بالفارسية لانه كان من ممالك الفرس فلم يزل
امرهما جاريا على ذلك الى زمن عبد الملك ابن مروان فنقل ديوان الشام الى
العربية سنة احدى وثمانين وكان سبب نقله اليه ما حكاه المحدث
ان بعث كتاب الروم في ديوانه اراد ما لدواته فبال فيها بدلا من
الماء فادبته وامر سليمان ابن سعد ان ينقل الديوان مسأله ان يعينه
بخراج الأردن سنة ففعل وولاه الاردن وكان خراجها مائة وثمان
الف دينار فلم تنقض السنة حتى فرغ من الديوان فنقله واتي به عبد الملك
فدعي سرجون كاتبة فعرضه عليه فتمه وخرج كتيبا فلقية قوم من كتاب

الرُّومُ فقال لهم اطلبوا المعيشة من غير هذه الصنعة فقد قطعها الله
عنكم واثم ادبوا الفارسية بالعراق فكان سبب نقله
الى العربية ان كتب الحاج كان زاذانفروخ وكان معه صالح بن عبد الله
كتب يزيديم بالعربية والفارسية فوصله زاذانفروخ بالحجاج فحفظ
علي قلبه فقال صالح لاذانفروخ ان الحاج قد قرئني ولا آمن عليك
ان تقلدني فقال لا تظن ذلك هو الذي اخرجني اليه لانه لا يجد من يلفيه
حسابه غيري فقال والله لو شئت ان احوّل الحساب الى العربية
لفعلت فقال فحوّل منه سطرًا حتى اري ففعل ثم ان زاذانفروخ قتل
في يوم عبد الرحمن ابن الأشعث فاستخلف الحاج صالحًا مكانه فذكر
له ما جرى بينه وبين زاذانفروخ فامر ان ينقله فاجابه الى ذلك وخلفه
فيه اطلاق حتى قلبه الى العربية فلما عرف مردان شاه بن زاذانفروخ
ذلك بذل له مائة الف درهم ليظهر للحجاج العجز عنه فلم يفعل
فقال له قطع الله اوصالك من الدنيا كما قطعت اصل الفارسية

فكان عبد الحميد بن يحيى كتب مروان يقول لله در صالح ما اعظم منته
علي الكتاب **فصل** والذي يشتمل عليه
ديوان السلطنة ينقسم اربعة اقسام اجدها ما يختص بالجيش
من اثبات وعطاء والثاني ما يختص بالأعمال من رسوم وحقوق
والثالث ما يختص بالعمال من تقليد وعزل والرابع
ما يختص ببیت المال من دخل وخرج فهذه اربعة اقسام تقتضيها احوال
الشرع يتضمن تفصيلها ما ربما كان كتاب الدواوين في افرادها عادات
هم بها ابرر فاما القسم الاول فما يختص بالجيش من اثبات
وعطاء فاثباتهم في الديوان معتبر بثلاثة شروط اجدها
الوصف الذي يجوز به اثباتهم والثاني السبب الذي يستحق به
ترتيبهم والثالث المال الذي تقدر بها عطاؤهم فاما
شروط اثباتهم في الديوان فيراعى فيه خمسة اوصاف اجدها
البلوغ فان الصبي من جملة الذراري والاتباع فلم يجران ثبت في ديوان

الجيش وكان جاريًا في عطاء الذرايين والشا في الجزية لأن الملوك تابع
لسيده فكان داخلًا في عطايه وأسقط ط أبو حنيفة اعتبار الجزية
وجوز أفراد العبد بالعطاء في ديوان المقاتلة وهو رأي الأبرو خا
فيه عمر واعتبر الجزية في العطاء وبه أخذ الشافعي والثالث
الاسلام ليدفع عن الله باعتقاده وثبتت بوجه واجتهاده فان ثبتت
فيهم دحية لم يحز وان ارتد منهم مسلم سقط والربع السلامة من
الآفات المانعة من القتال فلا يجوز أن يكون زمنًا ولا اعي ولا قطع
وبجوز أن يكون آخرًا وأصًا فائًا الأعرج فان كان فارسًا ثبت
وان كان راجلًا لم يثبت والخامس ان يكون فيه إقدام على الحرب
ومع فده بالقتال لم يجر اثباته لأنه مرصدا لاهو عاجز عنه فاذا تكاملت
فيه هذه الأوصاف الخمس كان ثابتة في ديوان الجيش موقوفًا على الطلب والاحتياج
فيكون منه الطلب اذا تجرد عن كل عمل ويكون من ولى الأمر الاجابة
اذا دعت اليه حاجة فان كان مشهورًا بنبية القدر لم

يحسن اذا ثبت في الديوان أن يجلي فيه وينعت وان كان
من المغوارين في الناس جلي ونعت فذكر سنة وقده ولونه
وجلا وجهه ووصف بما يتميز به عن غيره لئلا يتفق الاثما أو يدعى
وقت العطاء وضمت اليه نقيب عليه أو عريف له يكون مأخوذًا بذكره
فصل وأما ترتيبهم في الديوان اذا
اختلفوا فيه فمعتبر من وجهين أحدهما عام والآخر خاص
فأما العام فهو ترتيب القبائل والأجناس حتى يتميز كل
قبيلة عن غيرها وكل جنس عن خالفه فلا يجمع فيه بين المختلفين ولا يفرق
فيه بين المختلفين لتلوا دعوى الديوان على نسق معروف النسب
يزول فيه السارغ والتجاذب واذا كان هكذا لم يخل حالهم أن يكونوا
عربًا أو عجمًا فان كانوا عربًا تجمعهم أنساب وتفرق بينهم أنساب
ترتيب قبائلهم القري من رسول الله صلى الله عليه وسلم كما فعل عمر بن
دوهم فهذا بالترتيب في أصل النسب ثم ما تفرع عنه فالعرب

عدنان وقحطان فتقدم عدنان على قحطان لأن النبوة فيهم وعدنان
تجمع ربيعة ومضر فتقدم مضر على ربيعة لأن النبوة فيهم ومضر
تجمع قريشا وغير قريش فتقدم قريشا لأن النبوة فيهم وقريش
تجمع بني هاشم وغيرهم فتقدم بنو هاشم لأن النبوة فيهم فتكون
بنو هاشم قطب الترتيب ثم بمن يليهم من أقرب الأنساب إليهم
حتى يستوعب قريشا ثم بمن يليهم في النسب حتى يستوعب جميع مضر
ثم بمن يليهم في النسب حتى يستوعب جميع عدنان وقد رتبنا
أنساب العرب ست مراتب جعلت طبقات أنسابهم وهي
شعب ثم قبيلة ثم عمان ثم بطر ثم فخذ ثم فصيحة
فالشعب النسب الأبعد مثل عدنان وقحطان ثمي شعبا
لأن القبائل منه تشعبت ثم القبيلة وهي انقسمت فيه أنساب
الشعب مثل ربيعة ومضر سميت قبيلة لتقابل الأنساب فيها
ثم العمان وهي انقسمت فيه أنساب القبائل مثل قريش وكانه

ثم البطون وهو انقسمت فيه أنساب العمان مثل بني عبد
مناف وبني مخزوم ثم الفخذ وهو انقسمت فيه أنساب
البطون مثل بني هاشم وبني أمية ثم الفصيحة وهي انقسمت فيه
أنساب الفخذ مثل بني العباس وبني آل طالب فالفخذ
تجمع الفصائل والبطون تجمع الأخاد والعمان تجمع البطون
والقبيلة تجمع العمار والشعب تجمع القبائل فاذا
تباعدت الأنساب صارت القبائل شعوبا والعمار قبائل
وان كانوا عظاما لا يجتمعون على نسب فالذي معهم عند فقد
النسب أحد أمرين إما الأجناس وإما بلاد فالتميزون
بالأجناس كالترك والهند ثم تميز الترك أجناسا والهند أجناسا
والمتميزون بالبلاد كالديلم والجيل ثم تميز الديلم ببلدان
والجيل ببلدان فاذا تميزوا بالأجناس أو بالبلدان فإن كنت
لهم سابقه في الإسلام ترتبوا عليها في الديوان وإن لم تكن لهم

سابقه ترتبوا بالقریب من ولی الأمر فان تسادوا فباستبوابها عنه

فصل وأما الترتیب الخاضع فهو ترتیب

الواحد بعد الواحد فترتیب بالسابقه فی الإسلام فان تكافوا

فی السابقه ترتبوا بالدين فان تكافوا فی السابقه ترتبوا بالسنة فان

تكافوا فی السنة ترتبوا بالشجاعه فان تكافوا فی السابقه فترتیب

الأمر بالخيار من أن يرتبهم بالقرعة أو يرتبهم على رأيهم واجتهادهم

فصل وأما تقدير العطاء فمعتبر بالكفاية

حتى يستغني بها عن التماس ما قد تقطعه عن مجاميع البضاعة والكفاية

معتبر من ثلاثة أوجه أحدها عدد من يقول من الذراري

والمالك والثاني عدد ما يرتبطه من أهل الظاهر والثالث

الموضع الذي يحمله في الخلافة والرخص فنقد ركنائيه في نفقته وكسوته لجماعه

كله فيكون هذا المقدار في عطايم ثم يعبر بضر حاله في كل عام فان

زادت المائنه زيد وان نقصت نقص واختلف

الفقهاء اذا تقدر رزقه بالكفايه هل يجوز أن يزداد عليها فمنع

الشافعي من زيادته على كفايته وان اتسع للمال لأن أموال البيت

المال لا توضع إلا في الحقوق اللازمة وجوز أبو حنيفة

زيادته على الكفايه اذا اتسع المال لها ويكون وقت

العطاء معلوما يتوقعه الجيش عند الاستحقاق وهو معتبر

بالوقت الذي تستوفي فيه حقوق بيت المال فان كانت تستوفي

في وقت واحد من السنة جعل العطاء في راس كل سنة وان كانت

تستوفي في وقتين جعل العطاء في كل سنة مرتين وان كان

تستوفي في كل شهر جعل العطاء في راس كل شهر ليكون المال مصروفا

اليهم عند حصوله فلا يجبر عنهم اذا اجتمع ولا يطالبوا به اذا تأخر

واذا تأخر عنهم العطاء عند استحقاقه وكان حاصلا في بيت

المال كان لهم المطالبة به كالدين المستحق وان أعوز بيت

المال لعوارض أبطلت حقوقه أو أخرها كان رزاقهم ديناً على بيت

المال وليس لهم مطالبه وبلى الأمر به كما ليس لصاحب الدين مطالبه
من أعسر دينه وإذا أراد ولي الأمر إسقاط بعض الجيش لسبب
أوجبه أو عذر اقتضاه جاز وإن كان لغير سبب لم يجوز لأنهم
جيش المسلمين في الذب عنهم وإذا أراد بعض الجيش إخراج
نفسه من الديوان جاز مع الاستغناء عنه ولم يجوز مع الحاجة إليه إلا أن
يكون معذورا وإذا جرد الجيش للقتال فامتنعوا وهم
أكثا من جارتهم سقطت أرزاقهم وإن ضعفوا عنه لم تسقط
وإذا انقش دابة أحدهم في حرب عوقب عنها وإن نقشت
في غير حرب لم يعوقب وإذا استهلك سلاحه مما عوقب
عنه إن لم يدخل في تقدير عطائه ولم يعوقب وإن دخل فيه وإذا جرد
لسفر أعطي نفقه سفره إن لم تدخل في تقدير عطائه ولم يعط إن دخلت
فيه وإذا مات أحدهم أو قتل كان ما استحققه من عطائه موزونا
عنه على فرايض الله تعالى وهو دين لو رثته في بيت المال واختلف

الفقهاء في استيفائها من ذريته من عطائه في ديوان الجيش على قولين
أحدهما أنه قد سقطت نفقتهم من ديوان الجيش لذهاب
مستحقه ويحالون على مال العشر والصدقة والقول الثاني
أنه يستبقى من عطائه نفقات ذريته ترغيبا لهم في المقام وبغنا على
الآقدام واختلف الفقهاء أيضا في سقوط عطائه إذا جرد
به زمانه على قولين أحدهما قد سقط لأنه في مقابلة عمل قد عدم
والقول الثاني أنه باقى العطاء ترغيبا في التجنيد والارتقاء
فصل وأما القسم الثاني فيما
اختلف بالأعمال من رسوم وحقوق فيشتمل على ستة فصول
أحدها تحديد العمل بالتميز عن غيره وتفصيل نواحيه
التي تختلف أحكامها فيجعل لكل بلد حدا لا يشارك غيره فيه
وفصل نواحي كل بلد إذا اختلفت أحكام نواحيه وإن اختلفت
أحكام الضياع في كل ناحية فضل ضياعه كتفصيل نواحيه وإن لم

تختلف اقتصر على تفصيل النواحي دُونَ الضياع والفضاء
الثاني ان يذكر حال البلد هل فتح عنوة أو صلحا وما استقر
عليه حكم أرضه من عشر أو خراج وهل اختلفت أحكام نواحيه أو
تساوت فانه لا يخلو من ثلاثة أحوال إما ان يكون جميعه أرض عشر
او يكون جميعه أرض خراج او يكون بعضه عشر وبعضه خراجا فان كان
جميعه أرض عشر لم يلزم اثبات مسايجه لأن العشر على الزرع
دُونَ المسايجه ويكون ما استوفى زرعه مرفوعا إلى ديوان العشر لا
مستقر جامنه ويلزم تسمية أربابه عند رفعه إلى الديوان لأن وجوب
العشر فيه معتبر بأربابه دُونَ رقاب الأرضين واذ ارفع الزرع
باسماء أربابه رد مبلغ كيله وصال سقيه بسج أو عمل لا خلاف عليه
ليستوفي على موجه وان كان جميعه أرض خراج لم يلزم اثبات
مسايجه لأن الخراج على المسايجه فان كان هذا الخراج في حكم الأجر
لم يلزم تسمية أرباب الأرضين لأنه لا يختلف بإسلام ولا كفر وان

كان الخراج في حكم الجزية لم يلزم تسمية أربابه ووصفهم بالإسلام أو الكفر
لا خلاف عليه باختلاف أهله وان كان بعضه عشر وبعضه
خراجا فصل في ديوان العشر ما كان منه عشرا وفي ديوان الخراج ما كان منه
خراجا لا خلاف الحكم فيها وأجرى على كل واحد منهما ما يختص بكماله
والفصل الثالث أحكام خراجه وما استقر على مسايجه
هل هو مقاسمه على زرعه أو هو ورق مقدّر على جريانه فان كان
مقاسمه لم يلزم اذا اخرجت مسايح الأرضين من ديوان الخراج ان يذكر معها
مبلغ المقاسمه من ربع أو ثلث أو نصف ويرفع إلى الديوان
مقادير الكيل ليستوفي المقاسمه على موجهها وان كان
الخراج ورقا لم يخل من ان يكون متساويا مع اختلاف الزرع او مختلفا
فان تساوى مع اختلاف الزرع اخرجت المسايح من ديوان
الخراج ليستوفي خراجها ولا يلزم ان يرفع اليه الا ما قبض منها وان كان
الخراج مختلفا باختلاف الزرع لم يلزم إخراج المسايح من ديوان الخراج وان

يرفع اليه أجناس الزروع ليستوفي خراج المساجد على ما يوجبها علم الزرع
والفصل الرابع ذكر من في كل ناحية من أهل الذمة وما استقر
عليهم في عقد الجزية فان كنت مختلفة باليسار والاعسار سموها
في الديوان مع ذكر عددهم ليختبر حال يسارهم واعسارهم وان لم
تختلف في اليسار والاعسار جاز الامتناع على ذكر عددهم ووجب
مراعاتهم في كل عام لئلا يثبت من بلغ ويسقط من مات أو اسلم ليحضر
بذلك ما يستحق من جزيتهم والفصل الخامس ان من بلدان
المعادين ان يذكر أجناس معادنه وعدد كل جنس منها ليستوفي حق المعاد
منها وهذا لا يضبط بمساجد ولا يخص بتقدير لا خلافة بحسب المأخوذ
منه اذا اعطي واناك ولا يلزم في أحكام المعادين ان توصف في الديوان
أحكام متوجها وصل هي ارض عشر أو خراج لان الديوان فيها موضوع لاستيفاء
الحق من نيلها وحقها لا يختلف باختلاف قوتها وأحكام أرضها
وانما يختلف ذلك في حقوق العالمين فيها والآخذين ليلها وقد

تقدم القول في اختلاف الفقهاء في اجناس ما يؤخذ حق المعادين منها
وفي قدر المأخوذ منها فان لم يكن قد سبق للآية فيها حكم
اجتهد والى الوقت رآيه في الجنس الذي يجب فيه وفي القدر المأخوذ منه وعل
عليه في الأمر من معاذ اكان من أهل الاجتهاد وان كان من سبق
من الآية والولاية قد اجتهد رآيه في الجنس الذي يجب فيه وفي القدر المأخوذ
منه وحكم به فيها حكما أبديا وامضاء استقر حكمه في الأجناس الذي يجب
فيها حق المعادين ولم يستقر حكمه في القدر المأخوذ من المعادين لان حكمه في الجنس
معتبر بالمعادين الموجود وحكمه في القدر يعتبر بالعامل المفقود والفصل
السادس ان من البلدان تغرا ساجم دار الحرب وكانت أموالهم
اذا دخلت دار الاسلام معشورة عن صلح استقر نعم أثبت في الديوان
عقد صلحهم وقدر المأخوذ منهم من عشر أو خمس أو زيادة عليه او نقصان
منه وان كان مختلف باختلاف الاستعانة والأموال نقلت فيه
وكان الديوان موضوعا لخارج رسومه ولاستيفاء ما يرفع اليه من فائدة

الامتعة المجهولة فأمّا أعسار الأموال المنقولة في دار الإسلام
من بلد إلى بلد فحرمته لا يمنعها شرع ولا يسوغها اجتهاد ولا هي من سياست
العرب ولا من قضايا النصفه وقل ما يكون إلا في البلاد الجارية وقد روي
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال **شر الناس العشارون والحشارون**
واذا غلبت الولاية أحكام البلاد ومقادير الحقوق فيها اعتبرنا
فعلهم فان كان مسوغا في الاجتهاد لا يراى اقتضاه لا يمنع الشرع
منه لحدوث سبب سوغ الشرع الزيادة لاجله او نقصان بحدوثه
جاء وصار الثاني هو الحق المستوفي دون الأول فاذا استخرجت
حال العمل من الديوان جاز ان يقتصر على اخراج الحال الثانية دون الاولى
والأجسوط ان يخرج الجالين لجواز ان يزول السبب الحادث
فيعود الحكم الأول وان كان ما يبدئ الولاية من تغير الحقوق
غير مسوغ في الشرع ولا له وجه في الاجتهاد كانت الحقوق على الحكم الأول
وهذا الثاني يحيف امره ودا سوا غيره الى زيادة او نقصان لأثر الزيادة

ظلم في حقوق الرعية والنقصان ظلم في حقوق بيت المال فاذا استخرجت
حال العمل من الديوان وجب على رافعها من كتاب الدواوين اخراج الجالين
ازدك المستدعي لاخراجها من الولاية لا يعلم جالها فيما تقدم وان كان
عالما بها لم يلزم اخراج الحال الاولى اليه لأن عمله بها قد سبق وجاز
الاقتصار على اخراج الحال الثانية مع وصفها بأنها مسيخة

فصل **وأما القسم الثالث** فيها

اختص بالعمال من تقليد وعزل فيشتمل على ستة فصول
أجل هذا ذكر من يصح منه تقليد العمال وهو معتبر بتفويض الأمر
وجواز النظر فكل من جاز نظره في عزل نكذت فيه أو أمر صح
منه تقليد العمال عليه وهذا يكون من أجل ثلاثة إما السلطان
المستولي على كل الأمور وإما من وزير التفويض وإما
من عامل عام الولاية كعامل إقليم أو مصر عظيم يقلد في خصوص الأعمال
عملاً فأمّا وزير التفويض فلا يصح منه تقليد عامل الأبعد المطالعه

والإستينار والفصل الثاني من صبح أن يتقلا العمل وهو أن
استقل بكفايته وثق بأماته فان كنت عماله تفويض تقتصر إلى
اجتهاد روعي فيها الحرية والاسلام وان كنت عماله تنفذ لا جهاد
للعامل فيها لم يقتصر إلى الحرية والاسلام والفصل الثالث
ذكر العمل الذي تقلده وهذا يعتبر فيه ثلاثة شروط أحدها تحدد
الناجيه بما تتميز به عن غيرها والثاني تعيين العمل الذي يختص بنظره
فيها من حايه أو خراج أو عشر والثالث العلم برسوم
العمل وحقوقه على تفصيل ينقي عنه الجماله فاذا استكملت هذه
الشروط الثلاثة في عمل علم بها المولى والمولاه صحت التقليد ونفذ والفصل
الرابع في زمان النظر ولا يخلو من ثلاثة أحوال أحدها
أن يقدر ببلد محصور الشهور أو السنين فيكون تقديرها بهذه المدة مجوزا
للتخمين فيها وما تعامن النظر بعد تقضيها ولا يكون النظر في المدة المقدرة
لا زمان محجج المولى وله صرفه والاستبدال به اذا اراد في ذلك الصلا

فأما الزومه من جهة العامل المولاه فتعتبر بحال جاريه عليها فان كان
الجاري معلوما بما يصح به الأجور لزومه العمل في المدة إلى انقضاءها لأن العمل فيها
تصير من التجارات المحججه ويؤخذ العامل فيها بالعمل إلى انقضاءها بما اجبا
والفرق بينهما في تحجير المولى ولزومها للمولاه انها في حنبه المولى من
العقود العامه لنيابته فيها عن الكافه فروعها حكم الأصلح في التحجير وهي
في حنبه المولاه من العقود الخاصه لعقد لها في حق نفسه يجري عليها حكم
اللزوم وان لم يتقدّر جاريه بما يصح في الأجور لم يلزمه المدة وجاز
له الخروج من العمل اذا شاء بعد أن ينهي للمولاه حال تركه حتى لا يخلوا
عمله من ناظر فيه والحال الثاني أن يقدر بالعمل فيقول
المولى قد قلدتك خراج ناجيه كذا في هذه السنه أو قلدتك صدقا
بلد كذا في هذا العام فكون منك نظره مقدرة بفراغه من عمله فاذا فرغ
منه انجز عنه وهو قبل فراغه على ما ذكرنا يجوز أن يعزله المولى
وعزله لنفسه معتبر بصحبه جاريه وفساد الحال الثالث

أن يكون التقليد مطلقاً فلا يُقدَّر به ولا عمل فيقول قد قلنا خراج اللؤلؤ
أو أعشار البصر أو حيايه بخداد فهذا تقليد صحيح وإن جملت مدته لا
المقصود منه الإذن لجواز النظر وليس المقصود منه اللزوم المعبر في عقود
الآجارات وإذا صح التقليد وجاز النظر لم يخل حاله من أحد أمرين إما
أن يكون مستديماً أو منقطعاً فإن كان مستديماً كما كان النظر في الجارية
والقضاء وحقوق العباد فيصح نظره فيها عاماً بعد عام مالم يُعزل
وإن كان منقطعاً فهو على ضربين أحدهما أن لا يكون معهود
العود في كل عام كالملوكة على قسم غنمه فيعزل بعد فراغه منها وليس له
النظر في قسمه غيرها من الغنایم والضرب الثاني أن يكون عابداً
في كل عام كالراجح الذي إذا استخرج في عام عاد فيما يليه فقد اختلف
الفقهاء هل يكون إطلاق تقليده مقصوراً على نظر عامه أو مطلقاً على كل عام
مالم يُعزل على وجه أحدهما أنه يكون مقصوراً للنظر على العام الذي
هو فيه فإذا استوفى خراجة أو أخذ أعشاره انعزل ولم يكن له أن ينظر

في العام الثاني إلا بتقليد مستجد اقتصاراً على القصر والوجه الثاني
أن يخل على جواز النظر في كل عام مالم يُعزل اعتباراً بالعرف
والفصل الخامس من في جاري العامل على علم ولا يخلو فيه من ثلاث
أحوال أحدها أن يُسمى معلوماً والثاني أن يُسمى مجهولاً
والثالث أن لا يُسمى معلوماً ولا مجهولاً فإن سمي معلوماً
استحق المسمى إذا وُفي له عمله حقها فإن قصّر فيها روعي تقصيره فإن
كان لترك بعض العمل لم يستحق جاري ما قبله وإن كان لحياته
منه مع استيفاء العمل استكمل جاريته وأرجع ما كان فيه وإن زاد في
العمل روعي الزيادة فإن لم يدخل في حكم عمله كان نظره فيها
مردوداً لا ينقد وإن كان داخلاً في حكم نظره لم يخل من أحد أمرين
إما أن يكون قد أخذها بحق أو بظلم فإن أخذها بحق كان
مستريحاً بها لا يستحق لها زيادة على المسمى في جاريته وإن كانت ظالماً
ردّها على من ظلمها وكان عدواناً من العامل يوجب جريمته وإما

ان سمي جارية مجهولة استحق جاري مثله فيما عمل فان كان جاري العمل
مقررا في الديوان وعمله جماعة من العال صار ذلك القدر هو جاري المثل
وان لم يعمل به الا واحد لم يصدق ذلك ما لو كان في جاري المثل وانما
ان لم يسم جارية معلوم ولا مجهول فقد اختلف الفقهاء في استحقاقه
لجاري مثله على علم على اربعة مذاهب قالها الشافعي واصحابه
فذهبوا الى ان الشافعي فيها انه لا جاري له على علم ويكون مستوطنا
به حتى سمي جاري معلوما او مجهولا فله عمله من عوض وقال
المزني له جاري مثله وان لم يسمه لاستيفاء عمله عن اذن وقال
ابو العباس ابن سريج ان كان مشهورا باخذ الجاري على علم فله جاري مثله
وان لم يشتهر باخذ الجاري عليه فلا جاري له وقال
ابو اسحق المروزي من اصحاب الشافعي ان دعوى العبد في الاستدواء
به فله جاري مثله وان استدأ بالطلب فادركه في العمل فلا جاري له
واذا كان في علمه مال حتى فجارية مستحق فيه وان لم يكن فيه مال

فجارية في بيت المال مستحق من سهم المصالح والفصل السادس
فيما يصح به التقليد فان كان نطقا بلفظ به المولى صح به التقليد
كما تصح به سائر العقود وان كان عن توقيع المولى بتقليده خطأ لفظا
صح التقليد وانعقدت به الولايات السلطانية اذا اقرت بشهادة
شواهد الجال وان لم تصح به العقود الخاصة اعتبارا بالعرف الجاري
هذا اذا كان التقليد مقصودا عليه لا يتعداه الى استنباط غيره فيه ولا يصح
اذا كان عامما متعديا فاذ اصح التقليد بالشروط المعبر فيه وكان
العمل قبله خاليا من ناظر تفرد هذا المولى بالنظر واستحق جاريته من اول
وقت نظره فيه وان كان في العمل ناظر قبل تقليده نظره في العمل فان
كان مالا يصح فيه الاشتراك كان تقليد الثاني عزلا للاول وان
كان مالا يصح فيه الاشتراك ودعي العرف الجاري فيه فان
لم يجز بالاشتراك فيه عرف كان عزلا للاول وان جاز
العرف بالاشتراك فيه لم يكن تقليد الثاني عزلا للاول وهذا عام على

وناظر فيه فان قلنا عليه مشرف كان العامل مباشرا للعلل وكان
المشرف مستوفيا له يمنع من زياده عليه او نقصان منه او تغريبه
وحكم المشرف بخالف الحكم صاحب البريد من ثلاثة اوجه
أحدها انه ليس للعامل ان ينفرد بالعمل دون المشرف وله ان ينفرد
به دون صاحب البريد والثاني ان للمشرف منع العامل مما فسد
فيه وليس ذلك لصاحب البريد والثالث ان للمشرف لا يلزمه
الإخبار بما فعله العامل من صحيح وفاسد اذا انتهى عنه ويلزم صاحب البريد
ان يخبر بما فعله العامل من صحيح وفاسد لان خبر المشرف استدعاء وخبر
صاحب البريد إنهاء والفريقين خبر الانتهاء وخبر
الاستعداد من وجهين أحدهما ان خبر الانتهاء يشتمل على الفاسد
والصحيح وخبر الاستعداد مختص بالفاسد دون الصحيح والثاني
ان خبر الانتهاء فيما رجع عنه العامل وفيما لم يرجع عنه وخبر الاستعداد مختص
بالم يرجع عنه دون ما رجع عنه واذا انكسر العامل استعداد

المشرف أو إنها صاحب البريد لم يكن قول واحد منها مقبولا عليه حتى
يبرهن عنه فان اجتمع على الاستعداد والانتهاء صارا شاهدين فيقبل
قولهما عليه اذا كانا موقوفين واذا اطلقا العامل برفع الجناس
فيما تولاه لزومه رفعه في عماله الخراج ولم يلزمه رفعه في عماله العشر لا
مصرف الخراج اليه المال ومصرف العشر الى اهل الصدقات وكل
مذهب أي حنيفة يوجب رفع الحساب في المالكين لا شرآك
مصرهما عنه واذا ادعى عامل العشر صرف العشر فيستحقه
قبل قوله فيه ولو ادعى عامل الخراج دفع الخراج اليه يستحقه
لم يقبل قوله الا بتصديق أو بينه واذا اراد العامل ان
يستخلف على عمله فذلك ضربان أحدهما ان يستخلف عليه من ينفرد
بالنظر فيه ودونه فهذا غير جائز منه لانه يجري مجرى الاستبدال وليس
له ان يستبدل غيره بنفسه وان جاز له عزل نفسه والفرق
الثاني ان يستخلف عليه معيونة فيراعي مخرج التقليد فانه

لا يخلو من ثلاثة أحوال أحدها أن يتضمن إذنا بالاشتغال
فيجوز له أن يتخلف ويكون من استخلفه نائبا عنه ينزل بعزله أن يكون
مستثني في الإذن فإن سمي له من استخلفه فقد اختلف الفقهاء
فيه إذا استخلفه هل ينزل بعزله فقال قوم ينزل
وقال آخرون لا ينزل والحال الثاني إذا تضمن
التقليد نبيا عن الاستخلاف فلا يجوز له أن يتخلف وعليه أن ينزله
بالتطريف إن قدر عليه فإن عجز عنه كان التقليد فاسداً فإن
نظر مع فساد التقليد صح من نظره ما اختص بالإذن من أمر ونهي
ولم يصح منه ما اختص بالولاية من عقد وحل والحال الثالث
أن يجوز التقليد مطلقا لا يتضمن إذنا ولا نبيا فيعتبر رجال العلم
فإن قدر على التفرّد بالنظر فيه لم يجز أن يتخلف عليه وإن لم
يقدر على التفرّد فيه بالنظر جاز لما استخلف فيما عجز عنه ولم يجز
أن يتخلف فيما قدر عليه **فصل** وأما

القسم الثاني رابع فيما اختص بيت المال من دخل وخرج فهو أن
كل مال استحققه المسلمون ولم يتغير ماله منهم فهو حقوق بيت المال
فاذا اقتصر صار بالقبض مضافا إلى دخول بيت المال سواء أدخل الجاهل أو
لم يدخل لأن بيت المال عبارة عن الجملة لا عن المكان وكل حق
وجب صرفه في مصالح المسلمين فهو حق لبيت المال فاذا تصرف
في جهته صار مضافا إلى الخروج من بيت المال سواء أخرج من جرحه أو لم يخرج
لأن ما سار إلى غلب المسلمين أو خرج من أيديهم فحلم بيت المال جارية عليهم
في دخله إليه وخروجه منه وإذا كان كذلك فالأموال التي
يستحقها المسلمون تنقسم ثلاثة أقسام في غنيمة وصدقة
فأما التي من حقوق بيت المال لأن مصرفه موقوف على رأي
الامام واجتهاده وأما الغنيمة فليست من حقوق بيت المال
لأنها مستحقة للغنائم الذين تعينوا بحضور الواقعة لا يختلف مصرفها
برأي الإمام ولا اجتهد له في منعهم منها فلم تصرف من حقوق بيت المال

فَأَمَّا خَيْرُ الْفَرَى وَالْغَنِيِّ فَيَنْقَسِمُ ثَلَاثَةً أَقْسَامٍ قِسْمٌ
 مِنْهُ يَكُونُ مِنْ حَقِّ بَيْتِ الْمَالِ وَهُوَ سَهْمُ الرُّسُولِ الْمَصْرُوفُ فِي الْمَصَالِحِ
 الْعَامَةِ لَوْ قُوفٍ مَصْرُوفٍ عَلَى رَأْيِ الْأِمَامِ وَاجْتِهَادِهِ وَقِسْمٌ مِنْهُ
 لَا يَكُونُ مِنْ حَقِّ بَيْتِ الْمَالِ وَهُوَ سَهْمُ ذِي الْقُرْبَى لِأَنَّهُ مَسْتَحِقٌّ لِلْجَمَاعَةِ تَعَيَّنَ
 مَالُكَوْهُ وَخَرَجَ مِنْ حَقِّ بَيْتِ الْمَالِ لِمُزْجَعٍ عَنْ اجْتِهَادِ الْأِمَامِ وَقِسْمٌ
 مِنْهُ يَكُونُ بَيْتُ الْمَالِ فِيهِ حِفْظًا لَهُ عَلَى عَهْدِهِ وَهُوَ سَهْمُ الْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ
 وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْ وَجَدُوا دَفَعُوا إِلَيْهِمْ وَإِنْ فَقِدُوا أَجْرُ لَهُمْ وَأَمَّا
 الصَّدَقَةُ فَضَرْبَانِ صَدَقَةٌ مَا يَطْنُ فَلَا يَكُونُ مِنْ حَقِّ بَيْتِ
 الْمَالِ لِجَوَازِ أَنْ يَنْفَرُوا بِأَرْبَابِهِ بِإِخْرَاجِ زَكَاتِهِ فِي أَهْلِهِ وَالضَّرْبُ الثَّانِي
 صَدَقَةٌ مَا يَظَاهِرُ كُثُوبُ الزُّرُوعِ وَالْأَنْبَارِ وَصَدَقَاتُ الْمَوَاشِي فَعَنْدَ
 أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ مِنْ حَقِّ بَيْتِ الْمَالِ لِأَنَّهُ جُوزَ مَصْرُوفُهُ عَلَى رَأْيِ الْأِمَامِ
 وَاجْتِهَادِهِ وَلَمْ يُعَيَّنْ فِي أَهْلِ السَّمَاءِ وَعَلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ
 لَا يَكُونُ مِنْ حَقِّ بَيْتِ الْمَالِ لِأَنَّهُ مُعَيَّنَ الْجِهَاتِ عَنْدَهُ لَا يَجُوزُ مَصْرُوفُهُ فِي غَيْرِ

جِهَاتٍ لَكِنْ ائْتَلَفَ قَوْلُهُ هَلْ يَكُونُ بَيْتُ الْمَالِ مَخْلًا لِإِحْرَازِهِ عِنْدَ تَعَدُّ
 جِهَاتِهِ فَذَهَبَ فِي الْقَدِيمِ إِلَى أَنَّ بَيْتَ الْمَالِ إِذَا تَعَدَّتْ الْجِهَاتُ مَخْلًا لِإِحْرَازِهِ
 فِيهِ إِلَّا أَنْ يُؤَيَّدَ لِأَنَّهُ كَانَ يَرَى وَجُوبَ دَفْعِهِ إِلَى الْأِمَامِ وَرَجَعَ
 عَنْهُ فِي مُسْتَحْدِ قَوْلِهِ إِلَى أَنَّ بَيْتَ الْمَالِ لَا يَكُونُ مَخْلًا لِإِحْرَازِهِ اسْتِحْقَاقًا لِأَنَّهُ لَا
 يَرَى فِيهِ وَجُوبَ دَفْعِهِ إِلَى الْأِمَامِ وَإِنْ جَازَ أَنْ يُدْفَعَ إِلَيْهِ فَلِذَلِكَ لَمْ
 يَسْتَحِقْ إِحْرَازَهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ وَإِنْ جَازَ إِحْرَازُهُ فِيهِ وَأَمَّا الْمُسْتَحَقُّ
 عَلَى بَيْتِ الْمَالِ فَضَرْبَانِ أَحَدُهُمَا مَا كَانَ بَيْتُ الْمَالِ فِيهِ حِرْزًا فَاسْتَحَقَّ
 مُعْتَبَرًا بِالْوُجُودِ فَإِنْ كَانَ الْمَالُ موجودًا فِيهِ كَانَ مَصْرُوفُهُ فِي جِهَاتِهِ مُسْتَحَقًّا وَعَلَى
 مَسْطَلَحِ اسْتِحْقَاقِهِ وَالضَّرْبُ الثَّانِي إِنْ كَانَ بَيْتُ الْمَالِ لَهُ مُسْتَحَقًّا
 فَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ مَصْرُوفُهُ مُسْتَحَقًّا عَلَى وَجْهِ الْبَدَلِ
 كَأَرْزَاقِ الْجُنْدِ وَأَتْمَانِ الْأَرْوَاحِ وَالسَّلَاحِ فَاسْتِحْقَاقُهُ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ بِالْوُجُودِ
 وَهُوَ مِنَ الْحَقُوقِ اللَّازِمَةِ مَعَ الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ فَإِنْ كَانَ موجودًا عَجَلَ دَفْعُهُ
 كَالَّذِينَ مَعَ الْبُسَارِ وَإِنْ كَانَ معدومًا وَجِبَ فِيهِ الْإِنْظَارُ كَالَّذِينَ
 يَكُونُ

مع الأعسار والضرب الشئ أي أن يكون مصرفه مستحقاً على وجه المصلحة
والإرفاق دون البذل فاستحقاقه معتبراً بوجوده دون العدم فإن كان
موجوداً في بيت المال وجب فيه وسقط فرضه عن المسلمين وإن كان
معدوماً سقط وجوبه عن بيت المال وإن كان غير ضرر من فرو
الكفاية على كفاية المسلمين حتى يقوم به منهم من فيه كفاية الجهاد وإن كان
لا ينعثر ضرره كونه قريباً من جسد الناس طريقاً غير بعيداً
أو انقطاع شرب جسد الناس غيره شرباً فإذا سقط وجوبه عن بيت المال
بالعدم سقط وجوبه عن الكفاية لوجود البذل فلو اجتمع على
بيت المال حقدان ضاقت عنها واتسع لأحدهما صرف فيما يصير منها ديناً فيه
ولسواق عن كل واحد منها جاز لولي الأمر إذا خاف الفساد أن
يقترض على بيت المال ما يصره في الديون دون الإرفاق وكان من
جرت بعده من الولاء ما أخذ بقضائهم إذا اتسع له بيت المال
وإذا اختلفت حقوق بيت المال عن مصرفها فقد اختلف

الفقهاء في فاضلها فذهب أبو حنيفة إلى أنه يدخر في بيت المال
لما يوجب المسلمين من حادث وذهب الشافعي إلى أنه
يغض عن من يعم به صلاح المسلمين ولا يدخر لأن التوايب يتغير فرضها
عليهم إذا حدثت فلهذا الأقسام الأربعة التي وضعت
عليها قواعد الديوان **فصل** فائداً كيت
الديوان وهو صاحب زمامه فالمعتبر في صحة ولايته شرطان
العدالة والكفاية أما العدالة فلا بد أن يكون على حقيقت
المال والرعية فاقضى أن يكون في العدالة والأمانة على صفات
المؤمنين وأما الكفاية فلا بد مباشرة العمل بقضى أن يكون
في القيام به مستقلاً بكفاية المباشرين فإذا صح تقليده فالذي ندب
له ستة أشياء حفظ القوانين واستيفاء الحقوق وإثبات
الرفوع ومجاسبات الخبايا وإخراج الأجواب وتصفح التلامذات
فأما الأول منها وهو حفظ القوانين على الرسوم العادلة

غير زياده بحيث بها الرعية أو نقصان شئ به حتى يمت المال فان
قررت في أيامه لبلاد استوفت فتحمل أولويات أشد في إيجائهم
أشبه في ديوان الناحية وديوان بيت المال الجامع على العلم المستقر فيها وان
تقدمت القوائم المقررة فيها رجع فيها إلى ما أثبتته أمنا الكاتب
اذا وثق بخطوطهم وتسلمه من أمناهم تحت ختمهم وكانت الخطوط الخارجة
على هذه الشروط مقبولة في جواز الأخذ بها والعمل عليها في الرسوم الديوانية
والحقوق السلطانية وان لم تقنع في أحكام القضاء والشهادات اعتبارا
بالعرف المعمود فيها لا يجوز للمحدث أن يروي ما وجدته من سماعه بالخط الذي
يقوم ويحكي على قول أبي حنيفة أنه لا يجوز لكاتب الديوان أن
يعمل على الخط وجدته حتى يخطه سماعا من لفظ نفسه يحفظه عنه بقلبه
كما نقول في رواية الحديث اعتبارا بالقضاء والشهادات وهذا
شأن مستبعد وأقرب من أن القضاء والشهادة من الحقوق
الخاصة التي يكثر مباشرتها والقيم بها فلم يرض الخط لها بالقلب فلذلك

لم يجوز أن يعترف فيها على مجرد الخط والقوانين الديوانية من الحقوق
الخاصة التي يقل مباشرتها مع كثرتها وانتشارها فصار حفظها بالقلب
فلذلك جاز التحويل فيها على مجرد الخط ولذلك رواية الحديث
وأما الثاني وهو استيفاء الحقوق في علي ضريح أحدها
استيفاء وهما ممن وجبت عليه من العاملين والشايع استيفاء وهما
من القابضين لخاصة العيال فأما استيفاء وهما من العاملين فيعملانها
على إقرار العيال بقبضها فأما العمل فيها على خطوط العال بقبضها
فالدلي عليه كتاب الدواوين أنه اذا عرف الخط كان حجة بالقبض سواء
اعترف العامل بأنه خطه أو انكره اذا قيس بخطه المعروف والدلي
عليه الفقه أنها ان لم يعترف العامل أنه خطه وانكره لم يلزمه ولم
يكن حجة في القبض ولا يسوغ أن نقاس بخطه في الإلزام اجبارا وإنما
يقاس بخطه ارضا باليعترف به طوعا وان اعترف بالخط وانكر
القبض فالظاهر من مذهب الشافعي أنه يكون من الحقوق السلطانية

خاصة حجة للعاملين بالدفع وحجة على الغالب بالقبض والظاهر من مذهب
أي حنفية أنه لا يكون حجة عليهم ولا للعاملين حتى يقر به لفظاً لا
المخاصة وفيما قد مناه من الفرق بينهما مقتنع وأما استيفاءها
من الغالب فإن كنت خراجاً إلى بيت المال لم يخرج فيها إلى توقيع
ولي الأمر وهذا اعتراف صاحب بيت المال بقبضها حجة في رآه الغالب
منها والكلام في خطه إذا تجرد عن إقراره على ما قد مناه في خطوط الغالب
أنه يكون حجة على الظاهر من مذهب الشافعي ولا يكون حجة على الظاهر
من مذهب أي حنفية وإن كنت خراجاً في حقوق بيت المال
ولم تكن خراجاً إليه لم تنص للغالب إلا بتوقيع ولي الأمر وهذا التوقيع إذا عرفت
صحته حجة مقتبحة في جواز الدفع فأما في الاحتساب به فيجوز
وهي أحسن إذا لم يكون الاحتساب به موقوفاً على اعتراف الموقع
له بقبض ما تضمنته لأن التوقيع حجة بالدفع إليه وليس حجة في القبض منه
والوجه الثاني يحتسب به للعامل في حقوق بيت المال

فإن أنت صاحب التوقيع القبض حاكم العامل فيه وأخذ العامل بأقلامه الختم
عليه فإن عدلها أظن صاحب التوقيع وأخذ العامل بالقرم وهذا
الوجه أخضر يعرف الديوان والأول أشبه بتحقيق الفقه فإن
استراب صاحب الديوان بالتوقيع لم يحتسب به للعامل على الوجهين
معا حتى يعرضه على الموقع فإن اعترف به صح وهذا في الاحتساب به
على ما تقدم وإن أنكرك لم يحتسب به للعامل ونظري في
وجه الخرج فإن كان لا خاص موجود رجع به العامل عليه وإن
كان في جهات لا يملن الرجوع لها وسأل العامل إطلافاً
الموقع على إنكاره فإن لم تعرف صحة الخرج لم يملن له إطلافاً الموقع
لا في عرف السلطنة ولا في حكم القضاء وإن علم صحة الخرج فهو
في عرف السلطنة مدفوع عن إطلافاً الموقع وفي حكم القضاء مجاب إلى
وأما الثالث فهو اثبات الرفوع فيقسم ثلاثة أقسام
رفوع مساجد وعمل ورفوع قبض واستيفاء ورفوع خرج ونفقة

فَأَمَّا رَفْعُ الْمَسَاجِدِ وَالْعَمَلُ فَانْكَتَبَ أَصُولُهَا مُقَدَّرَةً فِي
الدِّيَوَانِ اعْتَبَرُ حَسْبُ الرُّفْعِ بِمُقَابِلَةِ الْأَصْلِ وَأُثْبِتَ فِي الدِّيَوَانِ الزَّوَانِقَةَ
وَأَنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا فِي الدِّيَوَانِ أَصُولٌ عَمِلَ فِي اثْبَاتِهَا عَلَى قَوْلِ رَافِعِهَا
وَأَمَّا رَفْعُ الْقَبْضِ وَالْإِسْتِيفَاءِ فَعَمِلَ فِي اثْبَاتِهَا عَلَى مَحْزَمٍ قَوْلِ رَافِعِهَا
لَأَنَّهُ مُقَرَّرٌ عَلَى نَفْسِهِ لَهَا وَأَمَّا رَفْعُ الْخُرُوجِ وَالنَّفَقَةِ فَرَأَتْهَا مُدْجِعَةً
فَلَا يَقْبَلُ دَعْوَاهُ إِلَّا بِمَا يَحْجُجُ فِيهَا فَانْجَسَتْ بِتَوْقِيعَاتٍ وَلَا هِيَ الْأَمْرُ اسْتَعْرَضَهَا
وَهَذَا الْحَلْمُ فِيهَا عَلَى قَدَمَانَهُ مِنْ أَحْكَامِ التَّوْقِيعَاتِ وَأَمَّا الزَّائِعُ
وَهُوَ بِحَسَبِهَا الْعَمَلُ فَخْتَلَفَ حِلُّهَا بِاخْتِلَافِ مَا تَقْلَدُونَ وَقَدْ
قَدَّمْنَا الْقَوْلَ فِيهِ فَانْكَتَبَ أَنْوَاعُهَا مِنْ غَالِ الْخُرَاجِ لَزِمَهُمْ رَفْعُ الْحِسَابِ
وَوَجِبَ عَلَى كَاتِبِ الدِّيَوَانِ بِحَسَابَتِهِمْ عَلَى صَحَّةِ مَا رَفَعُوا وَأَنْ كَانَ نَوَا
مِنْ غَالِ الْعَشْرِ لَمْ يَلْزِمَهُمْ عَلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ رَفْعُ الْحِسَابِ
وَلَمْ يَجِبْ عَلَى كَاتِبِ الدِّيَوَانِ بِحَسَابَتِهِمْ عَلَيْهِ لَأَنَّ الْعَشْرَ عِنْدَهُ صَدَقَةٌ لَا
يَقِفُ مَصْرُفُهَا عَلَى اخْتِمَادِ الْوَلَاءِ وَلَوْ تَقَرَّدَ أَهْلُهَا بِمَصْرُفِهَا أَخْرَاقَتْ

وَيَلْزِمُهُمْ عَلَى مَذْهَبِ أَيْ حَنِيفَةَ رَفْعُ الْحِسَابِ وَجِبَ عَلَى كَاتِبِ الدِّيَوَانِ
بِحَسَابَتِهِمْ عَلَيْهِ لَأَنَّ عِنْدَهُ أَنْ يَصْرَفَ الْعَشْرُ وَالْخُرَاجُ مُشْتَرَكٌ فَذَا إِخْوَانُ سَبَبَتْ
وَجِبَتْ بِحَسَابَتِهِ مِنَ الْعَمَلِ نَظَرٌ فَإِنْ لَمْ يَقْعُ مِنَ الْعَامِلِ وَهِيَ كَاتِبُ الدِّيَوَانِ
خُطِفَتْ هَذِهِ كَاتِبُ الدِّيَوَانِ مُصَدَّقًا فِي بَقَايَا الْحِسَابِ فَانْكَتَبَ اسْتِرَابَ
بِهِ وَلِيَّ الْأَمْرِ كُلُّهُ إِجْزَاءً شَوَاهِدَهُ فَانْكَتَبَ الرِّبَا عَنْهُ سَقَطَتْ
الْيَمِينُ فِيهِ وَأَنْ لَمْ تَزَلْ الرِّبَا وَأَرَادَ وَلِيَّ الْأَمْرِ الْإِحْلَافَ عَلَيْهِ
أُجْلِفَ الْعَامِلُ دُونَ كَاتِبِ الدِّيَوَانِ لَأَنَّ الْمَطَالِبَةَ مَتَوَجِّهَةٌ عَلَى الْعَامِلِ
دُونَ الْكَاتِبِ وَأَنْ خُتِفَ فِي الْحِسَابِ نَظَرٌ فَإِنْ كَانَ
اخْتِلَافُهَا فِي خُطْبٍ فَالْقَوْلُ فِيهِ قَوْلُ الْعَامِلِ لَأَنَّهُ مُنْكَرٌ وَأَنْ كَانَ
اخْتِلَافُهَا فِي خُرُوجٍ فَالْقَوْلُ فِيهِ قَوْلُ الْكَاتِبِ لَأَنَّهُ مُنْكَرٌ وَأَنْ كَانَ
اخْتِلَافُهَا فِي مَسَاجِدَ يَكُنْ عَادَتُهَا اعْتَبَرَتْ بَعْدَ الْاخْتِلَافِ وَعَمِلَ فِيهَا
عَلَى مَا يَخْرُجُ بِهِ تَصْحِيحُ الْأَعْتَابِ وَأَمَّا الْخَامِسُ وَهُوَ اخْرَاجُ الْأَجُورِ
فَهُوَ اسْتِشْهَادُ صَاحِبِ الدِّيَوَانِ عَلَيْهِ مَا ثَبَتَ فِيهِ مِنْ قَوَائِنِ وَحُقُوقٍ فَصَارَ

كاشفها واعتبر فيه شرطها أخذها ما أن لا يخرج من الأحوال
الاعمال صحتها لا يشهد إلا بما علمه وتحققه والشايع أن لا يشهد
بذلك حتى يستدعي منه لا يشهد حتى يستشهد والمستدعي
لإخراج الأحوال من نفدت توقيعاته أن المشهود عنه من نفدت
أحكامه فاذا أخرج جازاً لزم الموقع بإخراجها الأخذ بها والعمل
عليها كما يلزم الحاكم بتنفيذ الحكم بالشهادة المشهود عنه فان استرأب
الموقع بإخراج الحال جازاً أن يسأله من أين أخرجها ويطلبه بإحضار شواهد
الذيوان بها وإن لم يحضر الحاكم أن يسأل شاهد عن سبب شهادته فإخراجها
ووقع في النفس كتماناً عنه الرتبة وإن عدها وذكر أنه أخرجها
حفظه لتقديم علمه بها صار معلول القول والموقع بخبر في قبول ذلك
منه أو رده عليه وليس له استخلاصه وأما السامع وهو صف الظلامات
فهو مختلف بحسب اختلاف المتكلم وليس علواً أن يكون المتكلم من الرتبة
أو من الحال فان كان المتكلم من الرتبة نكح من عامل حقيقة في

معاملته كان صاحب الذيوان فيها جاكاً بينها وجاز له أن يتصفح الظلامات
ويزيل الخيف سواء وقع الناظر إليه بذلك أو لم يقع لأنه مندوب لحفظ
القوانين واستيفاء الحقوق فصار بعد الولايه مستحقاً لتصفح الظلامات
فان منع منها امتنع وصار عزلاً عن بعض ما كان إليه وان كان
المتكلم عاملاً جوزف في حساب أو غولط في معاملة صار صاحب

الباب التاسع عشر

في أحكام الجرائم

والجرائم محظورات شرعية زجر الله عنها بحد أو تعزير ولها عند التهمة
بها حال استبراء تقتضيه السياسة الدينية ولها بعد ثبوتها وحتمها
حال استيفاء توجه الأحكام الشرعية فأمّا حالها عند
التهمة بها وقبل ثبوتها وحتمها فعين بحال الناظر فيها فان كان
جاكاً رفع إليه رجل قد أتهم بسرقة أو زناً لم يكن للتهمة بها تأثير عند

ولم يحز أن يحسنه لكشف ولا لاستبراء ولا أن يأخذ بأسباب الأقرار
إجباراً ولم تسمع الدعوى عليه في السرقة إلا من خصم سبق لما قُرف
بسرقة وراعي ما يدور من أقرار المتهم أو أن كان وإن اتهم بالزنا
لم تسمع الدعوى عليه إلا بعد أن يذكر المراه التي زنى بها ويوصف ما فعله
بها بما يكون زناً موجباً للحد فإن أخذت بموجب أقراره وإن
أنكرته كانت بينه سمعاً عليه وإن لم تكن بينه ألفة
في حقوق الدينين وروايت الله تعالى إذا طلب الخصم المير وإن
كان الناظر الذي رفع إليه هذا المتهم أميراً ومن ولاية الإجداد
والمعاون كان له مع المتهم من أسباب الكشف والاستبراء ما ليس
للقضاء والحكام وذلك من تسعه أوجه تختلف بها حكم النظر
أحدها أنه يجوز للأمير أن تسمع قرف المتهم من أعوان الكهان
من غير تحقيق للدعوى القسرية ويرجع إلى قولهم في الخبر عن حال
المتهم هل هو من أهل الزيب ومعروف بمثل ما قُرف به أم لا فإن

برئته من ذلك خفت التهمة وضعفت وعجل الطلاق ولم يغلظ
عليه وإن قُرفه بأمثاله وعرفوه بأشباهه غلظت التهمة
وقويت واستعمل فيها من حال الكشف ما سذكر وليس هذا للقضاء
والثالث أني أن للأمير أن يراعي شواهد الحال وأوصاف
المتهم في قوة التهمة وضعفها فإن كانت التهمة بربا وكان المتهم
متصفاً للنساء ذافكاه وخطابه قويته التهمة وإن كان يصدقه ضعفت
وإن كانت التهمة بسرقة وكان المتهم بها ذا عفاة أو في دمه آثار ضرب
أو كان معه حين أخذ متقبته قويته التهمة وإن كان يصدقه ضعفت
وليس هذا للقضاء والثالث أني أن للأمير أن يعجل جبر المتهم
للكشف والاستبراء واختلف في منه جبره لذلك فذكر
أبو عبد الله الزيري من أحباب الشافعي أن حبسه للاستبراء والكشف
مقدور بشرط واحد لا يتجاوز وقال عني بل ليس بمقدور وهو موقوف
على رأي الأمير واجتهاده وهذا أشبه وليس للقضاء جبر أحد إلا لحق

وجوب وانما رابع انه يجوز للامير مع قوة التهمة ان يضرب
المتهم ضرب تعزير لا ضرب حد لياخذ بالصدق عن حاله فيما قرفت
واثم فان قرت وهو مفروب اعتبر حاله فيما ضرب عليه فان ضربه
ليقر لم يكن لاقراء تحت الضرب حكم وان ضرب ليصدق عن حاله فاقتر
تحت الضرب قطع ضربه واستعيد اقران فاذا اعاده كان ماحوا
بالاقرار الثاني صور الاول فان اقتصر على الاقرار الاول ولم
يستعمل لم يصح عليه ان يعمل بالاقرار الاول وان كرهناه والخ
انه يجوز للامير فمن تكررت منه الجرائم ولم ينزجر عنها بالحدود ان يستلزم
حبسه اذا استنصر الناس بجريمه حتى يموت بعد ان يقوم بقوته
وكسوته من بيت المال ليدفع ضرره عن الناس وان لم يكن ذلك للقضاء
والشأ ان يجوز للامير اجلاف للمتهم استنار الجاهل وتخليط
عليه في الشك عن امره في التهمة بحقوق الله وحقوق الامير ولا يضيق
عليه ان يخلف بالطلاق والعاق والصدقه كالايمان في البيع

٢٩٨
انسلطانية وليس للقضاء اجلاف احد على غير حق ولا ان يتجاوزوا
الايمان بالله الى طلاق او عتق والشأ ان لا يجوز ان ياخذ اهل
الجرائم بالتوبة اجبارا ويظهر من الوعيد عليها ما يفقدون اليها طوعا ولا
عليه الوعيد بالقتل فيما لا يجب فيه القتل لانه وعيد ارباب خرج عن
حد اللاب الى جبر التعزير والادب ولا يجوز ان يحق وعيده بالقتل
فيقتل فيما لا يجب فيه القتل والشأ ان من انه يجوز للامير
ان يسمع شهادات اهل الملل ومن لا يجوز ان يسمع منه القضاء اذا كان
معدوم والشأ ان لا يجوز للامير النظر في المواثبات وان لم يجر
نورا ولا حدا فان لم يكن واحد منهما اثر سمع قول من سبق بالدعوى
وان كان باجدها اثر فقد ذهب بعضهم الى انه يبدأ بسماع دعوى
من به الاثر ولا يراعي السبق والشأ ان يسمع عليه اكثر الفقهاء انه يسمع
قول سبقهما بالدعوى ويكون البيتين بالمواثبة اعظمها جرما
واعظمها ناديا ويجوز ان يخالف بينهما في التاديب من جهين

أخذ مما يحسب اختلافها في الافتراء والتعدي والثاني
بحسب اختلافها في الهيبة والتواضع فاذا رأي من الصالح في وزع
السفلة أن يشرهم وينادي عليهم بجرائمهم ساع له ذاك فصد نسمة
أو حقه يتبع الفرق بها في الجرائم بين نظر الأمراء والقضاة في حال الاستبصار
وقبل ثبوت الجدل لاختصاص الأمراء بالسياسة واختصاص القضاة
بالأحكام **فصل** فاما بعد ثبوت جرائمهم
فتستوي في اقامه الجور عليهم أحوال الأمراء والقضاة وثبوتها
عليهم يكون من وجهين اقرار أو بينة ولكل واحد منهما حكم يذكر في موضع
والجور ذروا جر وضعا لله تعالى للردع عن ارتكابه ما يحظر وترك
ما أمر لما في الفطر من تعاليم السموات الملهية عن وعيد الآخرة بعاجل
الله فحج الله تعالى من زواج الجور ما يردع ذال الجهالة جذرا من ألم
العقوبة وخيفة من نهاب الفضيحة ليكون ما يحظر من محاميه ممنوعا وما
أمر به من فروضه متبوعا فتكون المصلحة أعم والتكليف أتم قال

الله تعالى وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين يعني في استنقاذهم من الجهالة
وارشادهم من الضلالة وكفهم عن المعاصي وبغضهم على الطاعة وإذا كان ذلك
فالزواج ضربان جلد وتعزير فاما الجور فضران أحدهما
ما كان من حقوق الله تعالى والثاني ما كان من حقوق الأديتين
فاما المختصة بحقوق الله تعالى فضران أحدهما ما وجب
في ترك مفروض والثاني ما وجب في ارتكابه محظور فاما
ما وجب في ترك مفروض فترك الصلاة المفروضة حتى يخرج وقتها
يُسئل عن تركها لها فان قال لسيان أمرها قضا في وقت ذكرها ولم
ينتظرها مثل وقتها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة أو
نسيها فليصلها إذا ذكرها فذلك وقتها لا كفارة لها غير ذلك
وان تركها لمريض صلاها بحسب طاقتها من جلوس أو اضطجاع قال
الله تعالى لا يكلف الله نفسا إلا وسعها وان تركها جازا الوجهان ذكرنا
خلة حكم المرتد يقتل بالردة إن لم يتب وان تركها استنقالا لفعلا مع

اعترافه بوجوبها فقد اختلف الفقهاء في حكمه فذهب أبو
حنيفة إلى أنه يغرب في وقت كل صلاة ولا يقتل وقال أحمد
ابن حنبل وطائفة من أصحاب الحديث يصير تركها كافرا يقتل بالرجم
وذهب الشافعي إلى أنه لا يكفر بتركها ويقتل حدا ولا يصير
مرتدا ولا يقتل إلا بعد استنابه فان تاب وأجاب إلى فعلها ترك
وأمرها فان قال أصلها في منزلي وكلت إلى أماته ولم يحضر
على فعلها بشهد الناس وإن شئع من التوبة ولم يجب إلى فعل
الصلاة قتل تركها في الحال على أحد القولين وبعد ثلاثة أيام على القول
الثاني ويقتل توجيه بالسيف صرا وقال أبو العباس
ابن سريج يقتله ضربا بالخشب حتى يموت ويعد عن السيف الموجه
ليستدرك التوبة بتناول المدي واختلف أصحاب الشافعي
في وجوب قتله بترك الصلوات الفوائت إذا استعز قضائها
فذهب بعضهم إلى قتله بها كالموتقات وذهب

أخرون إلى أنه لا يقتل بها لاستقرارها في الذمة بالفوات ويصلي عليه بعد
قتله ويدفن في مقابر المسلمين لأنه منهم ويكون ماله لورثته فأما
تارك الصيام فلا يقتل بإجماع الفقهاء ويحسب عن الطعام والشراب
مدن صيام شهر رمضان ويؤدب تعزيرا فان أجب إلى
الصيام إن ترك وكل إلى أماته فان شوه ذلك عزر ولم يقتل
وأما تارك الزكاة فلا يقتل بها وتؤخذ أجزاؤه ماله وعزر
إن كتمها بغير شبهة وإن عذر أخذها منه لاستناعه حورب عليها
وإن أنفي الحرب إلى قتله حتى تؤخذ منه كإجارب أبو بكر ما نفي الزكاة
وأما الحج ففرضه عند الشافعي على التراضي ما يدر الاستطاعة
والموت فلا يتصور على مذهبه تأخير في الحيا عن وقته وهو عند أبي حنيفة
على الفور فيصور على مذهبه تأخير عن وقته لكنه لا يقتل ولا يعزر عليه
لأنه يفعل بعد الوقت أدا لا قضا فان مات قبل أدائه حج
عنه من يدر ماله وأما المستعز من حقوق الأديان من ديون

وغيرها فتؤخذ منه اجارا اذا امكنت ويجس بها اذا تعذرت الا
 ان يكون بها معصرا فينظر اليه مسرته فهذا حكم ما وجب ترك المفروضا
 فاما ما وجب بارتكاب المحظورات فضران اجدها
 ما كان من حقوق الله تعالى وهي اربعة حد الزنا وحد الحر وحد
 الشرقه وحد المجاريه والضرب بالشاي ما كان من حقوق
 الادمين وهو شيان حد القذف بالزنا والقود في الحيات
 وسنك وكل واحد منها بمقتضى الآ

الفصل الاول

في حد الزنا

والزنا هو تعريض البالغ العاقل حشفه ذكره في احد الفرجين من
 قبل او خير من لا عصه بينهما ولا شبهه وجعل ابو حنيفة الزنا
 مختصا بالقبل دون غيره ويستوي في حد الزنا حكم الزاني والزانية
 ولكل واحد منهما جالتان بكر ومحصن فاما

الذات الذي يطأ وجهه بنكاح فيحد ان كان خرا مائة سوطا تفرق
 في جميع بدنه الا الوجه والمقاتل لياخذ كل عضو حقه بسوطا لا جلد
 فيقتل ولا خلق فلا يؤلم واختلف الفقهاء في تعزيبه بعد
 الجلد فمنع عنه ابو حنيفة اقتصارا على جلده وقال
 مالك يعزب الرجل ولا تعزب المرأة واوجب الشافعي
 تعزيبهما عامما عن بدنها الى مسافه اقلها يوم وليله لقول النبي صلى
 الله عليه وسلم حدوا عني حدوا عني فقد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر
 جلد مائة وتعزيب عام والثيب بالثيب جلد مائة والرجم
 وحد الكافر والسلم سوا عند الشافعي في الجلد والتعزيب
 فاما العبد ومن جرى عليه حكم الحر من المدبر والمكاتب
 وام الولد فحدهم في الزنا خمسون جلدة على النصف من حد الحر لتقصيم
 بالرق واختلف في تعزيب من رقب فقيل لا يعزب
 لما في تعزيبه من الاضرار بسنده وهو قول مالك وقيل يعزب عاما

كما هو قول داود وقيل وهو ظاهر مذهب الشافعي انه يغرب
 نصف عام كجلد في تصيفه وأما المحسن فهو الذي أصاب
 زوجه بعقد نكاح وحده الرجم بالأحجار ومقام مقامها حتى تموت
 ولا يلزم توقيف قتله بخلاف الجلد لأن المقصود بالرجم القتل ولا
 يجلد مع الرجم وقال داود يجلد مائة ثم يرجم والجلد
 منسوخ في المحسن قد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما عزا ولم يجلد
 وليس الاسلام شرطاً في الحصانة فيرجم الكافر المسلم وقال
 أبو حنيفة الاسلام شرطاً في الحصانة فاذا زني الكافر جلد ولم يرجم وقد
 رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم يهوديين زنياً ولا يرجم إلا محصناً
 فأما الحرمة فهي من شروط الحصانة فاذا زنا العبد لم يرجم وإن كان
 ذار وجهه وجلد خمسين جلدة وقال حارث بن عاصم لا يرجم إلا الحر والبول
 وإتيان البهيم زناً يوجب جلد البكر ورجم المحسن وقيل
 بل يوجب قتل البكر والمحسن وقال أبو حنيفة لا حد فيها وقد

يعني عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اقلوا البهيمه ومن أتاها وإذا
 زني البكر لم يحصنه أو زني المحسن يكره جلد البكر منها ورجم المحسن وإذا
 عاود الزنا بعد الحد واذا زنا مراً قبل الحد أخذ الجميع مدا واحداً
 والزنا يثبت بأحد أمرين إما باقرار أو بينة فأما
 الاقرار فاذا أقر البالغ العاقل بالزنا مرة واحدة طوعاً أو نهيماً عليه الحد
 وقال أبو حنيفة لا أحد حتى يقر أربع مرات وإذا زنى
 الحد عليه باقراره ثم رجع عنه قبل الحد سقط عنه الحد وقال
 أبو حنيفة لا يسقط الحد برجوعه عنه وأما البينة فهي أن
 يشهد عليه بفعل الزنا أربعة رجال عدول لا امرأة فيهم يذكرون أنهم
 شاهدوا دخوله ذكره في الفرج ودخول المروءة في المجلد فان لم
 يشاهدوا ذلك على هذه الصفة فليست بشهادة وإذا أقاموا
 بالشهادة مجتمعين أو متفرقين قبلت شهادتهم وقال
 أبو حنيفة ومالك لا أقبلها إذا اشتهرت في الأداء واجعلهم قدفة وإذا

ليس هو الحد بل هو حد
 عدم جرمهم انه اذ ارجع
 اقراره بولاكده او فوسط
 خل سبيل (عد الوار

لم تكمل شهود الزنا أربعة فم قدفة يجوز في أحد القولين ولا
يجوز في الثاني وإذا شددت البيعة على إقراره بالزنا جاز الاقتضا
على شاهدين في أحد القولين ولا يجوز في القول الثاني أقل من أربعة
وإذا رجم الزاني بالبيعة جفرت له بر عند رجه يترك فيها إلى
وسطه تنفع من الهرب فإن هرب أشبع ورجم حتى يموت وإن
رجم باقراره لم يجفر له وإن هرب لم يشبع وجوز للإمام أو
من حكم برجه من الولاء أن يحضر رجة وجوز أن يحضر وقال
أبو حنيفة لا يجوز أن يرمي إلا بحضور من حكم برجه وقد قال
النبي صلى الله عليه وسلم يا أيها الناس اعدوا على إمرأه هذا فلما عرفت فارحها
وحيوز أن لا يحضر الشهود رجة وقال أبو حنيفة يجب
حضورهم وأن يكونوا أول من يرميه ولا يجزئ الجالس حتى تضع
ول بعد الوضع حتى يوجد لولدها موضع وإذا ادعى في الزنا
شبهه مجمل من نكاح فاسد أو اشتبهت عليه بزوجته أو جهل تحريم الزنا

هو حدث لا يلام ذريته ما عنه الحد قال النبي صلى الله عليه وسلم
ادروا الحد وجبال الشبهات وقال أبو حنيفة إذا اشتبهت عليه
الاجنية بزوجته لم يكن ذلك شبهة له وجدر من أصابته وإذا أصاب
ذات محرم بعقد نكاح حد ولا يكون العقد مع تحريمها بالنسبة في إدراك
الحد وجعل له أبو حنيفة شبهة أسقط بها الحد عنه وإذا تاب
الزاني بعد القدر عليه لم يسقط عنه الحد ولو تاب قبل القدر
سقط عنه الحد في أظهر القولين قال الله تعالى ثم إن ركب
الذين علموا السوء مجاهلة ثم تابوا من بعد ذلك وأصلحوا أن يترك من بعد ما
لعفوا رجم وفي قولهم مجاهلة تاويلان أحدهما مجاهلة سؤ
والثاني إخفاء الشهوة مع العلم بأنها سؤ وهذا الظاهر الثاني
لأن من جهل أنه سؤ لم يأنم بها ولا يجزئ لاحد أن يشفع في استام
جدع زان ولا غيره ولا يجزئ للمشفوع إليه أن يشفع فيه
قال الله تعالى من يشفع شفاعته حسنة يترك له نصيب منها

ومن شفع شفاعه ستيه يكره كفله منها وفي الحديث من سته ثلاثة
 تاويلات أحدها أن الشفاعه الحسنه التماس الخير لمن يشفع
 له والشفاعة الستيه التماس الشر له وهذا قول الحسن ومجاهد
 والثاني أن الحسنه الدعاء للمؤمن والمؤمنات والسيه الدعاء
 عليهم والثالث وهو محتمل أن الحسنه تخلصه من الظلم والسيه
 دفعه عن الحق وفي الأصل تاويلان أحدهما أنه الإثم وهو قول
 الحسن والثاني أن النصيب وهو قول السدي

الفصل الثاني

في قطع السرقة

وكل مال محرر بلغت قيمته فصاها إذا سرقة بالغ عاقل لاشبهه له
 في المال ولا في حرره قطعت يده اليمنى من مفضل الكعب فان سرق
 ثانية بعد قطعه إمام من ذلك المال بعد إقراره أو من غيره قطعت رجله
 اليسرى من مفضل الكعب فان سرق ثالثة قال أبو حنيفة

لا يقطع فيها وعند الشافعي تقطع في الثالثة يده اليسرى وتقطع
 في الرابعة رجله اليمنى فان سرق خامسة عزر ولم يقتل وإذا
 سرق مرارا قبل القطع فليس عليه إلا قطع واحد واختلف الفقهاء
 في قدر النصاب الذي تقطع فيه اليد فذهب الشافعي
 إلى أن مقدار ما تبلغ قيمته ربع دينار فصاعدا من غالب الذنائب الحقة
 وقال أبو حنيفة هو مقدار عشرة دراهم أو دينار ولا يقطع
 في أقل منه وقد ذكره إبراهيم النخعي يارب عيز درهما أو أربعة دنانير
 وقد ذكره ابن أبي ليلى خمسة دراهم وقد ذكره مالك
 بثلاثة دراهم وقال داود يقطع في القليل والكثير من غير
 تقدير واختلف الفقهاء في المال الذي يقطع فيه اليد
 فذهب الشافعي إلى أنه يقطع في كل مال حرم على سارقه
 وقال أبو حنيفة لا يقطع فيما كان أصله بائنا كالصبي
 والمحيط والحشيش وعند الشافعي يقطع فيه بعد ملكه

وقال أبو حنيفة لا يقطع في الطعام الرطب وعند الشافعي
يقطع فيه وقال أبو حنيفة لا يقطع سارق المصحف وعند
الشافعي يقطع وقال أبو حنيفة لا يقطع إذا سرق من قناديل المسجد
أو أسرار اللعبة وعند الشافعي يقطع وإذا سرق عبد صغيرا
لا يعقل أو أعرجا لا ينعم قطع عند الشافعي وقال أبو حنيفة لا يقطع
ولو سرق صبيًا جرم لم يقطع وقال مالك يقطع واختلف
الفقهاء في الحرز فشق داود عنهم فلم يقطع وقطع كل سارق من حرز
وغير حرز وذهب جمهورهم إلى اعتبار الحرز في وجوب القطع
وأنه لا يقطع على من سرق من غير حرز روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال
لا يقطع في حرز سمه الجبل حتى توثق المعاقلة وهذا الاستبعاد
فجدهم لا يقطع وقال أحمد بن حنبل يقطع واختلف من
جعل الحرز شرطًا في صفة فسوى أبو حنيفة بين الأحرار في كل الأموال
وجعل حرزًا قبل الأموال حرز الأهل والأجر وعند الشافعي يختلف

بحسب اختلاف الأموال اعتبارًا بالعرف فيها فيخفف الحرز فيما خفت قيمته
من الخشب والخطب ويغلظ فيما كثرت قيمته من الفضة والذهب فلا
يجعل حرز الخطب حرز الفضة والذهب فيقطع سارق الخشب منه ولا
يقطع سارق الفضة والذهب منه ويقطع مع نبات القبور إذا سرق
أكنان موتاهما لأن القبور أحرار لها في العرف وإن لم تكن أحرار الغير هامن
الأموال وقال أبو حنيفة لا يقطع النبات لأن القبر ليس
بحرز لغير الكفن وإذا شذ ذلك الرجل متاعه على يمينه سارقه كما جرت
بمثله العادة فسرق سارق من المتاع ما بلغت قيمته ربع دينار قطع لأنه سارق
من حرزه ولو سرق البهيمة وما عليها لم يقطع لأنه سرق الحرز والحرز
ولو سرق أمان من فضة أو ذهب قطع وإن كان استعماله محظورًا
لأنه مال مملوك وسواء كان فيه طعام أو لم يكن وقال أبو حنيفة
إن كان في الأمان المسروق طعام مأكول أو ما شرب فسرقها لم يقطع ولو
أفرغ الأمان من الطعام والشراب ثم سرقه قطع وإذا اشترى انسان

في ثقب الخرز ثم انفردها باخذ المالك قطع المنقرض منها بالاختار
 المشترك في الثقب ولو اشتركت اشان ثقب احدها ولم ياخذ
 واخذ الآخر ولم ينقب لم يقطع واحدهما وفي مثل هذا قال الشعبي
 اللص الظريف لا يقطع واذا هتك الخرز وذهبه واستهلك
 المالك فيه اغرم ولم يقطع واذا قطعت السارق والمالك باق رد
 على المالك فان عا د السارق بعد قطعه فسرقة ثانية بعد ايجاز قطع
 وقال ابو حنيفة لا يقطع في مال مرتين واذا استهلك
 السارق ما سرقه قطع واغرم وقال ابو حنيفة ان قطع لم يغرم
 وان اغرم لم يقطع واذا وهب له السرقة لم يسقط عنه القطع
 وقال ابو حنيفة يسقط واذا اغرم في رب المال غرم
 القطع لم يسقط قد عفي صفوان ابن امية عن سارق ردايه فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم لا عفي الله عني ان عفوت وامر بقطعه وحكي
 ان معاوية اتي بلص من ققطعه حتى بقي واحد منهم فقدم ليقطع فقال

يعني أمير المؤمنين أعدها بعفوك أن تلقى مدنا نأشئ منها
 يدعي كمال الحسن الوتم شرها ولا تعدم الحسناء بما يشينها
 فلا خير في الدنيا وكاتب حبيب إذا ما شالي فارقها يمينها
 فقال معاوية كيف أصنع بك وقد قطعت أصحابك فقالت
 أم السارق اجعلها من ذنوبك التي تتوب منها فلي سبيله فكان أول
 حذر ترك في الإسلام ويسوي في قطع السرقة الرجل والمرأة
 والحر والعبد والمسلم والكافر ولا يقطع طمع متي ولا مجنون
 ويقطع مع السكران اذا سرق في سكره ولا يقطع طمع الغني عليه اذا
 سرق في اغايم ولا يقطع مع عبد سرق من مال سيده ولا والدان
 سرق من مال ولده وقال داود يقطعان

الفصل الثالث

في حذر الخسر

كلما أسلكتي من غير أونيد حذر شره سوا سكر منه أو لم يسكر

وقال أبو حنيفة يجذر من شرب الخمر وإن لم يسكر ولا يجذر من
شرب النبيذ حتى يسكر والجذر أن يخلد أربعين بالأيدي وأطراف
التياب ويكت بالقول المجرى والكلام الرادع للخمر لما يؤثر فيه
وقيل بل يجذر بالتوطأ اعتبارا بسائر الجردوم ويجبوز أن يجاوز
الأربعون في حقه إذا لم يرتدع بها إلى ثمانين حلة فإن غررضي الله عنه جلد سائر
الخمر أربعين لئلا أن رأيها فت التاير فيه فتا ورا الصابة وقال أرى
الناس قد تهاوتوا في شرب الخمر فاذا تروا فقال علي ابن أبي طالب
رضوان الله عليه أرى أن يجذر ثمانين لأنه إذا شرب سكر وإذا سكر هلك
وإذا هلك فترك فأجده ثمانين حلة الفريه فجلده عمر بقيقه أيامه والأدبه من
بعده ثمانين فقال علي رضي الله عنه ما أجدا فتم عليه المجد يموت فأ
في نفسي منه شيئا الخمر قتله الأشرار بخت الخمر فانه شي رأينا بعد رسول
الله صلى الله عليه وسلم فان جدر شارب الخمر أربعين فأت منها كانت
نفسه هزرا ولو جدر ثمانين فأت خمنت نفسه وفي قبر

ما يضمن منها قولان أحدهما جميع حقيقته لمجاوزه النقص في حقه والثاني
نصف حقيقته لأن نصف حقه نقص ونصفه مزيد ومن أكره على
شرب الخمر أو شربها وهو لا يعلم أنها خمر فلا يجدر عليه ولو شربها
لعطش جدر لأنها لا تروي ولو شربها لدواء لم يجدر لأنه ربما تروى
وإذا اعتق دأبا حقه النبيذ جدر وإن كان على عدالته ولا يجدر
السكران حتى يقر شرب المسكر أو يشهد عليه شاهدان أنه شرب فحتمارا
ما يعلم أنه مسكر وقال أبو عبد الله الزبيري أجده بالسكر وهذا
سهو لأنه قد يكره على شرب المسكر أو يشرب ما لا يعلم أنه مسكر
وحجج السكران في جريان الأحكام عليه لصاحي إذا كان
عاصيا بسكره فان خرج عن حكم المعصية لإكراهه على شرب المسكر
أو شرب ما لا يعلم أنه مسكر لم يجز عليه قلم المعصية واختلف في
جدر السكر فذهب أبو حنيفة إلى أن السكر ما زال معه العقل حتى لا يفرق
بين الأرض والسماء ولا يعرف أمه من زوجته وحججده أصحاب

الشافعي بأنه ما أفصح بصاحبه إلى أن تكلم بلسان منكسر ومعنى غير مستقيم ومصر
بحركه مخببط ومشي متايل فاذا جمع بين اضطراب الكلام فهما
واهما ويزن اضطراب الحركة مشيا وقياما صار داخل في حد السكر

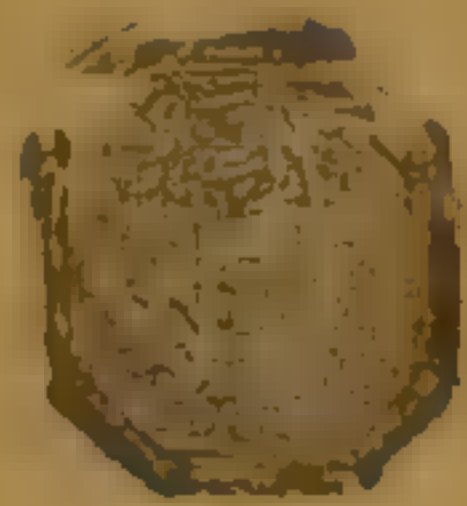
وما زاد على هذا فهو زيادة في حد السكر

الفصل الرابع

في حد القذف واللعان فيه

وحده القذف بالزنا ثمانية جلد ورد النكاح وانعقد الإجماع عليها
لا يزاد فيها ولا ينقص منها وهو من حقوق الأديمة يستحق بالطلب ويسقط
بالعفو فاذا اجمعت في القذف بالزنا خمسة شروط وفي قاذفه
ثلاثة شروط وجب المذموم فائت الشروط الخمسة في القذف
فهو أن يكون بالغاً جراً عاقلاً مسلماً عفيفاً فان كان صبياً
أو مجنوناً أو عبداً أو كافراً أو سابط العفة بزوجته فلاحده على قاذفه
لكن يعزّر لأجل الأذى والتزويج اللسان وأما الشروط الثلاثة

في القاذف فهو أن يكون بالغاً عاقلاً جراً فان كان صغيراً
أو مجنوناً لم يعزّر وان كان عبداً جراً بعين نصف حد الحر
لنقصه بالرق ويحد الكافر كالمسلم ويحد المرأة كالرجل
ويفسق القاذف ولا تقبل شهادته فان تاب زال
فسقه وقبلت شهادته قبل الحد وبعد وقال أبو حنيفة تقبل
شهادته ان تاب قبل الحد ولا تقبل شهادته ان تاب بعد الحد والقذف
باللواط وايتان البهيمه كالقذف بالزنا في وجوب الحد ولا يحد
القاذف بالكفر والسرقة ويعزّر لأجل الأذى والقذف
بالزنا ما كان مريئاً فيه كقوله يا زان أو قد زنت أو رأتك زني
فان قال يا فاجر أو يا فاسق أو يا لوطي كان كناية لإحتماله
فلا يجب به الحد الا ان يريد به القذف ولو قال يا عامر
كان كناية عند بعض أصحاب الشافعي ومريئاً عند آخر منهم لقول
النبي صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وللعاهر الحجر وجعل ملك



التعريض فيه كما لتخرج به في وجوب الجذ والتعريض أن يقول
في حال الغضب والملاجه أنا ما زيت فيجعله بمثابة قوله إنك
قد زيت ولا جد في التعريض عند الشافعي وأي حيفه حتى يقر أنه
أراد به القذف وإذا قال — يا بني الزانية كان قاذفا
لأبويه ذونه فيجدها إن طلبا جدها إلا أن يكونا ميتين فيكون الجذ
موروثا عنها وقال — أبو حنيفة جد القذف لا يورث
ولو أراد المذوف أن يصلح عن جد القذف باللمح
وإذا قذف الرجل أباه جد ولو قذف — ابنة لم يجد
وإذا لم يجد القاذف حتى زنا المذوف لم يسقط جد القذف
وقال — أبو حنيفة يسقط وإذا قذف الرجل زوجته
بالزنا جدها إلا أن يلاع عن منها واللعمسان أن يقول في الجامع على
النهر أو عند بحيرة الحاكم وشهود اقليم أربعة أشهد بالله أنني لم أصادق
فيما رميت به زوجتي هذه من الزنا بفلان وإن هذا الولد من زنا ما هو مني

إن أراد أن ينفي ولدا ويكره ذلك أربعاً ثم يقول في الخامسة
وعلى لعنه الله إن كنت من الكاذبين فيما رميتها من الزنا بفلان إنك
ذكر الزانية لها وإن هذا الولد من زنا ما هو مني فإذا قال — هذا قد
أكل لعنه وسقط به حد القذف عنه ووجب به حد الزنا على الزو
الأن تلاع عن تقولا — أشهد بالله أن زوجي هذا من الكاذبين
فيما رماني به من الزنا بفلان وإن هذا الولد منه ما هو من زنا بفلان ذلك
أربعاً ثم يقول في الخامسة وعلى غضب الله إن كان زوجي هذا من الصادقين
فيما رماني به من الزنا بفلان فإذا أكلت — هذا سقط حد الزنا عنها
واتفى الولد عن الزوج وقعت الفرقة بينهما وحرمت على الجبد
واختلف الفقهاء فيما وقعت به الفرقة فذهب —
الشافعي إلى أن الفرقة واقعها بلعان الزوج ووطء وقال —
مالك تقع الفرقة بلعانها ماعا وقال — أبو حنيفة لا تقع الفرقة
بلعانها حتى ينفق الحاكم بينهما وإذا قذفت المرأة زوجها جازت

ولم تنتعز واذا الذب الزوج نفسه بعد لعانه لحرقه الولد وحل القدر
ولم تجله الزوجه عند الشافعي وأهلها أبو حنيفة هـ

الفصل الخامس

في قود الجنايات وعقوبتها

والجنايات على النفوس ثلاث عمد وخطأ وعمد شبهة
الخطأ فأنما العمد المحض فهو أن بعد قتل النفس ما يقطع مجته
كالجريد أو ما يمور في اللحم مور الجريد أو ما يقتل غالباً بثقله كالجار
والخشب فهو قتل عمد يوجب القود وقال أبو حنيفة
العمد الموجب للقود ما قطع مجته من جريد وغيره إذا مار في اللحم مور أو لا
يكون ما قتل بثقله أو ألمه من الأحجار والأخشاب عمد ولا يوجب قوداً
وحكم العمد عند الشافعي أن يكون ولي المقتول فيه مخيراً مع
تكا في الدمين بين القود والدية وقال أبو حنيفة لو ولي
المقتول أن ينفرد بالقود وليس له الدية إلا عن مرضاه القاتل هـ

دولي الأدم هو وارث المال من ذري أداني بفرض أو تعصيب
وقال مالك أولياء ذكور الورثة ذواتهم ولا قود لهم
إلا أن يجمعوا على استيفائه فإن غلبت عليهم سقط القود ووجبت
الدية وقال مالك لا يسقط وإذا كان فيهم صغير
أو مجنون لم يكن للبالغ العاقل أن ينفرد بالقود حتى يبلغ الصبي ويفترق
المجنون وقال أبو حنيفة له أن ينفرد بالقود وتكفي
الدمية عند الشافعي أن لا يفضل القاتل على المقتول بحرقه ولا إسلام
فإن فضل القاتل عليه بأحد ما قتل حر عبداً أو مسلماً كافراً فلا قود
وقال أبو حنيفة لا اعتبار بهذا الكافي فيقتل الحر بالعبد
والمسلم بالكافر كما يقتل العبد بالحر والكافر بالمسلم وما تجاوزاه النفوس
من هذا وتاباه قد منع القائلين به من العمل عليه حكى أنه رُفع إلى
أي يوسف القاضي مسلم قتل كافر فحلم عليه بالقود فأناء رجل
برقعه إلقاها إليه فإذا فيها مكتوب هـ

ياقاتل المسلم بالكافر جرت وما العادل الجائر
يامن بعدادا والحرافيا من علماء الناس أو شاعدا
استرجعوا وألبوا على نيلهم وأصطبروا فالأجر للصابر
جار على الدين أبو يوسف بقتله المؤمن بالكافر

فدخل أبو يوسف على الرشيد وأخبر الخبر وأقرأه الرقعة فقال
له الرشيد تدارك هذا الأمر بحيلة لئلا تكون قتته فخرج أبو يوسف
وطالب أصحاب الدماء بيمينه على صحة الدماء وشروطها فلم يأثروا بها فاستطاع
القود والنوصل إلى مثل هذا ما يقع عند ظهور المصلحة فيه ويقتل
الجعد بالبعد وإن ضلقت فيه القاتل على قيمه المقتول وقال أبو حنيفة
لا قود على القاتل إذا زاد قيمته وإذا اختلفت أديان الكافر
أقيد بعضهم ببعض ويقاد الرجل بالمرأة والمرأة بالرجل والكبير
بالصغير والعاقل بالمجنون ولا قود على صبي ولا مجنون
ولا يقاد والد بالولد ويقاد الولد بالوالد والأخ بالأخ

وأما الخطأ المحض فهو أن نسب إليه القتل من غير قصد لإيقاع
الفعل بالمقتول كرجل رمي قد فاقصاب إنسانا أو جفيرا فوقع
فيها إنسان أو أشرع جناحا فوقع على إنسان أو ركب دابة فمحت
إنسانا أو وضع حجرا في طريق فتعثر به إنسان فهذا وما أشبهه إذا
حدث عنه الموت قيل خطأ محض يوجب الدية دون القود وتكون على
عاقلة المجاني لا في مال مؤجله في ثلاث سنين من حين موت القليل
وقال أبو حنيفة من حين يحكم الحاكم بدينته والعاقلة
من هذا الأبياء والأبناء من العصابات فلا تجلها الأب وإن علا ولا الأب
وإن سفل وجعل أبو حنيفة وملك الأب والأبناء من العاقلة ولا
يتمتع القاتل مع العاقلة شيئا من الدية وقال أبو حنيفة
وملك يكون القاتل كجدة العاقلة والشيء يجله المومن منهم
في كل سنة نصف دينار أو بقدره من الأبل ويحمل المتوسط ربع
دينار أو بقدره من الأبل ولا يتمتع الفقير شيئا منها ومن

أيسر بعد فقر تحل ومن اقترع ديسار لم يحل وديعه
نفس الحر المسلم ان قدرت ذهابا الف دينار من غالب الثمانية الجيدة
وان قدرت ورقا اشاعر الف درهم وقال أبو حنيفة
عشر الف درهم وان كان ابلا في مائة بعير اخماسا منها عشرون
أبنة مخاض وعشرون أبنة لبون وعشرون ابن لبون وعشرون حقة
وعشرون جذعة وأصل الليم الأبل وما عداها بذلك وديعه
المراه على النصف من دية الرجل في النفس والأطراف واختلف
في دية اليهودي والنصراني فذهب أبو حنيفة الى انها لديم
المسلم وقال مالك نصف دية المسلم وعند الشافعي
انها ثلث دية المسلم فأما الجوهي فدينته ثلثا عشر دية المسلم ثمان
ماية درهم ودية العبد قيمته ما بلغت وان زادت على دية الحر
اضعا فاعدا الثاني وقال أبو حنيفة لا تبلغ بها دية الحر اذا
زادت وانقص منها عشر دراهم وأما العديسة الخطافه

ان يكون عامدا في الفعل غير قاصد للقتل كرجل ضرب رجلا فخشيته
أورماه بحجر فجوز ان يسلم من مثلهما ويتلف فأفني بالتلفه أو تعلم أذب
صبيًا بيهوديات أو عزز السلطان رجلا على ذنب قلف فلا قود
في هذا القتل وفيه الدية على العاقله مغلطة وتغلطها في الدية
والورق ان يزداد عليها ثلثها وفي الأبل ان تكون ثلثا منها ثلاثون حقة
وثلاثون جذعة وأربعون خلفه في بطونها أولادها وروعي عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه قال لا تحل العاقله عبدا ولا عدا ولا ضلحا ولا
اعترافا ودية الخطاء المحض في الحرم وفي الأشهر الحرم وعلى ذبي
الرحم مغلطة ودية العبد المحض اذا غف في فيه عن القود مغلطة
في مال القاتل حلة واذا اشتركت الجماعة في قتل واحد وجب
القود على جميعهم وان كثروا ولو في الدم ان يعفو عن شأ منهم ويقتل باقيهم
فان عفي عن جميعهم فعليه دية واحدة تشتط بينهم على أعداد رؤسهم فان
كان بعضهم جارحا وبعضهم ذابحا أو موجعا فالقود في النفس الذابح الموجع

والجريح مأخوذ بحكم الجراحه دون النقر واذا قتل الواحد جماعة قتل
بالأول ولزمته في ماله ديات الباقي وقال أبو حنيفة يقتل
جميعهم ولا دية عليه واذا قتل لهم في ماله واحد أفرغ بينهم وكان القود
لن قرع منهم الا ان يقرضوا على تسليم القود لأحدهم فيقادله ولم يقرع في ماله ديات
من بقي واذا أئمر المطاع رجلاً بالقتل فالقود على الأمر والمأمور معان
ولو كان الأمر غير مطاع كان القود على المأمور دون الأمر واذا أئمر
رجل بالقتل وجب القود على المأمور وفي وجوبه على المكنة قولان
فأما القود في الأطراف فكل طرف يقطع من مفصل فيه
القود فيقاد باليد باليد والرجل بالرجل والأصبع بالأصبع
والأنملة بالأنملة والسن بالسن ولا تقاد يمين يمين ولا عليا
بسفلى ولا ضرر بسن ولا شدة برأفة ولا يوخد من مرقد
نحر بسن من لم يشعر ولا توحد يدي سلمه بيد شلا ولا لسان ناطق
بلسان آخر وتوخد اليد الكاتبة والقائمه بيد من ليس بكاتب

ولا مانيع وتوخد العين بالعين فتوخد النجلاء بالحولاء والعنقا
ولا يوخد بالعين القايه واليد الشلا الأمثلة ويقاد أنف
الذي يشتم بانف الأختيم وأذن النسيج بأذن الأضم وقال مالك
لا قود عليه ويقاد من العزبي بالعجمي ومن الشريف بالذي فان غفي
عن القود في هذه الأطراف إلى الدية ففي اليد الدية كاملة وفي أجزائها
نصف الدية وفي كل اصبع عشر الدية وهو عشر من الأبل وفي كل
واحد من أنامل الأصابع ثلاثة أبعرة وثلاث الأنملة الإبهام فيها عشر
من الأبل وديته الرجلين كاليدين الا في أناملها فتكون في كل أنملة
منها عشر من الأبل وفي العيينة الدية وفي أجزائها نصف الدية
ولا تقاد العين الأعور على من ليس بأعور وأوجبت ملكة العين
الأعور جميع الدية وفي الجفون الأربع جميع الدية وفي كل واحد
منها ربع الدية وفي الأنف الدية وفي الأذن الدية
وفي أجزائها نصف الدية وفي اللسان الدية وفي الشفتين

الذية وفي احدها نصف الذية وفي كل سبع عشر من الابل ولا
فضل لغيرها من ولا لثنية على ناجذ وفي ذهاب السبع
الذية وفي ذهاب الشم الذية فان قطع اذنه فاذهب سمعه
فعليه ديتان وكذلك لو قطع انفه فاذهب شمه فعليه ديتان
وفي اذهايب الكلام الذية فان قطع لسانه فاذهب كلامه
فعليه دية واحدة وفي ذهاب العقل الذية وفي الذك
الذية وذكر الحضي والعنبر وغيرها سواء وقال
ابو حنيفة في ذكر العنبر والحضي كلومه وفي الاثني عشر الذية وفي اذها
نصف الذية وفي الالبس الذية وفي احدها نصف الذية وفي
شئ المراه ديتها وفي احدها نصف الذية وفي شئ الرجل
كلومه وقيل دية وامر الشجاع الراس فاؤلف المارص
وهي التي اخذت في الجلد ولا تؤد فيها ولا حية وفيها كلومه ثم الدامية
وهي التي قد اخذت في جلد وادمت وفيها كلومه ثم الدامجة

وهي التي قد خرج دمه من قطع الجلد لدمعه وفيها كلومه ثم المتلاجمه
وهي التي قطعت الجلد واخذت في اللحم وفيها كلومه ثم الباضعة
وهي التي قطعت اللحم بعد الجلد حتى ظهر وفيها كلومه ثم السجفة
وهي التي جميع اللحم بعد الجلد وابقت على عظم الراس غشاة رقيقة وفيها كلومه
وحلومات هذه الشجاع تزيد على حبيب ترسها ثم الموجحة
وهي التي قطعت الجلد واللحم والغشاة واضخت عن العظم وفيها القود
فان غشي عنها ففيها خمس من الابل ثم الهاشمة وهي التي
اوضخت عن العظم حتى ظهر وهشمت عظم الراس حتى تلتصق وفيها عشر من الابل
فان اراد القسود من الهشم لم يلزمه وان اراد من الموجحة اقله منها
واعطي في زيادة الهشم خمس من الابل وقال مالك في الهشم كلومه
ثم المنقولة وهي التي قد اوضخت وهشمت حتى تشظي العظم ورا
عن موضعها واحتاج الى نقله واعادته وفيها خمسة عشر من الابل فان استعاد
من الموجحة اعطي في الهشم والنقل عشر من الابل ثم المأمومة

قطعت

وتسمى الدماغ وهي الواصلة الى أم الدماغ وفيها ثلث الذبب فأن
جراح الجسد فلا تنفذ رديه شي منها الا الجائفة وهي الواصلة الى الجوف وفيها
ثلث الذبب ولا تنفذ في جراح الجسد الا الموضحة عن عظم وفيها حكمه
واذا قطع أطرافه فاندملت وجب عليه دياتها وان كانت أضعا
ديه النفس ولومات منها قبل ان يملأ كانت عليه دية النفس سقطت
ديات الأطراف ولومات بعد ان يملأ بعضها وجب عليه دية النفس
فيما لم يندمل مع دية الأطراف فيما اندمل وفيه ان الآخر
ويبدأ الأشل والأصبع الزايد والعين القايه حكمه
والجكسومه في جميع ذلك أن يقوم الحاكم المجني عليه لو
كان عبدا لم يجز عليه ثم يقوم له لو كان عبدا بعد الجنايم عليه ويعتبر ما
من القيمتين من دينته فيلزم قدر المعلوم في جنايته واذا ضرب
بطن امرأه فالقتل من الضرب جنياما متافيه اذا كان خراغ عتيد
أو أمه تجلها العاقلة ولو كان مملوكا ففيه عشرين منه يشوي

فيه الذكر والأنثى فان استهل الخبز ففيه الدية كاملة ويفرق
فيه بين الذكر والأنثى وعلي كل قاتل نفس ضمن ديتها الكفارة
عامدا كان أو خاطيا وأوجهها أبو حنيفة على الخاطيء دون العايد
والكفارة فان عتق رقبته مؤمنه سليمة من العيوب المضرة
بالعمل فان أعسر ربها صام شهرين متتابعين فان عجز
عنها كان عليه إطعام ستين مسكينا في أحد القولين ولا شيء عليه في الآخر
واذا ادعى قوم قتلا على قوم ومع الدعوي لوث
واللوث أن يقرن بالدعوي ما يوقع في النفس صدق المدعي
فينصير القول باللوث قول المدعي فيخلف خمسين مينا وحكم له بالذبح
دون القود ولو نكح المدعي عن الأيمان أو بعضها خلف
المدعي عليه خمسين مينا وبرئ واذا وجب القود في نفس
أو طرف لم يكن لوليه أن ينفرد باستيفائه الا بإذن السلطان فان
كان في طرف لم يمكنه السلطان من استيفائه حتى يتولاه غيره

وأحسن الذي يتولاه في مال المقتصر منه دور المقتصر له وقال
أبو حنيفة تلوذ في مال المقتصر له وإن كان القصاص في نفس جاز
أن ياذن له السلطان في استيفائه بنفسه إذا كان ثابته النفس عند استيفائه
والأستوفاه السلطان له بأوحي سيف وأضاه فان تفرّد
ولي القود باستيفائه من نفس أو طرف ولم يتعدّ عزرة السلطان لانتفاء

عليه وقد صار إلى حقه بالقود فلا شيء عليه

الفصل السادس عشر

في التعزير

والتعزير تأديب على منوب لم يشرع فيها الجرد ويختلف
حكمه باختلاف حاله وحال فاعله فيتوافق الجرد من وجه وهو
أنه تأديب استصلاح وزجر يختلف بحسب اختلاف الذنب
ومخالف الجرد من ثلاثة أوجه أحدها أن تأديب
ذي الهمة من أهل الصيانة أخف من تأديب أهل البذاءة والسفاهة

لقول النبي صلى الله عليه وسلم أقتلوا ذوي الهيات عثراتهم
فتدرج في الناس على منازلهم وإن تساووا في الجرد المقدرة فيكون
تعزير من جلد قدره بالأعراض عنه وتعزير من دونه بالتعنيف له
ويعزير من دونه بزواج الكلام وغايته الاستخفاف الذي لا يقدف
فيه ولا سب ثم يعزل بمن دونه ذلك إلى الجبس الذي يزلزل
فيه على حسب رتبهم وبحسب هفواتهم فمنهم من يجسر يوماً
ومنهم من يجسر أكثر منه إلى غاية غير مقدرة وقال
أبو عبد الله الزيري من أصحاب الشافعي سقد رعائيه شهر للدار
والكشف وبسته أشهر للتأديب والتقويم ثم يعزل
بمن دونه ذلك إلى البقي والإبعاد إذا تعدت ذنوبه إلى اجتذاب غيره
إليها أو استغرائه بها واختلف في غاية تعنيف وإبعاد
فقط هو مذهب الشافعي أنه مقدّر بما دونه الجول ولو سيم
واحد ليل يصير مساوياً بالتعزير الجول في الزنا وظاهر هذا

ملك أنه يجوز أن تزد فيه على الجواب ما يرى من أسباب الزواج ثم بعد
بمزدور ذلك إلى الضرب يتناولون فيه على حسب المفعول في مقدار الضرب
وحسب الرتبة في الامتياز والقياسه واختلاف في التماشي
إليه الضرب في التعزير فظاهر مذهب الشافعي أن أكثر في الجز
تسعه وثلاثون سوطا وأكثر في العبد تسعه عشر لينقص عن أقل الحدود
في الجز فلا يبلغ بالجز أربعين وبالعبد عشرين وقال أبو حنيفة
أكثر التعزير تسعة وثلاثون في الجز والعبد وقال أبو يوسف
أكثر خمسة وسبعون وقال مالك لا حد لأكثر ويجوز
أن يتجاوز به أكثر الحدود وقال أبو عبد الله الزهري تعزير كل
ذنب مستنبط من جهة المشروع فيه وأغلاه خمسة وسبعون تقصيرا به
عن حد القذف بحسبه أسواط فإن كان الذنب في التعزير الزنا
زوجي ما كان منه فإن أصابوه ينال منها ما دون الفرج ضربوها أعلي
التعزير وهو خمسة وسبعون سوطا وإن وجدوها في الزنا لا حد

بينهما متباشرين في متعاطيين للجراح ضربوها سوطا وإن وجدوها
غير متباشرين ضربوها خمسين سوطا وإن وجدوها في بيت مشترك
غير بائنين غير متباشرين ضربوها أربعين سوطا وإن وجدوها خارج
في بيت عليها ثيابها ضربا ثلاثين سوطا وإن وجدوها في طريقها
ونكلمه ضربا عشرين سوطا وإن وجدوها تشير إليه وتشير إليها
بغير كلام ضربا عشرين سوطا وإن وجدوها يمشيان ولم يقفوا على
غير ذلك مخفقات وهكذا إذا نقول في التعزير لرسوخها
لا يجب فيه القطع فإذا رفق نصابا من غير جز ضرب أعلي التعزير
خمس وسبعين سوطا وإذا سرق من جز أقل من نصاب ضرب
ستين سوطا وإذا سرق أقل من نصاب من غير جز ضرب
خمسين وإذا جتمع المال في الجز واسترجع منه قبل إخراجه ضرب
أربعين وإذا نكح الجز ودخل ولم يأخذ ضرب ثلاثين
وإذا نكح الجز ولم يدخل ضرب عشرين وإذا تعذر

للقب أو لفتح باب ولم يكله ضرب عشرة وان وجد دمه
منقب أو كان مراداً للمال فحققت ثم على هذه العبرة بما سوي
هذين وهذا الترتيب وان كان مستحسن في الظاهر فقد تجرد الاحتساب
فيه عن دليل يتقارب به هذا الكلام في أحد الوجوه التي تختلف فيه التعرير
والوجه الثاني اني ان اخذ وان لم يجز العفو عنه ولا الشفاعة فيه فجز
في التعرير العفو عنه وتسوغ الشفاعة فيه فان تفرّد التعرير بحق السلطنة
وحكم التقيوم ولم يتعلق به حق لا دمي جاز لولي الأمر ان يراعي حال المصلح في
العفو أو التعرير وجاز ان يستع فيه من سأل العفو عن المذنب روي عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه قال اشفعوا اليّ ويقضي الله على لسان نبيّ ما
يشاء وان تعلّق بالتعرير حق لا دمي كالتعرير في الشتم والمواثبة فبعض
المشتوم والمضروب وحق السلطنة للتقويم والتهذيب فلا يجوز لولي
الأمر ان يسقط بعض حق المشتوم والمضروب وعليه ان يستوفي له حقه من
تعرير السائم والضارب فان عفي في المشتوم والمضروب كان ولي

٢٦٩
الأمر بعد عفوها على خياره في فعل المصلح من تعزيره تقويماً أو الصّح عنه عقوباً
فان تعيّر أفعوا عن الشتم والقرب قبل الترافع اليه سقط من التعرير
الأدبي واختلف في سقوط حق السلطنة والتقويم على
وجهين أحدهما وهو قول أبي عبد الله الزيري قد سقط وليس
لولي الأمر ان يعزّره فيه لأن حد القذف انقضت ويسقط حكمه بالعفو فلا
حكم التعرير أسقط والوجه الثاني وهو الاظهر أن لولي الأمر
ان يعزّره فيه مع العفو قبل الترافع اليه كاجوز ان يعزّره فيه مع العفو بعد
الترافع اليه بخلافه للعفو عن حد القذف في الموضعين لأن التقويم من
حقوق المصالح العامة ولـ وتشاتم ونواثب والدمع ولا يسقط
تعرير الوالد في حق ولده ولم يسقط تعزير الولد في حق والده كما لا يقتل الوالد
بولد ويقتل الولد بوالده وكان تعزير الأب مختصاً بحق السلطنة والتقويم
لا حق فيه للولد ويجوز لولي الأمر ان ينفرد بالعفو عنه وكان تعزير الولد
مستثناً من حق الوالد وحقوق السلطنة فلا يجوز لولي الأمر ان ينفرد بالعفو

عنه مع مطالبه الوالد به حتى يستوفيه له فهذا الكلام في الوجه الثاني الذي
يختلف فيه الجذ والتعزير والوجه الثالث ان الجذ وان كان ما
عنه من التلف هدرًا فان التعزير يوجب ضمان ما طرأ عنه من التلف وقد
أرهب عمر امرأة أجهضت ذابطنها فالتقت جنبًا ميتًا فتشاور فيه عليًا
رضي الله عنه فحمله دية جنبها واختلف في حمل دية المغير ف قيل
تكون على عاقلة ولي الأمر وقيل تكون في بيت المال فأتى الكفار فغر
ماله إن قيل إن الدية على عاقلة وإن قيل إن الدية في بيت المال ففي محل الكفار
وجهاز أحدهما في ماله والثاني في بيت المال وهكذا
المعلم إذا ضرب ميتًا أذربا معهودًا في العرف فأفني بالتلفه من دية
على عاقلة والكفار في ماله ويجوز للزوج ضرب زوجته إذا اشتد
عنه فإن تلفت من ضربه ضمن ديتها على عاقلة إلا أن يعد قتلها فيقتاد بها
فإنما صفة القرب في التعزير فيجوز أن يكون بالعصى وبالسوط
الذي كبر ثمرة كالجد واختلف في جواز بسوط ثمرة ثمرة

فذهب الزهري للجواز وإن زاد في الضغف على ضرب الجرد وأنه
يجوز أن يبلغ التعزير إنباء الدم وذهب جمهور أصحاب الشافعي
إلى حظره بسوط لم تكثر ثمرة لأن القرب في الجرد أغلظ وهو بذلك محظور
فكان في التعزير أولى أن يكون محظورًا ولا يجوز أن يبلغ تعزيره إنباء
دمه وضرب الجد يجب أن يفرق في البدن كله بعد توقي المواضع
القاتلة لياخذ كل عضو نصيبه من الجدة ولا يجوز أن يجمع في موضع
واحد من الجسد واختلف في ضرب التعزير فأجراه جمهور أصحاب
الشافعي بحري ضرب الجد في تفرقة وحظر جمع وخالفهم الزهري
فجوز جمعه في موضع واحد من الجسد لأنه لما جاز إسقاطه عن جميع الجسد
جاز إسقاطه عن بعضه بخلاف الجد ويجوز أن يصل في التعزير
حيًا قد صلب رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلًا على جبل يقال له
أبونا ب ولا يمنع إذا صلب من طعام وشراب ولا يمنع
الوضوء للصلاة ويصلي موميًا ويعيد إذا أرسل ولا يتجاءر ويصلبه

ثلاثة أيام وجوز في نكاح التتبرع أن يجر من شايه القدر ما يستر
عورته ويشتري في الناس ويناحي عليه بذنبه إذا تكرر منه ولم يبلع عنه
ويجوز أن يخلق شعره ولا يجوز أن يخلق لحية واختلف في جواز

تسويد وجهه في سون الأكرتون ومنع منه الأقنون الباب العشر

في أحكام الحبس

والحبس هو أمر بالمعروف إذا ظهر تركه ونهى عن المنكر إذا ظهر فعله
قال الله تعالى ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون
بالمعروف ويمنون عن المنكر وهذا وإن صح في كل مسلم فالفرقة
بين المحتسب والمنطوع من تسعة أوجه أحدها أن فرضه
متعين على المحتسب بحكم الولايه وفرضه على غيره داخل في فرض الكفايه
والثاني أن قيام الحبس به من حقوق تصرفه الذي لا يجوز أن
يتشغل عنه بغيره وفيما المنطوع به من نوافل عمله الذي يجوز أن

يتشغل عنه بغيره والثالث أنه منصوب للاستعداد إليه
فيما يجب أن كان وليس المنطوع منصوباً للاستعداد والرابع

أن على المحتسب اجابة من استعداه وليس على المنطوع اجابته

والخامس أن عليه أن ينحى عن المنكرات الظاهر ليصل

إلى انكارها ويحصر عما ترك من المعروف الظاهر لقيامه بواجبه وليس على

غيره من المنطوع بحث ولا فحص والثاني أن له أن يتخذ

على الإنكار أعواناً لأنه عمل هو له منصوب وإليه مندوب

ليكون له أثر وعليه أقدر وليس لمنطوع أن يندب لذلك عوناً

والثالث أن له أن يعزز في المنكرات الظاهر ولا يتجاوزها

إلى الحدود وليس للمنطوع أن يعزز على منكر والثاني أن له

أن يترقب على حبسه من بيت المال ولا يجوز لمنطوع أن يترقب على

انكار منكره والثالث أن له اجتماعاً في ما تعلق بالعرف

دور الشرع كالمقاعد في الأسواق وإخراج الحجج فيقر ويكر

من ذلك ما إذا اجتمع اليه وليس هذا المتطوع فيكون الفرق بين والي
الحسبة وإن كنت أمراً ونهياً عن المنكر وبين غيره من المتطوعين وإن
جاز أن يامر بالمعروف وينهى عن المنكر من هذه الوجوه التسعة وإذا كان
كذلك فمن شروط والي الحسبة أن يكون حراً عداً داراً
وصراً وخشوعاً في الدين وعلماً بالمنكرات الظاهرة واختلف
أصحاب الشافعي هل يجوز له أن يحمل الناس فيما ينكره من الأمور التي تختلف
الفتا فيها على رأيه واجتهاده أم لا على وجهين أحدهما وهو
أي سعيه الأصح أن له أن يحمل ذلك على رأيه واجتهاده فعلى هذا
يجب أن يكون المجتنب عالماً من أهل الاجتهاد في أحكام الدين ليجتهد
رأيه فيما اختلف فيه والوجه الثاني أي ليس له حمل الناس
على رأيه ولا تؤدهم إلى مذهبه لتسويج اجتهاده الكافة فيما اختلف فيه
فعلى هذا يجوز أن يكون المجتنب من غير أهل الاجتهاد إذا كان عارفاً
بالممنكرات المتفق عليها **فصل** وأعلم أن

الحسبة واسطة بين أحكام القضاء وأحكام النظام فأمّا
ما بينها وبين القضاء فهي موافقة لأحكام القضاء من وجهين ومقتصر
عنه من وجهين وزايد عليه من وجهين فأمّا الوجهان في
موافقتها لأحكام القضاء فأحدهما جواز الاستعانة اليه
وسمعه دعوى المستعدي على المستعدي عليه في حقوق الأديين وليس
هذا على عموم الدعاوي وإنما يختص بثلاثة أنواع من الدعاوي أحدها
أن يكون فيما تعلق بخير ونظيف في كيل أو وزن والثاني
فيما تعلق بغش أو تدليس أو بيع أو ثمن والثالث فيما
تعلق بمطل وتأخير لدين مستحق مع الملكة وإنما جاز يطرأ
في هذه الأنواع الثلاثة من الدعاوي دون دعاها من سائر الدعاوي
لتعلقها بمنكر ظاهر هو منصوب لإزالة واختصاصها بعروفين
هو مندوب إلى إقامته لأن موضع الحسبة الزام الحق والمعونة
على استيفائها وليس للناس فيها أن يجاوز ذلك إلى الحكم التاجز

والفصل الباقى هذا أحد وجهي الموافقة والوجه الثاني أن له
الزام المدعى عليه الخروج من الحق الذي عليه وليس هذا على العموم في كل الحق
وانما هو خاص في الحقوق التي جاز له سماع الدعوى فيها اذا وجبت
باقراره واقرار مع مكنه وبسائر فليزى المقر الموسر الخروج منها وفيها
الى مستحقها لأن في تأخيرها منكر هو منصوب لإزالة وأما
الوجهان في قصورها عن أحكام القضاء فأحد قصورها
عن سماع غوم الدعوى الخارجة عن ظواهر المنكرات من الدعوى في العقوبة
والمعاملات وسائر الحقوق والمطالبات فلا يجوز أن يبتدئ بسماع
الدعوى لها ولا أن يتعرض للحكم فيها لاني كثير الحقوق ولا في قليلها من درهم
فأدونه إلا أن يرد ذلك اليه بغير صريح يزيد على إطلاق الحسبه
فيجوز ويصير لهذه الزيادة جامعاً بين قضاء وحسبه فيراعى فيه أن
يلوّن من أهل الاجتهاد وان اقتصر به على مطلق الحسبه فالقضاء
والحكام بالنظر في قليل ذلك وكثيره أحق بهذا وجه والوجه الثاني

٢٧٢
انها مقصورة على الحقوق المعترف بها فأتى ما داخله التجاؤد
والسائر فلا يجوز له النظر فيها لأن الحكم فيها يقف على سماع بينه وإطلا
بين ولا يجوز للمجسب أن يسمع بينه على إثبات حق ولا أن يحلف
بيناً على نفي حق والقضاء والحكام بسماع البينات وإطلاق الخصوم
أحق وأما الوجهان في زيادتها على أحكام القضاء
فأحدهما ما أنه يجوز للنظر فيها أن يتعرض لتصفح ما يامر به من
المعروف وينهى عنه من المنكر وان لم يحضر خصم مستعدي وليس للقاضي
أن يتعرض لذلك إلا بحضور خصم يجوز له سماع الدعوى منه فان
تعرض القاضي لذلك خرج عن منصب ولايته وصار متجاوزاً في قاعده نظر
والثاني أن للنظر في الحسبه من سلاطه السلطه واستطاله
الجماع فيما تعلق بالمنكرات ما ليس للقضاء لأن الحسبه موضوعه
على الرهيه فلا يكون خروج المجسب اليها بالسلطه والغلظه تجاوزاً
فيها ولا خرقاً والقضاء موضوع المناصفه فهو بالاناء والوقار أحق

وخروجه عنها إلى سلاطه الجسبه تجوز وخرق لأن موضوع كل واحد
من المنصير مختلف فالجواز فيه خروج عن جده وأما
الجسبه والمظالم فيهما شبهة متوكلت وفرق مختلف فأما
الشبهة الجامع بينهما فمن وجهين أحدهما أن موضوعهما مستقر على
الرهبه المختصة بسلاطه السلطنه وتوقع الصرامه والثاني
جواز التعرض فيها لأسباب المصالح والتطلع إلى انكار العدوان الظاهر
وأما الفرق بينهما فمن وجهين أحدهما أن النظر في المظالم
موضوع لما عجز عنه القضاء والنظر في الجسبه موضوع لما رفته عنه القضاء
ولذلك كانت رتبة المظالم أعلا ورتبة الجسبه أخفض وجاز
لولا المظالم أن توقع إلى القضاء والمجتنسبه ولم يجز للقاضي أن توقع إلى وإلى
المظالم وجاز له أن توقع إلى المجتنسب ولم يجز للمجتنسب أن توقع إلى واحد
منها فهذا فرق والثاني أنه يجوز لولا المظالم أن يحكم ولا يجوز لو لم يكن
أن يحكم **فصل** فإذا استقر ما وصفنا

موضوع الجسبه ووضح الفرق بينهما وبين القضاء والمظالم في تشتمل
على فصلين أحدهما أمر معروف والثاني شيء غير معروف فأما
الأمر بالمعروف فينقسم ثلاثة أقسام أحدها ما يتعلق بحقوق الله
تعالى والثاني ما يتعلق بحقوق الأدميين والثالث
ما كان مشتركاً بينهما فأما المتعلق بحقوق الله تعالى فضرار
أحدها ما ما يلزم الأمر به في الجمعه دون الأفراد كترك الجمعه
في وطن مسكون فإن كانوا عدداً قد اتفقوا على انعقاد الجمعه بهم
كلا ربعة فإن زاد فواجب أن يأخذهم بأقامتها ويأمرهم بفعلها ويؤمر
على الإخلال بها وإن كانوا عدداً اختلفوا في انعقاد الجمعه
بهم فله ولهم أربعة أحوال أحدها أن يتفق رأيهم ورأي القوم
على انعقاد الجمعه بذلك العدد فواجب عليه أن يأمرهم بأقامتها وعليهم
أن يسارعوا إلى أمر بها ويكون على أديمهم في تركها التي من تأديبه على تركها
انعقاد الأجماع عليه والجال الثاني أن يتفق رأيهم ورأي القوم

على أن الجمعة لا تنعقد بهم فلا يجوز أن يأمروهم بقامتها وهو بالنهي عنها لو أقيمت
أخر والحال الثالث **أن يري القوم انعقاد الجمعة بهم ولا يراه**
المحتسب فلا يجوز له أن يعارضهم فيها فيأمر بقامتها لأنه لا يراه ولا يجوز
أن ينهأهم عنها وينعهم ما يرونه فرضا عليهم والحال الرابع **أن**
يُري المحتسب انعقاد الجمعة بهم ولا يراه القوم فهذا مما في استمرار تركه
تعطيل الجمعة مع تطاول الزمان وتعدد وكثرة العدد وزيادة فهد
للمحتسب أن يأمروهم بقامتها اعتبارا بهذا المعنى أم لا على وجهين أحدهما
الشافعي أحدهما وهو مقتضى قول أبي سعيد الأصمعي بجوز له أن
يأمرهم بقامتها اعتبارا بالمصلحة لئلا ينشأ الصغير على تركها فينظر أنها
تسقط مع زياده العدد وتسقط بقصانه فقدر رأي زياد مثل هذا
في صلاة الناس في جامع البصرة واللوثة فأنهم كانوا إذا صلوا في صحنه ودعوا
من السجود مسجوا جأهم من الشراب فأمر بإلقاء الحي في صحن المسجد قال
لست آمن أن يطول الزمان فينظر الصغير إذا نشأ أن مسح الجبهة من أثر

276
سنة في الصلاة والوجه الثاني **أن يري القوم انعقاد الجمعة بهم ولا يراه**
المحتسب فلا يجوز له أن يعارضهم فيها فيأمر بقامتها لأنه لا يراه ولا يجوز
أن ينهأهم عنها وينعهم ما يرونه فرضا عليهم والحال الرابع **أن**
يُري المحتسب انعقاد الجمعة بهم ولا يراه القوم فهذا مما في استمرار تركه
تعطيل الجمعة مع تطاول الزمان وتعدد وكثرة العدد وزيادة فهد
للمحتسب أن يأمروهم بقامتها اعتبارا بهذا المعنى أم لا على وجهين أحدهما
الشافعي أحدهما وهو مقتضى قول أبي سعيد الأصمعي بجوز له أن
يأمرهم بقامتها اعتبارا بالمصلحة لئلا ينشأ الصغير على تركها فينظر أنها
تسقط مع زياده العدد وتسقط بقصانه فقدر رأي زياد مثل هذا
في صلاة الناس في جامع البصرة واللوثة فأنهم كانوا إذا صلوا في صحنه ودعوا
من السجود مسجوا جأهم من الشراب فأمر بإلقاء الحي في صحن المسجد قال
لست آمن أن يطول الزمان فينظر الصغير إذا نشأ أن مسح الجبهة من أثر

فعله على وجهين من اختلاف أصحاب الشافعي في إيجاب أهل بلد على ترك
الأذان والاقامة لصلوته فلا اعتراض للمجتنب عليه إذا لم يجعله عادة ولا
لأنها من الندب التي تسقط بالأعذار إلا أن يقتصر به استراجه أو يجعله
العادة وعادة يخاف تعدي ذلك إلى غيره في الاقتداء به فيراعي حكم الأصل
في زجره عما استهان به من سنن عبادته ويكون وعيده على ترك الجماعة
معتبراً بشواهد حاله كالذي روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال
لقد هممت أن أمر أصحابي أن يجعوا خطباً وأمر بالصلوة فيؤذن لها ويقام
ثم أخالف إلى منازل قوم لا يحضرون الصلاة فأخرجهم عليهم وأما
ما يؤمر به إذا تأخر وأفرادهم فكأخيراً الصلاة حتى يخرج وقتها فيؤذن بها
ويؤمر بفعلها ويراعى جوابه عنها فإن قال تركتها لسيان حقه على
فعلها بعد ذلك ولم يؤدبه وإن تركها لثوان واهوازه أذبه
زجراً وأخذة بفعلها جبراً ولا اعتراض على تأخيرها والوقت ما لا خلا
الفتنة في فضل التأخير ولكن لو كانت الجماعات في بلد قد انتفقت

أهلها على تأخيرها في صلواتهم إلى آخر أوقاتها والمجتنب يرى فضل فعلها قبل له
أن يأمرهم بالتعجيل على وجهين لأن اعتبار جميع الناس لتأخيرها مفضل بالصغير
الناشيئ إلى اعتقاد أن هذا هو الوقت دون ما تقدمه فلو عجلها بعضهم
ترك من آخرها منهم وما يراه من التأخير فائماً والثبوت
في الصلوات إذا خالف فيه رأي المجتنب فلا اعتراض له فيه بأمر ولا نهي
وإن كان يرى خلافه إذا كان ما يفعل مسوغاً في الاجتهاد لمزوجه عن معنى ما
قدمناه وكذلك الطهارة إذا فعلها على وجه لا ينعج بخلاف فيما
رأي المجتنب من إزالة النجاسة بالماء يات وأيضاً ما يغير بالمذرة
الطاهرات أو الاقتصار على مسح أقل الرأس أو العفو عن قدر الدرهم
من النجاسات فلا اعتراض له في شيء منه بأمر ولا نهي وإن كان في اعتراضه
عليهم في الوضوء بالقييد عند عدم الماء وجهان لما فيه من الانضواء إلى استباحة
على كل الأحوال وأنه زعمنا أن السكر من شربه ثم علي نظيره هذا
المثال تكونوا آمنين بالمعروف في حقوق الله تعالى **فصل**

وأما الأمر المعروف في حقوق الأديين فبما كان عام وخاص فأما
العام فكل بلد إذا تعطل شربه أو استهدم سور أو كان
يطرقه بنو السبيل من ذوي الحاجات فلكفوا عن معيشتهم فإن كان
في بيت المال لم يتوجه عليهم فيه أمر بأمر بأمر صلاح شربهم وبناء سورهم
وبمعونة بني السبيل في الإحتياج بهم لأنها حقوق قلزم بيت المال دونه
وذلك لو استهدم مساجدهم وجوامعهم فأما إذا
أعوز بيت المال كان الأمر ببناء سورهم وصلاح شربهم وعماهم مساجدهم
وجوامعهم ومراعاة بني السبيل منهم سوياً إلى أنهم ذوي الملك منهم ولا
يتغير أحد منهم في الأمر به فإن شرع ذوو الملك في علمه وفي مراعاة بني
السبيل وباشروا القيام به سقط عن المحتسب حق الأمر به ولم يلزمهم
الاستيذان في مراعاة بني السبيل ولا في بناء ما كان مهدوماً ولكن
لو أرادوا هدم ما يعيدون بناءه من المسترم المستهدم لم يكن لهم الإقدام
على هدمه فيما عم أهل البلد من سور وجامع إلا باستيذان ولي الأمر

دور المحتسب ليأذن لهم في هدمه بعد تضييق القيام بعمارته وجرار
فيما خسر من المساجد في العشائر والقبائل أن لا يستأذنوه وعلى المحتسب
أن يأخذهم ببناء ما هدموه وليس له أن يأخذهم بتمام ما استأنقوه فأما
إذا ألفت ذوو الملك عن بناء ما استهدم وعما ما استرم فإن كان
المقام في البلد ممكناً وكان الشرب وإن فسدت مئذنتا تاركهم وإياه وإن
تعدراً المقام فيه لتعطيل شربهم وإن جاز سورهم نظراً فإن كان
البلد تغراً يضرب دار السلام تعطيله لم يحل لولي الأمر أن يفسخ في الإقتال
عنه وإن حمله حلم التوازي إذا حدثت في قيامه وكافة ذوي الملك به
وكان تأثير المحتسب في مثل هذا إعلام السلطان به وترغيب أهل الملك
في عمله وإن لم يكن هذا البلد تغراً يضرب دار السلام فإن كان
أيسر وحكمة أخف ولم يكن للمحتسب أن يأخذ أهله جبراً بعمارته لأن السلطان
أحق أن يقوم به ولو أعونه المال فيسجله فيقول لهم المحتسب
ما استدام عجز السلطان عنه أتم فخير وإن كان انتقال عنه أو الزام ما يضر

في مصالحه التي يكثر معها دوام استيطانه فان اجابوا الى التزام ذلك كلف
جماعتهم ما يسمي به نفوسهم ولم يجز ان يأخذ كل واحد منهم في عيئه ان يلتزم جيرا
ما لا يسمي به نفسه من قليل ولا كثير ويقول يخرج كل واحد منكم ما
سهل عليه وطاب نفسا به ومن اعوز المال امان بالعمل حتى اذا
اجتمع كفاية المصلحة او تلوح اجتماعها بفهم كل واحد من اهل الملكة
قد را طاب به نفسا شرع حينئذ في عمل المصلحة واخذ كل ضاير
من الجماعة بالتزام ما ضمنه وان كان مثل هذا الضمان لا يلزم في المعاملات
الخاصة لان ظلم ما غم من المصلح موشع فكان ظلم الضمان فيه اوسع
واذا غممت هذه المصلحة لم يكن للمجتنب ان يتقدم بالقيام بها حتى
يستأذن السلطان فيها لئلا يصير بالقرعة مقتاتا عليه اذ ليست هذه
المصلحة من معهود حبيبته فان قلت وشق استئذان السلطان فيها
او خيف زياده الضرر بعد استئذانه جاز شروعه فيها من غير استئذان
واما الخصاص فله حقوق اذا مطلت والدور اذا اخرجت

فلم يجتب ان يأمر بالخروج منها مع الملكة اذا استعداه اصحاب الحقوق
وليس له ان يجبر بها لان الجبر ظلم وله ان يلزم عليها لان صاحب الحق
ان يلزم وليس له الاخذ بتفقات القارب لا تقار ذلك
الى اجتهاد شرعي فيمن يجب له ويجب عليه الا ان يكون الحاكم قد فرضها
فيجوز ان يأخذ بادائها وكذلك كفالته من يجب كفالته من الضغار
لا اعتراض فيها حتى يحكم بها الحاكم فيجوز حينئذ للمجتنب ان يأمر بالقيام
بها على الشروط المستحقة فيها واما قبول الوصايا والودائع فليس
له ان يأمر بها اعيان الناس واجادهم وجاز له ان يأمر بها على العموم جازا
على التعاوض والتبديل والتقوي وقبول الودائع والوصايا ثم علي بن
هذا المثال قلون او امر بالمعروف في حقوق الدين **فصل**
واما الامور بالمعروف فيما كان مشتركين حقوق الله تعالى وحقوق الدين
فكأخذ الاولياء بانكاح الايامي من الكفاية اذا اطلب والزام الشياخا
العدد اذا فارق وله ناديب من خلاف في العدة من النساء وليس له

تأديت من امتنع من الأولياء ومن نفي ولدا قد ثبت فراش أمه ووطور
نسبه أخذ بأحكام الأبناء خير أو عزه على النفي أذا وبأخذ النساء
بحقوق العبد والإمام وأن يكفون من الحال ما لا يطيقون وكذلك
أرباب البهايم يأخذهم بعلوتها إذا قصر وألا يستعملونها
فيما لا يطيق ومن أخذ لقطا قصر في كماله أمره أن يقوم بحقوق
التقاطه والقيام كماله أو تسليمه إلى من يلزمها ويقوم بها وكذلك
وأبد الصواب إذا قصر فيها أخذ بمنزلة ذلك من القيام بها أو تسليمها إلى
من يقوم بها ويكون ضامنا للضالة بالتقصير ولا يكون ضامنا للقط
وإذا سلم الضالة إلى غيره ضمنها ولا يضمن اللقيط بالتسليم ثم على
نظام هذا المثال يكون أمره بالمعروف في الحقوق المشتركة
فصل وأما النبي عن المنكرات
فينقسم ثلاثة أقسام أحدها ما كان من حقوق الله تعالى والثاني
ما كان من حقوق الأديين والثالث ما كان مشترك بين الحقيقين

٢٧٩
فأما النبي عنها في حقوق الله تعالى فعلي ثلاثة أقسام أحدها
ما تعلق بالعبادات والثاني ما تعلق بالمحظورات والثالث
ما تعلق بالمعاملات فأما ما تعلق بالعبادات فلهذا صنفها
هيئاتها المشروعة والمتخذ تغير أوصافها المسنونة مثل من يقصد الجهر في
صلاة الإسرار أو الأسرار في صلاة الجهر أو يندي الصلاة أو في الأذان
أذكارا غير مسنونة فلهذا يجب أنكارها وتاجيب المعاند فيها إذا
لم يقبل بالركبة إمام متبوع وكذلك إذا أخطأ بتطهير جسده
أو ثوبه أو موضع صلاته أنكر عليه إذا تحقق ذلك منه ولا يؤاخذ
بالثبم والظنون كالذي ظن من بعض الناظرين في الجسبه أنه
سأل دخلا إلى مسجد يعطين هل يدخل بها بيت طهارته فلا أنكر ذلك
أراد إجلاقه عليه وهذا جهل من فاعله تعلقي فيه أحكام الجسم
ونقلب فيه سؤا الظنم وهذا هو الوطن برجل يترك
الغسل من الجنابة أو ترك الصلاة والصيام لم يؤاخذ بالثبم ولم

يُقابله بالإنكار لكن يجوز له بالثمة أن يعط ويحذر من عذاب الله على
استقاط حقيقته والاضلال بمقتضاته فإن رآه ياكل في شهر
رمضان لم يقدم على اذنيه الا بعد سؤاله عن سبب اكله اذا التفت
احواله فربما كان مريضا أو مسافرا ويلزم منه السؤال اذا ظهر
منه امارات فان ذكر من العذر ما يحمله حاله كف عن زجره وامره
باخفاء اكله لئلا يعرض نفسه للثمة ولا يلزم اختلافه عند الاستدراج
بقوله لانه موكل الى امانته فان لم يكن عذرا جاهرا بالانكار
عليه مجاهر ردع واذبه عليه تاديب زجر وهذا هو علم عذره في
الاكل انكر عليه المجاهر بتعرض نفسه للثمة ولئلا يقضي بمن ذكرك
الحال من لا يميز حال عذره من غيره فأمّا المتبوع من اخراج
ركته فان كان من الأموال الظاهرة فعامل الصدقة باخذها منه
جرا اخرا وهو يتخير على الغلوب ان لم يجد له عذرا اخر وان كان
من الأموال الباطنة فيجب له ان يكون المحجب اخرا بالانكار عليه

من عامل الصدقة لانه لا اعتراض للعامل في الأموال الباطنة ويحسد
ان يكون العامل بالانكار عليه اخرا لانه لو دفعها اليه اخرا ويكون
تاديبه معتبرا بشواهد حاله في الامتناع من اخراج ركته فان ذكر انه
يخرجها برأ وكل الى امانته فيها وان رأي رجلا لا يتعرض لمسله
الناس وطلب الصدقة وعلم انه غني عنها اما بالمال او عمل
انكر عليه واذبه فيه وكان المحجب اخرا بالانكار من عامل الصدقة
قد فعل عمر رضي الله عنه مثل ذلك في قوم من اهل الصدقة ولو
رأي عليه آثار الغني وهو يسأل الناس اكله مخبرها على المستغنى
عنها ولم ينكر عليه لجواز ان يكون في الباطن فقيرا واذا تعذر
للمسله ذو جلد وثوق على العمل زجره وامره ان يتعرض للاحتراف بعمله
فان أقام على المسله عذره حتى يقطع عنها وان دعت
الحال عند الحاج من جمعت عليه المسله بال او عمل ان ينفق على ذك
المال جبرا من ماله ويواجر ذوا العيال وينفق عليه من اجرة لم يكن للمحجب

أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ نَفْسِهِ لِأَن هَذَا ظَاهِرٌ وَأَحْكَامُهُ بِهِ أَجْزَى فَيُفَعَّلُ أَمْرُهُ إِلَى الْحَاكِمِ لِيَتَوَلَّى
ذَلِكَ أَوْ يَأْذَنَ فِيهِ وَإِذَا وَجَبَ دَفْعُ مَنْ يَتَصَدَّى لِعِلْمِ الشَّرْعِ مَنْ لَيْسَ مِنْ
أَهْلِهِ مِنْ فُقَيْهِ أَوْ وَاعِظٍ وَلَمْ يَأْمِنْ اغْتِرَارُ النَّاسِ بِهِ فِي سُبُوتِ أَوَّلٍ أَوْ تَحْرِيفٍ
جَوَابِ أَنْتَرِ عَلَيْهِ التَّصَدِّي لِمَا لَيْسَ مِنْ أَهْلِهِ وَأُظْهِرَ أَمْرُهُ لِيَلَا يُعْتَرَى بِهِ
وَمَنْ أَشْكَلَ عَلَيْهِ أَمْرُهُ لَمْ يَقْدَمْ عَلَيْهِ بِالْإِنْكَارِ الْآبَعْدَ الْإِخْتِبَارِ
قَدْ مَرَّ عَلَيْنَا أَنَّ طَالِبَ رِضَى اللَّهِ عَنْهُ بِالْحَسَنِ الْبَعْرِيِّ وَهُوَ يَتَكَلَّمُ عَلَى النَّاسِ
فَاخْتَبَرَهُ وَقَالَ لَهُ مَا عَمَّاذُكَ الَّذِي قَالَ الْوَرَعُ قَالَ
فَأَقْبَهُ قَالَ أَلَمْ يَحْكُمْ قَالَ تَكَلَّمَ الْآنَ أَمْ شِئْتَ وَهَكَذَا
لَوْ ابْتَدَعَ بَعْضُ الْمُتَنَبِّئِينَ إِلَى الْعِلْمِ قَوْلًا خَرَقَ بِهِ الْإِجْمَاعَ وَخَالَفَ فِيهِ النَّفَرَ
وَرَدَّ قَوْلَهُ عَلَى مَا عَصَاهُ أَنْتَرِ عَلَيْهِ وَزَجَّعَ عَنْهُ فَإِنْ أَقْبَحَ وَأَنَابَ وَلَا
فَالسُّلْطَانُ تَهْنِئِبُ الَّذِي أَجْزَى وَإِذَا تَقَرَّرَ بَعْضُ الْمُسْتَضَرِّ
لِكَلْبِ اللَّهِ تَأْوِيلَ عَمَلٍ فِيهِ عَرَضَ ظَاهِرُ التَّزْيِيلِ إِلَى الْإِطْرِ بَدْعُهُ تَكْلُفٌ
لَهُ أَعْمُوعَانِيهِ أَوْ تَقَرَّرَ بَعْضُ الرُّوَاهِ بِأَجَادِيثٍ مَنَاقِيرِ دَوَاهَا

تَهْفُزُ مِنْهَا النُّفُوسُ أَوْ تَقْضُبُهَا التَّأْوِيلُ عَلَى الْمُنْتَسِبِ الْإِنْكَارُ ذَلِكَ وَالْمَنْعُ
مِنْهُ وَهَذَا إِنَّمَا يَصِحُّ مِنْهُ الْإِنْكَارُ إِذَا تَمَيَّزَ عَنْهُ الْفَصِيحُ مِنَ الْفَاسِدِ وَالْمُحَقِّقُ
مِنْ الْبَاطِلِ وَذَلِكَ مِنْ أَجْلِ وَجْهِ رَأْيٍ أَنَّهُ يَكُونُ بِقُوَّتِهِ فِي الْعِلْمِ
وَاجْتِهَادِهِ فِيهِ لَا يَخْفَى ذَلِكَ عَلَيْهِ وَإِنَّمَا بَانَ تَقَوُّهُ عَلَى الْوَقْتِ عَلَى
الْإِنْكَارِ وَابْتِدَاعِهِ فَيَسْتَعِدُّونَهُ فِيهِ فَيَقُولُ فِي الْإِنْكَارِ عَلَى أَقْوَامِهِمْ وَ
الْمَنْعُ مِنْهُ عَلَى اتِّفَاقِهِمْ **فصل** وَأَمَّا مَا تَعْلَقُ
بِالْمَحْظُورَاتِ فَهُوَ أَنْ يَمْنَعَ النَّاسَ مِنْ مَوَاقِفِ الرِّبِّ وَمَطَازِ التَّهْمِ
تَقْدَرُ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَعَا مَا يَرِيكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ
فَيَقْدَمُ الْإِنْكَارُ وَلَا يَجْعَلُ الْتَأْوِيلَ قَبْلَ الْإِنْكَارِ يَحِلُّ لِبَرِّهِمُ التَّخَيُّلُ أَنَّ
عَمْرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَهَى الرِّجَالَ أَنْ يَطُوفُوا بِالنِّسَاءِ فَرَأَى رَجُلًا يَطُوفُ
مَعَ النِّسَاءِ فَضَرَبَهُ بِالْأُذُنِ فَقَالَ الرَّجُلُ وَاللَّهِ لَئِنْ كُنْتُ أَحْسَنُ
لَقَدْ ظَلَمْتَنِي وَلَئِنْ كُنْتُ أَسَافًا فَمَا أَعْلَمْتَنِي فَقَالَ عَمْرُ أَمَا شَدَّ
عَزْمَتِي قَالَ مَا شَدَّ كَلْعَمُومَةٍ فَأُلْقِيَ إِلَيْهِ الْأُذُنُ وَقَالَ

انصرف فقال لا اقتص اليوم قال فاعف قال
لا اعفوا فاقترعوا على ذلك ثم اقبل من الغد فتغير لوز عمر رضي الله عنه فقال
له الرجل يا امير المؤمنين اني اري ما كان مني قد اسرع فيك قال
اجل قال فاشهدك اني قد عفوت عنك واذا رايت
وقفه رجل مع امرائه في طريق سابل لم يظهر منها امارات الرب لم يغير
عليها بزجر ولا انكار فاجدا الناس بذا من هذا وان كنت الوقفة في
طريق خال فخلوا المكان ربه فينكرها ولا يجعل في التاديب عليها جزرا
من ان يكون ذات محرم وليقتل ان كانت ذات محرم فصنها عن
مواقف الرب وان كانت اجنبية فحفظ الله من خلوه تؤذيك
معصية الله ولكن رجع بحسب الامارات حكى ابو الاثر
ان ابن عايشة راى رجلا يظلم امرائه في الطريق فقال له ليركبت
حرمك انه ليقبح بك ان تظلمها بين الناس وان لم تكن حرمك فهو اقبح ثم
دلى عنه وجلس للناس بعد ثم فاذا برقعته قد اقيمت في حجر مكتوب فيها

٢٨٢
ان الله ابصرني سحرا اكلها رسول
اوت الى رساله كادت لها نفسي تسيل
من فارتالا لما يظن بخصه ردق ثقيل
مستكبا قوس الصبي يرمي وليس له رسل
فلوان اذ لك عندنا حتي تستمع ما نقول
لرايت ما استعجب من امرى هو الحسن الجميل
فقرأها ابن عايشة ووجد على راسها مكتوب ابو نواس فقال
ابن عايشة مالي والتعرض لابي نواس وهذا القدر من انكار ابن عايشة
كاف لمثله ولا يكون لمن ندب لانكار من دلوه الحسبه كفا ليس
فيما قاله ابو نواس سرح بفجور لا حال ان يكون اشار الى ذات محرم
وان كنت شواهد حاله ونحوي كلامه ينطقان بنحوه ورئيته فيكون
من مثل ابي نواس منكرا وان جاز ان لا يكون من غير منكرا فاذا راى المحتسب
من هذه الحال ما ينكره اني وفهم وراعى شواهد الحال ولم يعالج بالانكار

قبل الاستخبار كالنبي رواة ابن الزناد عن هشام بن عمرو قال
بينما عمر ابن الخطاب رضي الله عنه يطوف بالبيت اذ ارجل بطوف
وعلى عنقه مثل المياه يعني حسنا وجمالا وهو يقول

فلت لهنبي جلا ذلولا فوطا اتبع السهولا
اعدها باللف ان تميلا اذ ران سقطا وتزولا

ارجو بذلك نايلا جنيلا

قال له عمر يا عبد الله من هذه التي وهبت لك جملتك قال
امراني يا ميمونين وانها حق امر عامه اوك قائمه لا تنفي لها خامه
قال له مالك لا تطلقها قال انها حسنا لا تفرك
وام صبيان فلا ترك قال فشانك بكان قال
ابوزيد الرغام المختلط فلم يقدّر عليه عمر الا انكار حتى استخبره فلما
عنه الرتبة لازله واذا ظاهرا رجل باظهار الخمر فان كان نسلا
اراقها وادبه وان كان ذميا اذبح على اظهارها واختلف

القفاه في اراقتها عليه فذهب ابو حنيفة الى انها لراق عليه لانها عنده
من اموالهم المضمونه في حقوقهم ومذهب الشافعي انها لراق عليهم
لا تضر عنده في حرمتهم ولا كافر فامس المجاهر باظهار النبيذ فعند
ابي حنيفة انه من الاموال التي يقرأ المسلمون عليها فيمنع من اراقتها
ومن التايب على اظهاره وعند الشافعي اني انه ليس بالحر
وليس في اراقة غرم فيقتبر والي الحسيم شواهد الجال فيه
فينهي منه عن المجاهر وينجز عليه ان لا يعاقره ولا يريقه عليه الا ان
يامر باراقته جازم من اهل الاجتهاد لئلا يتوجه عليه غرم ان جزم فيه
فامس السكران اذا تظاهر بسكره وسخف بهجه اذبه على
السكروا الحجر تعزير الخطا لقله مراقبته وظهور سخره فامس
المجاهر باظهار الملاهي المحرمه فعلى المحتسب ان يفضلها حتى يصير حسنا
تزدك عن حكم الملاهي ويؤدب على المجاهر بها ولا يكسر لها ان كان حسنا
يسلم لغير الملاهي وامس اللعب فليس يقصد بها المعاصي وانما

يُقَصِّدُهَا الْفُ الْبَنَاتُ لِتَرْبِيَةِ الْأَوْلَادِ فِيهَا وَجْهٌ مِنْ وَجْهِ التَّدْبِيرِ
تَقَارُنُهُ مَعْصِيَةٌ بِتَصَوُّرِ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ وَمُتَشَابِهَةٌ الْأَصْنَامِ فَلِلْمُتَلَكِّينَ
مِنْهَا وَجْهٌ وَلِلْبَيْعِ مِنْهَا وَجْهٌ وَبِحَسَبِ مَا تَقْتَضِيهِ شَوَاهِدُ الْأَحْوَالِ
يَكُونُ انْكَارُهُ وَاقْرَأْهُ قَدْ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى
عَائِشَةَ وَهِيَ تَلْعَبُ بِالْبَنَاتِ فَأَقْرَعَهَا وَلَمْ يَنْكُرْ عَلَيْهَا وَخَبَرَنِي أَنَّ
أَبَا سَعِيدٍ الْأَصْمَدِيَّ مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ قُلِدَ حِسْبُهُ بَعْدَ ذَلِكَ فِي يَوْمِ الْمَقْدَرِ
فَأَزَالَ سُوقَ الدَّخَانِ وَمَنْعَ مِنْهَا وَقَالَ لَا يَصْلُحُ إِلَّا لِلنَّبِيِّ الْحَرَمِ
وَأَثَرُ سُوقِ اللَّعِبِ وَلَمْ يَنْعَ مِنْهَا وَقَالَ قَدْ كَانَتْ عَائِشَةُ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَلْعَبُ بِالْبَنَاتِ بِمَشْهَدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَا
يَنْكُرُ عَلَيْهَا وَلَيْسَ مَا ذَكَرَ فِي اللَّعِبِ بِبَعِيدٍ فِي الْجَهَادِ فَأَمَّا
سُوقُ الدَّخَانِ فَالْغَلْبُ مِنْ جَانِبِهِ أَنَّهُ لَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي النَّبِيِّ وَقَدْ يَجُوزُ
أَنْ يَسْتَعْمَلَ نَادِرًا فِي الدَّوَاءِ وَهُوَ بَعِيدٌ فَبَيْعُهُ عِنْدَ مَنْ يَرَى الْبَاحَةَ النَّبِيَّةَ
جَائِزٌ لَا يَكُونُ وَعِنْدَ مَنْ يَرَى تَحْرِيمَهُ جَائِزًا لِحُجْوَانِ اسْتِعْمَالِهِ فِي غَيْرِهِ وَمَكْرُوفٌ أَعْيُنًا

بِالْغَلْبِ مِنْ جَانِبِهِ وَلَيْسَ مَنْعُ أَيِّ سَعِيدٍ مِنْهُ لِتَحْرِيمِ بَيْعِهِ عِنْدَهُ وَإِنَّمَا مَنْعُ
مِنْ الْمُنَظَّاهِ بِإِفْرَادِ سُوقِهِ وَالْمُجَاهِرِ بِبَيْعِهِ الْحَاقُّ قَالَهُ بَابُ بَيْعِهِ مَا اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ
عَلَى الْبَاحَةِ مَقْصُودِهِ لِيَقَعَ لِعَوَامِ النَّاسِ الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ مِنَ الْمُبَاحَاتِ
وَلَيْسَ يَمْتَسِّحُ انْكَارُ الْمُجَاهِرِ بِبَيْعِ الْمُبَاحَاتِ كَمَا سَنَدُ الْمُجَاهِرِ بِالْمُبَاحِ
مِنْ مِبَاشَرَةِ الْأَرْوَاحِ وَالْإِمَاءِ فَأَمَّا مَا لَمْ يَنْظُرْ مِنَ الْمُخْطَوَّاتِ
فَلَيْسَ لِلْمُحْتَسِبِ أَنْ تَجَسَّسَ عَنْهَا وَلَا أَنْ يَتَكَلَّمَ فِيهَا وَلَا أَنْ يَسْتَسْرِئَ
بِهَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ أَلْزَمَ هَذِهِ الْقَادِرَاتِ شَيْئًا
فَلَيْسَتْ بِسِتْرٍ لِسِتْرِ اللَّهِ فَإِنَّهُ مَنْ يَنْدُبُ لَنَا صَفْحَةً نَقِمُ حَذَّ اللَّهِ عَلَيْهِ فَإِنْ
غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ اسْتَسْرَأَ قَوْمٌ بِهَا لِأَمَانَةٍ ذَلِكَ وَأَثَرُ ظَهَرَ
فَذَلِكَ غَرِبًا رَاجِعًا لَهَا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي اتِّهَابِ حُرْمَةِ يَفُوتُ
اسْتِدْرَاكُهَا مِثْلَ أَنْ يَخْبِرَ مَنْ يَتَوَقَّعُ بَصَدَقَهُ أَنْ رَجُلًا خَلَى بِرَجُلٍ لِيَقْلَهُ أَوْ
بِأَمْرٍ لِيَزِيَنِي بِمَا يَجُوزُ لَهُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالِ أَنْ تَجَسَّسَ وَيُقَدِّمَ عَلَى الْكَشْفِ
وَالْحِثِّ حَذَرًا مِنْ فَوَاتٍ مَا لَا يُسَدَّرُكَ مِنْ اتِّهَابِ الْحَاكِمِ وَارْتِكَابِ

المحظورات وهكذا الوعرف ذلك قوم من المتطوعة جاز لهم
الإقدام على الكشف والإظهار كذا في كتاب من شأن المغيرة ابن
شعبة فقد روي أنه كان يخلف إليه بالبصر امرأة من بني هلال
يقال لها أم جميل بنت مخيم بن الأرقم وكان لها زوج من ثقيف يقال
له الجاهج بن عبيد فبلغ ذلك أبا بكر ابن مسروح وشبل ابن معبد وبلغ
ابن الحرث وزياذ ابن عبيد فرصدوا حتى إذا دخلت عليه هجوا عليها
وكان من أمرهم في الشهادة عليه عند عمر رضي الله عنه ما هو مشهور فلم يترك عليهم
عمر هجوتهم وإن جدهم للقذف عند قصور الشهادة والضرب الشك
ما خرج عن هذا الحد وقصر عن هذه الرتبة فلا يجوز التحشيش عليه ولا كشف
الاستار عنه جكي أن عمر رضي الله عنه دخل على قوم يتعاقرون
على ثرايب ويوقدون في أخصاب فقال نهيكم عن المعاقرة فعاقروهم
ونهيكم عن الإيقاد في الأخصاب فأوقدتم فقالوا يا أمير المؤمنين قد
نال الله من التحشيش فحششت وعن الدخول بغير إذن فدخلت

٢٨٥
فقال ما تان بهاتين وانصرف ولم يعرض لهما فأنسمع أصوات
ملاهي منك من طريقها هراهلها بأصواتها انكراها خارج الدار ولم يسمع عليها
بالدخول لأن المنكر ظاهر وليس عليه أن يكشف عما سواه من الباطن
فصل وأما المعاملات المنكحة قالوا
والبيع الفاسد وما منع الشرع منه مع تراخي المتعاقدين به إذا كان
مستقفا على خطئه فعلى أبي الحسبة انكاره والمنع منه والزجر عليه وأمره في
النكاح مختلف بحسب الأحوال وشدة الخطرفات ما اختلف
الفقهاء في خطئه وأما جهة فلا مدخل له في انكاره إلا أن يكون ما ضعف
الخلاص فيه وكان ذريعة إلى الخطيئة فيكون عليه كسرها النكاح الملائم
فيه ضعيف وهو ذريعة إلى ربا النساء المتفق على تحريمه فهل يدخل في
انكاره بحكم ولايته أم لا على ما قد مناه من الوجهين وفي معني المعاملة
وإن لم يكن منها عقود المناكح المحرمة يتركها إن اتفق الفقهاء على خطئها
ولا يعرض لانكارها إن اختلف الفقهاء فيها إلا أن تكون ما قد ضعف

الخلافة فيه وكان ذريعة الى محطور متفق عليه كالمصلحة بما صارت
ذريعة الى استباحة الرضا في انكاره لها وجاز وليكن ذلك
انكاره لها الترخيب في العقود المتفق عليها ومما يتعلق
بالمعاملات غش المبيعات وتدليس الايمان فيمنع منه
ويؤدب عليه بحسب الحال فيه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال ليس بيننا من غش فان كان هذا الغش
يتدلس على المشتري ويخفي عليه فهو غلط الغشوش تحريما واعطاه ماثما
والانكار عليه الغلط والتأديب عليه اشد وان كان لا
يخفي على المشتري زأخف ماثما والين انكارا وينظر في مشتريه
فان اشتراه لبيعه على غير توجه الانكار على البائع لغشه وعلى
المشتري باتباعه لانه قد يبيعه على من لا يعلم لغشه وان كان
يشتريه ليستعمله خرج المشتري من جملة الانكار وتفرق البائع وجلة
وكذلك القواعد في تدليس الايمان وممنع

من تعريض المواشي وتخفيف ضررها عند البيع للنهي عنه وانه نوع من
التدليس ومما هو عمدة نظره المنع من التطفيف
والبخر في المكييل والموازين والسنجات لوعيد الله تعالى
عليه عند نهي عنه وليلن الادب عليه اظهر والمعاقبة فيه اكثر
وليجوز له اذا استرأب بموازن السوقة ومكاييلهم ان يختبرها
ويعايرها ولو كان له على ما عاير منها طابع معروف من
العامة لا يتعاملون الا به كان يحوط واسلم فان فعل ذاك
وتعامل قوم بغير ما طبع بطابعه توجه الانكار عليهم ان كان من خواص
من وجهين احدهما مخالفته في العدول عن مطبوعه وانكاره
من الحقوق السلطانية والثاني التجسس والتطفيف في الحق
وانكاره من الحقوق الشرعية وان كان تعاملوا به من
غير المطبوع سليما من خيس ونقص توجه الانكار بحسب السلطنة وحدها
لاجل المخالفة وان زور قوم على طابعه كان المزور فيه

كله راجع على طابع الدرهم والدنانير فان قرن التزوير بنشر
الانكار والتأديب مستحقان ويجهز أحدهما في حق السلطنة
من جهة التزوير والثاني من جهة الشرع في الغش وهو أغلظ
التكديرات وان سلم التزوير من غير تفرد بالانكار السلطاني
منها وكان أخفها وإذا اتسع البلد حتى احتاج أهله فيه إلى
كاملين ووزائير ونقاد تخيرهم المحتسب ومنع أن يتدب
لذلك الأمن ارتضاء من الأمراء الثقات وكاتب أجورهم من
بيت المال ان اتسع لها فإضاقة عنها قد رها لهم حتى لا يجري
بينهم فيها استئثار أو نقصان فيلزم ذلك ذريعة إلى المائلة أو الخفيف
في كيل أو توزون وقد كان الأمر يقومون باختيارهم
ونديهم لذلك ويشتونهم باسمهم في الدواوين حتى لا يختلط بهم غيرهم
بمن لا توزون وسطته فان ظهر من أحد هؤلاء المختارين للكيل
والوزن تخفيف في تظفيف أو مائلة في زياده أوجب وأخرج من عمله

المختارين ومنع أن يتعرض للوساطة بين الناس وكذلك
القول في اختيار الدلائل يقر منهم الأمراء ومنع الخوثة وهذا
ما يتولاه ولاية الحسب ان قد عنه الأمر فائسا اختيار
القتام والدرايع فالقضاء اختارهم من ولاية الحسب لأنهم
قد استنبأون في أموال الأيتام والغيب وأنساب
اختيار الحراس في القبائل والأسواق فإلى الحماة وأصحاب
المعاون وإذا وقع في التظفيف تخاصم جاز أن ينظر
فيه المحتسب ان لم يكن مع التخاصم فيه تجايد وتناكر فان أفضى إلى
تجايد وتناكره ان القضاء أحوط بالنظر فيه من ولاية الحسب لأنهم بالأم
أحوط وكان التأديب فيه إلى المحتسب فان تولاه الحاكم جاز له
مخاطبته ومما ينبغي المحتسب في العوم ولا يتدخل في الخصوص
والأجاد التبايع بالمائلة أهل البلد من الكايل والأوزان إلى
لا تعرف فيه وإن كانت معروفة فان تراخيها أشار لم يعرض



عليها بالانكار والمنع ويمنع ان يرسمها قوم في العوم لانه قد يعلم
فيها من لا يعرفها فيصير مغرورا **فصل**
واما ما يتكبر في حقوق الامين المحضه فمثل ان يتعدى رجل في
حد جاره او في حريم لدا ان او في وضع اجزاء على جداره فلا اعترا
للمحتسب فيه ما لم يستعمل الجار لانه حق يخصه يبرح منه العفو عنه
والمطالبة به فان خاصه فيه الى المحتسب نظريه ان لم
يكن بينهما تنازع وتناكر واخذ المتعدي بازائه تعديده وكان دينه عليه
بحسب شواهد الجار وان تنازع كان الحكم بالنظر فيه
ولو ان الجار اقر جاره على تعديده وعفي عن مطالبته به لم ماتعد
فيه ثم عاد مطالبه بذلك كان ذلك واخذ المتعدي بعد العفو عنه به لم
ماتناه ولو كان قد ابتداء البناء ووضع الاجزاء بازاء الجار
ثم رجع الجار في اذنه لم يؤخذ بالاباء به ولو انتشرت
شجره الى دار جاره كان للجار ان يستعدي المحتسب حتى يعديه على صاحب

الشجره لياخذها بازاءهما انتشر من اغصانها في داره ولا تاديب عليه
لان انتشارها ليس من فعله ولو انتشرت عروق الشجره
الارض حتى دخلت في قرار ارض الجار لم يؤخذ بقلعها ولم يمنع الجار
من التصرف في قرار ارضه وان قطعها واذا نصب المالك
نورا في داره فتاذي الجار بدخانها لم يعترض عليه ولم يمنع منه
وكذلك لو نصب في داره رجي او وضع فيها جدران
او قصابين لم يمنع لان للناس التصرف في املاكهم باحتوا وما يجد
الناس من مثل هذا ابتداء واذا تعدي مستاجر على اجير في نقصان
اجره او استراجه عمل كفه عن تعديده وكان لانه ر عليه بشواهد
حاله ولو قصص الاجير في حق المستاجر فنقصه من العمل
او استراجه في الاجر منعه منه وانكره عليه اذا اختلفوا اليه
فان اختلفوا وتناكر وكان الحكم بالنظر بينهما اقول
ومما يؤخذ ولاه الحسيم بمرعاته من اهل الصانع في

الأسواق ثلاثة أصناف منهم من يراعي عمله في الوفور والتقصير
ومنهم من يراعي حاله في الأمانة والخيانة ومنهم من يراعي عمله في الوفور
والرداء فأم من يراعي عمله في الوفور والتقصير فكالطبيب
والعلمين لأن للطبيب إذا ما على النفوس يفضي التقصير فيه إلى تلف
أوسمهم وللعلمين من الطرائق التي تنشأ الصغار عليها ما يكون تعلمه
بعد الكبر عسرا فيقتصر منهم من يوفر عمله ويحسن طريقته وينفع
من قصر أو أساء من التصدي لما يقصد به النفوس ويختبئ به الأداة
وأم من يراعي حاله في الأمانة والخيانة فمثل الصانع
والحاكم والقضارين والصباغين لأنهم بما هم يوا بالموال
الناس فيراعي أهل الثقة والأمانة منهم فيقرهم ويبعد من ظهرت
خيانته ويشهر أمره لئلا يعتريه من لا يعرفه وقد قيل إن الحماة
وولاية المعاونة أضرب بالنظر في أحوال هؤلاء من ولاية الحسبه
وهو الأشبه لأن الخيانة تابعة للشرقة وأم من

يراعي عمله في الوفور والرداء فهو ما ينفر بالانظر فيه ولاية الحسبه ولهم
أن ينكروا عليهم في العوم فساد العمل وردائه وإن لم يكن فيه مستعبد
فأم من يراعي عمله في الفساد والتدليس فإذا استعد
الخصم قابل عليه بالانكار والزجر فإن تعلق بالغرر روع طاب
الغرر فإن تقصر إلى تقدير أو تقويم لم يكن للمحتسب أن ينظر فيه لا مطلقا
إلى اجتهاد حلي ولا في القايي بالنظر فيه آخر وإن لم يقتصر إلى تقدير
ولا تقويم واستحق فيه المثل الذي لا اجتهاد فيه ولا تنازع فللمحتسب
أن ينظر فيه بالزام الغرم والتأديب على فعله لأنه أخذ بالتناصف
وزجر عن التقدي ولا يجوز أن يسفر على الناس الأقوات ولا غيرها
في رخص ولا غلاء وأما ملك في الأقوات مع الغلاء
فصل وأما ما ينكره من الحقوق المشتركة بين
حقوق الله تعالى وحقوق الأديين فكأن منع من الإشراف على منازل
الناس ولا يلزم من علانائه أن يشترطه وإنما يلزمه أن لا يشتر

عليه ومنع أهل الذمة من تعليم أبنيتهم على أبنية المسلمين فإن
ملكوا أبنية عالية أقرروا عليها ومنعوا من الاشراف منها على
المسلمين وأهل الذمة وبأخذ أهل الذمة بأشراط في ذمتهم من
لبس العيار والمخالفة في الهيم وترك المجاهر بقولهم في عزير والمسيح
ومنع عنهم من تعرض لهم من المسلمين بسب أو أذى ويؤذّب عليه
من خالف فيه وإذا كان في أئمة المساجد السابلة والجماع
المجتمعة من يطيل الصلاة حتى يحجز عنها الضعفاء ويتقطع بها ذروا الحاجات
أنذرك عليه أنذر رسول الله صلى الله عليه وسلم على معاذ خير
أطال الصلاة بقومه وقال أفئذان أنت يا معاذ فإن
أقام الإمام على الإطالة ولم يمنع منها لم يحجز أن يؤذبه عليها ولكن يستبدل
به من يخففها وإذا كان في القضاء من يجب الحضور إذا قلده
ويستعج بالنظر منهم إذا اجتمعوا إليه حتى تفك الأحكام ويستعز الحضور
فلمحتسب أن يأخذ مع ارتفاع الأعداء ما يذّب له من النظرين

٢٩٠
المحتاجين وفصل القضاء بين المتنازعين ولا يمنع علو رتبته من الإكراه
تقر فيه قد مر إبراهيم بن بطحا وإليه الجسبة بجاني بغداد بآب
أي عمر بن حماد وهو يومئذ قاضي القضاء فرأى الخصوم جلوسا على بابهم يتطوون
جلوسه للنظر بينهم وقد تعالا النهار وهجرت الشمس فوقف واستدعى
حاجبه وقال تقول لقاضي القضاء الخصوم جلوسا بالباب قد
بلغتهم الشمس وتأذوا بالاشتطار فإنا جلست لهم أو عرفتتم عذرنا
لينصرفوا ويعودوا وإذا كان في سائر العبيد من يستعملهم
فيما لا يطيقون الدوام عليه كان منعهم والانداء عليهم موقوفا على استعداد
العبيد على وجه الذكر والعطف فإذا استعدوا منع جنيده وزجره
وإذا كان في أبواب المواشي من يستعملها فيما لا تطيق الدوام
عليه أنكره المحتسب عليه ومنعه منه وإن لم يكن فيه استعداد إليه فإن
ادعى المالك احتمال البهيم لما يستعملها فيه جاز للمحتسب
أن ينظر فيه لأنه وإن اقتصر إلى اجتراحه فهو عرق فيرجع فيه إلى عرف الناس

وعادتهم وليس باجتهاد شرعي والمجتنب لا يمنع من اجتهاد العرف ولا
منع من اجتهاد الشرع واذا استعده العبد من امتناع سبيله من
كسوته ونفقته جاز ان يامر بها ويأخذ بالتزاهي واستعداده
من تصير سبيله فيها لم يكن له في ذلك نظر ولا الزام لانه يحتاج في التقدير
الى اجتهاد شرعي ولا يحتاج في الزام الاصل الى اجتهاد شرعي لان لزومه
منصوص عليه والمجتنب ان يمنع ارباب السفن من حمل
مالا يسعها ويخاف منه غرقها وكذلك يمنعون من المسير عند
اشتداد البرد واذا حمل فيها الرجال والنساء حرم عليهم حمل
واذا اتسقت السفن نصب للنساء مخارج البراز ليلا
يتبرجن عند الحاجة واذا كان في اهل الأسواق من يختص
بعماله النساء راعي المجتب سيرة وأمانته فاذا تحققها منه فله
عليه معاملته وان ظهرت منه الرية وباز عليه الفور منعه من معاملته
واذبه على التعرض له وقد قيل ان الحماة وولاه المعاوز اخص

بأنكار هذا والمنع منه من ولاية المجتب لانه من توابع الزنا وينظر
والي المجتب في مقاعد الأسواق فيقتصر منهما ما لا ضرر على المان فيه وينع
ما استقر به المان ولا يقف منعه على الاستعداد اليه وحاله
ابو حنيفة موقفا على الاستعداد اليه واذا بسى قوم في طريق
سابل منع منه وان اشع له الطريق ويأخذهم بهدم ما بنوه ولو كان المني
مسجدا لزم مرافق الطرق مسلول لا للأبنية واذا اوضح النار
الامتنع والآت الأبنية في مسالك الشوارع والأسواق ارتفاقا
ليقلوه بالبعد جال مكنوا منه ان لم تستقر به المان ومنعوا منه
ان استضوا به وهكذا القول في اخراج الأجنحة والشوا^{يط}
ومجاري المياه وأبار الجشوش يقر ما لم يضر وينع ما ضرر ويحمد
المجتنب رأيه فيما ضرر ولم يضر لانه من الاجتهاد العرفي دون الشرعي
والفريقين الاجتهادين ان الاجتهاد الشرعي ما روعي فيه اصل
ثبت حكمه بالشرع والاجتهاد العرفي ما روعي فيه اصل ثبت حكمه بالعرف

وبوضوح الفرق بينهما يميز ما يسوغ فيه اجتهاد المحتسب مما هو ممنوع عن
الاجتهاد فيه والى الحسب ان يمنع من نقل المولى من قنوره اذا
دفنوا في ملك او مباح الا من ارض مغصوبه فيكون لملكها ان ياخذ من دفنه
فيها بنقلهم منها واختلاف في جواز نقلهم من ارض قد لجأ سبل اوندك
فجسوة الزيركي واباءه غيره ويمنع من خص
الادمنز والبهائم ويوجب عليه وان استحق قوفه قود اود
استوفاه لمستحقه ما لم يكن فيه تناكر وتنازع ويمنع من
خضاب الشيب بالسواد المجاهد في سبيل الله ويوجب
من يصبح للنساء ولا يمنع من الخضاب بالحناء والكم
ويمنع من التلشب بالحناء والله ويوجب عليه الا
والعطي وهذا فصل بطول ان يسقط لأن التكرات لا ينحصر عدد
فيستوفي وفيما ذكرناه من شواهد دليل على ما غفلناه والجسبه
من قواعد الامور الدينيه وقد كان له الصدر الاول ياشر ونهايا نفهم

لعموم صلاحها وجزيل ثوابها ولكن لا امرض عنها السلطان وقد
لها من هان وصارت غرضه للتلشب وقبول الرشالان امرها
وهان على الناس نظرها وليس اذا وقع الإخلال بقاعده سقط
حكمها وقد أغفل الفقهاء من بيان احكامها ما لم ير الإخلال
لوان كان التلشب هذا مشتمل على ما قد أغفله الفقهاء او قصر وافي
فذكرنا ما أغفلوه واستوفينا ما قصر وافي وانا اسأل الله تعالى
لما توحيته وعونا على ما نويته بتمه ومشيته وهو حسبي ونعم الوكيل

تمت الاحكام السلطانيه للاوركي

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيد المخلوقين والمرسلين
الناس اجمعين محمد بن عبد الله بن عبد المطلب النبي الامير وعلي بن محمد
وسلم تسليم كثيرا اياما الى يوم الدين
وهذا الفراغ بدين يوم الثلاثاء في شهر شعبان المكرم عام ثانيه واربعين وسبعماية

قال الشيخ الفقيه الامام محمد الاسلام مفتي الامام علم الهدى الامام ابي القاسم
الحاكم من الشريعة جلال الله عليه والى امر المؤمنين محمد بن ابي العباس احمد بن محمد بن علي بن الرضا
رحمه الله تعالى في سنة ثمان مائة من الهجرة النبوية في شهر ربيع الاول سنة ثمان مائة من الهجرة النبوية
الامر من العرب والاصحاب الفضل الله الحسنة الموصلة على سائر الاموال والمال في الاموال من قوام الدين في الاموال
التي جعلها في الحوزة كالبان منها عن الطنفة في الكمال لانهم لا ينفصلون عن الميزان امر اخا شافيا على الميزان
جعله الامر بالعدل والاحسان ليعلم ما تكاد في نظره تاكدا يقضي بقرينة في الادوات فقال عز من قائل في علم القرآن
مفروجا برنج السما المذكورة في معرض الامتنان والثناء وصفا ووضع الميزان ان لا يطغوا في الميزان واقبوا الميزان بالنسبة
ولا تحبوا الميزان وادعوا الطنفة في الكمال لانهم لا ينفصلون عن الميزان وهو من اوجه الميزان
والسلام والامان الامان لا يكون على سبيل الجهد في هذا الذي جال التبيان والهدى والبرهان وعلى الله وجهه المنة
امثال اوامر القرآن والمجدين عزوا فيه وما قاربها جدران الوقوع في الحشر ان رضى الله عنهم اجمعين وعني
لهم ما جاز في اليوم الذين اقبلت فانه وقع في هذه الازمان وهو عام ثلاث وسبع مائة
النسبة اخلافت بين اهل المتولين لبعض امر في شئ من فيه التماس القوي طلبا للزود بزيادة القوي
بان الذرع والكيل والوزن ياتى ببلغ به الغاية التصوي فاجبت ان اجمع في ذلك
ما وقت عليه من كلام احبابنا المتأخرين من ملة من ملة غير مستسكة فيه ان شاء الله تعالى بحمله القوي
بما عليه ينبغي وهو انه لا يجوز تغيير ما قرره الشرع من الكيل والوزن بتغيير ولا زيادة كذا في ذلك
قول من اوجب علينا الجهاد وارشدنا بلطفه الى الاقامة وحضر على اتباع اوامر الطاهرة وما دلت على انه اراد
قال الله تعالى في سنة ثمان مائة من الهجرة النبوية في شهر ربيع الاول سنة ثمان مائة من الهجرة النبوية
ما اقبلت ولا تحبوا الناس شيئا ولا تعصوا في الارض منكم قال ابن القتيبي في تفسيره وليس يريد الله
شجانه بذلك انما ياكل ويوزن كانه لم يزل او ثوبا بالكيل والميزان بل اراد لا تنقصوا الكيل عن الميزان
وذلك الصحتة وهذا وان كان شرع من قبلنا فاقول شرعنا يقتضيه لان الله تعالى لم يزل الكيل والوزن احكاما
في الزكوات وغيرها وفي تغييرها تعطيل لما ورد به الشرع من ذلك اذ يقتضيه مجمل لا يبدل الله من يعرف
الحال فاذا بقي ذلك بحاله على الوضع الذي تقر به صدر الاسلام بقيت نصيب الشرع معلومة واحكامه حجة يعرفها
من عرف الاصطلاح الاول ومن يعرفه واذا دلت على ذلك اصول شرعية كان موافقا لما وردت به الآية
حاجب عن شرع من قبلنا فاقول في انفاق على انفاق لولا ان في اصول شرعية ما يؤيد ذلك لكان الامر
الوجه في الحاشي ان شرع لنا به الذي شرع الله الشافعي رحمه الله في الام في كتاب الاجارة واذا عرف
ذلك استقلنا بعد ان ضبط في الكتاب والميزان لانه اذا عرف يعرف حال المكيل فنقول ان
عليه من احبابنا فيما وقت عليه من كلامهم ان المتكامل من حين وضع لم يختلف في جاهلية ولا اسلام
وعبارة اي اودانه لم يختلف في الاسلام ولذلك قال الشافعي رحمه الله فيه مع الدراهم ما قال
استقر في كتاب التوازي رحمه الله وزنه ثمان وسبعون جزء من حبة الشعير المتبلى من
غير خارج عن مقدار الشعير ثمانا وعني بذلك ان يكون مقطوعا مازق وطال من طرفي شعيرة كانه غير مستوفى
واذا كان كذلك فبحسب ما قبل تعدل من الشعير الموصوف خمس مائة جزء من حبات وبعض
الناس لم يضبط المتكامل بذلك بل بحسب الميزان الذي اذ قال ما معناه ان الذي اخبر عن الوزن في الحاصلية
في موضع المتكامل جعله ستة جزء كل جزء منها مائة جزء من حبة الميزان وكان حقه وصحة
لذلك ان جعل بوزن المائة جزء من حبة شعيرة جعله بوزن شعيرة شعيرة اخرى فبلغ مجموع
الشعير حبات فكل بوزنها حبة نصف من متكامل وجمع كل ذلك وجعل بوزنه شعيرة شعيرة ثلاث متكامل

وربما ذلك نصف متكامل ثم شمال ثم مثقالان ثم خمسة مثاقيل ثم عشرة مثاقيل ثم ثمان مثاقيل فاذا المتكامل
عنه جاز الميزان الموصوف لاف حبه وسبعة مثاقيل تكون اثنا واربعين الف حبه وعددها
نصف من ثمان مائة من الدراهم ثم عدل بها الى الوزن ما عاد لها وانفق جميع الثقل الى ان المتكامل
تعدل بوزن شعيرة درهم من درهم الاسلام الذي استقر عليه الحال حتى اتفق على حباتها ولفظ الشافعي
رحمته في الام في الجزء الثالث في باب صدقة الودق وذلك في المحصر فاذا بلغ الودق خمسة اواق
وذلك يادهم بدرهم الاسلام وكل عشرة دراهم من درهم الاسلام ووزن سبعة مثاقيل ذهبيا بمكاف
الاسلام فتكون زنة كل درهم من الشعر الذي وصفنا سلفا مسلف خمسة وخمسين حبة وقد صرح به الامام
الرافعي في كتاب الطهارة حيث قال اشهر عن ابي عبد القاسم بن سلام عن ابن سريج ان درهم الشعير
خمسون حبة وخمس مائة حبة وفي ذلك درهم الكيل لان الرجل الشرعي منه يترك من الرجل المد من المد
الصالح وقال الفقيه عبد الحق بن اسمعيل بن عطية ان الحبة التي يترك منها الدرهم هي حبة الشعير
المقطر التي لم تقشر وقطع من طرفها ما امتد قال صاحب البحر واما جعلت على عشرة بوزن
سبعة مثاقيل من الذهب لان الذهب اوزن من الفضة مثل ثلثه اسباعه فذلك جعلوا كل عشرة دراهم
بوزن سبعة مثاقيل بعد لان ثلثة اسباع الدرهم اذا اضيفت اليه لم يثقالا والمتكامل اذا انقص
منه ثلثة اسباعا بقي درهم قال ابو داود والعشرون مثاقيل تكون اربعة عشر
قلنا ومن ذلك ان يكون حبل كل حبة منه من حبات الميزان سبعون حبة ومنها ركب
الدرهم فاقوه الى الف كانه مقدم مثله في المتكامل وهذا رايته في كتاب الهندسة ولم ان في حبة احبابنا
وبالنسبة طحت الميزان في حبة من ضبط تحت الشعير لقلته التقاوت فيه واعني في حبة
فقد قالوا انه كان في الحاصلية درهم مختلفه طرية وهي منسوبة الى بلد طرية كما يشير اليه كلام صاحب
التبليغ في كتاب الاقرار وتعليلته وهي منسوبة الى ملك يقال له راس البخل وخوار زمية وغير ذلك
وذكر رتبة الطرية بما قاله بعضهم ثمانية دنانير وفيما قاله الجمهور اربعة وزنه البغلة فيها
ثلاثة الخول اربعة دنانير وفيما قاله الجمهور في كتاب الاقرار وغيره ثمانية دنانير وزنه الدرهم الخوارزمي
اربع دنانير ونصف قال احبابنا وكان ذلك ما يتعامل به من انواع الدراهم في عصر النبي صلى الله عليه
وسلم والصدور الاول بعد نوعان من انواع الدراهم الطرية والبغل قال السدي وصاحب البحر
جدايلة من رايه اي عبد القاسم بن سلام وكانت الزكاة تحب في صدر الاسلام في ما ياتي منها فلما كان في زمن
بن امية ارادوا صرف الدراهم سطرا في المعد فانهم منوا اطرافهم به اضر ذلك بأرباب الأموال واهل
النهار من الزكاة فجمعوا الدرهمين وقسموها درهمين فخرج من ذلك كل درهم ستة دنانير والى ان
على السهورين حبات الشعير الموصوف ثمان حبات وخمس مائة حبة وقد عن بعضهم الدنانير كالدرهم
لم يختلف في جاهلية ولا اسلام ونسب مثل ذلك الى ابن سريج في الدراهم لكن للذهب فيه خلافة وقد
اختلف في الجاهلية بين الدرهمين وقسمتها درهمين فذكر الماوردي انه عثر على الله عنه وذكر
بعضهم انه زياد ابن اسبه وقيل الحجاج في زمن عبد الملك بن مروان واذا عرف ذلك خلق منه ان
المراد بالاختلاف في زيادة الثقال والدرهم ونقصها الى ما ذكر من الصارفة مع الاحصاء وسند كثر
في قوله الرشيد مع الامام ملك رضى الله عنه ما يؤيد على ذلك ان شاء الله تعالى واما القول في الكيل
فوقفت منه في عصر النبي صلى الله عليه وسلم وبطل اقامته كجاءت به الاخبار المدد والصاع والفرق
والعرق قالوا على ما ذكره احبابنا زنة رجل وثلث بالرجل البغدادي والصاع
اربع امداد باثنا فيكون خمسة امداد وثلث بالثاني وقد ذكر احبابنا ان خليفة الرشيد

